الإعلام العربى

العولمة : الإعلام وصناعته الناشئة

الإعلام العربى

العولمة : الإعلام وصناعته الناشئة

تأليف

نهي ميلور محمد عايش

نبيل دجاني خليل ريناوي

ترجمة

د. محمد صفوت حسن أحمد

أستاذ مساعد – جامعة اسيوط

دار الفجر للنشر والتوزيع

٢٠١٢

الإعلام العربى

العولمة : الإعلام وصناعته الناشئة

تأليف

نهي ميلور محمد عايش

نبيل دجاني خليل ريناوي

ترجمة

د. محمد صفوت حسن أحمد

أستاذ مساعد – جامعة اسيوط

Arab Media

Globalization and Emerging Media Industries

The First English Edition Published 2011 by Polity Press

حقوق النشر

الطبعة الأولى 2012

جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم الإيداع

١٦٩٠٧

ISBN

978-977-358-256-7

دار الفجر للنشر والتوزيع

٤ شارع هاشم الأشقر – النزهة الجديدة

القاهرة – مصر

تليفون : 26242520 – 26246252(00202)

فاكس : 26246265 (00202)

Email: daralfajr@yahoo.com

لايجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أوبأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما

المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
قائمة بالجداول و الأشكال	٨
مقدمة	١١
حدود المنطقة	١١
نقاط التوحد الثقافي	١٤
نقاط الاختلاف الاجتماعية / الاقتصادية	١٦
الإعلام العربي في عصر العولمة	٢٠
بناء الكتاب	٢٣
الفصل الأول :الإعلام العربي : عرض للاتجاهات الحديثة	٢٧
ظهور صناعة الإعلام	٢٧
توسع الأسواق العالمية	٣٠
سيطرة الدولة أم الرقابة الذاتية؟	٣٤
دور الإعلام في تعبئة الأمة العربية	٣٦
مستخدمو الإعلام داخل المنطقة	٣٩
مستخدمو الإعلام العرب عبر العالم	٤٢
الإعلام الجديد والتحدي الجديد	٤٤
خاتمة	٤٧
الفصل الثانى : الكتب العربية	٤٩
خلفية تاريخية	٤٩
تنظيم الطباعة عبر التاريخ	٥٣
الطباعة العربية الحديثة	٥٧
التحديات التي تواجه الطباعة العربية	٥٩
سوق الكتاب	٦٣
خاتمة	٦٧

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الثالث : الصحافة العربية	٦٩
خلفية تاريخية	٦٩
تنظيم الصحافة العربية	٧٢
المهاجرون العرب والصحافة القومية	٨٤
الأدوار المتغيرة للصحافة العربية	٨٧
سوق الطباعة : عبر الإنترنت و خارجها	٩١
خاتمة	٩٥
الفصل الرابع : البث الإذاعي في العالم العربي	٩٧
استعراض تاريخي	٩٨
المشهد الإذاعي	١٠٤
تنظيم البث الإذاعي	١٠٨
تمويل البث الإذاعي	١١٠
جماهير الإذاعة	١١١
برامج الإذاعة	١١٣
الأدوار	١١٥
البث الإذاعي الدولي باللغة العربية	١١٨
خاتمة	١٢٠
الفصل الخامس: البث التليفزيوني في العالم العربي **التحول الديمقراطي السياسي والإحياء الثقافي**	١٢١
تطورات تاريخية	١٢٢
التأثير علي أنظمة التليفزيون التي تديرها الدولة	١٣٢
الإسهام في خلق الروح الديمقراطية والإحياء الثقافي	١٣٤
التليفزيون و الإصلاحات السياسية	١٣٦
التليفزيون و الثقافة	١٣٨

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
خاتمة	١٤١
الفصل السادس : السينما العربية	١٤٣
عرض تاريخي	١٤٤
السينما كصناعة	١٤٧
تنظيم صناعة السينما	١٥٢
أسواق جديدة ، داخلون جدد	١٥٤
الأفلام الوثائقية : حكاية أخرى	١٥٨
خاتمة	١٦٦
الفصل السابع : الإنترنت العربية: ثلاثية شيزوفرانية	١٦٩
الإنترنت في العالم العربي	١٧٢
العوائق أمام انتشار الإنترنت في العالم العربي	١٨٤
اللاعبون الرئيسيون:	١٨٦
الانترنت كمجال افتراضي عام	١٩١
أنماط المستخدمين وثقافة الإنترنت	١٩٢
المداخل الرسمية إلي الإنترنت	١٩٦
خاتمة	٢٠٠
الفصل الثامن : عندما يلتقي العالمي بالمحلي	٢٠٣
السوق العالمية الجديدة	٢٠٣
أدوار الإعلام المتغيرة	٢٠٩
فيضان الإعلام الدولي	٢١١
آثار الإعلام	٢١٨
الدولة العربية التي تشكل الأمة	٢٢٢
دور جماعات المهجر	٢٢٧
خاتمة الكتاب	٢٣٠

جداول وأشكال

الجدول / الشكل	الصفحة
شكل رقم (١) : العالم العربي	٩
جدول رقم(١) : المناطق العربية كمستعمرات سابقة	١٣
جدول رقم(٢) : الناتج المحلي الكلي و المؤشرات الديموجرافية	١٧
جدول رقم(٣) : نسبة التصدير إلي الناتج المحلي الكلي	١٩
جدول رقم(٤) : واردات و صادرات الدول العربية من المنتجات الثقافية	٢٢
جدول رقم(٥) : نسبة الشباب العربي إلي إجمالي عدد السكان	٤٠
جدول رقم(٦) : خدمات إذاعية مختارة	٩٩
جدول رقم(٧) : فئات البرامج المذاعة علي القنوات الفضائية العربية	١٢٢
جدول رقم(٨) : وجود السينما و عدد الشاشات في بعض الدول العربية المختارة	١٤٩
جدول رقم (٩) : مستخدمو الإنترنت في العالم العربي و في العالم	١٧١
جدول رقم(١٠) : استخدام العالم العربي للإنترنت و إحصائيات خاصة بالسكان	١٨٢

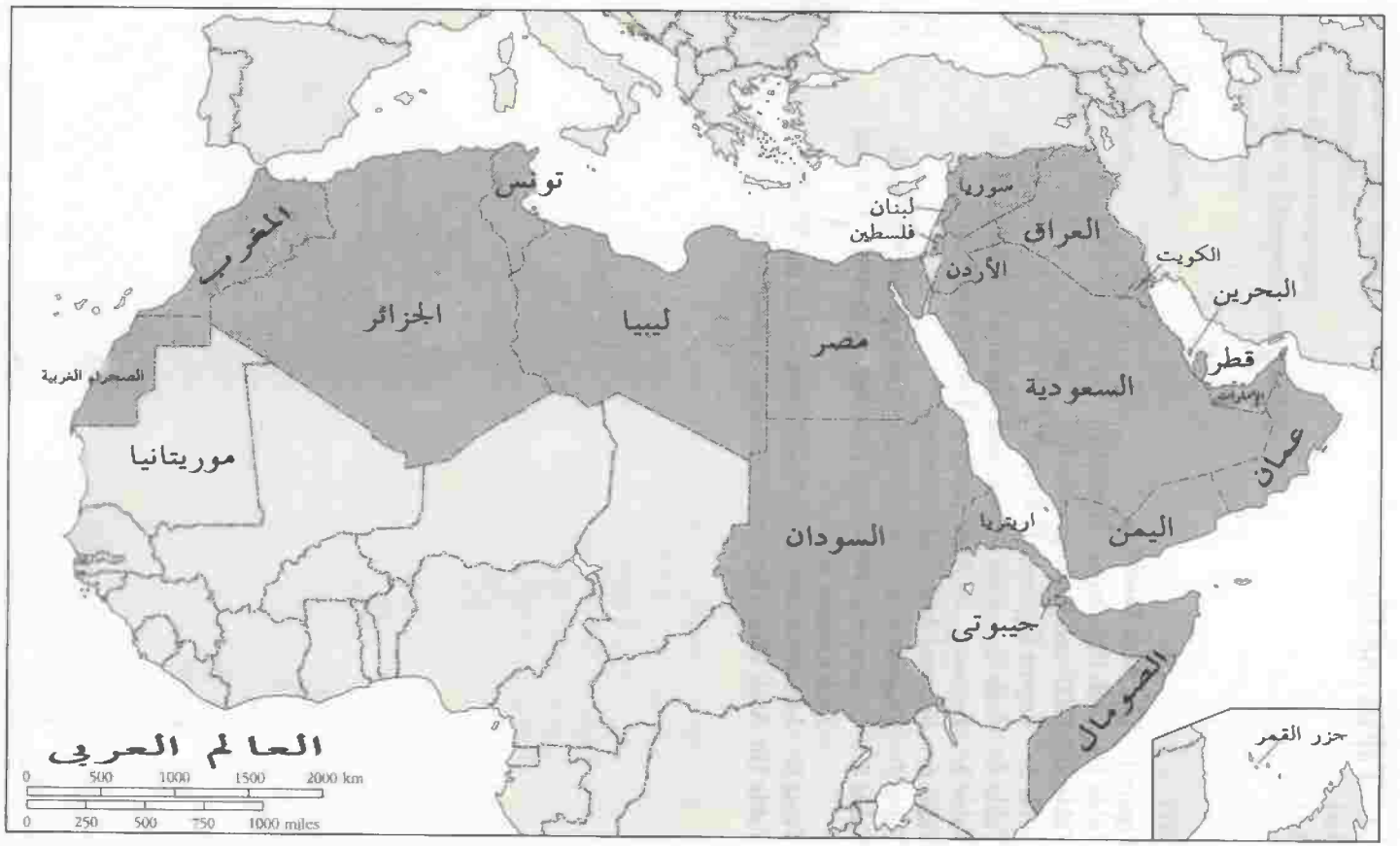
تونس
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
سوريا
لبنان
فلسطين
العراق
الكويت
الأردن
البحرين
قطر
السعودية
الإمارات
عمان
الصحراء الغربية
موريتانيا
السودان
اريتريا
اليمن
جيبوتى
الصومال
جزر القمر
العالم العربي
0 500 1000 1500 2000 km
0 250 500 750 1000 miles

مقدمة

نهي ميلور

حدود المنطقة

يركز هذا الكتاب علي صناعة الإعلام في الدول الناطقة بالعربية في الشرق الأوسط ، وهي المنطقة التي يشار إليها عادة بالأراضي العربية أو العالم العربي (هوبكنز و إبراهيم – ٢٠٠٣) ، إذن ، ما هي عوامل الوحدة والاختلاف بين الشعوب العربية في تلك المنطقة؟ تعتبر المنطقة العربية جزءاً من كيان جيوسياسي يطلق عليه الشرق الأوسط وهو مصطلح بريطاني النشأة صيغ أثناء الحرب العالمية الثانية (سميت ١٩٦٨/٤) ، ولقد استخدم العسكر هذا المسمى للإشارة إلي بلاد فارس وشرق بلاد العرب علي وجه الخصوص في حين كان يطلق علي الجزء الغربي من الشرق الأوسط مسمى الشرق الأدنى ، وهكذا لم يعتقد العسكر البريطانيون في ذلك الوقت علي الإطلاق أن الشرق الأوسط يعتبر منطقة واحدة أو متميزة لها وحدة ذات طابع خاص باستثناء مجرد كونها جزءاً من العالم الإسلامي (سميت ١٩٦٨) ، ولقد استخدم هذا المسمى في الأصل من قبل القوات الجوية الملكية البريطانية والذي كان يجمع بين بغداد والقاهرة بحيث يعطي اسم الشرق الأوسط لتلك الوحدة الجديدة ، ثم انتشر في مختلف الإذاعات وقد يكون أحد أسباب نجاحه هو غموضه ولأن عبارة " الشرق الأوسط" تعتبر مجرد اسم جيوسياسي.

لذا يجب ألا تؤدي إلي اقتراحات عن نقاط تشابه بين هذه الأقطار (سريبرني-محمدي(١٩٩٨/١٨٠) ، ولقد توسع الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية ليشمل ليبيا والسودان ودول المغرب وحتى أفغانستان ، ولقد زاد هذا التوسع من الالتباس الناتج عن الخلط بين " مفاهيم متباينة ومنفصلة لدى عرب آسيا ، والعالم العربي والعالم الإسلامي والشرق الأوسط " (سميث ١٩٦٨).

يعرف العرب عادة بأنهم أولئك الذين يتحدثون اللغة العربية ويعرفون أنفسهم "بالعرب" وأنهم مواطنو أو سكان الأقطار الأعضاء بالجامعة العربية (هوبكنز وإبراهيم ١/٢٠٠٣) ، إن كلمة " العرب" لا تشير إلي جنس معين لأن العرب ينحدرون من ديانات

وأصول عرقية مثل النوبيين والبدو والأكراد والبربر تحت هذا المسمى ، هذا بالإضافة إلي جماعات دينية تشمل المسيحيين (بطوائفهم العديدة) ، والمسلمين (السنة ، الشيعة ، البهائيون ، الدروز) ، واليهود. وهناك اصطلاحات عديدة تشير إلي الشخصية العربية : العرب ، العربي وهي تستخدم بالتبادل.

تشمل المنطقة العربية المشار إليها في هذا الكتاب الأقطار التالية : الجزائر ، البحرين ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مراكش ، عمان ، فلسطين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سوريا ، تونس ، دولة الإمارات العربية ، اليمن ، ويتفق هذا التحديد مع رأي العلماء الآخرين (أمين ، ٢٠٠١) ، وهو يتعلق فقط بالبلاد التي تعتبر اللغة العربية لغتها الرسمية ، وهناك بلاد أخرى مثل جزر القمر ، وموريتانيا والصومال وهي أعضاء في جامعة الدول العربية وبالتالي تعتبر علي الأقل من الناحية الرسمية جزءاً من العالم العربي ، و لا يعتبر العرب جماعة متجانسة حيث إن عالمهم ووحدتهم الثقافية وتقسيماتهم السياسية كلها خضعت للتطور عبر التاريخ ، وحتى الحدود الثقافية – إذا ما نحينا جانباً الحدود السياسية – واصلت التغير (هوبكنز وإبراهيم ٤/٢٠٠٣) ، ويلاحظ ذلك – علي سبيل المثال – في انضمام موريتانيا والصومال وجيبوتي إلي الجامعة العربية في السبعينيات ثم تبعتهم جزر القمر في التسعينيات.

لا يشمل البحث الدول المنضمة حديثاً للجامعة العربية لأن لديها خلفيات تاريخية متفردة تميزها عن البلاد العربية الأخرى ، وهذا ينعكس في العديد من اللغات الرسمية الأخرى (خصوصاً الفرنسية والصومالية) التي تشكل جزءاً من كياناتها المميزة ، فجزر القمر – علي سبيل المثال – بها ثلاث لغات رسمية : القمرية والعربية والفرنسية ، وهي عضو بأربعة منظمات مختلفة كل منها تمثل جزءاً من التاريخ والكيان القمري وهي الاتحاد الأفريقي والفرانكفونية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية وهذا يعكس تأثير الثقافات الفرنسية والعربية والإسلامية في تشكيل الشعب القمري ، ولقد كان التأثير الثقافي الإسلامي واضحاً منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث الحكم العماني لزنجبار والعديد من المفكرين العمانيين الذين كانوا ينشرون مطبوعاتهم العربية في زنجبار مثل الجريدة العمانية "*الفلق*" (الكندي

٢٠٠١) ، ولذلك يجب تحليل العلاقات المتفردة بين جزر القمر والصومال وموريتانيا مع الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية وكذا نقاط التشابه والاختلاف بينهم.

تعتبر اللغة والثقافة والتقاليد من بين نقاط التشابه التي تربط بين الدول العربية إذ يجمعهم تاريخ خضعوا فيه للقوى الاستعمارية العثمانية وبعدها الأوروبية ،حيث واجهت الإمبراطورية العثمانية تحدياً من قبل القوى الاستعمارية في أوروبا والتي سعت لاستعمار أي أراضي يمكن أن تصل إليها ولم ترجع شدة المنافسة الاستعمارية علي العالم العربي فقط إلي التهافت علي الأسواق والمواد الخام ولكن أيضاً إلي ميزته الإستراتيجية ، وتقع بلاد العرب جغرافياً في قلب العالم القديم في آسيا وأفريقيا وأوروبا (هوبكنز وإبراهيم ٣/٢٠٠٣) ودانت السيطرة عليه أساساً لبريطانيا وفرنسا كما هو موضح في الجدول رقم "١".

بالإضافة إلي ما سبق فإن العديد من البلدان العربية كانت خاضعة للحماية البريطانية مثل البحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والإمارات العربية أما مراكش فكانت خاضعة للحماية الفرنسية (عبد العلي ، ٢٠٠٤) ، وقد قامت الحكومات العربية بعد استقلالها بإقامة كيانات بيروقراطية كبرى شجعت بدورها السكان علي الانتقال إلي عواصم البلاد (إبراهيم ١٩٧٦)

جدول رقم(١) : المناطق العربية كمستعمرات سابقة

البلد	الحماية	التاريخ
الجزائر	فرنسا	١٨٣٠- ١٩٦٢
مصر	بريطانيا	١٨٨٢ -١٩٥٢
العراق	بريطانيا	١٩١٧ -١٩٣٢
ليبيا	ايطاليا	١٩٢٩-١٩٤٩
السودان	بريطانيا	١٨٧٣-١٩٥٤
سوريا	فرنسا	١٩٢٢-١٩٤٦
تونس	فرنسا	١٨٨١-١٩٥٦
اليمن	بريطانيا	١٨٣٩-١٩٦٥

وهذا يربط التمدن بالتحديث، كما وصف ليرنر هذه العملية في دراسته عام ١٩٥٨.

زادت الدول العربية منذ القرن التاسع عشر من صادراتها خصوصاً إلي أوروبا حيث شجعت هذه الزيادة علي نمو المدن الساحلية والموانئ (إبراهيم ١٩٧٥) كما أن نسبة سكان المدن العربية ازدادت بشكل هائل في النصف الأول من القرن العشرين مقارنة بالعالم الغربي الذي استغرق قرنين من الزمن لكي يحقق زيادة مماثلة (إبراهيم ١٩٧٥) ويرجع التمدن أساً إلي الزيادة السكانية بالإضافة إلي الهجرة من المناطق الريفية إلي المدن ، و قد حدث اختلاف كبير في درجة التمدن بين الدول العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين إذ إن مصر ولبنان وسوريا والأردن وتونس والكويت والعراق من بين أكثر البلاد العربية تمدناً بالمقارنة باليمن والسودان أو المملكة العربية السعودية (إبراهيم ١٩٧٥)و يشار إلي أن المملكة العربية السعودية قد حدثت بها عملية تمدن كبري حيث قفزت نسبة سكان المدن من أقل من ١٠ ٪ في عام ١٩٠٢ إلي ٨٤ ٪ في عام ١٩٩٩.

نقاط التوحد الثقافي

إن أهم نقاط التوحد الثقافي بين الدول العربية هي اللغة (اللغة العربية الحديثة) ، والدين (إذ يظل الإسلام الديانة المهيمنة في المنطقة، حيث ما يزيد علي ٩٠٪ من السكان مسلمون) والتاريخ المشترك (هوبكنز وإبراهيم ٢/٢٠٠٣) وقد شجع هذا العديد من الدول العربية لأن تسعى إلي كيان عربي موحد خصوصاً بعد الاستقلال عندما شكلت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨ ولكنها انتهت عام ١٩٦١.

لقد كان ينظر إلي القومية العربية علي أنها رد فعل لكل من القومية التركية والاستعمار الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (حداد ٢١٧/١٩٩٤) ، وحتى في البلدان التي لم تكن فيها اللغة العربية اللغة الرسمية مثل الجزائر وتونس والمغرب كان قرار فرض التعريب في مرحلة ما بعد الاستقلال قراراً سياسياً بامتياز و كان النظام السياسي هو الذي يجدد نجاح أو فشل عملية التعريب (الثوادي / ١٩٩٠) ، ففي الجزائر علي سبيل المثال، كان الهدف من التعريب إيجاد هوية عربية جديدة تواجه الهوية الفرنسية التي فرضت إبان الاستعمار (الثوادي / ١٩٩٠).

علي الرغم من وجود لهجات متباينة في كل بلد عربي إلا أن انتشار لغة مشتركة مكتوبة قد ساهم في انتشار الإعلام والمطبوعات بين الأقطار العربية كما أدى انتشار

الإسلام إلي هيمنة اللغة العربية المكتوبة في كل أرجاء المنطقة العربية و عموما تختلف اللغة الفصحى المكتوب بها القرآن عن اللغة المستخدمة حالياً و التي تتسم بالبساطة لكي تناسب الأغراض الإعلامية والتعليمية ، وأكثر من ذلك ، فقد لعب انتقال الإسلام من جزيرة العرب إلي بلدان عربية أخرى بالإضافة إلي فتح العديد من تلك البلدان – لعب دوراً رئيسياً في انتشار اللغة العربية علي حساب اللغات المحلية لتلك البلدان مثل القبطية والآرامية والإغريقية (ميلور ، ٢٠٠٥) ، وفي الواقع استلهمت الحركات القومية في البلاد العربية في القرن التاسع عشر أفكار علماء الإسلام المجددين مثل أولئك الذين كانوا في سوريا والذين كانوا يشعرون أن الإصلاح التعليمي يجب أن يتم من خلال اللغة العربية وهي لغة أرض الإسلام وخصوصاً عندما تواجه بالثقافة التركية في التعليم (حداد ١٩٩٤/٢٠٢). وهكذا حلت اللغة العربية لدى مسيحيي الشام محل اللغة الإغريقية كلغة للكنيسة في أواخر القرن التاسع عشر وخصوصاً مع تعيين بطريرك عربي ليحل محل البطريرك اليوناني (حداد ١٩٩٤).

يروج القادة العرب لهذا التواصل العربي، وللحقيقة لم يجرؤ أي نظام عربي لأن يعمل رسميا ضد عملية تحقيق الذات القومية المنشودة (هوبكنز و إبراهيم،٢٠٠٣/٤) ، وعلي آية حال يميل هؤلاء القادة إلي إحداث صلة بين العروبة واللغات الأخرى التي تربط السكان العرب مع البلاد الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية ، فالرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر (١٩٥٢- ١٩٧٠) ، وهو أب القومية العربية ، عمل علي ربط الشخصية المصرية بالعروبة والإسلام وأفريقيا (سميث ١٩٨٦/٨) ومما لا شك فيه ، تضم اللغة العربية بين طياتها التنوع العرقي والديني الذي يميز الشعوب العربية وهذا التنوع يعكس قيام وانهيار الإمبراطوريات وانتشار الثقافات والأديان في الماضي – مثل تمركز الناطقين بلغة البربر في المغرب ووجود النوير والدنيكا والازاندي والفور وآخرون في السودان ، وتواجد المسيحيين جنباً إلي جنب مع الدروز في لبنان (هوبكنز وإبراهيم ٢٠٠٣/٢).

لا يعتبر كثير من العلماء أن المنطقة العربية جزءاً من مجتمع عربي موحد فعلي سبيل المثال يرى الطيبي أنه " مع وجود بعض الاستثناءات مثل مصر والمغرب فإن معظم الدول الناشئة حديثاً تنقصها الشرعية التاريخية وبالتالي فإنها موضع شك

تاريخياً ..... فالدول العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار تعتبر أمما بالاسم)٢/١٩٩٧) كما أنها أنظمة إقليمية من الدرجة الثانية . إن الهزيمة التي أعقبت حرب ٦٧ (بين إسرائيل ومصر والأردن وسوريا والتي انتهت باحتلال إسرائيل لقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان) – هذه الهزيمة كانت أول ضربة خطيرة للوحدة العربية (ميلور ٢٠٠٧) ، وجاء الغزو العراقي للكويت كضربة ثانية (هوبكنز وإبراهيم ٢٠٠٣) ، مما أفضى إلي خيار مستقبلي علي أساس وجود نظام للتعاون الإقليمي قائم السيادة الوطنية للدول المشاركة (الطيبي ١٩٩٧/ ٢٤) ، وهناك في الحقيقة محاولات بين العديد من الدول العربية لأن تتجمع في اتحادات سياسية واقتصادية منفصلة مثل مجلس التعاون الخليجي والذي تأسس في عام ١٩٨١ ويضم المملكة العربية السعودية ، والكويت والبحرين وقطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، كما تأسس مجلس التعاون العربي والذي كان يضم كلا من مصر والأردن والعراق واليمن ي عام ١٩٨٩ رداً علي مجلس التعاون الخليجي ولكنه لم يقو علي تفادي الانقسام السياسي الذي تلا الغزو العراقي للكويت والتوتر بين مصر والعراق عقب الغزو، و ثمة مثال آخر هو اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في عام ١٩٨٩ ويضم موريتانيا ومراكش والجزائر وتونس وليبيا ، وكان يهدف هذا الحلف إلي تقوية الشراكة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وفي الواقع يميل العلماء إلي تقسيم العالم العربي إلي مناطق المشرق والمغرب والخليج(بوغانمي٢٠٠٨، فارجوس ٢٠٠٦، بيج ٢٠٠٦) وتعكس البيانات المقدمة في هذا الفصل هذا التقسيم الإقليمي.

نقاط الاختلاف الاجتماعية / الاقتصادية

هناك نقاط اختلاف هائلة بين الدول العربية فيما يتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي والديموجرافي لكل منها، ففي حين بلغ عدد سكان فالجزائر علي سبيل المثال –٣٣ مليون نسمة تقريباً في عام ٢٠٠٧ ،كان يبلغ عدد سكان البحرين أقل من مليون نسمة. ويبين الجدول رقم (٢) هذه الفروق الاقتصادية والديموجرافية في المنطقة.

تختلف معدلات الفقر من بلد لآخر، ففي مصر قدرت نسب السكان تحت خط الفقر ب ٢٠٪ في عام ٢٠٠٥ مقارنة ب ٢٥٪ في الجزائر و ٧٪ في ليبيا. وتعتمد بعض الدول العربية

علي الصناعة (الإمارات العربية، قطر و ليبيا) وعلي الأخص في منطقة البترول الخليجية ، أما الاقتصاد في الدول الأخرى مثل الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية - فيعتمد بشكل كبير علي الخدمات وبالإضافة إلي ذلك ، كما هو مبين في جدول رقم "٢" فإن بعض الدول تكافح الفقر في حين تعيش أخرى (مثل دول الخليج البترولية (في رخاء حيث تتميز دول الخليج بأن بها معدلات تعليم عالية واقتصاديات مفتوحة، وناتج محلي مرتفع جداً وكذا مستوى معيشي مرتفع ، هذا بالإضافة إلي أنها استوعبت التكنولوجيا الحديثة بشكل أسرع من الدول العربية الأخرى ، وعلي الرغم من أن المنطقة تشهد أكبر نمو في مستخدمي الإنترنت في العالم (دوتا وآخرون ٢٠٠٧) إلا أن هناك فروقا هائلة بين الدول العربية في هذا الشأن حيث إن بعضاً منها متقدم والأخر لا يزال متخلفاً عن الركب .

جدول رقم "٢"

الناتج المحلي و المؤشرات الديموجرافية

	عدد السكان (بالألف) في عام ٢٠٠٩	الناتج المحلي مقدراً بمليار بالدولار الأمريكي ٢٠٠٩
الجزائر	٣٤١٧٨	١٢٥
البحرين	٧٩٥	١٩
مصر	٧٦٧٠٤	١٨٨
العراق	❖٢٨٩٤٥	❖❖٧٠
الأردن	٥٨٩٨	٢٣
الكويت	٣٥٣٦	١٥
لبنان	٣٨٥٧	٣٣
ليبيا	٦٣٢٤	٦٠
مراكش	٣١٨٧٩	٩١
عمان	٢٧٩٦	٥٢

فلسطين	٤٠٠٨	٦
قطر	١٢١٨	٩٣
السعودية	٢٥٥١٩	٣٨٠
السودان	٣٩١١٧	٥٤
سورية	٢٠٣٦٨	٥٤
تونس	١٠٤٢٩	٤٠
الإمارات	٤٩٠٧	٢٢٩
اليمن	٢٣٦٦٨٧	٢٦

❖الأرقام حسب تقديرات عام ٢٠٠٥، مستخرجة من كتاب الحقائق العالمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي

❖ ❖الأرقام حسب تقديرات عام ٢٠٠٩ مستخرجة من كتاب الحقائق العالمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي

في حين أن الإمارات العربية بها ٣٤ مستخدماً لكل ١٠٠ شخص نجد أن سوريا بها فقط ٤ وفي حين أن الإمارات بها ١١٧ شخصاً لديهم أجهزة كمبيوتر شخصية لكل ١٠٠٠ نجد أن سوريا بها فقط ١٩ شخص لكل ١٠٠٠ (دوتا وآخرون ٢٠٠٧).

تجتمع هذه الظروف كلها لكي تجعل دول الخليج مرشحين مناسبين لقيادة المنطقة في القرن الحادي والعشرين ، ويرى بعض المعلقين أن هذا الدور متواضع وذلك لأن دول الخليج ترتكز علي عوامل تقلل من قبولها لدى الجماهير العربية مثل اعتمادها علي الولايات المتحدة الأميركية من أجل الأمن ووفرة الموارد التي تغيب في البلدان الأخرى (سبرنجبورج ٢٠٠٨).

لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية الحديثة في العديد من الدول العربية إلي زيادة صادراتها ، ويبين جدول "٣" الزيادة الحاصلة في الصادرات علي هيئة نسبة مئوية من الناتج المحلي الكلي في العديد من الدول العربية بما فيها الدول فقيرة المصادر مثل مصر والأردن.

لا تعتبر المؤشرات الاقتصادية والديموجرافية نقاط الاختلاف الوحيدة بين الدول العربية، حيث توجد نقط اختلاف ثقافية تعطى لكل دول عربي هويتها الوطنية المميزة

مثل اللهجات والطوائف الدينية التي توجد جنباً إلي جنب مع نقاط التوحد (هوبكنز وإبراهيم ٢٠٠٣).

جدول رقم (٣)

نسبة التصدير إلي الناتج المحلي الكلي

الدولة	١٩٩٦- ٩٩	٢٠٠٦
مصر	١٨,١	٣١,٤
الأردن	٤٨,٥	٥٢
لبنان	١٢,٧	١٩,٩
مراكش	٢٨	٣٦,٧
الجزائر	٢٣,٦	٤٢,٣
سوريا	٣٥,١	٤١,٤
اليمن	٣٥,٨	٤٤,٢

المصدر: اليونسكو ،٢٠٠٥

يرى بعض علماء اللغة أن الاختلافات بين اللهجات قد تكون كبيرة لدرج يصعب فهمها ومثال ذلك أهل المغرب وعمان (ميلور ٢٠٠٥) وحتى في اللغة العربية المكتوبة هناك اختلافات في الهجاء والاستخدام كما هو واضح في لغة الصحف العربية (عبد العلي ٢٠٠٤).

يركز القادة العرب علي نقاط التوحد والاختلاف طبقاً لمصالحهم السياسية ولذلك فإن " عصور القوة والمجد العربي هي تلك العصور التي يكون التركيز فيها علي نقاط التوحد ، أما عصور الوهن و الانحطاط فهي التي يركَز فيها علي نقاط الاختلاف من قبل السكان الأصليين أو عوامل خارجية بغرض تقسيم العرب (هوبكنز وإبراهيم ٦/٢٠٠٣) ، وعموماً تظهر نقاط الاختلاف والتوحد بشكل جلي في أوقات الأزمات مثل الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥- ١٩٨٥) ، والسودان (١٩٦٥- ١٩٧٣ و ١٩٨٣- ١٩٩٦) ويشمل أيضاً الأزمة الحديثة في دارفور وحالة عدم الاستقرار في العراق في الستينيات والسبعينيات بالإضافة إلي التوترات الحديثة في ذلك البلد (هوبكنز وإبراهيم ٢٠٠٣)،

فالعرب يشعرون بالتوحد أو الفرقة عند الأزمات. ولقد كان للوضع السياسي تأثير علي خطط التنمية في المنطقة وفي تقوية أو إضعاف الحوار القومي العربي ، ومثال علي ذلك ، شهدت المنطقة أكثر من ٢٠ انتخاباً برلمانياً بين ١٩٨٥ و ١٩٩٦ أو ضعف عدد الانتخابات التي جرت في العشرين عاماً الماضية وذلك بعد استقلال الدول العربية (صديقي ٢٠٠٠) ، وقد حدثت أزمات سياسية أخرى وخصوصاً حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ، وحرب العراق في عام ٢٠٠٣ والاضطرابات الأخيرة في لبنان عام ٢٠٠٦،و كان لهذه الأزمات أيضا تأثير علي طريقة التعامل مع وسائل الإعلام ، فعلى سبيل المثال وأثناء الهجوم الإسرائيلي علي لبنان عام ٢٠٠٦، ازداد انتشار الأخبار (مطبوعة أو مذاعة) في المنطقة ، كما أن الخطاب الإسلامي البديل حظي بأهمية كبري وخصوصاً منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨ ،وقد ظهر التيار الإسلامي كنموذج منافس للنماذج الأخرى علي الساحة الشعبية (هوبكنز وإبراهيم ٢٠٠٣/٧).

الإعلام العربي في عصر العولمة

إن القضية الرئيسية في هذا الكتاب هي أن الإعلام العربي مر بسلسة من التغيرات في الحقبتين الماضيتين كنتيجة مباشرة لتسارع عملية العولمة ، وهكذا يعترف الكتاب بالتفاعل بين الثقافات المحلية والعالمية إذ يرى العولمة علي أنها "عملية" (روبرتسون ١٩٩٢ ، ووترز ٢٠٠١) ، ولقد كانت العولمة كظاهرة محوراً للعديد من الإصدارات العربية والحوار بين العلماء العرب طيلة الحقبة الماضية ، إذ يرى العديد من العلماء العرب أن في العولمة احتفاء بالقيم الرأسمالية وتهديداً للهوية الثقافية الوطنية ولكي يؤكدوا هذه الرؤية يشير العلماء إلي السلوك الاستهلاكي المتزايد و محاكاة أسلوب الحياة الغربي بين الشباب العربي وبالتالي يركزون علي التبادل الثقافي الذي يسم عملية العولمة أكثر من التبادل الاقتصادي والسياسي.

يرى عبد الرحمن (٢٠٠٢) أن العولمة قد أدت إلي توسيع الفجوة بين الشمال أو العالم المتقدم والجنوب أو العالم النامي، وبهذا الشكل أصبح الجنوب أكثر اعتماداً علي الشمال الذي يستغل الجنوب فقط كسوق لمنتجاته الثقافية ، وتتهم هذه الرؤى الغرب (وخصوصاً الولايات المتحدة) بنشر قيمه علي حساب التراث الثقافي لشعوب الجنوب، كما ينظر إلي التعاطي المتزايد للمنتج الإعلامي الأمريكي من قبل الشباب العربي

علي أنه نوع من الهروب أكثر منه وسيلة لتشجيعهم علي المشاركة في الحوارات العامة (القحطاني ٢٠٠٠).

ويخشى الياسين من أن التعاطي المتزايد للمنتج الثقافي الغربي قد يمثل تهديداً مباشراً جداً للثقافات المحلية ، وبالتالي يجد هؤلاء المفكرون أن العولمة ، علي الأقل علي المستوى الثقافي) تتساوى مع الاعتماد علي الغرب وكذا هيمنة لنشر قيمه ومعاييره الأخلاقية ، وتشير هذه الرؤى إلي الإحصائيات الدولية بشأن الفيضان الثقافي حيث تتبين كيف أن واردات الدول العربية من المنتج الثقافي (من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة علي وجه التحديد) يفوق صادراتها. ومثال ذلك مصر ، التي انخفضت صادراتها بنسبة الثلث من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٢ للدول العربية التي تعتبر المستورد الرئيسي للصادرات الثقافية المصرية ، ويمكن تعريف السلع الثقافية المحورية بأنها السلع التي تشمل المؤلفات التراثية والكتب والصحف والدوريات والمطبوعات والموارد الإعلامية المسجلة ، والفنون المرئية والموارد الإعلامية السمعية البصرية ، وعلي الجانب الآخر دفع التوسع في القنوات الفضائية العربية خلال الحقبة الماضية العديد من الباحثين إلي الادعاء بأن هذا إنما هو علامة علي ما يمكن أن يطلق عليه " الفيضان الثقافي المضاد " من المنطقة العربية إلي بقية العالم ، إذ يبين ويسلر وأدولفسون (٢٠٠٨) أن القنوات الفضائية الغربية الرائدة مثل CNN ، BBC والفضائية الألمانية كانت تعتمد علي الفضائيات العربية مثل الجزيرة أثناء الحرب علي العراق عام ٢٠٠٣ والتي ساعدت في إلقاء الضوء علي المنظور العربي للحرب.

جدول رقم (٤)

واردات وصادرات العرب من المنتج الثقافي ، ٢٠٠٩

الصادرات بالألف دولار أمريكي		الواردات بالألف دولار أمريكي
البحرين	٣٧٥	١٥١٥٦
مصر	١٠٧٧١٧	٣٣٣٣٠
الأردن	٤٤١٧	٢٣٧٣٧

لبنان	٥٥٤٥٣	٥٤٩١٢
عمان	١١٤١	١٨٩٥٩
قطر	٣٩	١٦٢٦٣
السعودية	١٠٢	٩٤٣٣٥
السودان	٣٢	٨٩٤٣
سوريا	٢٣٢٧	١٠٧٢٩
تونس	٢٤٩	٤٢٣٣٤

وأكثر من ذلك ، يؤيد القادة العرب في الوقت الحالي المبادرات الدولية لنشر الثقافة العربية ومن أمثلة تلك المبادرات " جائزة الشارقة " للثقافة العربية والتي تأسست في عام ١٩٩٨ بمبادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتمنح لمواطني الدول العربية الذين يساهمون من خلال أعمالهم الفنية والفكرية في نشر الثقافة العربية في العالم وبالإضافة إلي ذلك ، تتنافس الدول العربية في جعل مدنها مدناً "عالمية" وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الحديثة في المنطقة.

وعلي الصعيد العربي ، يمكن النظر إلي العولمة علي أنها قوة إيجابية في جوانب معينة مثل الرخاء الاقتصادي والتنمية ، وعلي المستوى الثقافي هناك اتجاهات متضاربة بشأن ما إذا كانت ستثبت العولمة أنها ذات نفع للثقافة الوطنية ، فعلى سبيل المثال نرى أنه في حين أن أمركة بعض النماذج الجادة كالأخبار والبرامج الحوارية اعتبرت علامة علي الثورة التقدمية والديمقراطية في المنطقة إلا أن أمركة النماذج الشعبية مثل تسجيلات الفيديو الموسيقية والمسلسلات قد اعتبرت نكوصاً عن التراث الأصيل للمنطقة (ميلور ٥/٢٠٠٥) وهكذا يمكن النظر إلي العولمة علي أنها وسيلة يمكن أن تهدد الثقافة الأصيلة ، أي العادات والتقاليد.

إن التغيرات علي المستوى الاقتصادي والسياسي تحدث بشكل تطوعي وتأتي من أعلى لأسفل بمعنى أنها مفروضة من قبل النخبة المميزة حتى تصل إلي رجل الشارع ، أما التغيرات الثقافية من الناحية الأخرى – يمكن النظر إليها علي أنها تصعد من أسفل

إلي أعلى بمعنى أنها تحدث من قبل عامة الشعب الذين يمكنهم بفضل التقدم التكنولوجي أن يتابعوا وسائل الإعلام العالمية كالإذاعة والتليفزيون وشبكة المعلومات والكتب إلخ ..... وعلاوة علي ذلك قد يتغير تأثير العولمة علي التراث الثقافي من دولة عربية إلي دولة عربية أخرى ، ويرى سليمان (٢٠٠٣) علي سبيل المثال أن الشعب اللبناني يميل لأن يرى نفسه حلقة وصل بين الشرق و الغرب نجد في المملكة العربية السعودية - ونظراً لوجود الأماكن المقدسة بها - أن العادات و التقاليد هي التي تشكل الهوية الوطنية، و لقد فتحت المملكة العربية السعودية الباب أمام الخبرات الاقتصادية ، والفنية من الغرب مع محاولتها الحفاظ علي قيم التراث المحورية (يماني ٢٠٠٠) ومن هذه الخلفية نرى أن هناك رؤى مختلفة تسود الحوارات العربية بشأن تأثير العولمة ، فقد ينشأ نوع من المقاومة لعملية العولمة إذا ما اعتبرت تهديداً لكل ما هو أصيل أو أن التغيرات قد فرضت من قبل الغرب ولم تسعى إليها أو تشتريها الشعوب من الغرب.

بناء الكتاب

يبدأ الكتاب بعرض للمشهد الإعلامي العربي الحديث و خصوصا التغير في دور الإعلام من أداة لتعبئة الشعب إلي أداة للربح التجاري و المعنوي، و يستعرض الفصل الأول بعضا من التغيرات الملحة في المنطقة و التي كان لها تأثير علي المشهد الإعلامي، مثل الهجرة المتزايدة داخل المنطقة و خارجها، أما الفصول التالية فتتناول تأثير هذه التغيرات إحدى الصناعات الإعلامية المختارة.

يتناول الفصل الثاني صناعة الطباعة و النشر، حيث يستعرض الفصل التطور التاريخي لهذه الصناعة في المنطقة و ذلك لكي نفهم التغيرات المعاصرة، و المحور الرئيسي هو أن الطباعة العربية تعرضت لتطورات تكنولوجية هائلة يبدو أنها قوضت تنمية العنصر البشري في هذه الصناعة بل و ركزت علي نسخ التكنولوجيا الغربية

يتناول الفصل الثالث الصحافة و يبدأ أيضا باستعراض تاريخي لتطور الصحافة في المنطقة العربية، و يناقش الفصل دور الصحافة كمراقب و كيف فشلت في أداء هذا الدور بسبب ميلها لمصالح النخب السياسية و المالية أكثر من المصالح العامة.

يستعرض الفصل الرابع صناعة البث الإذاعي، مع إبداء اهتمام خاص بالتطورات الأخيرة منذ التسعينيات،، كما يلقي الضوء أيضا علي دور الإذاعة في عصر التكتل الإعلامي وبيئات الوسائط المتعددة، و تقدم هذه التغيرات فرصا و تهديدات لمحطات البث الإذاعي.

ويستعرض الفصل الخامس صناعة التليفزيون والتي خضعت لاحتكار الدولة منذ بدايتها كما يستعرض التطورات الحديثة والقنوات الفضائية التي يمتلكها القطاع الخاص والنقطة الرئيسية في هذا الفصل هي أنه علي الرغم من التحولات الثقافية الكبيرة في المنطقة في العقدين الماضيين إلا أن التغيرات كانت تحدثها تطورات عالمية أكثر من التطورات المحلية وبالتالي لم يكتب لها الاستمرارية كما أصبح لها تأثير ضئيلً علي صناعة التليفزيون ودوره في ضمان مجال عام تعددي.

يركز الفصل السادس علي السينما حيث يولي اهتماماً كبيراً للفيلم المصري باعتباره رائداً في المنطقة ويناقش هذا الفصل الدور المتغير للسينما كصناعة حيث أصبحت جزءاً من الصورة التقدمية للدول العربية وخصوصاً دول منطقة الخليج ويستعرض الفصل التحديات الحالية التي تواجه صناعة السينما بالإضافة إلي وظيفتها كمجال لعرض الأمراض الاجتماعية ومناقشتها ويبين الفصل أن هذا الدور قد يستمر في المستقبل حيث سيصبح الإنتاج العربي الأوروبي أكثر انتشاراً.

ويستعرض الفصل السابع انتشار الإنترنت واستخدامها في المنطقة العربية ويناقش دور الإنترنت في المجال العربي العام وعلي الرغم من رقابة الدولة وفلترة مواقع الإنترنت إلا أن الدولة لا تزال تجاهد في تحديث وسائل الاتصال والإنترنت كعنصر في خطط التنمية لديها وهذا يعكس توجه الدولة المتناقض نحو استخدام الإنترنت الذي ينمو بسرعة بالمقارنة بالمناطق الأخرى خصوصاً مع التغيرات الديموجرافية في هذه المنطقة.

ويلخص الفصل الثامن الاتجاهات الحديثة في صناعات الإعلام العربية مركزاً علي سبيل المثال علي دور عرب المهجر كجماهير للإعلام وكذلك دور وسائل الإعلام التي تتخطى الأقاليم والناطقة باللغة العربية في تعزيز الشعور بالهوية العربية القومية بين الجماهير العربية داخل العالم العربي وخارجه.

ونختم هذا الكتاب بملاحظات مقتضبة عن مشهد صناعات الإعلام العربي وخصوصاً الطباعة والصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما والإنترنت ودورهم المتوقع في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول

الإعلام العربي : عرض للاتجاهات الحديثة

نهي ميلور

إن معظم صناعة الإعلام العربي (وخاصة المطبوعات والإذاعة والسينما ووسائل الإعلام الحديثة) تسيطر عليها حكومات شمولية تمارس سلطات هائلة علي المؤسسات الإعلامية ، وهذا علي العكس تماماً من المجتمعات الديمقراطية حيث تعتبر وسائل الإعلام مستقلة وتحاول أن تعكس الرؤى المختلفة في هذه المجتمعات ، وعلي الرغم من أنه من الصعب تصور أن المجتمعات العربية الشمولية يمكن أن تكون بيئية راعية لأنظمة إعلامية نابضة بالحياة إلا أن إنشاء صناعات إعلامية مختارة لها صفة تجارية وتحررية سار جنباً إلي جنب مع تدخل الدولة المستمر والرقابة المتزايدة.

يبحث هذا الفصل في العوامل التي ساهمت في التغيرات الحديثة في المشهد الإعلامي العربي حيث يقدم عرضاً مختصرا لهذه التغيرات ويناقش استخدام وسائل الإعلام لأغراض التعبئة أولاً ثم لأغراض تجارية بعد ذلك ، ويناقش مسألة أن التغيرات المحلية الحديثة – سواء كانت سياسية أو ديموجرافية أو ثقافية أو اقتصادية – قد تأثرت كثيراً بتغيرات عالمية أوسع مثل الهجرة المتزايدة داخل المنطقة وخارجها ، كما يناقش أيضاً مسألة أن وسائل الإعلام في العالم العربي قد أصبحت صناعات تعمل تحت سيطرة الدولة كما أن الرقابة يمارسها مالكو الوسائل الإعلامية ومنتجوها وذلك للحفاظ علي مداخليهم من الإعلانات وسوف نقوم بمراجعة العوامل الرئيسية وراء نشأة صناعة الإعلام العربي ومن ثم نناقش دور الإعلام العربي في تعبئة الأمة العربية.

ظهور صناعة الإعلام

لقد سعت الدول العربية – بعد استقلالها – لأن تستخدم الإعلام كوسيلة لتعبئة الرأي العام العربي ، وكان يعتبر الصحفيون الناطقين الرسميين للأنظمة العربية ، وقد زادت الاضطرابات السياسية من عملية التعبئة بدءاً من هزيمة ١٩٦٧ ثم حرب الخليج عام ١٩٩١ بهدف إنهاء الغزو العراقي للكويت ، وفي الواقع اعتبرت حرب الخليج

عاملاً محفزاً لإصلاح الإعلام في المنطقة العربية حيث قامت العديد من الدول العربية بإطلاق قنواتهم القضائية وفتح السوق لقنوات فضائية خاصة.

هناك عوامل عدة وراء نشأة القنوات القضائية الخاصة ، أحد هذه العوامل كان ظهور جيل جديد من الساسة ورؤساء الدول العرب الذين كانوا يرغبون في تحديث صورة بلادهم من خلال تحديث المؤسسات الإعلامية بها ، فعلى سبيل المثال أدخل ملك الأردن عبد الله الثاني تعديلات عديدة علي قوانين الصحافة منذ اعتلائه العرش في عام ١٩٩٩ ، كما قام الرئيس الشاب بشار الأسد بإجراء إصلاحات عديدة في الإعلام منذ توليه السلطة في عام ٢٠٠٠ (ميلور ٩/٢٠٠٥) وكذلك ابن العقيد القذافي سيف الإسلام القذافي الذي عبر عن اهتمامه بالسماح بالإعلام الخاص في السوق الليبي (IREX 2005/39) ، وابن الرئيس المصري جمال مبارك الذي وعد بسلسة من الإصلاحات وصاحب هذا التغير في السلطة ظهور جيل جديد من الصحفيين العرب الذين تلقوا تدريبهم في المؤسسات الإعلامية الغربية أو الذين تلقوا تعليمهم في مدارس وكليات ذات توجه غربي في بلادهم ، حيث قدم هذا الجيل نماذج جديدة مثل المناظرات السياسية والبرامج الحوارية واستخدام أساليب متقدمة في المقابلات وهذا شيء جديد علي الإعلام العربي (عايش ٢٠٠١ أ) لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية إلي برامج كبرى في الخصخصة ، " و يبدو أن الخصخصة الاقتصادية في العالم العربي قد ألقت بظلالها علي قطاع الاتصالات حيث صاحبها توسع في الإعلام المكتوب ومراكز النشر المملوكة للقطاع الخاص بالإضافة إلي افتتاح المحطات الإذاعية الخاصة داخل المنطقة العربية وخارجها" (عايش ١٢٣/٢٠٠١) .

وثمة عامل مهم آخر ألا وهو المنافسة الخارجية التي تواجه الإعلام العربي حالياً حيث أنشأت CNN موقعاً باللغة العربية علي الشبكة العنكبوتيه في عام ٢٠٠٢ ، وتم افتتاح CNBC العربية في ٢٧ من يوليو عام ٢٠٠٣ ، كما افتتحت BBC الناطقة باللغة العربية قناتها التليفزيونية في الحادي عشر من مارس ٢٠٠٨ ، ولقد شهد العقدان الماضيان زيادة في الوصول إلي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من قبل الجماهير العربية حيث إن استخدام الانترنت والتليفزيون المحمول والقنوات الفضائية أصبح كله في متناول اليد ، وعلي الرغم من أن العديد من الدول العربية تقوم بعملية

فلترة للمواقع علي الانترنت إلا أن الجماهير العربية لا تزال يمكنها الوصول إلي قدر هائل من المعلومات ووسائل الترفيه علي الشبكة العنكبوتيه. ولذلك فقد أجبر الإذاعيون العرب علي تنويع برامجهم للحفاظ علي نصيبهم من الجمهور.

لقد أثارت هذه الخصخصة منافسة شديدة بين وسائل الإعلام العربية ، حيث شهدت الصحافة العربية إصدار صحف ومجلات أكثر تخصصاً : فقد أصدرت دار أخبار اليوم المصرية صحيفة مخصصة لأخبار الجريمة و أخري لأخبار النجوم وأخري للأدب وازداد حجم الصحف أيضاً بشكل هائل حيث ازداد معدل الصفحات في الصحف اليومية من ٤ إلي ٦صفحات في الأربعينيات إلي مابين ٨ إلي ١٠ صفحات في الثمانينيات (روج ١٩٨٧) ثم تضاعف ثانية في التسعينيات ليصل إلي ما بين ٢٠ إلي ٢٢ صفحة. وهناك المزيد من الأخبار ذات الطابع الإنساني في الصحافة العربية حيث إن صحيفة " الحياة " اللبنانية السعودية بها ملحق أسبوعي موجه للقراء من مختلف الشرائح – الشباب ، رجال الأعمال والسياحة – ويلاحظ هذا النوع من الأخبار أيضاً في الصحيفة اليومية.

لقد شهد التليفزيون في العالم العربي تغيرات هائلة ، من قنوات تليفزيونية وطنية أرضية إلي قنوات إقليمية وعالمية ، ويوجد الآن ما يزيد علي ٥٠٠ قناة متاحة للمشاهدين في جميع إرجاء المنطقة معظمها تديرها مؤسسات خاصة من بينها ٢٢ قناة إخبارية تبث إرسالها بجانب العديد من قنوات الموسيقى والترفيه، و للتعرف علي هذه القنوات يرجي زيارة الموقع التالي:

http: // www.a'sbu.net / www/ar/direct doc. Asp? Docid =117

ومن أكبر وانجح القنوات الترفيهية هيئة إذاعة الشرق الأوسط MBC ، و روتانا – LBC ولقد أطلقت قناة MBC في عام ٢٠٠١ وهي مملوكة لشركة المجموعة العربية القابضة الدولية واتي يمتلكها وليد الإبراهيم ، وهو قريب للملك السعودي الراحل ، وتمتلك MBC تسع قنوات تبث إرسالها مباشرة علي الهواء وهي تضم MBC1 وهي قناة منوعات للأسرة) و MBC2 للأفلام ، و MBC3 لبرامج الأطفال ، MBC4 للبرامج الحوارية الدولية مثل أوبرا ود.فيل ، و MBC لأفلام الحركة ، و MBC Max ،و تمتلك المجموعة أيضاً ثلاثة محطات إذاعية FM ، FM ، MBC ،

هلا FM ، وبانوراما FM ، بالإضافة إلي مجلة واحدة هي MBC ، وموقعين علي الإنترنت (Alarabya.NET وMBC.Net).

أما روتانا فيملكها الأمير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز الذي أصبح معروفاً في عالم الإعلام من خلال مضارباته التجارية وخصوصاً شراؤه لأسهم في العديد من المؤسسات الإعلامية بما فيها المؤسسات الإخبارية مثل "تايم وورنر" و يورونيوز والعديد من الصحف العربية (خان ٢٠٠٥) ، ولقد بدأ ظهوره في المشهد الإعلامي العربي في عام ١٩٩٣ عندما اشترى ٣٠٪ من أسهم راديو وتليفزيون العرب ART التي تملكها مجموعة دلة البركة ، ثم اشترى شركة روتانا للسمعيات والبصريات التي كانت أكبر شركة في المملكة العربية السعودية ، وفي عام ٢٠٠٣ دخل في صفقة مع صاحب ART الشيخ صالح كامل وذلك لتحويل ART للموسيقى إلي قناة جديدة للموسيقى والغناء العربي ، والتي أطلق عليها فيما بعد قناة روتانا للموسيقى ، وبعد ذلك بوقت قصير أطلقت روتانا clip (تسمح بالرسائل النصية من المشاهدين ثم اتبعت بروتانا كلاسيك (انظر فصل ٦ الذي يناقش بمزيد من التفصيل دخول رجال الأعمال الخليجين قي صناعة السينما والأفلام).

توسع الأسواق العالمية

إن الانفجار في أعداد القنوات الفضائية بالإضافة إلي الحقيقة بأن الشعوب العربية تعتمد علي التليفزيون في تعاطيها مع الإعلام يعنيان أن القنوات الفضائية في ربوع المنطقة العربية تهيمن علي سوق الإعلانات حيث وصل عائد الإعلانات بها في عام ٢٠٠٨ إلي ما يزيد عن ١,٥ بليون دولار أمريكي (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٧/٥٥) ولقد كشف مركز الأبحاث العربي أيضاً عن أن إعلام المنطقة وخصوصاً التليفزيون استحوذ علي ٤٠٪ من عائدات الإعلانات في الستة أشهر الأولي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق له ، وتعتبر الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية ومصر أكبر الأسواق الإعلانية ويركز المعلنون علي MBC و Fox movies ، حيث يعلن تجار التجزئة وشركات التشييد وكذلك المؤسسات الحكومية وشركات الاتصالات،و لقد بلغت عائدات الإعلانات في عام ٢٠٠٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ١,٤ بليون دولار أمريكي والتي تقل بنسبة ٣٠٪ عن عائدات الإعلانات في عام ٢٠٠٨ والتي بلغت

٢ بليون دولار أمريكي ، و في عام ٢٠٠٩ قفز نصيب التليفزيون من الإعلانات إلي ١٧٧ مليون دولار أمريكي مقارنة ب ٩٨٧ مليون دولار أمريكي لإعلانات الصحف ، و ١٧٤ مليون لإعلانات المجلات و٢٧ مليون لإعلانات الراديو ، وكانت مصر هي ثاني أكبر الأسواق حيث وصلت عائدات الإعلانات التليفزيونية إلي٣٤٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ ، و ٥٠٩ مليون من إعلانات الصحف ٥٤ مليون من إعلانات المجلات و ٦٤ مليون من إعلانات الراديو والإعلانات الخلوية إلي ٢٢٨ دولار أمريكي ، ومن الناحية الأخرى بلغت إعلانات التليفزيون في الأردن ١٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ مقارنة ب ١١٧ مليون دولار أمريكي من إعلانات الصحف و ٨ مليون ومن إعلانات المجلات (مركز الأبحاث العربية ٢٠٠٩) ، ويمثل معدلات الإعلانات إلي الارتفاع الصارخ في شهر رمضان الكريم حيث ترتفع نسبة المشاهدة أيضاً فعلى سبيل المثال يكلف إعلان مدته ثلاثون ثانية علي تليفزيون دبي ١٧٤٨ دولار أمريكي في الموسم العادي ولكن في رمضان يقفز إلي ٦٥٨٨ دولار أمريكي ، وبنفس الطريقة يكلف الإعلان علي MBC1التي تملكها السعودية ٤٤٥٠ دولار أمريكي في الأيام العادية ولكن يقفز إلي ١٢١٠٤ دولار أمريكي خلال رمضان (دين ٢٠٠٩)، و يشار إلي أن توسع الأسواق الإعلامية العربية ليشمل الجماهير العربية في المنطقة وحول العالم قد أصبح جزءاً من إستراتيجية التسويق لدى العديد من المؤسسات الإعلامية لكي تحقق كسباً في النصيب السوقي المتعاظم.

ولما كان الركود الاقتصادي له أثر عميق علي المنطقة فإنه من المحتمل أن يتأثر التليفزيون حيث تتضاءل عائداتهً من الإعلانات ولا يمكن الاستمرار إلا للشبكات التليفزيونية ذات الوضع المالي الصلب والمستدام مما يعني أن العدد الهائل من القنوات التليفزيونية المتاحة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين قد يتقلص في المستقبل (مشهد العالم العربي ٢٠٠٥/٥٥).

بالنظر إلي أن السوق العربي يحكمه أثرياء دول الخليج العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية، فقد عانى من نتائج تباطؤ الاقتصاد العالمي حيث انخفضت تدفقات رأس المال وأسعار البترول (بوز و كمبني ٢٠٠٩).

تعتبر MBC – وهي أكبر شبكة علي الهواء –بارومیتر الصناعة ويزعم مستشارها سام بارنيت أنها لم تتأثر بشكل كبير بالركود العالمي حيث يقول :

- لا يمكننا أن نقدم للمعلنين أي سبب لتخفيض ما يدفعونه ل MBC.
- نحن واقعيون بما يكفي لأن نعلم أن الميزانيات الإعلانية الشاملة سوف يتم تخفيضها ولكن باعتبارنا رواداً للسوق فإن قنواتنا الكبرى هي أقل الاختيارات التي فيها مخاطرة أمام المعلنين الذين يتطلعون لتعافي استثماراتهم. ... لقد أنفقنا المزيد علي الأبحاث هذا العام كما أن السرعة التي نتفاعل بها في تصاعد ، وإذا لم تصلح البرامج يتم تغيرها وإذا سارت الأمور علي خير ما يرام نتوسع في برامجنا ، ونحن نجري المزيد من التجارب ..... وتبدو Gulf Comedy أنها تعمل بشكل جيد وبالتالي سوف نحسن من أدائها (بارنيل ٢٠٠٩/ب).

تجاوزت الزيادة في عدد القنوات الفضائية سوق الإعلان التليفزيوني ، وبالتالي اضطرت القنوات التليفزيونية لأن تغير من برامجها (مثل مسلسل راجل وست ستات الذي يذاع علي القناة الفضائية المصرية) وتنتج المزيد من المسلسلات التليفزيونية والتي تعتبر الجاذبة الرئيسية للعائدات من الإعلانات ، وبالتالي ظهرت الحاجة إلي إنتاج الجديد من المسلسلات السورية والخليجية بالإضافة إلي المسلسلات التركية المدبلجة (بوز وكومبني ٢٠٠٨) ، فالمسلسل السوري باب الحارة تجري أحداثه علي ثلاث مراحل ويركز علي نزاعات تمر بها أسرة سورية أثناء فترة الانتداب الفرنسي بين الحربين العالميتين (بلاك ٢٠٠٨) ، وعندما زار الفنان التركي الوسيم كيفانك تانيلوج الذي لمع نجمه في المسلسل التركي الشهير "نور" – الأردن ودبي قوبل بصياح آلاف الشابات هناك ، ولقد تابع مسلسل "نور" ما بين ثلاثة ملايين إلي أربعة ملايين مشاهد في المملكة العربية السعودية وحدها كما أن الآباء العرب أخذوا يطلقون أسماء شخصيات"نور" علي أطفالهم (بلاك،٢٠٠٨).

تقدم القنوات الفضائية اليوم العديد من البرامج التي تخاطب القاعدة العريضة من شباب المستهلكين وتعمل في "روتانا سينما" واحدة من أكثر مقدمي البرامج التليفزيونية جرأة – وبالتحديد هاله سرحان التي أحدث برنامجها جدلاً واسعاً بشأن مناقشتها الحية علي الهواء لقضايا حساسة مثل الدعارة والاستمناء ، كما حاز تليفزيون الواقع علي موطئ قدم في الإعلام العربي ببرنامجه " هوا سوا" الذي يعرض لمجموعة من النسوة العرب اللاتي يعشن بمفردهن و يستعرضن مهارتهن في الأمور

المنزلية كزوجات في المستقبل ومن ثم يقوم الشباب الذين يشاهدون البرنامج بالاتصال لمقابلة هؤلاء الفتيات ، ولقد وجدت دراسة حديثة بشأن تأثير هذا البرنامج علي قيم الشباب أن الشباب المصري يعتبرون هذا البرنامج وسيلة للعثور علي شريكة الحياة ، وقامت MBC أيضاً بإنتاج نسخة معربة من البرنامج الأمريكي "أكبر خاسر" والذي يتعلق بإنقاص الوزن وأطلقت عليه "أكبر رابح" وذلك لعدم إيجاد انطباع سلبي (وايز ٢٠٠٥) ، وتنوعت برامج تليفزيون الواقع بين "ستار أكاديمي" إلي "الوادي" و "ألبوم" الذي يحصل فيه الفائز علي البوم ينتجه له التليفزيون ، و "المصير" – الذي يعتبر محاكاة لبرنامج "العروس المثالية" ، وبرنامج "الموضة" ، و"سوبر ستار" ، و "الأذكياء في الشارع" وبالنسبة لبرنامج "ستار أكاديمي" فقد سجل ٢٣ مليون اتصال تليفزيوني من مصر ، و ١٨ مليون من لبنان و ١٦ مليون من سوريا (الشرق الأوسط ، ٢٠٠٧) ، ولقد صاحب هذا التطور اهتمامات متزايدة بأن القنوات الإعلامية الجديدة قد تروج للأفكار الثقافية الغربية التي قد تهدد القيم الثقافية والاجتماعية الإسلامية وقد تقضي علي الشخصية الوطنية ، ولكن أثبتت البرامج المعربة مثل " ستار أكاديمي" أنها جاذبة جداً لشباب المشاهدين فقد نجحت إحدى المتسابقات – العراقية شذى حسون في توحيد الفرق الدينية العراقية لكي يصوتوا من أجلها وبالتالي حققت ما فشل السياسيون في تحقيقه.

يشار إلي أن هذه البرامج تبث علي غير رغبة من المحافظين العرب مثل المفتي السعودي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ الذي أصدر فتوى في عام ٢٠٠٨ يحرم فيها إذاعة هذه المسلسلات التليفزيونية "غير الأخلاقية" حيث صرح بأن "أية قناة تليفزيونية تذيعها هي مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، إنها مسلسلات غير أخلاقية ويعدها أناس متخصصون في الجريمة والإثم ، أناس يدعون الرجال والنساء إلي عمل الشيطان"(بلاك، ٢٠٠٨) ، ولتعويض هذه الموجه الجريئة من العروض ، تم إطلاق عدد من القنوات الدينية ، حيث أطلق الأمير الوليد قناة إسلامية اسمها "الرسالة" جنباً إلي جنب مع باقة قنوات روتانا الموسيقية ، وتعتبر قناة " إقرأ"القناة المنافسة لها وهي تابعة لـ "راديو وتليفزيون العرب ART" التي يمتلكها الثري السعودي الشيخ صالح كامل ، وبحلول عام ٢٠٠٨ أصبح هناك أكثر من ٤٧ قناة إسلامية متاحة علي الأقمار الصناعية

أمام الجماهير داخل المنطقة العربية وخارجها ، وعلي قمة هذه القنوات الدينية "اقرأ"، و"الرسالة"، و" المجد" و حتى القنوات الدينية كـ"الرسالة" تسعي للمنافسة في سوق تليفزيون الواقع من خلال تقديم عروض خاصة ذات محتوى "أخلاقي" ويفسر مدير مكتب "الرسالة" بالقاهرة الاهتمام ببرامج تليفزيون الواقع بأنها تمثل شيئاً جميلاً بالنسبة للأسرة العربية العادية بدلاً من البرامج الدينية المملة (وايز ٢٠٠٥) ، وأطلقت قناة "إقرأ" مسابقة "ملكة جمال إقرأ" حيث تتنافس الشابات المسلمات علي اللقب من خلال سلوكياتهن و التزامهن بالشريعة الإسلامية أكثر من جمالهن الجسماني (جلال ٢٠٠٩)

علي الرغم من الزيادة في القنوات الفضائية إلا أن القنوات الأرضية لا تزال تحظى بنسبة مشاهدة عالية ، ففي لبنان قال ٩٠٪ ممن أجرى عليهم بحث أنهم يشاهدون القنوات الأرضية (مركز الدراسات العربية للصحافة ، ٥ يونيو، ٢٠٠٩) ، لا يزال هناك ١٢٩ قناة أرضية في المنطقة أغلبها في مصر ، وعلاوة علي ذلك ، كان التحرر الذي انتشر في المنطقة السبب في الزيادة في محطات الإذاعة الخاصة FM و تعتبر الجزائر و الإمارات العربية المتحدة مالكتين لأكبر عدد من المحطات المملوكة للدولة في حين أن العراق والأراضي الفلسطينية ولبنان بها أكبر عدد من المحطات الخاصة.

سيطرة الدولة أم الرقابة الذاتية؟

تميل الحكومات العربية لأن ترى في الإعلام سلاحاً ذا حدين ، فمن ناحية يمكن استخدامه في التأثير علي الرأي العام ، ومن ناحية الأخرى ، يمكن أن يكون قوة لترسيخ الأسس الأيديولوجية للأنظمة العربية ، وتميل الأنظمة العربية للتركيز علي المسئولية الأخلاقية والاجتماعية للإعلاميين في ألا يثيروا الرأي العام بل في الحفاظ علي الوضع الراهن من أجل الوحدة الوطنية (عبد النبي ١٩٨٩) ، ويشار إلي أن الاضطراب السياسي الذي ميز المنطقة خصوصاً عقب هجوم الحادي عشر من سبتمبر قد أبرز هذه الازدواجية ، فقد أعطى هذا الوضع للأنظمة العربية المزيد من الأسباب لفرض المزيد من السيطرة علي صناعة الأعلام تحت مسمى حماية بلادهم من الإرهاب كما فرض – من الناحية الأخرى – علي تلك الأنظمة أن تتبنى حزمة من

الإصلاحات السياسية – ولو بشكل متواضع – تلبية لضغوط حلفائهم الغربيين من أجل تعزيز الديمقراطية في المنطقة.

إن الرقابة الشرسة – في الحقيقة – تتعارض في الغالب مع دساتير ما بعد الاستقلال التي تولي حرية التعبير أهمية قصوى ، وبالتالي فإن العديد من البلاد في الشرق الأوسط قد فرضت قوانين متناقضة لتنظيم الإعلام وحرية التعبير ، فمصر – على سبيل المثال تفرض قوانين الطوارئ منذ ١٩٨١ بعد اغتيال الرئيس أنور السادات ، كما أن الأردن تسمح للسلطات بملاحقة الصحفيين قضائياً بالمخالفة للمادة ١٥ من الدستور الأردني الذي يشدد على حرية المواطن في أن يعبر عن رأيه قولاً أو كتابة أو بالصور أو بأي شكل التعبير ، وبلاد أخرى مثل سوريا تفرض قوانين الطوارئ التي تميل لأن تنهي الحقوق الدستورية في حرية التعبير ، وفي عام ٢٠٠٢ أجرت البحرين استفتاء يدعم حرية التعبير في نفس الوقت الذي تفرض فيه القانون رقم ٤٧ الذي يمنح السلطات الحرية الكاملة في مقاضاة الصحفيين ، مما يعني تشجيع الرقابة الذاتية ، وفي الجزائر رفعت أكثر من ١٠٠ قضية قذف أمام المحاكم في عام ٢٠٠٥ فقط (٢٠٠٥ IREX).

إن الاتجاه المتزايد نحو التوجه التجاري قد حول الإعلام إلي حلقة وصل بين المعلنين والمستهلكين وليس بين السياسيين والمواطنين ، وعلي الصعيد العربي تغير محتواه حيث زادت الأخبار الخفيفة بالإضافة إلي مقالات إخبارية سياسية معارضة كما هو الحال في الصحافة الحزبية في مصر ، وعلي الرغم من الفوارق العرقية والدينية والطبقية ، والفروق في النوع إلا أن بعض المؤسسات الإعلامية الإقليمية مثل ما يسمى "الصحافة والقنوات الإخبارية الفضائية العربية" – تحاول أن تخاطب أكبر قدر من القاعدة الجماهيرية كلما أمكن لها ذلك، ومن ثم فقد أصبحت "العروبة" خاضعة للبيع وإستراتيجية تسويقية تهدف لأن تستفيد من نصيبها السوقي المتزايد (كرايدي ٢٠٠٥).

يعتبر النظام الإعلامي العربي نظاماً فريداً من نوعه ، فالمشروعات الإعلامية تزدهر بفعل عائدات الإعلانات دائمة التزايد علي الرغم من القيود علي حرية التعبير ، وهكذا ، علي الرغم من أن الاستثمارات العربية (خصوصاً الخليجية) قد ازدادت وأن

العديد من الدول قد أنشأت مدناً إعلامية كمناطق حرة لتشجيع المزيد من الاستثمارات ، إلا أن قوانين الإعلام الصارمة والرقابة لا تزال هي المبدأ السائد في المنطقة، وعموماً يوصف المشهد الإعلامي العربي المزدهر بأنه نتيجة لاتحاد ثروة الخليج باللغة العربية الموحدة للعرب (IREX 2005,x-xi).

قوبل الضخ المتزايد للاستثمارات الخليجية بنوع من الشك من قبل العديد من الصحفيين والمعلقين العرب مثل اللبناني حازم صاغية الذي يحذر من أن الاستثمارات الإعلامية هي مجال ُترك للأنظمة والقريبين من تلك الأنظمة الذين يعتقدون أن تكريس الحالة الراهنة ضرورة لاستمرار امتيازاتهم ومصالحهم (صاغية ٢٥٦/٢٠٠٦) ، فعلى سبيل المثال يقال إن حاكم أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قد أمر تليفزيون أبو ظبي بوقف بث مسلسل "سعود العواجي" أثر تلقيه طلباً شخصياً من الملك السعودي لأنه يخشى أن يثير هذا المسلسل مشاحنات قبلية ، ونفس الشئ حدث مع مسلسل "فنجان الدم" علي شاشة MBC الذي منع بعد ادعاءات بأنه يثير الغضب الشعبي في شبه الجزيرة العربية (جعفر، ٢٠٠٨).

وتلخيصاً لما سبق ، تميل حكومات الدول العربية لأن تعتبر وسائل الإعلام وخصوصاً الإذاعة حكراً لها ، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التوجه ، أولاً الإذاعة تصل إلي كل المواطنين بغض النظر عن مستوى تعليمهم ، ثانيا : تلعب هذه الوسائل الإعلامية دوراً رئيسياً في الحفاظ علي الوحدة الوطنية ونشر الإحساس بالجماعة بين المواطنين ، ثالثاً : قد يعمل الإعلام الإليكتروني كأداة أساسية للماكينة الإعلامية السياسية وقد تكون هناك خطورة في وقوع تلك الأداة في أيدي معادلة (أمين ٢٩/٢٠٠١) ، ولقد خدم الإعلام العربي الغايات المحلية من تعليم وتثقيف المواطنين المحليين بالإضافة إلي تدعيم الإحساس بالشخصية العربية والتضامن مع الدول العربية المجاورة وسوف يتناول الجزء التالي بالتفصيل دور الإعلام كأداة للتعبئة.

دور الإعلام في تعبئة الأمة العربية

خلال فترة الخمسينيات والستينيات ، كان الإعلام العربي يستخدم كمنبر لنشر ثقافة الوحدة العربية من خلال دعوة الشعوب للتلاحم والفخر بهويتهم القومية العربية وانضوائهم تحت لواء أمة واحدة ، فالأفلام علي سبيل المثال كانت تستخدم

للدعوة إلي هذه الوحدة إذ إن فيلم "جميلة بوحريد" (١٩٥٨) كان يتناول امرأة جزائرية قامت بدور فاعل في حركة المقاومة ضد الوجود الفرنسي في بلدها ، وبعد ذلك بثلاثة أعوام ، طلب من مخرج الفيلم يوسف شاهين أن يخرج فيلم "الناصر صلاح الدين" والذي أبرز وجهة النظر العربية تجاه الصليبين ، ولم تكن الرؤى متناغمة في جميع البلدان العربية حيث إن الأيديولوجيات الاشتراكية في مصر والعراق والجزائر كان يخشى منها في بلدان أخرى مثل المملكة العربية السعودية التي أطلقت المحطة الإذاعية "صوت الإسلام" لمواجهة إذاعة " صوت العرب" المصرية (ميلور٢٠٠٨).

إن ذيوع التوجه القومي العربي متجذر في مكافحة النفوذ الأجنبي حيث كانت تميل الحكومات الوطنية لأن تعتمد علي وسائل الإعلام للترويج لسياسات معينة ، فقد وظفت الحكومة المصرية إذاعة "صوت العرب" لتعبئة الرأي العام العربي في الخمسينيات والستينيات ، كما دعمت الدولة المصرية بعد ثورة ١٩٥٢ والتي قام بها الضباط الأحرار – إنتاج أغاني وطنية تعبر عن أفكار العروبة والاشتراكية وحتى الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨- ١٩٦١) باستخدام "التليفزيون المملوك للدولة" (مسعد ٢٠٠٣ / ٢٣) ، فأغنية "وطني حبيبي" عبرت عن ميلاد وطن "عربي وحر وليس صدى غربي أو شرقي" علي الرغم من أن الأغنية لم يكن بها آلة عربية أو شرقية" وفي حين أن كلماتها كانت تعبر عن المشاعر الوطنية لأمة وشخصية موحده إلا أن الموسيقى تصنف علي أنها ثقافة عالمية تم تعريبها" (مسعد ٢٠٠٣/٢٣).

لقد وضعت هزيمة ٦٧ نهاية لمثل تلك الأغنيات وحلت محلها أغاني تعبر عن اليأس، كما شكلت حرب الخليج عام ١٩٩١ إثر الغزو العراقي للكويت – ضربة أخرى لحلم الوحدة العربية (مسعد ٢٠٠٣) ، بالإضافة 'إلي أن المشروعات العربية الأخرى مثل وكالة الأنباء العربية بهدف إحداث توازن أمام هيمنة وكالات الأنباء الأجنبية – لم تستطع أن توفر منبراً موحداً للعرب إقليمياً ودولياً، ولقد فشلت هذه الجهود بسبب الاختلاف بين الحكومات العربية نفسها بشأن شكل هذه الوكالة.

لا تزال الصراعات السياسية الرئيسية مثل الانتفاضة الفلسطينية أو الحرب في العراق تقوي من موجة الأغاني الوطنية والدينية ،فقد شهد العقد الأخير موجة جديدة من أغاني الوحدة العربية مثل "الحلم العربي" التي أنتجها في عام ١٩٩٨ الأمير السعودي

الوليد بن طلال ، علاوة علي أن الوضع المضطرب في لبنان أدى إلي ظهور أغاني وطنية كالتي تشدو بها جوليا بطرس ، التي شاركت في المظاهرات التي جرت في بيروت ضد الهجمات الإسرائيلية كما حفزت "الجزيرة" علي تخصيص برنامج خاص بدور الفن في إبراز القضايا السياسة العربية.

كانت أيضاً هناك موجة من الأفلام الجديدة تغذيها قضايا سياسية مشتركة مثل حرب العراق والقضية الفلسطينية فمثلاً فيلم "السفارة في العمارة" يتعلق بسياسي مصري تقع شقته بجوار السفارة الإسرائيلية ، حيث يعاني الرجل من الإجراءات الأمنية الصارمة التي تحيط بالمبنى التي بها شقته ويقرر إقامة دعوى ضد السفارة، هذا العمل جعل منه بطلاً ورمزاً للنضال العربي ، ويدعى المنتج التليفزيوني إسماعيل كتكت أن المسلسلات التليفزيونية التي تركز عي القضايا العربية باستخدام ممثلين من أقطار مختلفة ويتحدثون لهجات عربية مختلفة – هذه المسلسلات أصبحت شائعة (دين ٢٠٠٩).

إن هذا الفيض المتدفق من المشاعر القومية هو ما أطلق عليه ريناوي (٢٠٠٦) مصطلح "أبناء العروبة" الذي يشير علي وجه الخصوص إلي الاعتماد المتزايد علي نفس المحتوى الاجتماعي الثقافي في القنوات الفضائية مثل النشرات الإخبارية التي تركز علي القضايا السياسية المشتركة ، ويبدو هذا المصطلح جلياً في المنتجات التي تخاطب الأطفال ، ولذلك فإن مجلات الأطفال العربية مثل "ماجد" ، "علاء الدين" و "العربي الصغير" تتناول قضايا الأطفال في عموم المنطقة العربية (بترسون ٢٠٠٥) و يهتم أصحب هذه المجلات بشكل واضح بعملية تكوين جماعة الأطفال القوميين وذلك بتشجيع القراء علي لقاء وتخيل بعضهم البعض ومن خلال صفحات المجلة (بترسون ١٨٧/٢٠٠٥) وتشتمل "العربي الصغير" علي جزء خاص بالأخبار مخصص للانتفاضة كما بدأت قنوات عربية للأطفال في الظهور (البعض يقدرها بحوالي ١٦) مثل الجزيرة. وعلي آية حال ، تبدو الجماهير العربية مهتمة أكثر بهوياتها المحلية المميزة ، فعلي سبيل المثال، عندما طلب من هذه الجماهير المشاركة بآرائها بشأن إمكانية الوحدة السياسية العربية في مناظرة حديثة علي قناة الBBC العربية وموقعها الاليكتروني ، كشفت هذه الجماهير عن ريبتها في هذه الوحدة وذلك بإظهار الاختلافات المحلية

والوطنية في مواقفهم السياسية ، ولكن لو صنف المزيد من الوسائل الإعلامية علي أنها عربية قومية تستهدف الشعوب العربية عبر المنطقة وخارجها ، إنما يرجع ذلك إلي أن هذا التوسع في السوق يخدم المصالح التجارية لأثرياء الإعلام أكثر من الأغراض الأيديولوجية للنظم الناصرية أو البعثية.

مع وجود سوق يشكل الشباب العربي شريحة ضخمة فيه، فقد اكتشف أثرياء الإعلام مثل رجل الأعمال السعودي الأمير الوليد أسواقاً مربحة أو كما قال الوليد ستون في المائة من السكان هم من الشباب، وهذه هي قبلتي (خلف ٢٠٠٥) وبالإضافة إلي ذلك ، شجع ظهور الصحف الحرة علي زيادة عائدات الإعلانات في المنطقة لأن هذه الإصدارات تعتمد بشكل أساسي علي الإعلانات ، وهي عادة ما تستهدف سوق الشباب الآخذ في التزايد في أعداده في كل الدول العربية ، وإحدى هذه الصحف الحرة هي "الإمارات اليوم" ،التي تستهدف الشباب ما بين سن ١٥ إلي سن ٤٠ عاما، ً كما أن شكل "الإمارات اليوم" مصمم لكي يلقى قبولاً لدى هذه الشريحة الخاصة حيث تقدم أخباراً سهلة الاستيعاب بدلاً من التحليلات المعقدة (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٧).

وسوف يناقش الجزء التالي بتفصيل أكثر خصائص مستخدمي الإعلام العربي خصوصاً الشباب والمغتربون.

مستخدمو الإعلام داخل المنطقة

مع تدهور الدور التقليدي للأسرة وسلطة الدولة أصبح الشباب تحت تأثير نبض الشارع " سواء علي شكل الحركة الإسلامية أو المؤثرات الثقافية البديلة " (ميجر ٢٠٠٠/٨)، كما أن الدولة العربية الحديثة اضطلعت بجانب من مسئوليات الأسرة التقليدية في مجال الثقافة والسياسة والعمالة من خلال برامجها التعليمية الطموحة وتدخلها الشديد في الاقتصاد" (ميجر ٢٠٠٠) ، ونتيجة لذلك ، وجد الشباب العربي أنفسهم في وضع فاصل بين ما هو عالمي وما هو محلي ، فهم دائماً محور الاهتمام عندما تناقش شرور " اللبرالية الحديثة" (وينجر ٢٠٠٦/١٨٠)، وتبين الإحصائيات الحديثة أن الشباب يمثلون غالبية السكان في العديد من الدول العربية حيث إن ٣٤٪ من سكان المنطقة هم تحت سن ١٥ ، ويبين جدول "٥" النسبة المئوية للشباب في عام ٢٠٠٦ والنسبة المئوية التقريبية في عام ٢٠٢٥.

لقد شهدت المنطقة زيادة مرتفعة في عدد السكان خلال العقود الخمس الماضية مما يصعب من قدرة الحكومات العربية علي خلق وظائف كافية للشباب ، حيث إن واحداً من بين خمس شباب ما بين سن ٢٠- ٢٤ عاطل عن العمل مع ارتفاع نسبة البطالة في دول المغرب العربي علي وجه الخصوص (منوز ٢٠٠٠/٢٠) وتشير التوقيعات الاقتصادية للمنطقة إلي الحاجة إلي خلق ١٠٠ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٠ لتهيئة الشباب الجدد لدخول سوق العمل (داير ويوسف ٢٠٠٧/٣١).

يعتبر الشباب أيضاً المستخدمين الرئيسيين لوسائل الإعلام الحديثة فقد اخترقت

جدول رقم "٥" نسبة الشباب العربي إلي إجمالي عدد السكان

	سن الشباب من١٠- ٢٤ ٢٠٠٦		سن الشباب من١٠- ٢٤ ٢٠٢٥	
	مليون	٪من اجمالي السكان	مليون	٪من اجمالي السكان
الجزائر	١٠,٩	٣٣	١٠,١	٢٣
البحرين	٢,	٢٤	،٢	٢٠
مصر	٢٣,٣	٣١	٢٧,٣	٢٧
العراق	٩,٦	٣٢	١٣,٣	٣٠
الأردن	١,٨	٣١	٢,٢	٢٧
الكويت	٦,	٢٣	،٨	٢١
لبنان	١	٢٨	١	٢٢
ليبيا	١,٨	٣١	٢	٢٥
مراكش	٩,٧	٣٠	١٠,١	٢٥
عمان	٨,	٣٢	١	٢٦
الأراضي الفلسطينية	١,٢	٣٢	٢,١	٣٢
قطر	٢,	٢٠	،٢	٢٠
المملكة العربية السعودية	٧,٦	٣٠	٩,٩	٢٧
السودان	١١,٨	٣٢	١٥,٢	٣٠
سوريا	٦,٦	٣٤	٧,٩	٢٨
تونس	٣,١	٣٠	٢,٤	٢٠

الإمارات العربية المتحدة	١,١	٢٤	١,٣	١٩
اليمن	٧,٦	٣٥	١٢,٢	٣٣

المصدر:

http://www.unfpa.org/arabstates/overview.cfm

التليفونات المحمولة الأسواق العربية خصوصاً الأقطار مرتفعة الدخل في الخليج ، ففي عام ٢٠٠٧ بلغت نسبة ملكية التليفونات المحمولة لدى سكان الإمارات والسعودية والكويت ١١٣ ٪ ، ٧٦ ٪ و ٩٨ ٪ علي التوالي (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٧) ، ولقد أدى استخدام التلفون المحمول وخصوصاً بين الشباب إلي ظهور قنوات تستهدف هذه الشريحة وتعرض خدمات الرسائل النصية مثل قناة " روتانا كليب" وعلاوة علي ذلك فقد استفاد الشباب من الإعلام والتقدم التكنولوجي في إعادة تنظيم أنفسهم حتى ولو تحدوا الأعراف التقليدية ، فهم يستخدمون تكنولوجيا الرسائل النصية كوسيلة للتواصل أو حتى لتحديد المواعيد مما مهد الطريق لظهور عشرات من قنوات الموسيقى والرسائل النصية التي تبث أفلاما تليفزيونية موسيقية بالإضافة إلي وجود شريط لعرض رسائل متبادلة بين الرجال والنساء ، تأخذ بعض هذه الرسائل طابعاً جنسياً واضحاً وقد تحمل عروضاً للزواج (ميلور ٣٨/٢٠٠٧) ولقد غيرت ممارسات الاتصال بالتليفون المحمول من المجتمع التقليدي في مراكش ، علي سبيل المثال ، وذلك بالاستخدام المتزايد للانترنت أثناء المكالمات التليفونية العشوائية والرسائل النصية بين الغرباء (كريم ٢٠٠٩).

يستخدم الشباب وخصوصاً الإناث الانترنت كمنتدى وبذلك ينحون جانباً القيود الأسرية والاجتماعية التي تنظم اللقاءات بين الجنسين (جلال ٢٠٠٤) ، وقد أطلق علي الجيل الجديد " الجيل الروش " إشارة إلي تشتتهم وحيرتهم (ميلور ٣٦٢/٢٠٠٨) ، وتبين الأبحاث أن الشباب قلماً يعرفون المؤسسات السياسية ويشعرون بمزيد من التهميش (مونوز ٢٠٠٠) ، كما كشفت دراسات علي عينة ضخمة من الشباب التونسي والتي أجريت في الأصل في عام ١٩٨٨ وأعيدت في عام ١٩٩٤ –أن دولاً غربية مثل فرنسا

والولايات المتحدة وأسبانيا تميل لأن تلقي قبولاً لدى الفتيات ربما لأنهن يربطن تلك البلاد بالمساواة بين الجنسين (سليمان ١٩٩٧) .

يعتبر انتشار وسائل الإعلام وخصوصاً الفضائيات والإعلانات المتزايدة عبرها محفزاً هاماً علي انتشار ثقافة الاستهلاك في العالم العربي ، كما يلام الشباب العربي بأنهم وقعوا فريسة لثقافة الاستهلاك الغربية وخصوصاً في الدول الخليجية (الأسد ٢٠٠٧).

مستخدمو الإعلام العربي عبر العالم

لقد شهدت العقود القليلة الماضية هجرات متنوعة في المنطقة حيث كانت دول المشرق العربي (مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية) مصدراً للعمالة المهاجرة إلي دول الخليج (السعودية والكويت وعمان ودولة الإمارات والبحرين وقطر (الهجرة الدولية في المنطقة العربية ٢٠٠٦) ، فالمنطقة العربية تعتبر موطناً للدول الرئيسية المستقبلة للعمالة في العالم حيث زادت أعداد المهاجرين من ١٣ مليون إلي ٢٠ مليون في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ واستقرار معظمهم في دول الخليج الغنية ، ويوجد بالمملكة العربية السعودية ما يقرب من ٦.٤ مليون مهاجر في حين تستقبل دولة الإمارات العربية ٢.٣ مليون ، وتفضل سياسات التوطين الجديدة التي أحدثتها عمليات الهجرة في دول الخليج المواطنين الخليجيين العرب علي العمال المهاجرين من دول أخرى (باستثناء صناعة الإعلام) هذه السياسات تتراوح ما بين تحديد قدوم العمال الأجانب من خلال الضرائب أو قيود صارمة في التأشيرات ، وخلق المزيد من الوظائف للمواطنين وذلك بفرض قوانين جديدة تحرم عمل الأجانب وخصوصاً في القطاع العام (الهجرة الدولية العربية ٢٠٠٦) ، ويستحوذ الذكور علي معدل الهجرة المتزايدة أكثر من الإناث وبالتالي يوجد بالمنطقة العربية أدنى معدل لهجرة الإناث.

يساعد المهاجرون العرب في تحسين وضع أسرهم داخل المنطقة بالإضافة إلي تحسين الناتج المحلي الكلي بفعل التحويلات الضخمة التي تعود إلي بلدانهم الأصلية ، فعلى سبيل المثال ، وصلت تحويلات المصريين بالخارج إلي ٤.٥ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ بينما وصلت في مراكش إلي ٥.٢ بليون دولار أمريكي في نفس الفترة (البنك الدولي ٢٠٠٧).

تستقبل دول الخليج عدداً هائلاً من العمال الآسيويين وهذا العدد آخذ في الازدياد في حين أن أعداد المهاجرين العرب آخذ في الانخفاض ، كما أن أعداد المهاجرين الآسيويين (وخصوصاً من بنجلادش وسري لانكا) قد زادت في دول عربية فقيرة مثل الأردن ولبنان حيث استقبلت الأخيرة حوالي ١٨٠٠٠ عامل من سري لانكا في عام ٢٠٠٤ ، ويوجد عدد من المحطات التليفزيونية والإذاعية باللغة الإنجليزية والأوردو والفارس (المنايس ١٩٩٦). وبصفة عامة زادت الهجرة العربية إلي البلدان الغربية بشكل كبير خلال القرن العشرين ، ويشكل هذا الحشد من المغتربين والمهاجرين سوقاً رائجة للفضائيات العربية حيث تخصص لهذه الجماعة من المستخدمين علي الأقل قناة واحدة علي الأقل من كل بلد عربي والعديد من القنوات من نفس النوع (ستانتون ، ٢٩/٢٠٠٧) ، فعلى سبيل المثال ، أطلقت المؤسسة الخاصة مورو TV2 خدمة الاشتراك لحوالي ٤٠ قناة عربية وذلك لخدمة ٥٠٠٠٠٠ ناطق باللغة العربية في الولايات المتحدة وكندا (بارنيل ٢٠٠٩ أ) ، ويبلغ عدد المهاجرين العرب إلي أوروبا حوالي ٣٠ مليون وتعتبر فرنسا المقصد الرئيسي للمهاجرين العرب خصوصاً من منطقة المغرب العربي ، وتشهد بلدان أخرى زيادة في الجماعات العربية بها مثل هولندا حيث يقدر عدد العرب فيها بحوالي ١.٢ مليون (دومنت ٢٠٠٦).

يختلف تركيز العرب من بلاد معينة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فالمهاجرون المصريون ، علي سبيل المثال ، يشكلون غالبية العرب في النمسا واليونان واليابان أما اللبنانيون فيشكلون الغالبية في استراليا والمكسيك ، والمراكشيون يشكلون الغالبية في بلجيكا وإيطاليا وهولندا ولوكسمبرج ، والبرتغال ، وأسبانيا ، بينما يشكل الجزائريون الغالبية في فرنسا ويشكل العراقيون الغالبية في الدنمرك وفنلندا والنرويج وهولندا والسويد ، وعادة ما تجتذب الولايات المتحدة المهاجرين العرب ذوي المهارات العالية بالمقارنة بعدد المهاجرين الأقل مهارة الذين يقيمون في أوروبا وخصوصاً فرنسا (دومنت ٢٠٠٧) ويقال إن العرب الأمريكان يؤدون بشكل أفضل من الأمريكيين العاديين فيما يتعلق بمجالي التعليم وتكوين الثروة (نعيم ٢٠٠٥) ، وهناك أيضاً عدد من المهاجرين من دول الخليج يقيمون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولكن معظم هؤلاء من الطلاب الذين يقيمون لفترة قصيرة (دومنت ٢٠٠٦) ، ويختلف تكامل

هذه الجماعات من بلد لآخر ، فعلى سبيل المثال تتميز جماعات المهجر اللبنانية بصور مختلفة من المشاركة الاجتماعية والسياسية التي تتراوح ما بين الاستيعاب وعدم الاستيعاب في الدول المضيفة (همفري ٢٠٠٤/٣٥).

إن سياسات التكامل والاستيعاب في الغرب لها تأثير علي نمو ما يطلق عليه إعلام المهجر الذي يخدم المستخدمين العرب في البلدان الغربية ، ففي فرنسا ، علي سبيل المثال ، والتي تعرف بأيديولوجيتها الاستيعابية يواجه المهاجرون من شمال أفريقيا والذين يشكلون ما يقرب من ٤٠ ٪ من مجموع المهاجرين في فرنسا مشكلة الوصول إلي عالم الإعلام كمنتجين وصحفيين إذ إن المخرَج الإعلامي الفرنسي لم يغطي حاجات هذا الحشد الهائل من مستخدمي الإعلام (الشكيبي ٢٠٠١/٣٠١) ، ونتيجة لذلك نشط أهل شمال إفريقيا في إطلاق قنواتهم المحلية سواء باللغة العربية أو لغة البربر (الشكيبي ٢٠٠١/٣٠٣) ، وأخيراً فإن السويد التي تستضيف أكثر من ٨٠٠٠٠ عراقي دعمت المطبوعات وأصدرت دوريات و أطلقت إذاعة محلية تهتم بتلك الجماعة(كاماوير ٢٠٠٣/٧٩).

الإعلام الجديد والتحدي الجديد

إذا نظرنا إلي العولمة من منظور ثقافي سنجد أنها ترتبط بالاستعمار الحديث الذي تطرد فيه الممارسات الثقافية الغربية نظيرتها العربية ويشمل هذا الاعتماد علي الإعلام الغربي مثل وكالات الأنباء ، والبرامج الكوميدية المستوردة وبرامج الأفكار والقيم الاستهلاكية ، بيد أن العولمة قد جلبت أيضاً فرصاً جديدة للدول الصغيرة مثل الإمارات العربية المتحدة والتي تقدم نفسها عالمياً علي أنها حلقة الوصل الصحيحة بين الشرق والغرب ، فالمدن العربية في الواقع تتنافس فيما بينها لكي تبين نجاحها في الوصل ما بين الشرق والغرب ، حيث تمكنت دبي من تقديم نفسها كمدينة عالمية بفضل المال والاهتمام الذي توليه إياها الأسرة الحاكمة ، فمنذ أربعة عقود مضت كانت دبي أشبه بقرية في العصور الوسطى حيث كان يعيش سكانها في فقر مدقع ، والآن تصنف علي أنها إحدى أغنى المدن وأكثرها عالمية في العالم (عبد الله ٢٠٠٦/٦٣) والتي احتلت مكانة المدن التقليدية الأخرى كالقاهرة وبيروت (عبد الله ٢٠٠٦/٦٣) ، تباهى دبي نفسها بمدينتها الإعلامية التي تخدم ٥٥٠ مؤسسة إعلامية مثل CNN ،

رويترز ، سوني ، وماجروهل للنشر ، وليس القصد من المدينة الإعلامية – كما جاء علي لسان مديرها التنفيذي سعيد آل منطفق " أن تكون قاعدة إقليمية للمؤسسات الإذاعية ولكن لتكون واحدة من القواعد العالمية الأربع أو الخمس للإذاعة كما نطمع في السنوات القليلة القادمة "ميلور ٢٧/٢٠٠٧) وعلي نفس المنوال ، تقدم قطر نفسها علي أنها معقل الحرية ويتجسد هذا في مشروع الأمير – قناة الجزيرة الفضائية – بالإضافة إلي منتديات الدوحة ، وفي الواقع يرجع جزء من نجاح "الجزيرة" إلي ما تثيره من حوارات في الإعلام الغربي والذي من شأنه أن يضيف إلي قيمتها السوقية فيما يتعلق بالمشاركة الجماهيرية ، وكذلك قامت الحكومة الأردنية بإنشاء منطقة إعلامية حرة تخدم شركة المدينة للإعلام الأردنية بينما اختارت مصر أن تستثمر في مدينة الإنتاج الإعلامي التي ينظر إليها علي أنها "هوليود الشرق" بالإضافة إلي المنطقة الإعلامية الحرة (ميلور ٢٧/٢٠٠٧).

تعظم الحكومات العربية من سلطة الإعلام الجديد في تلميع صورتها علي الصعيد الدولي حيث أظهرت عينة من عشرة مواقع رئاسية وحكومية في الشرق الأوسط أن الهدف الرئيس من هذه المواقع كان للتواصل مع الممارسين الإعلاميين داخل وخارج الشرق الأوسط (كيرتين وجيشر ٢٠٠٤).

تستعد حالياً المؤسسات الإعلامية عبر المنطقة لأن توسع من عروضها الرقمية وعبر شبكة الإنترنت مثل وكالة الأنباء القطرية والصحف اللبنانية "البلاد" و"السفير" والصحف الأردنية "الغد" و "الدستور" بالإضافة إلي الموقع السعودي "أخبار العرب" ، وقد وقعت قناة MBC اتفاقية مع مؤسسة تصميم الألعاب الصينية لتصميم ألعاب باللغة الإنجليزية والعربية علي شبكة الإنترنت (المشهد الإعلامي العربي ٧٤/٢٠٠٩- ٩٣)، وبالإضافة إلي ذلك ، فإن معظم الإذاعات العربية ممثلة علي شبكة الإنترنت وتشمل بعض المواقع علي ملامح تفاعلية مثل المنتديات عبر الإنترنت ومثال علي ذلك راديو ليالي بيروت (http:// Beirut nights.com) الذي يقدم مواقع إذاعية ، ودردشة ومنتديات واجتماعية (زموم ٢٠٠٧).

لقد اتخذت وسائل إعلامية أخرى ناطقة باللغة العربية من الوسائط الإعلامية منابر لها حيث أطلق موقع BBC باللغة العربية عبر شبكة الإنترنت في نوفمبر ١٩٩٩ والذي

يستهدف الشباب العربي ، وقد اختير كأفضل خدمة إخبارية في عام ٢٠٠٠ من خلال Arabian business.com (عبد اللطيف ٢٠٠)، و يشار إلي أن العلاقة الفارقة التي تميز الخدمة العربية ب BBC بشكل عام هي ارتكازها علي منبر إعلامي ثلاثي الأضلاع يجمع بين الإذاعة والتليفزيون والموقع الإليكتروني ، وبعد إطلاق BBC Arabic.com حذت مؤسسات إعلامية أخرى حذوها وأطلقت خدماتها الخاصة علي الشبكة العنكبوتيه ، فقد أطلقت "الجزية" Aljazeera.net في عام ٢٠٠١ كجزء من مجموعة "الجزيرة" حيث توفر قاعدة بيانات ضخمة وأرشيف من برامج قناة الجزيرة العربية ، وفي عام ٢٠٠٨ فازت Aljazeera.net بجائزة المسابقة العربية للمواقع الإليكترونية التي أطلقت في دبي في عام ٢٠٠٤ ، أما القناة المنافسة "العربية" والتي يقع مقرها في دبي فقد أطلقت أيضاً موقعها الإليكتروني Alarabiya.net في عام ٢٠٠٤ بعد مراجعة المواقع المنافسة وذلك لتحديد القضايا التي تهم الشباب العربي ، وبالنسبة للقنوات الأخرى كان الانتقال للإعلام الجديد يتسم بالحذر كما يقول سام بارنيت – رئيس MBC "إن التزامنا الحذر في انتقالنا من التليفزيون إلي الإعلام الجديد مرده أنه من المهم مراقبة الأمور ولكن الإعلان التليفزيوني هو القوة المهيمنة ومن المحتمل أن يظل كذلك لفترة طويلة" (بارنيل ٢٠٠٩ب). لقد جلب الإعلام الجديد تحديات جديدة أمام قوانين وسياسات الدول ، ففي مصر – علي سبيل المثال ، يناط بالتراخيص الإذاعية للحكومة وفي أحيان أخرى للرئيس نفسه مما أدى إلي رفض العديد من طلبات إذاعية عديدة ، وعندما رفض طلب حزب الغد الذي كان يرأسه المرشح الرئاسي أيمن نور للحصول علي ترخيص بإذاعة FM ، أطلق محطة إذاعية علي الإنترنت عام ٢٠٠٥ وفي وقت لاحق أطلق حزب الغد محطتين إذاعيتين عبر الإنترنت "المحروسة" و"بكرة" بعد القبض علي نور بتهمة الرشوة وقد حذت أحزاب أخرى حذوه ، حيث أطلق الإخوان المسلمون محطتهم الإليكترونية في أكتوبر ٢٠٠٥، وهكذا استفادت هذه الفعاليات من القوانين التي لا تغطي الإنترنت (IREX 2005/21) ويناقش الفصل السابع بالتفصيل تأثير الإعلام الجديد في العالم العربي وما إذا كان هذا الإعلام الجديد يعمل كبيئة جماهيرية افتراضية جديدة.

خاتمة

يبين هذا الفصل أن الإعلام كان عاملاً أساسياً في الدول العربية ما بعد الاستقلال وذلك لأهميته في تشكيل وتدعيم الهوية العربية المشتركة ، حيث ساعدت المؤسسات الإعلامية في تشكيل شخصية عربية متميزة تجمع بين التقدم المادي الغربي والتراث التقليدي العربي،

كما أدت الإصلاحات الاقتصادية التي انتشرت عبر المنطقة العربية إلي برامج ضخمة للخصخصة في العديد من القطاعات بما فيها صناعة الإعلام ، فالعديد من الدول العربية (مثل مصر) والتي كانت تتبع سياسات اشتراكية بعد استقلالها ، اتجهت لسياسة السوق المفتوح وتنافست مع الدول الأخرى في تحرير وخصخصة أسواقها كما يتضح في إقامة العديد من المدن الإعلامية الحرة في مصر ودبي والأردن ، كما شجعت الحكومات العربية إقامة المجمعات التجارية الفاخرة وناطحات السحاب وإزالة العشوائيات (ميلور ٢٠٠٧/٢٦) ، الأمر الذي اعتبره بعض الباحثين والمعلقين أنه مجرد محاكاة لنمط الحياة الغربي وسبباً في انحطاط القيم خصوصاً بين تجمعات الشباب المتزايدة.

شجعت هذه التنمية الاقتصادية بالإضافة إلي التقدم التكنولوجي وانتشار الإعلام الجديد عبر الإنترنت الباحثين علي التحذير من ضياع الشخصية العربية المميزة وهيمنة القيم الأنجلو – أمريكية (عبد الرحمن ٢٠٠٢) ، فالقنوات الفضائية العربية – علي سبيل المثال – مهتمة بالاعتماد علي البرامج المستوردة ونسخ البرامج الأمريكية القائمة بدلاً من إنتاج محتوى عربي صرف ، وسوف تقدم الفصول القادمة مناقشات مفصلة لنشر هذه المنافذ الجديدة ودورها في توحيد أو تقسيم الشعوب العربية ، ويتناول كل فصل صناعة معينة علي الرغم من أن المناقشة ستبين أنها تتداخل مع بعضها البعض خصوصاً مع تقدم التكنولوجيا وتطور المنابر الإعلامية.

للمزيد من المعلومات يمكنك زيارة المواقع الآتية :

http://www.cnn.com/2007/world/meast/0/28/iraq.star.academy/index.htm1-l

٢- http://www.aljazeera.net/channel/archive?archiveld=428168

٣- http:// asbu.net/www/ar/directdoc.asp?docid=117

٤- http://newsforums.bbc.co.uk/ws/thread.jspa?forumID=5810

الفصل الثاني

الكتـب العربـيـة

نبيل دجاني

يستعرض هذا الفصل تطور النشر كصناعة في المنطقة العربية ويناقش القوانين والقيود المحيطة به عبر التاريخ ، فقد اعتبرت الكتب والمطبوعات منذ زمن بعيد أداة خطيرة التي يجب أن تكون تحت إمرة قادة الدول فقط، ويعتبر عرض تطور الطباعة في العالم العربي مقدمة لفهم الأساس الذي تتشكل عليه مؤسسات الإعلام العربي المعاصر.

خلفية تاريخية

علي الرغم من أن العالم العربي قد عرف الطباعة علي الورق والحرير من خلال نقوش علي الخشب قبل آلة طباعة جوتمبرج بوقت طويل إلا أنه يشاع بشكل خاطئ أن العالم العربي قد تأخر كثيراً في طباعة النصوص العربية لأن الإسلام كان يحرم طباعة الصور ، وطبقاً لجيفري روبر من معهد دراسات الحضارات الإسلامية في لندن أن العرب كانوا يطبعون النصوص التي كانت تشتمل علي سور قرآنية منذ القرن الخامس ، ويشير إلي ما يقرب من ٦٠ نموذجاً من النصوص العربية المطبوعة لا تزال موجودة في المكتبات والمتاحف الأمريكية بالإضافة إلي عدد غير معروف في مصر نفسها (روبر ، ٢٠٠٨) ويري ريتشارد بولييت من جامعة كولومبيا أن العرب قد استخدموا الطباعة الخشبية باستخدام قوالب خشبية في القرن التاسع أو العاشر (بولييت ١٩٨٧)

اكتشفت خمسون وثيقة مطبوعة علي الجلد والورق والكتان في واحة الفيوم بمصر ومعظمها محفوظ في المكتبة الوطنية بفينا (السامرائي ٤٦/١٩٩٦) وبعض هذه الوثائق مكتوب بلونين وبأشكال عديدة من الخط العربي "من الكوفي القديم حتى النسخ... بما يوضح أن الطباعة العربية في مصر كانت نتاج عملية تطور طويلة ومن المؤكد أنها كانت تتم علي أيدي عدد من الحرفيين .... ومثال علي ذلك وثيقة مطبوعة علي

قماش من الكتان وأخرى تحتوي علي الآيات الست الأولى من السورة رقم ٣٤ من القرآن (مونرو ١٩٨١).

يقر فيليب هيتي (مأخوذ من دباس و ريشو ١٣/٢٠٠٨) أنه كانت هناك بالفعل طباعة عربية بدائية في الأندلس ولكن طريقة عملها مجهولة ، ويشير التقدير إلي أن مصدرين أندلسيين يوضحان بأن العرب قد أسهموا في تطوير الطباعة في الأندلس قبل سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢، وتروي مخطوطة بتاريخ ١٣٧٥ بعنوان"الإحاطة في أخبار غرناطة" لإبن الخطيب أن أبا بكر الكلوس الأندلسي قدم للوزير الحاكم مجلداً عن خصائص إنتاج الحبر وأدوات الطباعة وأن هذا المجلد متفرد في محتواه ، إضافة إلي ذلك فإن مخطوطة في عام ١٤٢٤ لإبن الاثير "الحلة السرية" تذكر أن مولي الأمير عبد الله اعتاد علي أن يكتب السجلات في منزله ومن ثم يرسلها للطباعة (دباس ورشون ١٣/٢٠٠٨). يفترض بوليت أن الطباعة العربية استمرت خلال القرن الرابع عشر ولم تتعداه ، فقد اختفت بالتأكيد وبدون أي أثر لها مع بداية القرن الثامن عشر (بوليت ١٩٨٧) ، وفي أواخر الحكم الإسلامي العربي فقط ومع تطوير المدارس الفكرية الإسلامية المتنوعة بالإضافة إلي ضعف التمسك بالدين الإسلامي بدأت السلطات تبدي اهتماماً بتحريف أو تزوير النصوص الدينية ولأن الكتابة السابقة للكتابة الحديثة كانت تتعلق بنصوص مقدسة (أيالون ١٩٩٤) ، فإن السلطات الإسلامية التي واجهت موجات التحديث الأوروبية بالإضافة إلي الإرساليات المسيحية الصليبية – هذه السلطات كانت مترددة في استخدام ذلك النوع المتنقل من الطباعة خشية أن يقوم البعض بتحريف النصوص الدينية وإضعاف سيطرتهم. وهناك روايات عديدة ولكنها متناثرة بشأن طباعة النصوص العربية في أوروبا ، وكانت أول محاولة قام بها الأوروبيون لطباعة النص العربي في عام ١٤٨٦ عندما قام مارتن روث ، وهو كاهن دومينكي ، بطباعة كتاب باللغة اللاتينية وضعه برناردفون براندنبرج عن أسفاره إلي الأرض المقدسة ، ولم تر أوروبا حاجة إلي الطباعة باللغة العربية إلا بعد استرداد غرناطة من العرب عندما قام أسقف غرناطة بتوجيه من الملك فيردنياد والملكة إيزابيلا – بالاجتماع بعدد من المتعلمين من المدينة الجامعية بسلامنكا وطلب منهم إعداد كتابين لرجال الإرساليات الذين لا يعرفون اللغة العربية ، وظهر كتابان و هما "طرق

تدريس وقراءة اللغة العربية والإلمام بها" و "قاموس اللغة العربية" في عام ١٥٠٥ و ١٥٠٦ ، واستخدام الكتابان لوحات توضيحية (نعيمة ٢٠٠٨).

لقد أسهم المستشرقون أيضاً في تطور الطباعة العربية القديمة من خلال جهودهم في نسخ المخطوطات العربية التي كانت تحفظ الفلسفة والعلوم الإغريقية (لوند ١٩٨١) ، ففي عام ١٥٨٣ استخدم جويلوم بوستل وهو مستشرق فرنسي نمطاً خشبياً لطباعة كتاب" النحو في اللغات الشرقية" ، وفي عام ١٦١٣ قام بإنشاء مطبعة عربية في روما ، ونقلها إلي باريس في عام ١٦٢١ (صابات ١٩٦٦ ، ٢٣- ٢٩).

لقد كان الوضع في الأندلس – علي أية حال مختلفاً عنه في العالم العربي ، والذي كان آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، ومع انتشار النمط المتنقل للطباعة ، وكانت الإمبراطورية العثمانية هي الدولة المسلمة المهيمنة بيد أن الشيخوخة قد امتدت إليها وأصبحت تكني بالرجل المريض ، وبينما سبقت القسطنطينية – عاصمة الإمبراطورية العثمانية – العواصم الشرقية في الطباعة ، كان لدى سلاطينها المسلمين حساسية بشأن استخدام الخط العربي في الطباعة وهو الخط الذي كانت تستخدمه معظم الجماعات العرقية في الإمبراطورية العثمانية بمن فيهم الأتراك ، وكان يغذي حساسيتهم جانبان من الخوف. الخوف الأول كان مرده إلي مقاومة طائفة من العلماء المسلمين (المدافعين عن القيم التقليدية) والذين كان يعتريهم الشك في أن الطباعة قد تهدد سلطاتهم المطلقة وكانوا يخشون أنهاقد تؤدي إلي تدنيس اسم الله، وكانوا – مثل نظرائهم في عصور الظلام في أوروبا – مهتمين بالأخطار التي يمكن أن تحدثها الطباعة لمكانتهم كقادة روحين وذلك بتقليص احتكارهم للكلمة المكتوبة و السماح للعامة بالوصول السهل إلي الكتابات المقدسة ، وكان يعتريهم الخوف من أن تقضي الطباعة علي الأساس التقليدي للنظام القديم الذي بنيت عليه مكانتهم ، ومع مرور الوقت لم يسمح أو حتى يرحب كثير من العلماء بالطباعة فحسب وإنما شاركوا فيها بأنفسهم (أيالون ١٧٢/١٩٩٤) ، ومن بين هؤلاء كان هناك علماء دين عرب متميزون مثل محمد عبده ، وجمال الدين الأفغاني ورشيد رضا ، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان ينظر إلي الطباعة والصحافة بشكل عام علي أنها "استمرار لتقليد شرعي" ، وثمة عامل آخر أسهم في السماح للطباعة باللغة العربية

في المنطقة العربية بالإمبراطورية العثمانية هو الكفاح المتنامي ضد الهيمنة الأجنبية والحالة السياسية التي وحدت العلماء والصحافة وأسهمت في إضعاف المقاومة الدينية للطباعة.

كثير من المطابع والمدارس الدينية التي أنشأها البابوات في القرنين السادس عشرقامت بطباعة أو استخدام اللغات الشرقية ، وأول كتاب طبع بالخط العربي كان "كتاب صلاة الساعات" ، وكان القصد منه توزيعه بين مسيحيي الشرق وتمت طباعته بدعم من البابا جوليوس الثاني ، وظهر في عام ١٥٤١ في فانو وهي مدينة إيطالية صغيرة تقع جنوبي البندقية ، وطبقاً لكريك (١٩٧٩) هناك علي الأقل ثمانية نسخ من هذا الكتاب لا تزال موجودة حتى يومنا هذا ، إحدي هذه النسخ موجودة في مجموعة المكتبة الوطنية بباريس وأخرى موجودة في خزانة مكتبة جامعة برينستون ، وهناك ثلاثة في إيطاليا " في مكتبة ايستني بمودينا ، وفي مكتبة ميديس في فلورنسا ، وفي الإمبروزيانا بميلانو ، وهناك نسخ في مجموعة المتحف البريطاني ، ودار الكتاب بالقاهرة ، وبايريش ستاتتسبيلوتيك بميونخ.

قامت الكنيسة الكاثوليكية في روما بإلحاق عدد من رجال الدين المسيحيين الشرقيين بمدارسها الدينية وطلبت منهم المساعدة في طباعة النصوص العربية والسريانية لكي تطمئن أن المادة المطبوعة تتمشى مع توجيهات الكنيسة الكاثوليكية ، وأخذ البابا جريجوري الثالث عشر زمام المبادرة لإنشاء معهد ماروني في روما في عام ١٥٨٤ ، وكان يهدف من القيام بهذا العمل إلي تلبية احتياجات الكنيسة المارونية بالكرسي الرسولي. وقد خرج هذا المعهد العديد من رجال الدين الذين أدوا أدواراً هامة في تنمية المجتمع اللبناني ، حيث أصبحوا رواداً في إنشاء شبكة من المدارس في جبل لبنان كما استفاد رجال الدين الموارنة من خبرتهم في الطباعة بروما ، حيث احضر القس الماروني سركيس الرازي مطبعة من روما إلي دير القديس أنطونيوس قزحية في لبنان في عام ١٦١٠ ،و كانت تستخدم هذه المطبعة الحروف السيريانية وتمكن من طباعة كتاب واحد فقط قبل أن يطويها النسيان (دباس وريشو ٢٠٠٨/ ٣٢) وطبقاً لصابات "فقد أهملت المطبعة لأن روما أغرقت الكنائس المارونية بالكتب الدينية المجانية والتي كانت

تتفوق في طباعتها وإخراجها وبسبب انخفاض مستوى التعليم في المنطقة (صابات ١٩٦٦،١٩،٣٥- ٣٨).

أصبحت روسيا والدول الأوروبية المسيحية الأرثوذكسية مهتمة بالطباعة العربية نتيجة لاتصالهم المباشر بالإسلام والمسلمين في الإمبراطورية العثمانية المجاورة ، وبعد الاستيلاء علي بعض الأراضي التركية في الحرب الروسية التركية في القرن الثامن عشر أنشأت الإمبراطورة الروسية كاثرين العظيمة مؤسسة الطباعة التترية العربية في سانت بطرسبرج وذلك "لطباعة الفرمانات والكتب المدرسية لرعاياها من المسلمين (ديفيز ٢٠٠٢).

تنظيم الطباعة عبر التاريخ

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر مر الرعايا العثمانيون "بعصر ظلام" من القمع ، عندما كان المسئولون العثمانيون يخشون أن إنتاج الكلمة المطبوعة قد يهدد سلطتهم المطلقة ، وبالتالي إصدر السلطان بايزيد الثاني أمراً في عام ١٤٨٥ يحذر فيه من استخدام الخط العربي في الطباعة ، وعلي أية حال وتحت ضغط القوة الأوروبية التي كانت تدافع عن جماعات الأقليات في الإمبراطورية العثمانية ، أعطى ترخيصاً لليهود الذين استقروا في تركيا بعد طردهم من أسبانيا بإنشاء مطابع تستخدم الخط العبري ، وقام اليهود في الإمبراطورية العثمانية بطباعة الكتب الدينية بالإضافة إلي الكتب الأدبية والطبية والتاريخية وكتب أخرى (صابات ١٩٦٦ ، ٢٣- ٢٥) واستمرت الطباعة اليهودية لمدة ثلاثة قرون مستخدمة الحروف العبرية بالإضافة إلي النصوص العربية في الكتب العبرية ، كما كرر إبن با يزيد، سليم الأول، أمر والده في عام ١٥١٥ (صابات ١٨/١٩٦٦) بل إنه رضخ للضغوط الأوروبية ومنح الأرمن مزايا في الطباعة مطابقة لتلك الممنوحة لليهود العثمانيين وذلك في عام ١٥٦٧، ومنح اليونانيون مزايا مماثلة في عام ١٦٢٧ ، وكان الترخيص لتلك الأقليات مشروطاً بعدم استخدام الخط العربي (دباس وريشو ٢٠٠٨ ، ١٣- ١٥).

أثناء حكم السلطان أحمد الثالث (١٦٧٣- ١٦٣٦). كان هناك توجه اجتماعي سياسي في الإمبراطورية العثمانية نحو الإصلاح والانفتاح علي أوروبا وبالتالي أصبحت قوانين الطباعة اقل صرامة ، فالسلطان كان مقتنعاً بأنه من خلال الدورة السريعة والواسعة

للعلوم والمعرفة التكنولوجية يمكن للسلطات الحد من التدهور التي تواجهه الإمبراطورية العثمانية (لوند ١٩٨١) وبدأ العلماء في تحديد دور الطباعة "ليس كاختراع ضار ولكن استمرار للأعراف المشروعة وكفرع من دراسة التاريخ" (أيالون ١٩٩٤/ ١٧١).

لعب السفير العثماني في فرنسا في تلك الفترة محمد شلبي يرميسكيز دوراً هاماً في زيادة معدل التغير حيث انبهر شلبي وابنه سعيد أفندي بتقدم الطباعة في فرنسا وعقدا العزم علي إنهاء الحظر علي الطباعة في بلدهما ، وعند عودتهما إلي اسطنبول تعاونا مع دبلوماسي عثماني من أصل مجري يدعى إبراهيم موتفيريكا علي إنشاء مطبعة عربية في اسطنبول ، وكان لدى موتفيريكا خبرة بالطباعة وله اتصالات مع الوزير الأول إبراهيم باشا، وبالتالي تقدم موتفيريكا بطلب إلي السلطات العثمانية علي هيئة مقال طويل بعنوان (منافع الطباعة) وشرح المقال فوائد إدخال الطباعة وانتهى بالتعهد بعدم طباعة كتب دينية التي تتناول تفسير النصوص الدينية ، وقدم السلطان الطلب لشيخ الإسلام عبد الله أفندي – الحجة العليا في الشريعة الإسلامية – مصحوباً بالسؤال التالي : "جمع شخص ما حروفاً معدنية لطباعة الأعمال الكلاسيكية في الأدب والعلوم مثل القواميس وكتب المنطق والفلسفة والفلك إلخ ..... وعرض القيام بطباعتها ، هل يمكن له - طبقاً لقواعد العدالة - أن ينفذ تصميمه ؟ " (لوند ١٩٨١) ورد شيخ الإسلام بإصدار فتوى في عام ١٧٢٧ تجيز الطباعة العربية بشرط ألا تشتمل علي طباعة النصوص الدينية وتقول الفتوى لو أن شخصاً لديه القدرة علي جمع الحروف والكلمات بكتاب ما وتم تصحيحه بشكل جيد علي قالب وأحضر لنا منه عدة نسخ خلال عملية طباعة الورق علي القالب ففي الواقع كثرة الكتب تقلل من تكلفتها وتزيد من مكاسبها ، ولأنه توجد ميزه عظيمة في ذلك الأمر فإن هذا الأمر جدير بالثناء وعليه يجب أن يمنح التصريح لهذا الشخص ولكن من الضروري تعيين علماء لتصحيح الكتاب الذي ستنقش حروفه.

أصدر السلطان أحمد – مدعوما بفتوى شيخ الإسلام فرماناً يخول لموتفيريكا وشريكه إنشاء مطبعة تستخدم الحرف العربي ، وبدأت المطبعة في طباعة النصوص عام ١٧٢٨ (ديباس وريشو ٢٠٠٨ ، ١٠٩- ١١٢)، كان هذا القرار علامة فارقة في تغير قوانين الطباعة

في الإمبراطورية العثمانية كما شهد منح الطباعة الوضعية القانونية في العالم العربي الحديث.

لقد ازدهرت الطباعة باللغة العربية علي يد رجال الإرساليات والمستشرقين في رومانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا وانجلترا في القرن السابع عشر وكانت تلك المطابع تابعة للسلطات الدينية أو معاهد تعليمية و جامعات و كانت معظم الكتب العربية التي نشرت خلال هذه الفترة تضم نصوصاً باللغة اللاتينية وبعضها كان يضم نصوصاً باللغة العبرية والسريالية (دباس و ريشه ١٦- ٣٣)، و كان تنظيم طباعة الإرساليات يتم من قبل السلطات الدينية الأعلى وكان مسانداً جداً لأعمال الإرساليات في المناطق العربية ومن ثم أخرجت مطابع الإرساليات نصوصاً دينية وفي وقت لاحق كتب دراسية لاستخدام مدارس الإرساليات.

في حين كان الحكام العثمانيون الأوائل يعارضون النمط العربي المنتقل كانت الأطراف الأجنبية ذات النفوذ في المنطقة العربية غير منزعجة منها ، بل شجعت رجال الإرساليات التابعة لها علي إنشاء المطابع لتحقيق أغراضها ، وهكذا استخدمت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية (الكنيسة الأرثوذكسية فيما بعد) الطباعة في عمل الإرساليات في المنطقة العربية ، ولم تواجه مطابع الإرساليات قيوداً تنظيمية فحسب بل واجهت أيضاً مشكلات فنية ، وعلي العكس من الكتابة اللاتينية تكتب اللغة العربية بشكل مسترسل حيث تتصل الحروف ببعضها البعض ، ولا تكتب بشكل منفصل ، ومما يزيد من صعوبة طباعة النصوص العربية أن لكل حرف ما يصل إلي أربعة أشكال مختلفة ولكن لم يتوصل إلي حل حاسم حتى جاء استخدام الكمبيوتر في الطباعة.

لقد اكتسب استخدام المطابع في المشرق العربي أساساً صلباً وخصوصا في المناطق التي يسكنها المسيحيون نتيجة للمنافسة بين الإرساليات المسيحية المختلفة علي جذب أتباع جدد ، وبعد وفاة البطريرك دباس انتقل زاخر إلي جبل لبنان حيث أنشأ مطبعة في عام ١٧٣٣في دير القديس يوحنا الكاثوليكي (مار يوحنا) بالقرب من شوير وهكذا انتقلت المنافسة بين الإرساليات المختلفة في إنتاج المطبوعات من حلب إلي جبل لبنان. .

رد القساوسة اليونانيون الأرثوذكسي علي تحديات مطبعة زاخر بإنشاء أول مطبعة عربية في مدينة بيروت في عام١٧٥١ ، وتبعهم الموارنة بإنشاء مطبعة عربية في دير

القديس إسحاق في عام١٨٠٨ ،و في عام ١٨٣٤نقل رجال الإرساليات البروتستانت الأمريكان مطبعتهم العربية من مالطا إلي بيروت ، ودخل رجال الإرساليات الجزويت الكاثوليك السباق بإنشاء مطبعتهم العربية الثالثة في بيروت في عام ١٨٤٨ ، ولعبت كل من المطبعة الكاثوليكية و البروتستانتية الأمريكية دوراً هاماً في تقدم الطباعة في لبنان و المنطقة واستمرتا في ريادتهما في الطباعة في المنطقة حتى خمسينيات القرن العشرين.

ظهرت المطابع الشعبية التي لا ترتبط بالنظم الدينية في عام ١٨٥٧ مع إنشاء المطبعة السورية ، وهي رابع مطبعة عربية علي يد خليل الخوري وهو مدير سابق للمطبوعات في الإدارة العثمانية ، و قام الخوري بإصدار أول جريدة عربية شعبية في لبنان وهي "حديقة الأخبار".

بينما سبقت سوريا وجبل لبنان المناطق العربية الأخرى في الطباعة باستخدام النمط المتحرك ، إلا أن هذه الطريقة كانت تستخدم في إنتاج النصوص الدينية والقواميس أو ربما القليل من المطبوعات الأدبية وكانت تستخدم أيضاً في نسخ المخطوطات العربية القديمة، وقد أطلقت الطباعة في مصر باستخدام الحروف المتحركة حتى قدوم الحملة الفرنسية في عام ١٧٩٨ ، ويذكر لوند (١٩٨١) أن الأقباط في مصر كانت تصلهم المادة الدينية باللغة العربية التي كانت تتيحها لهم الكنيسة الكاثوليكية ،و ثمة بحث صادر عن مركز الدراسات اليهودية بجامعة بنسلفانيا عام ١٩٩٦ بعنوان " من النص المكتوب إلي النص المطبوع : نقل التراث اليهودي – بين أن حفيد جريشوم بن موسى ، سوسنيوس الذي ادخل طباعة الخط العبري في الإمبراطورية العثمانية هو نفسه الذي أدخل طباعة الخط العبري في القاهرة في عام ١٥٥٧ ، ويؤيد شتينبرج (٥٢/١٩٩٦) هذا التقرير ولكنه يذكر أن طباعة الكتب العبرية تمت في الفترة ما بين ١٥٦٢ و ١٥٦٦ ولا توجد مصادر أخرى تؤيد هذه الرواية.

لقد أحضر نابليون معه ثلاثة مطابع مزودة بحروف عربية ولاتينيه وفرنسية لكي يوصل رسالته إلي المصريين وإلي قواته ، ومع نهاية الحملة الفرنسية في عام ١٨٠١ أعيدت تلك المطابع إلي فرنسا ، وبعد ذلك عندما ظهر محمد علي باشا كرجل مصر

القوى أدخل طباعة الأحرف المتحركة لتدعيم خطته في وضع نظام متكامل من المدارس ضمن جهوده لتحديث البلد.

من بين العوائق الرئيسية أمام تطور صناعة النشر في المنطقة العربية تظهر الرقابة، فالرقابة في العالم العربي اليوم تعتبر عائقاً رئيسياً أمام تطور النشر، وتختلف معايير الرقابة من آن لآخر ومن بلد عربي لآخر وتتنوع من مراقبة شديدة للنصوص الدينية كما هو الحال في تونس والجزائر إلي حظر كتب لمصلحين مسلمين ومؤلفين علمانيين كما هو الحال في دول الخليج العربية (ميرميير، ٢٠٠٦/٩٧).

الطباعة العربية الحديثة

إن مجيء محمد علي باشا إلي السلطة في مصر يعد مؤشراً لعصر جديد في العالم العربي حيث بدأ في الخروج من عصر الظلام، حيث أنشأ محمد علي مطبعة في عام ١٨٢١ في القاهرة في مكان المطابع الفرنسية القديمة، ثم انتقلت فيما بعد إلي بولاق وأصبحت تعرف بمطبعة بولاق حيث نالت شهرة عظيمة كمطبعة رائدة في المنطقة، واليوم هي المطبعة الرسمية الحكومية في مصر، ولقد أحدثت هذه المطبعة ثورة معلوماتية في المنطقة وتمكنت من طباعة أكثر من نصف مليون مطبوعة في الست سنوات الأولي من تشغيلها.

لقد كانت الطباعة في مصر إبان حكم محمد علي حكراً علي الحكومة، الهدف منها هو المساعدة في تحديث الدولة، حيث كانت تركز علي طباعة الأوامر الإدارية بالإضافة إلي المطبوعات التي تتعلق بالطب والعلوم والفنون والتربية وعموماً لم تأت هذه المطبوعات بالتغير المنشود فمعظمها انتهى به الحال إلي المخازن لأن قليلاً من المصريين كانوا متعلمين ومن بين المتعلمين كان هناك القليلون الذين كانوا علي استعداد لأن يتقبلوا رسائل الإصلاح أو كان لديهم الاهتمام بقراءة ما اختير للنشر (صابات ١٩٦٦/١٧٠) ولقد تلا انهيار حكم محمد علي قيادات ضعيفة ليست لها القدرة علي مواصلة الإصلاحات التعليمية.

مثل سوريا وجبل لبنان، أدخلت الطباعة إلي فلسطين – موطن الديانات السماوية الثلاث – من خلال جهود الجماعات الدينية، ولقد بدأت الطباعة في عام ١٨٣٠ عندما أنشئت مطبعة لطباعة النصوص العبرية، وفي عام ١٨٤٦ أنشئت مطبعة عربية في

القدس علي يد الرهبان الفرنسيسكان ثم اتبعت بمطبعتين في عام ١٨٤٨ ، واحدة أنشأتها مجموعة من المبشرين الإنجليز والأخرى أنشأها المبشرون الأرمن ، و قبل الحرب العالمية الأولى كانت المنطقة التي تعرف بالأردن حالياً موزعة بين سوريا وفلسطين والحجاز ،و ظهرت الطباعة فيها بعد تلك الفترة ، حيث بدأت الطباعة علي يد خليل نصر الذي نقل مطبعته من حيفا إلي عمان في عام ١٩٢٢ ، كما أنشئت مطبعة حكومية هناك في عام ١٩٢٥.

كان إدخال الطباعة إلي بقية الدول العربية بطيئاً وجاء في معظمه نتيجة لمصالح السلطات المحلية والعثمانية في نشر أفكارهم بالإضافة غلي القرارات الإدارية ، وتوجد معلومات متناثرة عن تطور الطباعة في تلك الدول وتتنوع التقارير عن هذا الأمر حيث يفترض أحد المصادر – علي سبيل المثال – أن الطباعة في العراق قد أدخلت علي يد الرهبان الدومينكيين في عام ١٨٥٦ في مدينة الموصل ويذكر مصدر آخر أن الطباعة في العراق قد أدخلت علي يد شخص إيراني من أصل تركي في عام ١٨٢١ أو ١٨٣٠ (صابات ١٩/١٩٦٦ ، ٢٩٥) ، وأنشئت أول مطبعة في اليمن بناءً علي أوامر السلطان عبد الحميد الثاني لخدمة أغراض السلطات العثمانية وكانت تعرف المطبعة بإسم مطبعة الولايات أو مطبعة ولايات اليمن ، وتوجد تقارير مختلفة بشأن تاريخ إنشاء هذه المطبعة وتتراوح الروايات ما بين ١٨٧٢ و ١٨٧٩ ، ولكن الجميع يتفق علي أنها كانت بدائية وكانت تطبع فقط النصوص التركية (صابات ٣٢٧/١٩٦٦).

أنشأت الإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٨٢ أول مطبعة في الحجاز التي أصبحت فيما بعد جزءا من المملكة العربية السعودية (صابات ١٩/١٩٦٦) ، و قد أنشئت هذه المطبعة والتي كانت تعرف بالمطبعة الأميرية أو مطبعة ولايات الحجاز علي يد الحاكم التركي للحجاز والوزير العثماني نوري باشا في مدينة مكة ،و كانت المطبعة يدوية ولم يكن بإمكانها منافسة المطابع المتقدمة في مصر ، وبالتالي كان الباحثون و المسئولون الحجازيون يفضلون طباعة أعمالهم في مصر. وانتشرت بعد ذلك المطابع أثناء الحكم السعودي وأُولى تدريب عمال الطباعة في مصر اهتماماً خاصاً.

جاءت دول الخليج الأخرى متأخرة في إدخال المطابع التي أدخلت في البداية بجهود فردية ثم تبع ذلك الدعم الحكومي ، فقد أنشأت البحرين مطبعتها الأولى في عام ١٩٣٨

والكويت في عام ١٩٤٧ وقطر في عام ١٩٥٦ ، ولم تنتشر الطباعة في دول المغرب العربي بنفس السرعة التي انتشرت بها في المشرق العربي ، حيث استغرقت وقتاً طويلاً لكي تلعب دوراً مهماً في إحداث التغيير في دول المغرب العربي ، حيث أدخلت الطباعة أساساً إما علي يد القطاع الخاص أو بمبادرة وتأييد من المحتلين العسكريين وقد أدخلت أول مطبعة إلي الجزائر في عام ١٨٣٠ علي يد القوات الفرنسية أما في تونس فيعود تاريخ أول مطبعة إلي عام ١٨٤٩ عندما قام قس فرنسي بطباعة كتاب ديني باللغة الفرنسية ثم تلا ذلك عدد من المطابع أساساً بمبادرة من الأفراد (ميرميسير ٢٠٠٦/١٨) ، و يعود تاريخ الطباعة في المغرب إلي عام ١٨٦٥ بمبادرة من مسئول حكومي في مكناس ، ثم انتقلت إلي فارس ، أما ليبيا فقد أدخلت أول مطبعة علي يد حاكم مقاطعة طرابلس في عام ١٨٦٦ .

إن وضعية نشر النصوص العربية في المنطقة العربية اليوم يختلف اختلافاً مباشراً مع وضعية النشر في المنطقة العربية في الأيام الأولى للإسلام ، وقبل انتشار الكتب بنفس الكم والكيف في الغرب بألف عام تقريباً – في منتصف القرن الثامن – كان لدى الحضارة الإسلامية صناعة نشر عظيمة حيث "كانت صناعة النشر الواسعة موجودة عندما بدأت أوروبا في احتلال الأراضي الإسلامية – وتم القضاء عليها بشكل منظم من قبل القوى الاستعمارية – بجانب النظم الإسلامية في التعليم والطب و المعاهد الثقافية الأخرى" (سردار وديفيز).

التحديات التي تواجه الطباعة العربية

إن التطور السريع لتكنولوجيا تجميع الحروف خلال النصف الأول من القرن وضع تحدياً خطيراً أمام الطباعة العربية لأن التكنولوجيا الحديثة كانت تتعامل مع مشكلات طباعة اللغات الأوروبية الغربية التي تستخدم حروفاً لاتينية والتي تتألف من ٦٠ شكلاً ، أما الطباعة العربية فتتطلب أكثر من سبعة أضعاف هذا العدد بما يصل إلي ٤٥٠ شكلاً للحروف (مونرو ١٩٨١).

إن التحدي الأساس الحديث للطباعة العربية هو الذي تفرضه مسألة استبدال تجميع الحروف اليدوية القديمة بآلات اللينوتيب والمونوتيب التي تشبه الآلة الكاتبة ولكن لها لوحة مفاتيح تتسع لأعداد ضخمة من الحروف ، وقد تمكن سلوم مقرزل من جريدة "الهدى" اليومية في الولايات المتحدة – وبقدر كبير من الإبداع – استطاع أن يخفض

أشكال الحروف العربية المطلوبة في الطباعة ويصل بالعدد إلي ١٢٢ شكلاً علي ماكينة اللينوتيب ، كما تمكن كامل مروة من جريدة "الحياة" في بيروت من تخفيض عدد الحروف علي ماكينته إلي ٨٨ (موثرو ١٩٨١).

إن التغيرات في تكنولوجيا الطباعة في القرن العشرين كانت هائلة ، كما وفرت – من خلا عملية تجميع الحروف بالكمبيوتر – فرصة للطباعة العربية لأن تحرر نفسها من كونها مجرد اقتباس للتكنولوجيا الغربية ، وأمام الطباعة العربية اليوم آفاق أفضل لأن تضم المزيد من أشكال الحروف وأن تبحث عن حلول جديدة لمشكلة تصميم الحرف العربي ، فالنصوص العربية اليوم تتم كتابتها بشكل أسرع وأكثر صحة من ذي قبل.

إن تذليل الصعوبات الفنية في الطباعة العربية يعتبر نوعاً من التقدم ، ولكن تلك الصعوبات لا تتعدى كونها جزءاً من صعوبة الطباعة باللغة العربية ، فطبيعة اللغة العربية الفصحى وأسلوب كتابتها فرضتا العديد من المشكلات أمام الكتابة الصحفية والعلمية ، حيث إن الكتاب العرب تبنوا نمطاً عربياً دارجاً أو نوعية كتابية من اللغة العربية بدلاً من لهجة واحدة ، ولم يتناسب ذلك النمط الدارج مع الكتابة الصحفية والعلمية لأنه يتميز باحتوائه علي نثر أدبي كلاسيكي ينحو نحو الإتقان اللفظي والشكلي علي حساب الوضوح " (إيالون ١٩٩٤/١٧٣) ، فالنمط الأدبي الكلاسيكي التقليدي يولي الشكل والقافية والصور البلاغية والزخرفة قيمة عالية ، وبالتالي يضيع وضوح المعنى (حمزة ١٩٦٣).

ثمة مشكلة أخرى تضيق الخناق علي الكتابة العربية العلمية و الصحفية وهي تطويع المفردات العربية لمواجهة تحديات مواءمة المصطلحات والمفاهيم الأجنبية ، فالكتاب العرب – وخصوصاً الصحفيون والعلماء – مضطرون لأن يكيفوا اللغة العربية للاستخدامات الأجنبية الجديدة ، ولقد حاول البعض إدخال مرادفات عربية ولكن أدى ذلك إلي نوع من البلبلة لأن كلمات عربية مختلفة كانت تستخدم لنفس المصطلح الأجنبي علي يد كتاب مختلفين ، وقام كتاب آخرون باستعارة أو تعريب المصطلحات الأجنبية ولكن من شأن هذا أن يؤدي إلي الفقر الأدبي وأحياناً تستبدل الكلمات العربية الملائمة بكلمات أجنبية غير ملائمة أو قد يكون لها أحياناً مدلولات سيئة ، هذا الاتجاه أخذ في الازدياد منذ ظهور جيل من التليفزيونيون العرب يتسم تمكنهم باللغة العربية

الدارجة بالتواضع والذين غالباً ما يستخدمون مصطلحات أجنبية عندما يفشلون في إيجاد مقابل عربي لها.

بالإضافة إلي الصعوبات الفنية والأدبية التي يواجهها المهتمون بالطباعة العربية ، فإن العالم العربي يواجه اليوم عدداً من التحديات الأخرى التي تحتاج الإشارة إليها ، ومن بين تلك التحديات تظهر مشكلات المستوى المتواضع في عدد قراء المادة المكتوبة وكذلك الرقابة.طبقاً لرئيس اتحاد الناشرين العرب إبراهيم المعلم "ليست هناك إحصائيات دقيقة متاحة ولكن عدد الكتب التي تنشر في العالم العربي ضئيل خاصة بالنسبة إلي عدد السكان " (ديل كاستيلو، ٢٠٠٢) وبالإضافة إلي ذلك ، يعاني النشر العربي من الافتقار إلي التوزيع الجيد للكتب المطبوعة" كما يقول ناصر جروس ، رئيس اتحاد الناشرين اللبنانيين.

من الصعب الحصول علي معلومات دقيقة عن البيانات المتعلقة بالطباعة والنشر في المنطقة العربية ، والأصعب هو تنقيحها ولدى كاتب هذا التقرير خبرة سابقة بشأن مشكلات ضمان بيانات ثابتة رسمية عندما حرر الجزء الخاص بالمنطقة العربية في "تقرير الاتصال الدولي" الذي أصدرته اليونسكو في عام ١٩٨٩ ، وأيا كانت الرؤية التي يتبناها المرء بشأن الأوضاع الحالية للنشر العربي ، يمكن للمرء وبكل ثقة أن يعزو الوضع الحالي للتعاطي مع المادة الإعلامية المطبوعة إلي انخفاض معدل التعليم في العالم العربي ، وإلي القوة الشرائية الضعيفة ، وإلي قطاع النشر العربي المتواضع والرقابة التي تعرقل تقدم الإعلام وكذلك صناعة النشر في العالم العربي.

لقد ذكرت منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للجامعة العربية (أليسكو) أن عدد الأميين في المنطقة العربية قد زاد من ٥٠ مليون في عام ١٩٧٠ إلي ٧٠ مليون في عام ٢٠٠٧ ويبين التقرير أن نسبة الأميين العرب فوق ١٥ عاماً تبلغ ٣٥٪ وهو أعلي من نسبة الأمية في أي منطقة نامية في العالم وهي ٢٣.٤ ٪ (الأخبار الإسلامية ، ٢٠٠٧).

تبذل حالياً جهود لتطبيق تعليم إلزامي ومجاني للأطفال العرب وقد اتخذت دول المغرب العربي خطوات جيدة في هذا الاتجاه حيث وصلت نسبة أطفال المدارس الابتدائية إلي ٩٠ ٪ كما تمثل التلميذات نصف عدد الملتحقين بالمدارس في كل من الجزائر وتونس ، وتشير أرقام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(أليسكو) إلي أن مستوى

الأميين العرب فوق سن الخامسة عشرة قد بلغ ٢٩,٧ (٤٦,٥ ٪ بين الإناث) ،(الهيئة القومية للطفولة ، ٢٠٠٨).

لقد حذرت أليسكو منأن الجهود الحالية لمكافحة الأمية تركز أساسا علي تدريس القراءة والكتابة الأساسية بالإضافة إلي أساسيات الرياضيات مع عدم الاهتمام بالأمية الثقافية والوظيفية أو تحسين المهارات المهنية لدى المواطنين (وطني ٢٠٠٧).

ذكرت بيانات أكثر تفاؤلاً في جريدة "الوطن" ، وهي جريدة سعودية والتي تبين أن أكثر الأطفال السعوديين دون الخامسة عشرة متعلمون ، ويذكر تقرير حكومي سعودي أن الأمية بين الأطفال السعوديين بين سن ١٠ و ١٤ تبلغ ١,٤٪ فقط بينما تبلغ ٧٣,٩ ٪ بين السعوديين فوق سن ٦٥ عاماً (الوطن ٢٠٠٨) .

توجد في معظم الدول العربية هيئات عديدة تهتم بالرقابة علي المادة المطبوعة، ففي مصر – مثلاً – هناك هيئات رقابية في وزارة الإعلام وكذلك في وزارات الدفاع والداخلية ، ويمارس مركز البحوث الإسلامية بجامعة الأزهر سلطة رقابية علي المادة المطبوعة (ميرمير ٢٠٠٦/١٠٠) وطبقاً لتقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٣ "فإن معظم الدول العربية تضع الإعلام تحت رقابة الهيئات والمؤسسات المهيمنة ، كما تستخدم القنوات الإعلامية للدعاية السياسية والترفيه علي حساب الخدمات والوظائف الأخرى" ويوضح التقرير أيضاً أن الإعلام العربي "يعمل في بيئة تحد بشدة من حرية الصحافة وحرية التعبير والرأي .... فالرقابة منتشرة" (تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣).

تأخذ الرقابة عادة شكل جعل المحررين يعرفون ما هو متوقع منهم ويقول رئيس تحرير الصحيفة السعودية "الحياة" ، " لم يطلب مني علي الإطلاق نشر أي شيء ولكن طلب مني عدم نشر أمر ما مرات عديدة لا أتذكرها " ويقول : إن أكثر أشكال الرقابة شيوعاً هو الرقابة الذاتية ..... فهي مسألة اقتصاد أو حتي مسألة حياة .... إنها الحالة التي يعتبر فيها نوع من الدعم الدولة أو الأفراد ضرورياً جداً لبقاء كثير من وسائل الإعلام العربية" (الخارزن ١٩٩٩).

لا تمارس الرقابة علي المطابع ووسائل الإعلام فحسب بل تشمل معارض الكتاب الوطنية والدولية ، وعموماً فإن الناشرين في معظم الدول العربية مطلوب منهم الحصول علي

تصريح بعرض الكتب من خلال تقديم قائمة من الكتب المزمع عرضها ، ففي عام ٢٠٠٠ لم يسمح المسئولون الكويتيون بعرض حوالي ٣٠٠ كتاب في معرض الكتاب بالكويت ، كما قدم المسئولون السعوديون قائمة من ٢٠٠ صفحة بالتصويبات التي طلبوها من ناشر القاموس العربي المعروف "المنجد" أن يعمل بها قبل السماح ببيعه في المملكة (ميرميير ٢٠٠٦/٩٨).

سوق الكتاب

برزت مصر ولبنان – بحلول القرن التاسع عشر – كمركزين مهمين للطباعة والنشر ، فقد أصبحت القاهرة أهم مركز فكري في العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين ، ولكن بسبب التغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية وتغير النظام السياسي المصري في الخمسينيات انتقلت هيمنة مصر علي النشر العربي إلي لبنان (ميرميير ٢٠٠٦/٢٥).

لقد تطور النشر العربي الحديث في مصر ولبنان بشكل أساسي من خلال الشركات الخاصة والأفراد ، وأصبح النشر في هذين البلدين القوة الرئيسية في إدخال الفكر الحديث وتحفيز الحركات الإصلاحية في العالم العربي ، وقد هيمن هذان البلدان علي الطباعة والنشر العربي طيلة القرن الماضي ، ولم تكن العراق بمستوى التقدم في البلدين في مجالات الطباعة والنشر ولكنها حققت أعلى استهلاك للإعلام المطبوع وحتى أوائل التسعينيات ، وهكذا كان يقال "إن القاهرة تكتب وبيروت تنشر والعراق يقرأ" (ميرميير ٢٠٠٦/٢٣)، و تعتبر دول الخليج حالياً المستهلكين الرئيسيين للمادة الإعلامية المكتوبة العربية.

يعمل الناشرين العرب عادة بميزانيات ضئيلة جداً ويواجهون صعوبات في توزيع كتبهم عبر العالم العربي ، فمؤسسات النشر هي عادة ما تكون امتداداً لمكتبات تديرها الأسر ، وحديثاً ظهر علي مشهد النشر عدد من الناشرين المستقلين ذوي الإمكانيات المتواضعة وخصوصاً في بيروت والقاهرة والخليج ويشار إلي أن كل معوقات الانطلاق في النشر العربي موجودة (تريسليان ٢٠٠٦).

يفترض تقرير التنمية البشرية العربية أن الدول العربية تعاني من نقص في تعاطي المادة المطبوعة (تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣/٥١- ٦٧) فمع وجود سكان

يناهزون المائتين وثمانية وأربعين مليوناً يمكن أن يبيع أفضل بائع حوالي ٥٠٠٠ نسخة ، كما أن ترجمات الأعمال الأجنبية متأخرة كثيرا عن الأرقام في بقية أرجاء العالم ، وهناك حوالي ٥٣ جريدة تنشر لكل ١٠٠٠ مواطن يومياً في المنطقة مقارنة ب ٢٨٥ جريدة لكل ١٠٠٠ شخص في الدول المتقدمة (شامونكي وأورم ٢٠٠٣).

طبقاً للتقرير العربي الأول عن التنمية الثقافية (دار الفكر العربي) فإن العدد الكلي للكتب (مع استبعاد الكتب الدراسية) المنشورة في عام ٢٠٠٧ في ١٧ دولة عربية كان ٢٧.٨٠٩ التي يمكن تصنيفها إلي الفئات التالية ، الأدب ٧٠٦٠ ، العلوم الاجتماعية ٦٣٥١ ، الدين ٥١٥٧ ، التاريخ والجغرافيا ٢٧٦٩ ، العلوم التطبيقية ٢٢٠٨ ، العلوم البحتة ١١٢٩ ، المعارف العامة ٩٦٠ ، اللغات : ٩٠٩ الفلسفة وعلم النفس ٧١٤ ، والفنون : ٥٥٢ ، وتتراوح الطبعات الأولى للكتب العربية عادة ما بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ نسخة (بعض الطبعات لا تتعدى ٥٠٠ ، وهناك استثناءات ، فسلسلة القراءة للجميع في مصر وسلسلة كتب المجلس الوطني الكويتي للثقافة الفنون والأدب تطبع ٥٠٠٠٠ نسخة.

ثمة مشكلة معروفة بشأن المطبوعات العربية ألا وهي ندرة الكتب العربية المترجمة إلي اللغات الأجنبية وكذلك قلة الكتب التي تترجم من اللغات الأجنبية إلي اللغة العربية ويذكر ميرمييز (٢٠٠٦/١٤٣- ١٤٤) أن تقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية البشرية العربية يقدر عدد الكتب التي تترجم سنوياً ب ٢٣٠ في حين يذكر جلال(١٩٩٩) أن الرقم هو ٤٥٠ كتاباً.

إن معظم الكتب التي تترجم هي من الإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية والألمانية وبعض هذه الترجمات تتم من نصوص ثانوية وهي عبارة عن ترجمات من لغة تختلف عن اللغات الخمس المذكورة آنفاً.

يوجد عيب خطير في النشر العربي وهو ندرة نشر تداول الأبحاث والأعمال الأكاديمية ، فالنشر الأكاديمي في العالم العربي في حدوده الدنيا ومرد ذلك إلي عدم كفاية الأموال التي ترصدها المعاهد الأكاديمية للبحث والنشر هذا بالإضافة إلي القيود التي لا داعي لها من قبل الأنظمة الحاكمة بشأن الحرية الأكاديمية ، فالمجلات الأكاديمية العربية غير كافية وبعضها لا تدوم طويلاً ، ونتيجة لذلك لا يتم تداول

الأعمال الأكاديمية العربية علي نطاق واسع كما أن الوصول إلي رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية يتطلب عادة جهداً (ناصر وأبو شديد ٢٠٠١).

تبين دراسة أجريت حديثاً علي الأداء الاقتصادي لأربعة من الصناعات الرئيسية الخاصة بحقوق النشر بما فيها نشر الكتب في مراكش وتونس ومصر والأردن ولبنان أنه قد سجل أداء اقتصادي جيد في نشر الكتب في لبنان والأردن بفضل عوامل الإنتاج الإيجابية مثل العمالة المتاحة في الأردن ورأس المال في لبنان و أحوال الطلب الإيجابية (محلية في الأردن وأجنبية في لبنان) والتفاعل المرغوب فيه مع مختلف أنواع الصناعات (هارابي ٢٠٠٤) ، ومن الناحية الأخرى لا يوجد في المغرب أو تونس ظروف جيدة للصناعة وربما يرجع ذلك إلي عوامل متواضعة للإنتاج (أساساً نقص رأس المال) أو دعم ضعيف من الصناعات الفرعية أو دعم حكومي غير كاف. وتتمتع صناعة نشر الكتب المصرية بعوامل إنتاج وظروف للطلب إيجابية بالإضافة إلي وجود منافسة محلية ولكن تواجه عقبات خطيرة بسبب قلة من الصناعات المرتبطة بها مثل صناعة الورق ومعدات نشر الكتب ، وعموماً لا تزال الحكومات العربية بحاجة لتطبيق حقوق الملكية الفكرية وقوانين مكافحة الاحتكار وذلك لتنظيم المنافسة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

بينما لا تزال تعتبر الإنترنت في طفولتها المبكرة في العالم العربي وذلك بسبب نسبة الأمية العالية بشكل أساسي ، و التوزيع المحدود لأجهزة الكمبيوتر والتكلفة العالية للحصول علي وصلة للإنترنت إلا أن هذه الوسيلة تعتبر فعالة بين العرب الأثرياء والمتعلمين وأهل الحضر ، فالإنترنت يمكن أن تستخدم بين النخبة وذلك من أجل تطوير البيئة الشعبية العربية لتغطية ما يمكن اعتباره من الموضوعات المحرمة مثل تطوير الهياكل الديمقراطية والحكم الرشيد ، فالكتب الموضوعة تحت الرقابة أصبحت الآن متاحة علي شبكة الإنترنت.

ثمة محاولة ناجحة في هذا الصدد وهي سلسلة الكتاب الإليكتروني "كتب عربية ومقرها مصر ، وهي مخصصة حصرياً للعناوين باللغة العربية فقط ، ويقدم موقع www.Kotobarabia.com ما يزيد علي ٨٥٠٠ كتاب في واحد وثلاثين فرعاً للمعرفة تتراوح بين الأدب وإدارة الأعمال والكتب المحظورة والموضوعات الساخنة (روسيتي ٢٠٠٩) ، ولكي يتجنب الرقابة فإن الخادم الخاص "بكتب عربية" موجود في

الولايات المتحدة وليس في العالم العربي ، ولقد وجدت دراسة قام بها مؤسس الموقع علي ١٥٠ عنوان عربي أن " ١٠ ٪ من الكتب في أعلى القائمة متاحة عن طريق التوزيع التقليدي ويمكن أن نجدها في معظم المكتبات ، أما نسبة ١٠ ٪ التي في ذيل القائمة فيمكن الحصول عليها من مكتب الناشر أو من منزل المؤلف ، وفيما يتعلق بنسبة ال ٨٠٪ المتبقية فهي متاحة علي مسافة خمسة كيلومترات حول منزل الناشر (روسيتي ٢٠٠٩).

إن المبادرة الشخصية لا تكفي وما نحتاج إليه هو جهود عربية موحدة وتعاونية يمكن أن تنجح في تشجيع الباحثين والناشطين العرب علي قبول استخدام الإنترنت في التواصل الجماهيري ، وثمة تحد آخر للطباعة والنشر ألا وهو تزايد القنوات التليفزيونية والتي غالباً ما تعرف المشاهدين الأعمال المنشورة وتغرقهم بمنتجات ثقافية ضحلة ومتواضعة ، فتحسن نوعية البرامج التليفزيونية يمكن أن يزيد من اهتمام المشاهدين بالبحث عن المزيد من المعلومات عن الأعمال المنشورة.

خاتمة

مثلها مثل غالبية أنماط الاتصال في العالم العربي ، شهدت الطباعة والنشر العربي تطورات تكنولوجية هائلة ، وتركز هذه التطورات أكثر علي العنصر المادي أكثر من الإنساني ، فهي تفتقر إلي المحاولات الجادة المخلصة لتطوير المكون البشري المتضمن في هذا الجانب – وهو التزام بالتنمية التشاركية التي تركز علي الاهتمام بالإنسان ولا يعتمد فقط علي تكنولوجيا منسوخة وبرامج هبطت علي المنطقة بالبراشوت وقد يفضي الاهتمام التشاركي بالإنسان إلي إيجاد حلول لمشكلات الطباعة والنشر عن طريق التركيز علي فهم المعايير والقيم الثقافية للعالم العربي وليس مجرد دراسة جوانب التنمية الغربية في هذه المجالات ، فما نحتاجه ببساطة أكبر من مجرد النسخ ، أننا نحتاج إلي حلول تنبع من داخلنا ، والعالم العربي الآن في حاجة ماسة لأن يتخلص من الأمية الثقافية والأكثر أهمية هي الحاجة للالتزام بنظم وهياكل ديمقراطية للحكم ، فالتنمية في مجال الطباعة والنشر العربيين تحتاج إلي أن تركز علي هذا الهدف.

قد تكون نقطة البداية في تضافر مختلف الجهود العربية في مجال الطباعة والنشر ، وما نحتاجه هو تعاون رجال الطباعة والنشر العربي في التعامل مع مشكلاتهم وليس الاعتماد علي مساعدة خارجية أو نسخ حلول ناجحة بعيدة لمشكلات غربية في الطباعة والنشر ، فالعمل التعاوني العربي مطلوب جداً ، كما أن المفكرين والخبراء العرب بحاجة لأن يوحدوا جهودهم ويتواصلوا إلي حلول عربية فعالة لمشكلات عربية ، والمثال علي جهد بسيط ولكن ناجح هو النشر التعاوني الشهري بسلسلة معروفة من الكتب المؤثرة من الماضي والتي توزع بدون تكلفة مع إحدى الصحف الرائدة في مصر (القاهرة) والعراق (المدى والإتحاد) والإمارات العربية (البيان) والكويت (القبس) ولبنان (السفير).

الفصل الثالث

الصحافة العربية

(نبيل دجاني)

لكي نفهم تطور الإعلام العربي المطبوع من الضروري أن نفهم بروز الطلب الشعبي علي الصفحات الإخبارية ، ولا يمكن للصحافة الجماهيرية في العالم العربي أن تتطور إلا إذا تحققت عوامل ضرورية كافية بالحاجة إليها من قبل الشعب ، هذه العوامل هي الطباعة والتعليم والأهم هو الصراع وبينما تعتبر الطباعة والتعليم مكونات ضرورية إلا أنهما لا يكفيان لظهور الصحافة الجماهيرية ، حيث تزداد حاجة الجماهير إلي المعلومات في أوقات الصراع والخلاف ، فالصراع يحفز السكان أن يبحثوا عن المعلومات التي قد تساهم في فهم الأحداث وتقلل من التنافر.

لقد تأثر تطور الصحافة الجماهيرية العربية بالأحداث الاجتماعية والسياسية الجسيمة التي كانت تحدث شقاقاً بين عامة الشعب ومن بين أهم هذه الأحداث كانت الصراعات الشديدة بين طوائف الأقليات وانتشار الدعوة إلي القومية العربية والتي كانت تؤيد الاستقلال عن الهيمنة العثمانية والفرنسية والإنجليزية وإنشاء دولة إسرائيل وما تبع ذلك من حروب وانقلابات عسكرية وحروب أهلية وحرب الخليج وتنامي الإسلام السياسي والطفرة البترولية.

ويناقش هذا الفصل تلك العوامل في كل منطقة من العالم العربي كما يناقش الأدوار المتغيرة للصحافة المطبوعة من القرن التاسع عشر حتى القرن الحادي والعشرين.

خلفية تاريخية

في محاولة لفهم التطورات الأولى للإعلام المكتوب ، يحاول الباحثون العرب التركيز علي هذه الوسيلة باعتبارها تعمل في كيانات منفصلة ورؤية متى وأين ظهرت الصحف العربية الأولى ، وبسبب ندرة السجلات الموثقة عن هذا الموضوع ، فقد انتشرت أوجه متباينة للقياس ، فعلى سبيل المثال يبين المؤرخ الجليل للصحافة فيليب دي تارازي أن

أقدم صحيفة عربية هي "التنبيه" وقد ظهرت في مصر في عام ١٨٠٠ بناء علي أوامر نابليون إبان حملته علي مصر ، و ُذكر أن الجنرال الفرنسي مينو قد أصدر قراراً في نوفمبر عام ١٨٠٠ بإنشاء صحيفة "التنبيه" و عين إسماعيل الخشاب رئيساً لتحريرها تحت إشراف باحثين من البعثة الفرنسية في مصر ، وكانت الصحيفة تتناول أحوال الحكومة لفرنسية أيضاً (تارازي ١٩١٩ ، عبده ١٩٤٢/٥- ٦).

لقد أثبت البحث الحديث أن هذه الصحيفة لم تَرَ النور علي الرغم من أن نابليون وضع خططاً لإنتاجها ، ولكن التطورات السياسية وتدهور الأمن لم يسمحا بتنفيذ هذا المشروع (عبده ١٩٥١/٢٩) ، وقد أكد ناشر مجلة "المؤرخ" العراقية مرزوق عيسى" في مقال له في عام ١٩٣٤ أن أول صحيفة عربية كانت "جورنال العراق" التي ظهرت في بغداد في عام ١٨١٦ وأنها نشرت علي يد الوالي العثماني داود باشا الكرخي (الوندي ٢٠٠٨) ، وعلى آية حال يرى رافائيل باتي – وهو مؤرخ للإعلام العراقي أن " هذه المعلومات تفتقر إلي قدر كبير من الأدلة والتوثيق لأن ناقلها لم يقدم أي مصدر لهذه المعلومات (باتي ١٩٥٥/١٠) ، وفي المغرب العربي يري بعض الباحثين الإعلاميين أن صحيفة "المباشر" التي نشرت في الجزائر في عام ١٨٤٧ هي أول صحيفة عربية (عزي ١٩٩٨) وعموماً يوجد اتفاق عام علي أن أول صحيفة عربية تصدر بانتظام هي "الوقائع المصرية" التي أصدرها محمد علي باشا في مصر في عام ١٨٢٨ .

إن هذا الاهتمام والبلبلة بشأن تاريخ ظهور الصحف العربية الأولى قد شتت الانتباه عن بحث الأسباب والعوامل التي أسهمت في ظهور الصحف في المقام الأول ، ولا يهم متى وأين ظهرت الصحف العربية الأولى ، فقد أنشئت بشكل واضح من قبل السلطات لمخاطبة وتوجيه رعاياها ولم تكن تمثل حاجة شعبية للمعلومات ولكن قامت بإصدارها القوى الحاكمة التي كان غرضها هو نقل التوجيهات إلي رعاياها ، وبالتالي فإن تأثيرها كان محدوداً وموجهاً لنخبة قليلة مستهدفه ، ويذكر حمزة (١٩٦٣/٢٩) وعبده (١٩٥١/٩- ١٢)، وعزيز (١٩٦٨/١٢) أن محمد علي أصدر جريدته لكي يقرأها كبار مديريه وموظفيه.

جاءت بدايات الصحف الجماهيرية العربية علي يد الأدباء العرب والمصلحين الاجتماعيين ، وربما كانت أول صحيفة جماهيرية هي "مرآة الأحوال" التي كانت

تصدر في اسطنبول في عام ١٨٥٥ علي يد رزق الله حسون الحلبي ، ولكن سرعان ما أوقفت السلطات العثمانية هذه الصحيفة ، وتلا ذلك سلسلة من الصحف الجماهيرية في لبنان بدءاً من "حديقة الأخبار" لخليل الخوري في عام ١٨٥٨ .

إن التحكم العثماني الصارم في الصحافة دفع الصحفيين السوريين واللبنانيين إلي الرحيل إلي مصر حيث كانت قوانين الصحافة هناك أكثر مرونة ، ويعتبر هؤلاء الصحفيون السوريون واللبنانيون الذين عكفوا علي إحياء الأدب العربي بإسم المجد العربي القديم – هم طليعة الصحافة العربية الحديثة وهم الذين أصدروا صحف النخبة كما أنهم أصبحوا قدوة للصحافة العربية (السُلامي، ٢٠٠٦).

في الوقت الذي أخذت الصحف الجماهيرية في الانتشار في لبنان نجد أن مصر التي دخلتها الطباعة ولديها نظام تعليمي حديث ومتطور نسبياً كانت تشهد صراعاً بين النخبة الحاكمة وكانت تواجه إضراباً سياسياً ، فالجيش فاض به الكيل إزاء التدخل الإنجليزي في شئون مصر إبان حكم إسماعيل باشا – الذي كان يحاول إدخال الأسلوب الأوروبي في التحديث،هذا التذمر وصل ذروته عندما تمرد الجيش ، ومع وجود الطباعة والتعليم والقلاقل السياسية أصبحت مصر جاهزة للصحافة الجماهيرية وبالتالي ظهرت أول صحيفة جماهيرية في مصر "وادي النيل" في عام ١٨٦٧ .

يمكن القول بأن الإعلام الجماهيري المطبوع ظهر في المناطق العربية التي شهدت صراعات داخلية والتي كانت تمتلك المطابع بالإضافة إلي نظام تعليمي متقدم ، هذه المناطق كانت لبنان ومصر ، فلبنان كان يمر بصراع طائفي ومصر كانت تمر بقلاقل سياسية بالإضافة إلي أنها كانت تعاني من آلام التحديث والتدخل الأجنبي ، وكانت الصحف الجماهيرية الأولى في لبنان ذات طابع أدبي واجتماعي في مراحلها الأولى ، ومع تزايد الظلم العثماني إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني بدأت الصحافة اللبنانية في اتخاذ مواقف سياسية وبدأت الدعوة إلي القومية العربية تكتسب أرضا جديدة ، أما في مصر فقد كانت الصحافة الجماهيرية سياسية منذ بدايتها .

إن الصحافة العربية الحديثة ، والتي لها جذور في استجابتها للحاجات الشعبية ، يمكن فهمها بشكل أفضل من خلال دراسة قوانين الإعلام في إطار التطورات الاجتماعية السياسية والجيوسياسية والتي تؤثر علي القوى السياسية و الاقتصادية والاجتماعية

العربية وبينما كان العالم العربي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن مناطق ضمت شعوباً ذات خلفيات دينية وعرقية مختلفة ، هذه المناطق بما فيها الجماعات الاجتماعية والعرقية لم تخضع لسيطرة السلطات العثمانية بشكل متساو ، ولذلك فإن الحرية التي مارسها المحررون العرب في المناطق العثمانية المختلفة كانت متباينة.

تنظيم الصحافة العربية

عندما تظهر صحافة جماهيرية يتأثر تنظيمها بعدة عوامل ويبين ويليام روج (١٩٧٩) في تصنيفه للإعلام العربي ومتبعاً طريقة سكرام وآخرين (١٩٦٣) – أن الدولة هي العامل الأساسي في تحديد نظام الصحافة في مختلف بقاع العالم العربي ، ومن الناحية الأخرى تشدد عواطف عبد الرحمن (١٩٩٦) علي المؤثرات الاستعمارية والإمبريالية المتباينة على أساليب تنظيم الإعلام العربي،

وثمة استعراض لتطور الصحافة العربية يبين أنه – بجانب دور الدولة – فإن تنظيمها يتأثر بعوامل اجتماعية سياسية وعوامل جيوسياسية تسهم في تجسيم الدولة العربية الحديثة ، فعلى سبيل المثال ، عندما كانت سوريا ولبنان داخل إطار نفس الأرض السياسية فإن الحقائق الاجتماعية و السياسية (مثل الصراع الطائفي في جبل لبنان مقابل الاستقرار الاجتماعي بسبب التجمعات الدينية المتجانسة في سوريا) شجعت علي تطور الصحافة الجماهيرية في لبنان قبل سوريا ، كما أسهمت العوامل الجيوسياسية في هجرة الصحافة من لبنان وسوريا إلي مصر إبان الحكم الصارم لعبد الحميد الثاني (الذي حكم من ١٨٧٦- ١٩١٨) ، تلك الفترة شهدت فيها الصحافة العربية أبشع صور التحكم و التي أسهمت في ظهور صحافة جماهيرية ذات توجه سياسي كانت تدعو إلي القومية العربية علي الرغم من اضطرار بعض الصحفيين للهجرة ، ومن الناحية الأخرى ، حدثت هجرة مضادة بعد الانقلاب الذي قاده الضباط الأحرار في مصر في عام ١٩٥٢ ، وبنفس الطريقة ، حدثت هجرة الصحافة اللبنانية إلي دول الخليج وأوروبا إبان الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥- ١٩٩٠.

بينما كانت رغبة المفكرين اللبنانيين في تناول الصراعات الدينية في بلدهم تلعب دوراً في ظهور الصحافة الجماهيرية في لبنان إلا أن "نمو الصحافة الجماهيرية في سوريا جاء كجزء من الاتجاه العام في الإمبراطورية العثمانية علي يد المفكرين لإصلاح الإدارة ،

فالصحافة اللبنانية والسورية أصبحتا صحافة سياسية ذات توجه قومي عربي وذلك في أوائل القرن العشرين مع قدوم حكم الأتراك الشباب الذين انصب حكمهم لصالح الرعايا الأتراك في الإمبراطورية" (دجاني والنجار ٢٠٠٣/٧٥- ٨٨).

لقد فرض الانتداب الفرنسي رقابة صحفية صارمة وغلق إداري لصحف المعارضة ، وكانت السلطات الفرنسية تميل للتحكم في الصحافة من خلال اللجوء إلي الثواب والعقاب (الغريب ١٩٧١ ، الرياش ١٩٥٣ ، ١٩٥٧) سلكت أساليب تنظيم الصحافة بعد الاستقلال في لبنان وسوريا طرقاً مختلفة ، حيث تبنت لبنان النظام الليبرالي في الحكم وبسبب الصراع بين طوائفها الدينية المختلفة أصبحت دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة ورؤساء طوائف أقوياء ونتيجة لذلك ، تمتعت الصحافة اللبنانية بحرية نسبية في معارضة سلطة الدولة ولكنها تخضع لسيطرة صارمة من رؤساء الطوائف التي كانت تمثلها ، وعلي الجانب الآخر تبنت سوريا النظام الاشتراكي للحكم مع رقابة صارمة علي الإعلام.

لبنان

مرت الصحافة اللبنانية بأربعة مراحل من التنظيم منذ الاستقلال حتى وقتنا الراهن ، فالصحف في لبنان يملكها القطاع الخاص ، كما أن إدارة الإعلام تنظمها قوانين الصحافة ، وفي المرحلة الأولى استمرت حكومة الاستقلال في العمل بقانون الصحافة الفرنسية وتطبيق نفس القواعد المنظمة للصحافة كما هو الحال في سوريا ، وخلال هذه الفترة (١٩٤٦- ١٩٦٢)تأثرت الصحافة اللبنانية بالتغيرات الجيوسياسية في المنطقة ، ويشار إلي أن سياسة لبنان في الاقتصاد الحر واستقرارها السياسي النسبي بعد حرب ١٩٤٨ العربية الإسرائيلية وما تلاها من انقلابات عسكرية في العالم العربي – كل ذلك رفع من شأن دورها الاقتصادي والسياسي في المنطقة ، فقد أصبحت لبنان المركز الدبلوماسي للعالم العربي ومركزاً مرموقاً للتجارة والمال العربيين ، ونتيجة لذلك قامت المؤسسات الصحفية اللبنانية بتحسن إمكاناتها المادية وفي النهاية أصبحت صحافة لعموم العرب وهو الدور الذي كانت تحتله الصحافة المصرية.

أما المرحلة الثانية (١٩٦٢- ١٩٧٥) ربما تعتبر أهم وأغنى فترة بالنسبة للصحافة اللبنانية ، حيث بدأت بوضع قانون ليبرالي للصحافة في عام ١٩٦٢ الذي نظم المهنة

وحماها من التعسف الإداري و سعت جماعات المصالح المحلية الأجنبية لخطب ود الصحافة اللبنانية بغية الوصول إلي الجماهير اللبنانية والعربية كما أصبحت الصحافة اللبنانية مشغولة بالنزاعات السياسية العربية ونتيجة لذلك مارست العديد من الحكومات العربية ضغوطاً علي لبنان للسيطرة علي التغطية الضارة بأخبار بلادهم في الصحافة اللبنانية وازدادت الشكاوي المحلية من أن الصحافة قد فقدت (سمتها اللبنانية).

كان اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ إيذانا ببدء المرحلة الثالثة التي تتميز بالتدهور في الموارد المالية للصحافة وكذلك التدهور في تأثيرها ومكانتها ، وقد شهدت تلك المرحلة إقرار التشريعات التي فرضت عقوبات صارمة علي مخالفات الصحافة، و قد صاحب الضغط علي الصحافة اللبنانية لكي تنظم نفسها خسارة للعائدات بسبب انخفاض التوزيع وخسارة الإعلانات كما فقدت الصحافة اللبنانية سمتها كصحافة لعموم العرب وتوقف العديد من الصحف عن الصدور ، كما انتقل العديد من كبار الصحفيين بمطبوعاتهم إلي خارج لبنان إلي الخليج العربي أو أوروبا حيث أثبت العديد منهم جدارته.

ومع نهاية الحرب الأهلية اللبنانية وبداية حقبة التسعينيات دخلت الصحافة اللبنانية مرحلتها الرابعة والتي تستمر حتى يومنا هذا ، وبدأت الصحافة في إعادة بناء ما فقدته مهنياً ومادياً أثناء الحرب الطويلة.

سوريا

لم تشهد السنوات الثلاث الأولى للاستقلال (١٩٤٦- ١٩٤٩) الكثير من التغير في شئون الصحافة في سوريا ، حيث كانت النخبة الحاكمة غارقة في مشكلات سياسية وإدارية ، وبالتالي لم تولِ الصحافة الكثير من الاهتمام ، وأصبح منح الترخيص بالنشر من حق وزارة الداخلية التي أصدرت قراراً بأن أية مدينة يجب ألا تصدر أكثر من صحيفة سياسية لكل ٥٠٠٠٠ ساكن (عباس ٨/٢٠٠١) ، وبعد حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل ابتليت سوريا بسلسلة من الانقلابات العسكرية والصراعات السياسية بين المجموعات السياسية المتنازعة ، وامتدت هذه الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣ حيث شهدت سوريا نظماً سياسيةً مختلفة شملت الوحدة مع مصر والتي استمرت ثلاث سنوات ، ونتيجة لذلك

سادت أشكال متباينة من التشريعات الصحفية كما أن ملكية الأحزاب للصحف أصبحت أمراً شائعاً.

استولى حزب البعث في مارس ١٩٦٣ علي السلطة وأدى ذلك إلي فترة طويلة من الاستقرار السياسي والتي مازالت سوريا تعيشها حتى الآن ، وقام النظام السوري الجديد في مايو ١٩٦٣ بإنشاء جهاز خاص للإشراف علي شئون الصحافة (عثمان ١٩٩٧ - ٤١٦- ٤١٧) كما وافق المجلس الوطني السوري في عام ١٩٦٥ علي قانون لتنظيم الصحافة التي أصبحت اليوم شبه رسمية وكان متوقعاً لها أن تعمل في إطار توجه اشتراكي وطني، وفي نوفمبر عام ٢٠٠٠ سمحت سوريا للكيانات العامة غير تلك التابعة للحزب السياسي الحاكم بإصدار صحف بدون الحاجة إلي ترخيص حكومي كما سمح قانون في عام ٢٠٠١ بالمزيد من حرية الصحافة وتضمن بنوداً تنظم المهنة ، وطبقاً لهذا القانون الجديد يتم الترخيص بالصحف من قبل مجلس الوزراء الذي له الحق في منع الترخيص لأسباب تتعلق بالصالح العام ، وعلي آية حال ، يمكن الآن ببساطة للكيانات العامة والأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات المهنية أن تخطر وزارة الإعلام بنيتها إصدار صحيفة بدون الحاجة إلي موافقة مجلس الوزراء.

فلسطين والأردن

كانت الكيانات الصحفية العربية الشعبية في فلسطين مملوكة للأفراد الذين كانوا يعانون من قمع العثمانيين وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين كان الخوف من التآمر البريطاني والصهيوني لإقامة دولة يهودية دافعاً لإطلاق صحافة شعبية في عام ١٩١٩ ، ولقد حظيت هذه الصحافة بقوة دفع بعد ثورة ١٩٢٩ وهي ثورة البراق ، ونادراً ما تمكن البريطانيون من السيطرة على هذه الصحافة عن طرق التنظيم المباشر ولكنهم لجئوا إلي وضع اليهود والفلسطينيين في مواجهة بعضهم البعض ، وقد أصبحت الصحافة الفلسطينية أداة مهمة في الدعوة إلي الاستقلال حيث ركزت علي المقالات السياسية والشعر والموضوعات الفكرية والأدبية التي كانت تنادي بالإصلاح والتغيير (سليمان ٢٠٠٩).

بعد إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تدفق اللاجئون الفلسطينيون إلي الضفة الشرقية لنهر الأردن قادمين من فلسطين كما تم ضم الضفة الغربية للأردن رسمياً في عام ١٩٥٠

وحتى ذلك الحين لم يكن بالأردن صحافة شعبية وقبل أن تحصل على استقلالها في عام ١٩٤٦ كان لدى الأردن صحيفة أسبوعية و هي " الشرق العربي " التي ظهرت في عام ١٩٢٣ وكان ينشر بها الإعلانات الرسمية والتشريعات الحكومية والتنظيمات ولم يكن لديها صحافة شعبية حيث اعتمد سكانها علي الصحف الواردة من فلسطين وسوريا ولبنان ومصر وطرحت الصحف الفلسطينية أجندة الحوار السياسي في المملكة الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلي دمج صحف الضفة الغربية وتقنين ملكيتها الجزئية للصحف المدمجة في تحرك للتحكم في مضمونها.

لقد أدى الصدام بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠ إلي وضع قانون صارم للصحافة في عام ١٩٧٣ الأمر الذي زاد من العقوبات وفرض رقابة سابقة حتى يوليو ١٩٧٤ وقد أجبرت القيود الصحفية عدداً من الصحفيين علي المغادرة ، وقام بعضهم مؤخراً بنشر صحفه علي الإنترنت ويشار إلي أن انفتاحاً جديداً علي الحقوق الديمقراطية والحريات قد شجع علي إصدار صحف جديدة مع الحفاظ علي شراكة الحكومة في ملكيتها وعلى الرغم من أن الحكومة تعلن بشكل دوري عن نيتها لتحرير قانون الصحافة إلا أن هذا لم يحدث.

العراق

كانت العراق ،مثلها في ذلك مثل الأردن، متأخرة في تطوير الطباعة والمدارس الحديثة ونتيجة لذلك تأخرت في أن يكون لديها صحافة شعبية ، ولقد عرفت العراق صحيفة رسمية وهي " الزوراء " في الفترة من ١٨٦٩ حتى ١٩٠٨ عندما أصدر العثمانيون دستوراً جديداً وأطلقوا المزيد من الصحف الرسمية في مختلف أرجاء العراق ، ولم يكن في العراق آية صحافة شعبية مملوكة للقطاع الخاص حتى احتلال بريطانيا للعراق وإعلانها مملكة هاشمية ، ولم تكن هذه الصحافة الشعبية فعالة كما كانت السلطات تحتكر إدارتها وبالتالي استمرت في تطبيق قوانين الصحافة العثمانية حتى عام ١٩٣١ (الوندي ٢٠٠٨).

لقد شهدت الصحافة الشعبية العراقية درجات متباينة من الحرية في عصر الحكومات الهاشمية المختلفة ، وقد أتاحت ثورة ١٤ مايو ١٩٥٨ والتي جاءت بنظام جمهوري جواً من الحرية النسبية للصحافة وقدمت حوافز كثيرة للصحفيين ، ولكن عدم الاستقرار

السياسي الذي تبع ذلك بالإضافة إلي الانقلابات التي قام بها العسكر – كل ذلك لم يكن مشجعاً علي تطور الصحافة ، وعندما استولى صدام حسين لم يسمح إلا لعدد محدود من الصحف بالصدور والتي تعرضت بدورها للقمع (الوندي ٢٠٠٨) ولقد أدى سقوط صدام حسين إلي حالة من الانفلات الإعلامي في العراق حيث نشرت أكثر من ٢٠٠ صحيفة ومجلة في جميع أرجاء الدولة بتمويل أمريكي تم ضخة في الإعلام العراقي (فاينر ٢٠٠٥ ، روج ٢٠٠٤).

لقد أخرجت الصحافة الجديدة أصوات تعددية ولكنها افتقرت إلي الفهم الملائم لمسئوليتها في مرحلة من التغير السياسي والاجتماعي والثقافي كما أسهم نظام الصحافة القديم في نشر الأحقاد الطائفية بالإضافة إلي التفكك.، وتتولى الأحزاب الدينية والسياسية الجانب الأكبر من تمويل هذه الصحف ويعاني الكثير منها من مشكلة فقدان المصداقية بين القراء العراقيين لأنها في الغالب تحتوي علي تقارير زائفة غير مؤكدة المصدر ومتحيزة بشكل كبير مما يقضي علي آية فكرة عن استقلال الصحافة (٢٠٠٧ أخبار BBC).

مصر

لقد جذبت الحرية التي تمتعت بها الصحافة الشعبية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر بالإضافة إلي سلطتها الكبيرة الصحفيين من بلاد الشام الذين هربوا من القمع العثماني وكان لهم فائدة عظيمة في تقديم صحف أصبحت صحفاً عربية الطابع إلي حد كبير ، ويذكر شاهين (١٩٥٧ / ٦٢- ٦٣) أنه في عام ١٩٤٤ صرح صحفيان مصريان مرموقان " بأننا المصريين لم نتعود علي أن نكون ناشرين ورؤساء تحرير إذ إننا مهيئون لدور الصحفيين وعملية النشر هي عمل أهل الشام وليس عملنا نحن " ونتيجة لذلك قادت الصحافة الشعبية في مصر الصحافة العربية وتطورت إلي أن أصبحت صحافة لعموم العرب ، وكانت السلطات البريطانية مرنة في تعاملها مع الصحافة وكان تدخلها غير مباشر حيث اتخذ شكل حمل مسئولي البريد علي تأخير توزيع صحف المعارضة أو اختصاص الصحف الموالية بمعلومات داخلية، واستمر هذا الوضع حتى خمسينيات القرن العشرين عندما جاءت ثورة الضباط الأحرار بنظام فرض قوانين حكومية صارمة (ولقد مرت العراق وسوريا بتغيرات مماثلة في أنظمة الحكم

كما أن القلاقل السياسية في المنطقة أحدثت تغيرات رئيسية في نظام الصحافة العربية حيث قام النظام الثوري الجديد بتأميم الصحافة و أنشأت أطراً مؤسساتية أخضعت الصحافة لحكم الحزب الواحد ، وفي عام ١٩٦٠ أصدرت السلطات المصرية قراراً بتحويل ملكية كبريات الصحف إلي "الاتحاد القومي" الذي كان مخولاً بالحق بالترخيص للصحف وتعيين رؤساء تحريرها ونتيجة لذلك شهدت فترة رئاسة عبد الناصر والسادات صحافة مطيعة .

مع النية المعلنة لحكومة مبارك للانتقال إلي ديمقراطية تعددية وإصدارها قانوناً يتيح حرية أكبر للصحافة في عام ٢٠٠٦ إلا أن التطلعات الصحفية كانت أعلى مما قدمته الحكومة فقد سمح قانون ٢٠٠٦ للصحافة بأشكال للرقابة واستمر في تعيين رؤساء التحرير للصحف القومية كما تضمن نصوصا بالحبس "عند تهديد المصالح القومية"أو نشر مقالات مسيئة أو " إهانة رأس الدولة " ونتيجة لذلك تدهورت العلاقة بين الحكومة والصحافة ودخلا في صدام في خريف ٢٠٠٧ .

ولما كان إصدار صحيفة في مصر يتطلب الحصول علي ترخيص أو تشكيل حزب سياسي ، اللذان يتطلبان إجراءات مطولة ومكلفة ، لجأ بعض الصحفيين المصريين لإصدار ما يطلق عليه "صحافه قبرص"الذي يطلق على الصحفيين المصريين الأوائل الذين كانوا يصدرون صحفاً مصرية بترخيص قبرصي ومن ثم يقومون بشحنها إلي مصر، أما في الوقت الحالي فإن هذه الصحف يمكن أن ترخص من أي مكان خارج مصر ومن ثم تطبع أيضاً في الخارج- أساساً في لبنان - أو في المنطقة الحرة بالقاهرة وتحتاج "الصحف القبرصية" ترخيصاً من الرقابة مثل الصحف الأجنبية.

يمكن وصف الصحافة المصرية المعاصرة بأنها صحافة تعمل في " ثقافة تخضع فيها الدوائر السياسية والأخلاقية لقيود صارمة ..... إنها نموذج لكيفية الحفاظ علي سيطرة الدولة والسماح بالحرية في إطار حدود تخضع لحراسة صارمة" (هاموند ٢٠٠٧ / ٨٥).

منطقة الخليج العربي

تشمل هذه المنطقة المملكة العربية السعودية واليمن وعمان وقطر والبحرين والإمارات العربية والكويت ولقد رفع اكتشاف البترول من أهمية هذه المنطقة كما جذبت ثروتها الجديدة الكوادر الماهرة في كل المجالات بما فيها الصحافة فقد احتل

الصحفيون العرب مناصب قيادية في الصحف الجديدة التي يملكها الأفراد ، ولكن لسوء الحظ كان هؤلاء الصحفيون مقيدين بالنظام التقليدي الذي يحكم تلك الأقطار كما كان الجانب السيئ للرواتب العالية التي كانوا يتقاضونها هو اضطرارهم للعمل تحت رقابة صارمة (السلامي ٢٠٠٦).

تشترك دول الخليج العربية في خصائص ديموجرافية وبيئية عديدة والتي عملت علي تأخير تطور نظام الصحافة الشعبية فيها ولقد تأخرت الصحافة المطبوعة في الظهور في هذه المنطقة وذلك يرجع بشكل أساسي إلي غياب المطابع بالإضافة إلي نسبة الأمية المرتفعة ، ولم تظهر الصحافة الشعبية في هذه الدول إلا في وقت متأخر في النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد أسهمت الطفرة البترولية والانتقال الكثيف للمهنيين إلي دول الخليج والتقلبات السياسية في مناطق الشرق العربي – كل ذلك أسهم في هجرة الصحفيين العرب إلي هذه المنطقة وبالتالي إلي انتشار صروح إعلامية متقدمة، و علي أية حال تضع الدول الخليجية نصب أعينها نوعين من المخاطر بشأن الإعلام : أولاً ، أنها تشعر أن القيم الأجنبية وخصوصاً الغربية – يمكن أن تقضي علي تراثها وجذورها ، وثانياً تريد الحفاظ علي نظرة احترام مواطنيها للقادة تحكمهم في ذلك قيم قبلية ودينية ، إذن دعم حرية الإعلام ، يعتبر دعماً منقوصاً ولقد عبر وزير الإعلام العماني عبد العزيز محمد الرواس عن تحفظات دول الخليج أفضل تعبير حيث قال " علينا واجب تحصين أنفسنا بنفس الطريقة التي تحصن بها نفسك ضد المرض .... فنحن نراقب الإعلام الأجنبي ونتفاعل معه طبقاً لاحتياجاتنا (سنغ، ٢٠٠٠).

لقد سمحت وفرة الأموال لدى دول الخليج باجتذاب كبار الصحفيين من جميع أرجاء العالم العربي ولكن كان معظم حكام الخليج حذرين في توفير أرضية لعمل الإعلام الحر ، حيث يدرك هؤلاء الحكام "الحاجة إلي الحفاظ علي تراثهم وتقاليدهم في عالم سريع التغير مع وجود ثروات البترول التي وفرت لهم سبل الراحة ورغد العيش كما يدركون أن مجتمعاتهم لابد وأن تتغير ولكن يتمنون ألا يكون هذا التغيير عاملاً علي إحداث مشاكل، (سنج ٢٠٠٠) ولأن الكويت والسعودية كانتا من أوائل الدول الخليجية التي استفادت من ثروة البترول ، فقد اتخذتا خطوات كبيرة ومبكرة نحو تطوير أنظمتها الإعلامية ، أما الدول الخليجية الأخرى فقد عملت على موازنة القيود

من خلال دعم الإعلام المحلى مع فرض قيود على التغطية وإنشاء قنوات فضائية كما فعلت قطر بإنشاء"الجزيرة" ولقد جربت اليمن الحرية الإعلامية المعتدلة في عام١٩٩٠ بعد توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي ، ولكن هذه الحرية تقلصت بشدة بعد الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ (روج ٢٠٠٤/١٠٥).

في المملكة العربية السعودية حيث تواجه الحكومة جماعات ضغط دينية محافظة قوية – قام العديد من أفراد الأسرة الملكية بإصدار صحف في العواصم الأوروبية ، وهذا يعفي الحكومة السعودية من الحاجة إلي أن تتحكم في محتوى هذه الصحف في الوقت الذي توفر فيه مجالاً مقبولا من الحرية لها.

إن جميع الصحف السعودية مملوكة لأفراد ومعظمها تدار بشكل صريح أو غير مباشر من قبل أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو أحد المقربين منه ، هذه الصحف تحتاج إلي أمر ملكي بالصدور كما أنها تعمل تحت رقابة صارمة.

وليس هناك تهاون مع أي نقد يوجه إلي الحكومة أو الأسرة المالكة السعودية أو الإسلام (أخبار BBC ، ٢٠٠٦).

لقد أدت الصحافة العربية في الخليج دوراً فاعلاً في إحداث تحول إعلامي في هذه المنطقة فاليوم تعتبر الصحافة العربية في الخليج الأكثر تقدماً بين نظائرها العرب ، و لا تزال حرية الصحافة في الخليج تعاني بحسب اعتراف القادة الخليجيين الصريح ، حيث أعلن وزير الإعلام في دولة الإمارات العربية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أنه " من الصعب أن نتحدث عن حرية الصحافة المحلية في الوقت الذي لا تدار فيه الآلة الإعلامية من قبل صحفيين محليين " (سنج ٢٠٠٠).

تعتبر الصحافة المحلية الكويتية الأكثر حرية نسبياً بين الصحافة المحلية الخليجية ، فالصحف الكويتية متقدمة مهنياً وتتميز باستقلالها وانفتاحها ولكن لا يسمح لها بانتقاد الأمير أو مناقشة الإسلام أو الدين.

المغرب

تعتبر الصحافة المطبوعة في الشمال الأفريقي العربي "نتاج مكنونين تاريخيين علي الأقل هما الاستعمار وأحوال ما بعد الاستقلال (عربي ١٩٩٨)، فقد أدخل الأجانب الصحافة إلي هذه المنطقة وكانوا يملكونها ، كما تأخرت الصحافة الشعبية في

تطورها ، ولما كانت ليبيا تخضع لسيطرة استعمارية مختلفة (إيطالية وبريطانية) عن بقية دول المغرب العربي التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي – فقد شهدت تلك المنطقة نظامين مختلفين للصحافة الشعبية.

لقد احتلت ايطاليا ليبيا في عام ١٩١١ واستمرت في حكمها حتى عام ١٩٤٣ في الوقت الذي احتلتها القوات البريطانية حتى عام ١٩٥١ عندما نالت استقلالها ، ولم تشهد ليبيا صحافة شعبية حتى بداية القرن العشرين حيث صادر المستعمرون الإيطاليون المطابع في ليبيا وأغلقوا الصحف العربية ، ولجأ الليبيون إلي إصدار صحف سرية في المناطق التي لم تكن تحت سيطرة الإيطاليين، وعندما استولت انجلترا علي الحكم في ليبيا بعد طردها للقوات الإيطالية في الحرب العالمية الثانية أقرت بانتشار أحزاب سياسية وصحافة شعبية ليبية ، وبعد الاستقلال في عام ١٩٥١ ألغت حكومة الملك إدريس السنوسي الأحزاب السياسية ولكنها أقرت حرية جيدة للصحافة.

عندما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٧١ بقيادة معمر القذافي أعلنت امتلاكها للصحافة الليبية القائمة و ضرورة قيام صحافة ثورية جديدة ، ولم تعمل السلطات فقط علي تقديم الصحافة الثورية داخل البلاد ولكنها حاولت أيضاً الاستثمار في صحافة المهجر لكي تجمع التأييد لها وتتحالف مع الأقلام المرموقة ذات المصداقية في العالم العربي وبالتالي هرول الصحفيون العرب لتقديم خدماتهم للأغنياء وتقديم الإغراءات بشأن الفوائد التي تعود عليهم ، واقتصرت الصحافة الناقدة علي التجمعات العربية في الخارج ، وكان هناك صحف يومية قومية أخرى لها جمهورها المهم في المنطقة (السلامي ٢٠٠٦).

وعلى الجبهة الداخلية يحرم قانون ١٩٧٢ " علي أي شخص لا يؤمن بالثورة وأهدافها أن يصدر آية صحيفة ، وفي نفس العام أنهى قانون آخر فترة الصحف الخاصة والمستقلة بإنشاء جهاز خاص وهو " مركز الإعلام الجماهيري " الذي كان له بمفرده الحق في إصدار المواد الإعلامية المطبوعة بالطريقة التي تخدم الثورة (تضامن حقوق الإنسان ٢٠٠٦).

لقد اتخذت السلطات الليبية تدابير عديدة لتحرير الصحافة والإعلام في ليبيا، ففي يناير عام ٢٠٠٦ أعلن نجل الرئيس القذافي أن الحكومة ستسمح بإنشاء محطات إذاعية

وتليفزيونية وصحف خاصة ولم يمتد هذا إلي المادة المطبوعة وبالتالي بقيت الصحافة الليبية تحت السيطرة الشديدة من قبل الدولة .

تشترك منطقة المغرب التي تشمل الجزائر ومراكش وتونس – حتى تاريخها – في خلفية إعلامية متشابهه حيث كانت تلك المنطقة من النصف الأول للقرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تحت حكم فرنسي صارم فرضت فيه سلطات الاحتلال حالة من الاضطراب و دمج للأراضي وأنواعاً من التحرش، وقد شهدت هذه الفترة صحفاً استعمارية كانت تصدرها السلطات الفرنسية أو المستعمرون الفرنسيون ، وقد اعتبر قانون ١٨٨١ اللغة العربية لغة أجنبية وأن أية طباعة باللغة العربية أو استيراد للصحف العربية يعد انتهاكاً للقانون كما نص علي أن من يسمح له بإصدار صحف هم من يتمتعون بالحقوق المدنية وأن علي العرب أن يحصلوا علي الجنسية الفرنسية وأن يتبنوا اللغة والثقافة الفرنسية لكي يحصلوا علي تلك الحقوق (عزي، ١٩٩٨) ، وكانت هناك بعض الصحف التي تضم القليل من الصفحات باللغة العربية ولكنها وضعت أساساً للتواصل مع السكان المحليين الخاضعين لقوانين وسياسات الإدارة الاستعمارية الظالمة المقيدة للحريات (عزي، ١٩٩٨).

بعد هذه الفترة بين ١٩١٠ و ١٩٣٠ سمح الفرنسيون لصحف يصدرها العرب تحت رقابة صارمة من قبل إدارة الاحتلال ومع أواخر الثلاثينيات وحتى الاستقلال شهدت المنطقة ظهور صحافة قومية كانت تدعم الإصلاح والحكم الذاتي ، وكثير من هذه الصحف كانت سرية ، وبعد الحصول علي الاستقلال عملت كل دولة من دول المغرب العربي علي أن ترفع من شان أهداف الدولة التي كانت تشتمل عادة علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

" في الجزائر ، أنشأت جبهة التحرير الوطني نظام الحزب الواحد وأصبح الصحفيون موظفين مدنيين موالين للثورة الاشتراكية ، أما في تونس سمح نظام بورقيبة بالصحافة المعارضة ولكن تلك الصحافة كانت تعتمد علي المهادنة مع الحكومة وكذلك كان الحال في مراكش ، ولقد وقفت الصحافة كثيراً في وجه الرقابة والتشريع الذي يمنع النقد المستقل باسم حماية النظام " (السُلامي ٢٠٠٦).

كانت الصحافة في الجزائر ومراكش وتونس خلال هذه الفترة أداة للتثقيف السياسي وإسباغ الشرعية علي الأنظمة ، وفي النهاية أصبحت تقف في صف النخبة الوطنية الحاكمة علي حساب عموم الشعب ، وإضافة إلي ذلك استمر التأثير الفرنسي في دول المغرب العربي حيث إن كثيراً من الصحف الكبرى لا تزال تصدر في فرنسا (عزي، ١٩٩٨).

بعد الاستقلال في عام ١٩٦٢ ، قام مفكرو جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بتفعيل الإعلام المطبوع في الجزائر وبالتالي تمتعت الصحافة بدرجة عالية من الحرية ، وفي غضون سنوات قلائل تولى الموظفون المدنيون السلبيون مسألة إدارة الإعلام الجزائري الذي أصبح إدارة في يد الدولة ومع أواخر الثمانينات أدى الضغط الشعبي إلي التحرر السياسي ومنحت المزيد من الحريات للصحافة مما أدى إلي ظهور صحف جديدة. ولما تولى الجيش زمام الأمور في عام ١٩٩٢ فرض قيوداً علي الصحافة استمرت حتى عام ٢٠٠٠ عندما استردت الصحافة جزءاً من حريتها ، وعموماً لا يزال الإعلام في الجزائر تحت سيطرة حكومية صارمة ، وتقوم الدولة بدعم بعض المطبوعات الهامشية مادياً ولكنها تفرض نوعاً من الرقابة المسبقة علي محتوى المادة الإعلامية بالإضافة إلي أن المطبوعات الأجنبية عليها الحصول علي ترخيص مسبق ، و عموما قد فشلت الجزائر – وهي مجتمع يمزقه الصراع المدني – في الارتقاء بالحوار بين الجماعات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة.

بالنسبة للصحافة التونسية فهي النموذج الصحفي الفرنسي التقليدي الذي توجد فيه مساحة كبيرة للتعبير عن الرأي ، وتصدر الصحف التونسية اليومية في العاصمة تونس وفي الغالب الأعم يملكها الأفراد وهي موجهة في معظمها للنخبة الثقافية ، ويشار إلي أن معظم الصحف المكتوبة باللغة العربية هي نسخ مترجمة من الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية ومملوكة لها (مرجع الصحافة :تونس ٢٠٠٨) ، وتمثل الصحافة في تونس موقف الحكومة ولا يسمح بنقد المسئولين وفي نهاية نظام بورقيبة انتقلت تونس إلي رقابة أكثر مرونة علي الصحف ، وعموماً فإن البيئة السياسية مقيدة ، وتلك حقيقة يعكسها التجانس النسبي في المحتوى الإعلامي في تونس اليوم (عزي ١٩٩٨).

في حين تندر الرقابة التامة علي الصحافة إلا أن آراء الأقليات محظورة وهناك تحرش دائم بالصحفيين ، وبالتالي يختار معظم الصحفيين العمل في إطار الخطوط العامة التي تحددها لهم الحكومة التونسية ، كما تقوم الحكومة بتقديم الدعم المادي للصحف المؤيدة للحكومة وكذلك الصحف التي تصدرها الأحزاب السياسية.

بعد أن حصلت مراكش على استقلالها في عام ١٩٥٦ شهدت انتشارا كبيرا للصحف بعكس الأحزاب المختلفة ويتضح التأثير الثقافي الطويل على الصحافة المراكشية في الأخبار التي تقدمها و فيما تعكسه من آراء سياسية وأجندات اجتماعية وحتى وقت قريب كانت الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية هي الأكثر توزيعا في مراكش ،في حين أن الصحف في مراكش عادة ما تمثل الأحزاب السياسية المختلفة وهي صحف مستقلة وليبرالية في معظمها إلا إنها تدرك ضرورة توافقها مع النظام الملكي الذي يقدم لها الدعم المادي السنوي وبنفس الطريقة"تقبل الحكومة المراكشية إشكالا خفيفة من النقد السياسي ولكنها لا تتسامح مع أي هجوم علي الملك أو الإسلام وإذا ما أرادت الصحف البقاء فعليها أن توافق علي أن تمارس نوعاً من الضبط والرقابة الذاتية ،ولكي تضمن الحكومة أن نقد السياسات الرسمية يبقى في حدود معقولة فإنها تقوم بتقديم الدعم المادي للصحافة كل عام (مرجع الصحافة :مراكش ٢٠٠٨)، ويحكم قانون الصحافة المغربية لعام ٢٠٠٢ بالحبس علي أي عمل فيه تشهير بالملك أو الأسرة الحاكمة ويمنح الحكومة الحق في إغلاق أية صحيفة تتحامل علي الإسلام أو الملك أو وحدة الأراضي أو النظام العام.

المهاجرون العرب والصحافة القومية

إن قمع حرية الصحافة في العالم العربي علي يد القوى الاستعمارية وكذلك السلطات الوطنية قد أسهم في تطور نوع مميز من الصحافة العربية وهو "صحافة المنفى" أو "الصحافة المهاجرة" وتتألف صحافة المنفى العربية عادة من المجلات التي يصدرها الصحفيون الذين فروا من العالم العربي لأنهم لم يتمكنوا من ممارسة مستوى مقبول من حرية التعبير في بلادهم ، وفي معظم الأحوال كانت تلك الإصدارات تلقي دعماً من مصادر عملت علي تقوية موقفها وعلي الجانب الآخر تصدر

صحافة المهجر عادة علي يد أفراد لهم خلفية أدبية أو بدافع الاهتمام بالجماعة المهاجرة في البلد الذي استقروا فيه ،

" وتعتبر هذه المطبوعات "متنوعة مثل الجماعات التي تمثلها وهي تشمل الصحف الشعبية الأسبوعية والشهرية وربع السنوية بالإضافة إلي النشرات الأدبية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والتي تصدرها الاتحادات الوطنية ، ومن بين الصحف المرموقة لصحافة المهجر "السارة" ، و "أبو نضارة زرقاء" التي كان يرأس تحريرها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني (هيرش ، ٢٠٠٥).

ليست الصحافة القومية العربية جديدة في العالم العربي وتؤكد نظرة فاحصة لتاريخ الصحافة العربية أن الصحافة المصرية كانت توزع في كل ربوع العالم العربي في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، أما في الخمسينيات والستينيات كانت الصحف اللبنانية مثل " الحياة " و "الأنوار" صحفاً قومية عربية بامتياز ، وتختلف الصحف القومية في العقود الماضي بشكل هائل عن الصحف القومية بدول الخليج اليوم ، إذ إن الصحف القومية القديمة لم تكن تطبع في بلادها فحسب بل إن محتواها وأسلوبها كان مختلفاً ، وقد اخترقت الصحافة المصرية القديمة الدول العربية بسبب أسلوبها الاحترافي الناضج وبسبب أنها كانت تمثل البلد العربي الذي كان في ذلك الوقت الأكثر تأثيراً سياسياً وثقافياً. وعلي الجانب الآخر ازدهرت الصحافة القومية العربية اللبنانية الأولي في وقت كان معظم الأنظمة العربية يفرض قيوداً ثقيلة علي صحافتها المحلية ، وكانت الجماهير العربية تواقة للصحافة القومية الحرة و المحترفة ، وبالتالي يمكن القول إن الصحافة القومية العربية المصرية واللبنانية كانتا ليبرالية نسبياً وكانتا دعاة تغير في حين نرى أن نظيراتها الخليجية أكثر تحفظاً ومساندة للأنظمة العربية المحافظة

بالإضافة إلي ما سبق كانت الصحف القومية العربية في الماضي تعتمد علي وسائل تقليدية في النقل ولذلك كان قراؤها من خارج البلاد يتسلموها في المساء أو في اليوم التالي ، وكان محتوى هذه الصحف موجهاً إلي القراء المحليين.

هناك سببان رئيسيان قد يفسران نجاح الصحف اللبنانية والمصرية في اختراق الحدود العربية الأخرى ، الأول الافتقار إلي المهنة الصحفية الراسخة في المناطق العربية

الأخرى ، والثاني هو الأهمية الثقافية والسياسية لكل من مصر ولبنان بالإضافة إلي حرية الصحافة النسبية التي كانتا تتمتعان بها .

بينما استطاعت معظم الدول العربية اليوم أن تُكَون كوادر صحفية محلية إلا أنها عادة ما تخاطب القراء المحليين ، حيث إن التركيز في هذه الصحف الإقليمية يكون علي الأخبار المحلية ، بالإضافة إلي ذلك ، فإن هذه الصحافة عادة ما تعرض للقراء جوانب التنمية في المناطق العربية الأخرى من منظور غربي لأن مصادرها الرئيسية للأخبار الإقليمية والدولية هي وكالات الأنباء الغربية الضخمة (الدجاني ٢٠٠٠) وهذا قد يفسر ظهور الروح الإقليمية بين الجماهير العربية التي ترفع من شأن الهوية الإقليمية وتؤدي في الغالب إلي نزاعات إقليمية.

تختلف الصحف القومية العربية الحالية عن الصحف العربية في السابق في أنها تغطي العالم العربي ولا تركز فقط علي منطقة أو دولة عربية معينة ، وهذا يتيح لها أن تزيد من توزيعها وبالتالي دخلها من الإعلانات وعلاوة علي ذلك ، يجد الصحفيون العرب أنه من الأسهل لهم توجيه نقد إلي بلدانهم من الخارج ، كما أن نشرهم في الخارج يحررهم من التأثير السياسي المحلي العربي وكذلك من الخوف من فقدان تراخيصهم حيث إن كل الدول العربية تطلب من الناشرين أن يحصلوا علي ترخيص من السلطات.

لقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات طفرة في إصدار الصحف العربية في أوروبا وتتميز هذه المرحلة بالتوترات الشديدة في العالم العربي عندما كانت القوى الإقليمية والدولية تعمل جاهدة لكسب الجماهيرية العربية إلي توجهاتها السياسية ، ولقد كانت لبنان الساحة الرئيسية لهذه التوترات مما اضطر كثيراً من الصحفيين والناشرين اللبنانيين والفلسطينيين إلي العودة إلي الاستقرار في أوروبا وفي باريس ولندن بشكل أساسي ، وبسبب نقص ميزانيات الإعلانات الكافية ، سعت هذه الصحف إلي الدعم السياسي.

"كانت تعاني كل هذه المشروعات من نفس أوجه القصور حيث إنها كانت جميعاً مؤسسات لا تهدف إلي الربح ، وكانت الصحف واجهة للأنظمة العربية المتعددة،..... و كان معظم الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف علي علم بأرقام توزيعها أو

كيفية إدارتها مالياً ، وكان يدخل لها كلها عائدات من الإعلانات من دول الخليج وليبيا والجزائر ولكن لم تكن هذه الأموال هي المصدر الرئيسي للدخل..... حيث كان من الواضح أن معظم الأموال التي تلقتها كانت تأتي إليها من الصفقات الدعائية (مجلة الشرق الأوسط ، ١٩٩٧).

الأدوار المتغيرة للصحافة العربية

اتخذ الإعلام العربي المكتوب في مراحله الأولى أشكالاً عدة متأثراً بالأحوال الاجتماعية السياسية والجيوسياسية للمنطقة ، ففي لبنان مثلاً أدى الصراع المحلي في القرن التاسع عشر إلي ظهور صحافة الكتيبات الاجتماعية التي كانت تهتم بالصراعات الطائفية ، ثم أصبحت فيما بعد صحافة ذات توجه سياسي انعكاساً لاستفزاز القمع العثماني ،و اتخذت الصحافة في مصر والمغرب - حيث نتجت الصراعات من الممارسات الاستعمارية –شكل الكتيبات السياسية.

لقد عملت القيود التي فرضها الحكم الاستعماري علي تقوية الطابع السياسي للصحافة العربية كما كانت الأحداث السياسية هي وجبتها الرئيسية حيث أصبح التركيز علي السياسة – علي حساب الأحداث الاجتماعية والأحداث الأخرى التي تهم المواطن العادي هو الشغل الشاغل للصحافة العربية المعاصرة.

بعد انسحاب القوي والإدارة الاستعمارية من البلاد العربية لم تتمكن الأنظمة العربية الجديدة من تحرير أنفسها من التأثير الاستعماري الثقافي والسياسي ، حيث نالت الأحداث الإخبارية التي تتعلق بالقوى الاستعمارية القديمة قسطاً كبيراً من التغطية كما استمرت أنظمة ما بعد الاستقلال في ممارسة أشكال من القيود السياسية القديمة علي الصحافة وفي حالات كثيرة تم تشديد القيود علي الصحافة.

يختلف الإعلام المكتوب في الخليج العربي فالأحوال الطبيعية القاسية في هذه المنطقة بالإضافة إلي معدل الأمية المرتفع عملاً علي تأخير ظهور الصحافة الشعبية ، وعموماً ،فإن تدفق البترول ووفرة الأموال المتاحة في السبعينيات بالإضافة إلي رغبة حكام الخليج في "التحديث" – كل ذلك ساعد علي قدوم صحفيي المهجر العرب الذين ساعدوا في بناء المؤسسات الصحفية الخليجية. ولقد ساعد خوف القادة الخليجين من عواقب السماح بدرجة من حرية الصحافة علي إنشاء صحافة عربية تصدر في العواصم

الغربية وبالتالي أصبحت الصحافة الخليجية المحلية تصدر تحت سيطرة حكومية صارمة في حين أصبحت الصحافة العربية خارج الحدود خاضعة لقوانين الصحافة للدول الأوروبية التي تصدر علي أراضيها ، ومع تقدم تكنولوجيا الاتصال أصبحت الصحف العربية الخارجية تطبع في أكثر من موقع (عربي وأجنبي) ، وفي نفس الوقت ، الأمر الذي أتاح لها سرعة التوزيع بين القراء في جميع أنحاء العالم.

علي الرغم من أن الملكية الخاصة للصحف مسموح بها في العديد من الدول العربية إلا أن الحكومات العربية احتفظت لنفسها بحق منح التراخيص ، وتختلف قوانين منح التراخيص من بلد لآخر ، ففي الكويت تتولى وزارة الإعلام إصدار التراخيص في حين أن من يتولى إصدارها في السعودية والبحرين هو وزير الإعلام ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يمنح هذا الحق من قبل مجلس الوزراء ، أما في لبنان وعلي الرغم من أن وزير الإعلام هو من يملك القرار النهائي إلا أن الترخيص يجب أن يتم بناء علي موافقة مسبقة من قبل المجلس الوطني للصحافة وهناك اعتقاد كبير أن هذا الوضع يعد انتهاكاً لحرية الاتصال والرأي في العالم العربي (الجمال ٢٠٠١/١٣٠).

كما لو أن كل ما سبق لا يكفي ، فإن احتراف مهنة الصحافة يخضع لسياسة كل دولة علي حدة علي الرغم من الحقيقة بأن غالبية الدساتير العربية لم تتطرق إلي هذه القواعد وتبرر السلطات هذا التدخل بالحاجة إلي الحفاظ علي الاستقرار السياسي والاجتماعي وتتعلق القواعد بصحفيي الصحف والإذاعة بشكل مباشر في حين لا تتأثر صناعة الإعلان على سبيل المثال بشكل مباشر ، و بينما لا تضع مصر والسودان والسعودية ولبنان وتونس ومراكش قيوداً علي العمل بهذا المجال إلا أن الكويت والبحرين وقطر وعمان وسوريا واليمن وليبيا والجزائر تحتم علي الصحفيين الحصول علي ترخيص (الجمال ٢٠٠١/٥٩).

إن التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات ودخول الكابلات مع أنظمة الكمبيوتر والأقمار الصناعية – كل ذلك مهد الطريق إلي ظهور قنوات اتصال جديدة غيرت المشهد الإعلامي في العالم العربي وبسبب تركيبة الجماهير العربية التي تغلب عليها الأمية فقد أصبح التليفزيون وسيلة المعلومات و التسلية الأكثر شعبية ، وفي أيام التليفزيون العربي الأولى كان يتاح للقارئ العربي قنوات محلية قليلة تملكها

الحكومة وتسيطر عليها السلطات المحلية والداعمون المحليون وخلال هذه المرحلة لم تكن المنافسة بين التليفزيون والصحافة ذات فاعلية كبرى علي الرغم من أنها أجبرت بعض الناشرين علي إجراء تغيرات طفيفة في صحفهم.

لقد أحدث مجئ التليفزيون الفضائي تغيرات كبرى أثرت بشكل هائل علي صورة الإعلام العربي، فعلى الجانب الإيجابي عمل التليفزيون الفضائي علي تقويض السيطرة الشديدة علي المحتوى الإعلامي حيث أصبحت الرقابة أكثر صعوبة وتجرأت الصحف علي تناول موضوعات كانت في السابق ممنوعة وبالتالي تحسنت تغطيتها المحلية ، وقد استفاد بعض الناشرين من خبرة التليفزيون الفضائي بالتفكير في إمكانية إنشاء صحافة عربية خارج البلاد ، ويوجد عدد من الصحف العربية المسجلة والصادرة في البلاد الأوروبية لتحاشي سيطرة الحكومات العربية كما أنها تطبع في نفس الوقت وتوزع في العديد من الدول العربية ومن بين المشروعات الناجحة في هذا المجال صحيفة " الحياة " ، " الشرق الأوسط " و " القدس العربي " التي تصدر كلها من لندن.

في ردة فعل لنجاح التليفزيون الفضائي بدأ الإعلام العربي المكتوب التجريب في شكله حيث أدخلت أجزاء متخصصة جديدة أو أثرى القديم منها ، كما أن المزيد من التحليلات المطولة العميقة والتي لا يمكن أن يوفرها التليفزيون – آخذة في الازدياد وحديثاً ، قامت بعض المؤسسات الإعلامية بإدارة ما يسمى بالصحافة الاستقصائية حيث أنشئت العديد من المؤسسات غير الحكومية بغرض واحد وهو تشجيع الصحافة الاستقصائية العربية ومن هذه المؤسسات مؤسسة " المحررون العرب للصحافة الاستقصائية التي بدأت بمجموعة من الممارسين الإعلاميين العرب والمعلمين بتمويل من الاتحاد الأوروبي ، وقد بدأت تلك المؤسسة في عام ٢٠٠٢ بعقد ورش صحفية وتمويل مشروعات استقصائية محلية في لبنان والأردن وسوريا ، وتغطي أنشطتها حالياً العالم العربي بأكمله.

وعلي الجانب السلبي لجأ الإعلام المطبوع إلي الرقابة الذاتية في محاولة منه لمنع الرقابة علي محتواه من قبل السلطات المحلية ، ولكي يكون قادراً علي الاستمرار في

المنافسة كان علي الإعلام المطبوع الاعتماد بشدة علي الدعم المادي وبالتالي أخذ عدد الصحف الحزبية في الازدياد.

لم تستطع الصحافة العربية بناء جو حقيقي من الحوار بين المواطنين والسلطات ولم ترفع من مستوى الحوار بين مختلف شرائح السكان حيث نالت التغيرات التركيبية أولوية علي الكفاءة المهنية والأخلاق مما أسهم في انتشار ثقافة تهيمن عليها عقلية السوق وتفتقر إلي المسئولية الاجتماعية ، ونتيجة لذلك ، حدث خلط لدى الصحفيين العرب بين حرية الصحافة في إعلام المواطنين وحريتها في سعيها للحصول علي منفعة مادية أو قبولاً لدى الحكومة.

إذا كان تشكيل الوعي السياسي هو الوظيفة الأساسية للمؤسسات في المجتمعات التي كانت ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي فمن البديهي أن يكون تشكيل الوعي الاجتماعي الوظيفة الأساسية لمؤسسات ما بعد الاستقلال ، إن الانغماس المفرط من قبل الصحافة العربية في دورها السياسي جاء علي حساب دورها الاجتماعي فقد فشلت في إعطاء الأهمية اللازمة للعمل الاستقصائي من أجل التنوير الجماهيري وتطوير المجال الشعبي العربي وخدمة المواطنين ، وفي مواجهة تهديد التليفزيون الفضائي لجأ الإعلام المطبوع إلي تقليد هذه الوسيلة الجديدة بالتركيز علي إثارة العواطف في السياسة والأحداث ، ونتيجة لذلك أصبح المجال الشعبي مهمشاً وتم تناول القضايا الشعبية المهمة بشكل يجعلها أقل جدية وأهمية وقيمة مما هي عليه في الواقع.

لقد أسهم عجز الصحافة العربية المحلية عن أداء دورها كرقيب مسئول علي المؤسسات السياسية والمنظمات الشعبية ، وخصوصاً فشلها في الدفاع عن حقوق المواطنين، في تدهورها من حيث عدد القراء وكذلك مصداقيتها ، وقد فشلت الصحافة العربية في أن تعمل كمنتدى يشجع علي إقامة مجتمع مدني مستنير به نظام عادل للحكم ويضم مواطنين صالحين.

يلعب الصحفيون دوراً نشطاً محورياً في اختيار وتشكيل محتوى رسالتهم ، فهم الذين يحددون الأجندة بما لهم من دور فاعل في تحديد أي القضايا التي تكون محل حوار جماهيري ، ولحماية حرية التعبير يحتاج الصحفيون لأن يتواصلوا مع الجماهير وليس فقط السلطات الحاكمة ، إن حقهم الأخلاقي في حرية التعبير مرتبط بقبول

المسئولية كما أن حقهم المشروع في حرية التعبير تكون له فرصة أفضل طالما استمروا في الاضطلاع بالتزاماتهم الأخلاقية تجاه مجتمعهم.

سوق الطباعة : عبر الإنترنت و خارجها

تشير الأرقام الحديثة لتوزيع الصحف في المنطقة العربية إلي زيادة كبيرة من ١٤٤ عنوان في عام ٢٠٠٦ و ١٨٩ عنوناً في عام ٢٠٠٩وتبلغ ذروة التوزيع في الأسواق الخليجية في البحرين وقطر والكويت ويقدر أن ٦٠٪ فقط من عائدات الصحف يأتي من الإعلان (مشهد الإعلام العربي ٢٩/٢٠١- ٣١) وإحدى السبل لزيادة النمو في هذا القطاع هي من خلال رفع مستوى الرقابة علي أرقام التوزيع حيث إن ٢٧ فقط من إجمالي ١٨٩ صحيفة يومية في المنطقة العربية تخضع للمراجعة الحسابية من قبل جهاز محاسبي رسمي ، ومن الدول التي تطبق المراجعة لحسابية مراكش والسعودية وعمان والإمارات ولو أن ذلك يتم علي نطاق ضيق.

لقد أدت التطورات الحديثة في الإعلام الاليكتروني إلي ظهور مؤسسات جديدة للإعلام المكتوب ولكن الحماس للإعلام المكتوب قد أثر في نفس الوقت علي توزيع الصحف التي لم تستطع الحفاظ علي مكانتها لدى القراء ، وهكذا " و علي الرغم من أن أرقام التوزيع الإجمالي قد تبدو في ازدياد علي مستوى الدولة إلا أن هذا لا يترجم إلي زيادة في أرقام التوزيع لكل الصحف في ذلك السوق" (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٧- ٢٠١١).

تختلف الصورة في المنطقة العربية بشكل كبير عن الصورة في الغرب ، إذ إن توزيع الصحف ينمو بشدة في الأسواق الإعلامية الأقل نضجاً في المنطقة ومتوقع لهذا النمو أن يستمر ، ويتحكم في هذا النمو سلسلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية منها نمو الناتج المحلي ومستويات التعليم المتزايدة و تحسن نوعية الصحافة ويرجع قسط من الزيادة المنشودة في التوزيع الإجمالي إلي الزيادة المتوقعة في العدد الكلي للصحف بسبب دخول لاعبين جدد.

يذكر مقال نشر في جريدة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٦ أن "هناك نمواً في قاعدة القراءة والمشاهدة في المنطقة العربية إذ ينافس الطلب علي المعلومات في الكويت والسعودية الطلب في أوروبا الغربية ففي الكويت مثلاً توجد ٣٧٤ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن ويصل الرقم في السعودية إلي ٣١٨ ، ويشير المقال أيضاً إلي أن المطبوعة

المتخصصة " دليل الإعلام في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٦" تضم أكثر من ١٧٠ صحيفة بالإضافة إلي ٧٠٠ مجلة و ١٤٠ محطة تليفزيونية و ١٤٥ محطة إذاعية في ١٤ دولة عربية (مارتن ٢٠٠٦).

كانت المجلات العربية سريعة في التعرف علي الحاجة للتغير فقد اتجهت إلي المحتوى الاستهلاكي عندما أدركت تضاؤل اهتمام الجماهير العربية بالأخبار السياسية بالإضافة إلي تناقص الدعم الذي تم تحويله إلي الإعلام الجديد ، وبالتالي فقد أغرقت موجة من المجلات المتخصصة العالم العربي واستحوذت علي شريحة جيدة من عائدات الإعلانات.

لم تكن الصحف العربية بنفس السرعة في الاستجابة ربما لأنها كانت غير قادرة علي أن تحرر نفسها من الدعم السياسي أو لأن لديها مشكلات في تكوين كوادر صحفية جديدة، وبدلاً من أن تقلل من الأخبار السياسية وتعطي فسحة أكبر للأحداث التي تهم الشخص العادي اتجهت الصحف العربية إلي تجريب أشكال متغيرة في الطباعة حيث أخذت بعض الصحف طابع تقديم الأخبار الموجزة وأخرى غيرت من شكل حروف الطباعة، وتم إنشاء صفحات متخصصة مثل الصفحات والكتب الرياضية وكذلك إضافة ملاحق أسبوعية ، إن نقص التقارير الاستقصائية لا يزال العيب الرئيسي في الصحف العربية ولا يزال قراء الصحف العربية متعطشين لمعلومات عن الأحداث التي تهمهم ، وبالإضافة إلي ذلك ، تستثمر الصحف العربية بشكل كبير في التكنولوجيا الحديثة ولكنها تستثمر بشكل ضئيل جداً في العنصر البشري الذي يؤدي العمل في مؤسساتها.

لقد أطلقت كل الصحف العربية الكبرى تقريباً مواقع اليكترونية لها علي الرغم من أن هذه المواقع لم تسجل آية أرباح ، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الوجود الافتراضي هو التنافس مع المطبوعات الأخرى التي لها مواقع اليكترونية ، ولقد كانت أول جريدة عربية تنشئ موقعاً اليكترونياً هي "الشرق الأوسط" في ديسمبر ١٩٩٥ مع أرشيف يمكن الرجوع إليه مجاناً ، وقد حاولت الصحيفة في البداية أن تقدم المحتوى المكتوب للمشتركين فقط مع تقديم نسخة تفاعلية مجاناً (فايز ٢٠٠٠) ، وتقدم صحف أخرى مثل " القدس الغربي " التي تصدر من بيروت محتواها المطبوع علي الإنترنت مجاناً ،

وتوفر الصحيفة المصرية "الأهرام" محتوى غنياً وأرشيفاً جيداً للمشتركين بجانب معلومات متجددة عن الطقس وأوقات الصلاة وروابط بمواقع إعلامية أخرى (فايز ٢٠٠٠).

يمكن تقسيم الصحف الإليكترونية إلي ثلاث فئات :

١- مواقع لمطبوعات قائمة تقدم نفس محتوى الصحف المطبوعة مزودة بالقليل من الملامح التفاعلية.

٢- مواقع لمطبوعات ذات ملامح تفاعلية متقدمة.

٣- مواقع لصحف اليكترونية توجد فقط علي الإنترنت.

لقد شهد عام ٢٠٠٠ إطلاق أول صحيفة إليكترونية فقط هي "الجريدة" (الإمارات) وفي عام ٢٠٠١ أطلقت الصحيفة الإليكترونية السعودية "إيلاف" ذات الشبكة العريضة من المراسلين في المنطقة ، ويرأس تحرير "إيلاف" الصحفي السعودي عثمان العمير وهي تعتمد في أخبارها علي الرسائل والمطبوعات الأخرى مثل "الشرق الأوسط" وقال رئيس التحرير إن الهدف من "إيلاف" هو تقديم خليط من المادة المكتوبة والمسموعة والمرئية (الفيصل ٢٠٠٥ / ٢١٧).

تتجه بعض المطبوعات أيضاً إلي الطبعات الإليكترونية مثل المطبوعة السعودية "المجلة" التي تحولت إلي الشكل الإليكتروني في عام ٢٠٠٩ لتضم ملامح تفاعلية ومواقع اجتماعية علي الإنترنت ، وتطبق العديد من المؤسسات أيضاً إستراتيجية للتعزيز وذلك لتوسعة حافظتها مثل مؤسسة إعلام دبي التي أضافت راديو وتليفزيون دبي و "مؤسسة المسار للطباعة والنشر" إلي حافظتها في عام ٢٠٠٩ (مشهد الإعلام العربي ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ /٢٦٨)

سئل بعض الصحفيين العرب في الخليج عن توقعاتهم بشأن مستقبل الصحف الاليكترونية فتنبأ بعضهم مثل أحمد عبد الهدي بوفاة الصحف المطبوعة غي غضون سنوات قليله في حين قال آخرون مثل هداية درويش إن الصحف المطبوعة لا تزال تجتذب القراء(علي،٤٤،٢٠٠٦- ٤٥).

ويلخص علي (٢٠٠٧ /٤٦- ٥٨) العقبات التي تعوق تطوير الصحف الإليكترونية كالتالي:

نقص التدريب.

٢- نقص البرامج الملائمة باللغة العربية.

الانتشار المحدود للإنترنت في المنطقة كما أن أسعار استخدام الإنترنت في بعض الدول العربية تجعلها سلعة للأغنياء فعلى سبيل المثال ، كان يضطر المواطن في العراق إلي دفع ٢٠٠٠ دينار عراقي (ما يعادل دولار أمريكي واحد) في عام ٢٠٠٢ لاستخدام الإنترنت لمدة ساعة في حين تكلف دولاراً ونصف الدولار في الجزائر عن الخدمة نفسها.

نقص القوانين التي تنظم الإنترنت (علي ٢٠٠٧ / ٤٦- ٥٨).

ويستمر الاتجاه نحو النشر الإليكتروني العربي وكذلك المدونات ، فالمدونات التي تسمح للمواطنين أن يعلم بعضهم بعضاً وأن يدخلوا في حوارات ومحادثات وتفاعلات آخذة في الانتشار في جميع أرجاء العالم العربي ومن المبكر جداً أن نعطي وزناً للإعلام الاليكتروني العربي بسبب الانتشار المحدود لهذا الإعلام حيث يعاني العالم العربي من معدل أمية مرتفع كما أن أجهزة الكمبيوتر غالية الثمن ونسبة توزيعها محدودة حتى في الأماكن الحضرية ونتيجة لذلك فإن الإنترنت متاحة بشكل أساسي بين الأغنياء وأهل الحضر وخريجي الجامعات وبينما علي الفقراء وأهل الريف الانتظار فترة طويلة لهذا الإعلام الاليكتروني.

خاتمة

إن الصحافة في جميع أنحاء الوطن العربي موجهة للنخبة السياسية والمالية و لا تتوجه لعامة الناس خاصة الريفيون والفقراء والأقليات ، وفي حين أن الإعلام المكتوب قد وصل إلي درجة عالية من النضج المهني إلا أنه ظل إعلاماً خانعاً فشل في لعب دوره الرقابي(دجاني ١٩٨٩)، ولقد دفعت هذه الوسائل الإعلامية ثمناً باهظاً وتحملت القمع والملاحقات القانونية من (السلطات الاستعمارية والوطنية) بعد الاستقلال ، وعلي آية حال، استمرت في إعطاء الأسبقية للتطورات التكنولوجية على حساب تطوير العنصر البشري مثل المراسلين – المصورين – المحررين، ويتضح هذا الفشل في صورة فقدان عدد القراء بالنسبة لمعظم الصحف العربية بالإضافة إلي تراجع مصداقية المادة المكتوبة ويجعل العدد الضخم من المطبوعات بالإضافة إلي عائدات الإعلانات المتدنية والظروف الاقتصادية الصعبة في العديد من الدول العربية يجعل من الضروري الاعتماد علي الدعم من أجل البقاء ويدفع الصحفيين إلي خدمة أهداف المتفضلين عليهم في تغطيتهم الإخبارية المحلية والإقليمية والدولية "(دجاني ١٩٩٢)

يكمن التحدي الذي يواجه الإعلام العربي المكتوب في تصويره غير الدقيق لمعنى الحرية ولا يكمن في مشكلة الرقابة أو الافتقار إلي بيئة إعلامية حرة وهذا التصوير المشوه للحرية يؤدي إلي مصالح خاصة تحجب المسئولية الاجتماعية ولم تعد مناقشة الرقابة مناقشة لموضوع حرية التعبير.

إن المجال الملائم لحرية التعبير هو موضوع حقوق الإنسان وخصوصاً حق الإنسان في أن يتواصل لممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتطلب مشاركة فعالة من قبل المواطنين في الحوار الجماهيري والاشتراك في القرارات التي تتعلق بالشئون العامة وشئون الجماهير.

يمكن إحياء الصحافة العربية المحلية إذا ما أعادت تقدير دورها في المجتمع ورفضت هيمنة السلطات الحاكمة وقطاع الأعمال وتخلت عن الإثارة والسياسة.

إن نجاح الصحافة يتحقق فقط بخدمة الشعب والمجتمع بشكل حقيقي وليس السياسيين فقط.

الفصل الرابع

البث الإذاعي في العالم العربي

محمد عايش

شهد العالم العربي ظهور البث الإذاعي في أوائل العشرينيات عندما كان هواة الراديو يقومون بعمليات بث لاسلكية في بعض المستعمرات الأوروبية السابقة للمنطقة "بويد ١٩٩٩" ولكن و بغض النظر عن أهمية الإذاعة في المنطقة إلا أنه من الواضح أن العلامة البارزة للإذاعة في البلدان العربية كانت هيمنة الدولة الشديدة والانتشار الواسع بين الجماهير خاصة في المجتمعات ذات تقاليد تواصلية شفهية عريقة ويشار إلي أن تطور البث الإذاعي في العالم العربي كان نتاج متغيرات عديدة معظمها سياسي وثقافي وتتعلق في الغالب بدور تلك الوسيلة كأداة للتعبير الوطني والتعبئة السياسية والتنمية الثقافية "روج ١٩٧٩".

بدأت هيمنة الدولة علي الخدمات الإذاعية تضعف في أوائل التسعينيات عندما بدأت مؤسسات إذاعية غير حكومية ذات أجندات سياسية واجتماعية جديدة في الظهور علي موجات هوائية ذات إرسال محلي في معظمه وتقدم محتوى اجتماعيا وترفيهيا خفيفا يتعارض مع برامج الإذاعة الحكومية الرسمية ذات التوجه البروتوكولي. ويذكر تقرير دولي أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت الإذاعة العربية تحت سيطرة ثلاثة توجهات رئيسية و هي ظهور محطات FM المستقلة وإطلاق المحطة الأمريكية "سوا" والتي انطلقت في مارس ٢٠٠٢ والتغيرات في التشريعات التي تحكم أنظمة الراديو والتليفزيون "معهد بانوس ١٧/٢٠٠٦ " .

يستعرض هذا الفصل مشهد الإذاعة في العالم العربي حيث أنها بدأت في النمو في أوائل التسعينيات ويسلط الضوء علي ديناميكيات البث الإذاعي في منطقة معروفة منذ وقت طويل بأنها ذات تقاليد لفظية فوقوية في الاتصال و يوضح الدور المتغير للإذاعة من أداة للتنمية الوطنية الكلاسيكية إلي التعبئة السياسية إلي الترويج للتحول الديمقراطي النابع من المجتمع كما يلقي الضوء علي وظائف الإذاعة في عصر التكتل الإعلامي

و الذي يقدم فرصا و تهديدات للمحطات الإذاعية في بيئة تحددها الوسائط المتعددة التي ظهرت حديثا و النقطة الرئيسية هنا هي أن البث الإذاعي يجب أن يبقي في العالم العربي حيث تزداد الفرص لتطويره كلما قل احتكار الدولة له،وأذيعت برامج يمولها القطاع الخاص و كان هناك دعم لبرامج ذات توجه مجتمعي و كان هناك اهتمام ببرامج أكثر انفتاحا تبعا لظهور المزيد من الجماعات الاجتماعية المتباينة و كلما تكاملت الخدمات الإذاعية مع وسائل الإعلام الجديدة من خلال الإنترنت و أنظمة البث الفضائي، و علي الرغم من الآثار المحتملة لهذه الاتجاهات علي البث الإذاعي، فإن الإذاعة أمامها طريق طويل في المجال العربي الجماهيري لكي تساهم في المناقشات البناءة بشأن قضايا تتعلق بالإصلاح الديمقراطي و التنمية السياسية ، و يعتبر هذا الدور الموعود دلالة علي عمق و اتساع التحولات المجتمعية و السياسية في العالم العربي و التي لها تأثير علي المجال ألإعلامي بأكمله بما فيه البث الإذاعي (مركز القاهرة ٢٠٠٦).

إن المساحة الشاسعة بالإضافة إلي الطبيعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمنطقة يمنعنا من تقديم وصف شامل للإذاعة فيها ، وعموماً ، يحدد الكاتب بعض الملامح والاتجاهات التي تشترك فيها أنظمة البث الإذاعي الوطنية دون أن يغفل تحليل بعض السمات الغربية لبعض المحطات الإذاعية في مناطق مختلفة في المنطقة ، ويلاحظ أن قلة الأبحاث التجريبية المتعلقة بالبث الإذاعي كانت عقبة رئيسية أمام هذا الوصف للإذاعة ، وعلى الرغم من أن النقطة المحورية لهذا الفصل هي تطور البث الإذاعي في العالم العربي في التسعينيات وما بعدها إلا أن ثمة استعراض لتاريخ الإذاعة قد يكون هاديا لنا، لأن الكثير من ملامح النظم الحالية للإذاعة موروثة من تقاليد إذاعة عمرها ستة عقود من الزمن.

استعراض تاريخي

علي الرغم من أنه من الصعب تحديد بداية نشأة الإذاعة في العالم العربي ، إلا أن معظم الباحثين يعودون إلي العشرينيات من القرن الماضي عندما كان هواة الإذاعة يقومون بتجريب الإرسال اللاسلكي في مصر والجزائر وتونس (بويد ١٩٩٩) حيث قامت القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية بإدخال خدمات البث الإذاعي في

البلاد العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لكي يروجوا لمصالحهم في هذه المناطق وليجعلوا بني جلدتهم من المستعمرين علي اتصال ببلادهم الأصلية ، وعلي الرغم من أن البث الإذاعي كان تحت سيطرة السلطات الاستعمارية بشكل كبير إلا أنه يبدو أن الشعوب المحلية استفادت من متابعتها للإذاعة بصفتها أجهزة استقبال وإرسال للمعلومات.

يبين بويد (١٩٩٩، ٢٠) أن البث الإذاعي في مصر بدأ بطريقة عشوائية في العشرينيات بوجود ما يزيد علي مائة محطة لاسلكية للهواة معظمها في منطقة القاهرة وفي لبنان شيدت أول محطة إذاعية عام ١٩٣٧ علي يد الحكومة الفرنسية لمواجهة الدعاية الإذاعية الايطالية والألمانية باللغة العربية ، وفي سوريا ظهر البث الإذاعي عام ١٩٤٦ مع إنشاء هيئة الإذاعة السورية في حين أن الإذاعة الأردنية تعود في نشأتها إلي خدمة الإذاعة الفلسطينية والتي انطلقت في ٣٠ مارس من ١٩٣٦ من قبل سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين والأردن (ستانتون ٢٠٠٧)، وبدأ البث الإذاعي في الجزائر في عام ١٩٣٧ لخدمة التجمع الفرنسي القوى الذي كان يبلغ قوامة مليون نسمة والذي كان يطلق عليه الشركة الفرنسية الخماسية وكانت معظم البرامج الجزائرية تبث من باريس حيث أن إمكانيات الإنتاج في الجزائر كانت محدودة كي تلبي احتياجات البث الإذاعي على مدار الساعة

جدول رقم (٦) : خدمات إذاعية مختارة

الإمارات العربية المتحدة	العربية FM٨٩,٩	تجارية
	الخليجيةFM١٠٠,٩	تجارية
	City 101FM	تجارية
	HIT ٩٦,٧ FM	تجارية
لبنان	راديو NBN(شبكة الإذاعة الوطنية)	تجارية
	راديو الشرق	أسرة الحريري
	صوت الشعب	الحزب الشيوعي اللبناني
	صوت لبنان	الجيش اللبناني

	لبنان الحر	حزب الكتائب
	راديو لبنان	الحكومة
	راديو النور	حزب الله
	راديو جبل لبنان	حزب جمبلاط
	راديو الفجر	السنة
فلسطين	راديو أمواج	تجارية
	راديو أجيال	تجارية
	راديو بيت لحم ٢٠٠٠	تجارية
	راديو ايزيس	تجارية
	راديو الخليل	تجارية
	راديو مرح	تجارية
	الحرية- الخليل	تجارية
	راديو نابلسFM	تجارية
	المنار ٢٨	
	راديو الشباب	
	MoodFM	
	PlayFM	
	مزاجFM	
	Radio Bea	
	صوت الغد	
	راديو روتانا	
الأردن	Amman.net	الإنترنت
	الحياة FM	مستقلة
	صوت كرك٣٠	تجارية
مصر	نجوم FM	تجارية

	راديو النيل١	تجارية
سوريا	المدينة	تجارية
	العربية	تجارية
	سوريا الغد	تجارية
	Style FM	تجارية
Melody FM		تجارية
	فرح FM	تجارية
مراكش	راديو يا بلادي	الإنترنت
	راديو كازابلانكا	
الجزائر	الإذاعة الجزائرية	

وفي مراكش بدأ البث الإذاعي في فبراير من عام ١٩٢٨ من الرباط بموجة متوسطة سعتها ٢ كيلو وات وانطلقت إذاعات الهواة في تونس في عام ١٩٢٤ حيث كانت موجهة للمستعمرين الفرنسيين في مدينة تونس وما حولها(بويد ١٩٩٩- ٢٦٣)، وانطلقت خدمات BBC العربية من استوديوهات لندن في يناير من عام ١٩٣٨ كي تواجه الدعاية السياسية الإيطالية والألمانية الموجهة للأقطار العربية "عايش، ١٩٩١".

كانت أنظمة البث الإذاعي في العصور الاستعمارية مصممة علي الأساليب القائمة آنذاك في كل من فرنسا وبريطانيا حيث كانت سيطرة الدولة القوية هي التي تحدد عمليات الإذاعة وتظهر هذه بوضوح في البلدان التي كانت تقع تحت الحكم الاستعماري الفرنسي حيث أنشأت كيانات مركزية لإدارة الخدمات الإذاعية كجزء من إدارات الإعلام للدولة، و لم تنعكس تقاليد خدمات الإذاعة العامة البريطانية في أنظمة الإذاعة في المستعمرات البريطانية مثل مصر والأردن والعراق واليمن لأن السلطات المحلية كانت تبدو حريصة علي إخضاع خدمات البث الإذاعي تحت سيطرتها السياسية ، ويبدو أن الخدمات الإذاعية التي انطلقت في المرحلة الاستعمارية كانت تتبنى النهج الإذاعي الأمريكي التجاري لأسباب عديدة أبرزها عدم ملاءمة أسواق الإعلان المحلية لدعم الإذاعات الخاصة و انتشار التقاليد المتسلطة في المجتمعات

العربية علي الرغم من افتتاح عدد قليل من المحطات الخاصة في مصر ومراكش وتونس ، وفي ذلك الوقت ، كان يوجه البث الإذاعي للنخبة الذين يستطيعون تحمل تكلفة أجهزة الاستقبال الإذاعية كانت توضع أجهزة للراديو في كثير من البلاد العربية مثل المطاعم والمقاهي حيث يمكن للعملاء أن يستمعوا إلي الأخبار والموسيقى كجزء من خبرتهم خارج المنزل ، وفي المناطق الريفية كان هناك تقريباً غياب للإذاعة حيث كانت شبكات التواصل التقليدية الشخصية هي مصدر الأخبار اليومية.

عصر ما بعد الاستعمار

الاقتصادية والاجتماعية ، كما استمر البث الإذاعي في أغلب البلدان العربية خاضعاً لسيطرة الحكومة ليقوم بعمل الناطق الرسمي لسياسات الدولة حيث أخضعت معظم المحطات الإذاعية لسلطة وزارات الإعلام مع وجود استقلال مالي وإداري محدود ، وكان الناس يرون أن الإذاعة يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في التنمية الوطنية خاصة في المناطق النائية التي تتميز بمعدل أمية مرتفع وتقاليد اتصال لفظية قوية. وبهذا المفهوم أصبحت الإذاعة حاضنة لما أصبح معروفاً بنموذج "التنمية والتحديث" والذي أمكن من خلاله للإذاعة العمل علي الترويج لأهداف التنمية الوطنية في المجالات الاجتماعية والثقافية (ليرنر ١٩٥٨) ، وتفترض دراسة عن الأنظمة الإذاعية في العالم الثالث (الذي يضم بعض الدول العربية) دوراً مؤثراً لبرامج الإذاعة في الترويج للرؤى السياسية العامة وتعزيز الدور الثقافي والوطني وتدعيم شبكات التواصل اللفظي (كاتز و ويدل ١٩٧٧) ، وبناءً علي هذا الإحساس بالنجاح كانت الدول حريصة علي إطلاق محطات إذاعية ذات ترددات وموجات متوسطة وقصيرة للوصول إلي المستمعين في المناطق النائية ، كما استخدمت دول كالسودان ومصر والجزائر وليبيا والمملكة العربية السعودية أنظمة ميكروويف لضمان وصول الإشارات إلي الجماهير المستهدفة.

لقد أفرزت الطبيعة الاستبدادية للأنظمة السياسية العربية في عصر ما بعد الاستعمار (باستثناء لبنان والكويت ومراكش) نظاماً إذاعياً يركز بشكل كبير علي الحوار أحادي الاتجاه والذي يدور حول الشخصية مع اهتمام قليل بالتنوع السياسي والعرقي ، حيث كان موضوع القومية العربية والنضال ضد الاستعمار الغربي هما الهدفين اللذين يميزان معظم الأنظمة الإذاعية العربية (عايش ٢٠٠١) وفي مصر ذكر جيمس

(٢٠٠٦) أن أول برنامج في إذاعة صوت العرب والتي انطلقت في الرابع من يوليه ١٩٥٣ تضمن بياناً مقتضباً لقادة ثورة يوليو مناهضاً للاستعمار.

حصل الأميون الفقراء في المدن والقرى عبر الشرق الأوسط علي أجهزة راديو رخيصة وحديثة بما يضمن مزيداً من الاستماع لإذاعة صوت العرب. ويذكر جيمس(٢٠٠٦) أن إذاعة صوت العرب أصبحت محطة إذاعية رئيسية في حد ذاتها حيث كانت تذيع الآراء الثورية للنظام علي مدار ١٨ ساعة في اليوم في الوطن العربي ويلاحظ بويد(١٩٩٩) أن البث الإذاعي في مصر كان يستخدم للتعبئة السياسية من قبل الرئيس عبد الناصر وكذلك قادت الحكومات الجمهورية في ليبيا والعراق وسوريا واليمن.

تميزت البرامج الإذاعية في هذا العصر بإذاعة الأخبار والبرامج الحوارية السياسية الدعائية والبرامج الدينية والترفيهية وبرامج الوعي الاجتماعي والزراعي والبرامج الرياضية ، وبينما كانت تسعى المحطات الإذاعية لشغل الجماهير المحلية بمناقشاتها الحية علي الهواء إلا أن القضايا التي كانت تتناولها البرامج الإذاعية كانت في معظمها لها توجه خدمي مع القليل من الاهتمام بالقضايا السياسية الخاصة بالديمقراطية والمشاركة "عايش ١٩٩٠".

كان يشغل الحكومات العربية أن ترى جماهيرها تقع ضحية لفخاخ الإذاعات الدولية والإقليمية خاصة في حكم الحرب الباردة ويذكر عايش(١٩٩١)أن المستمعين في جميع أرجاء المنطقة كانوا يستطيعون أن يصلوا إلي الإذاعات الدولية من خلال محطات البث الدولية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية للتأكد من دقة الأخبار التي تنقلها الإذاعة التي تديرها الدولة. وتعتبر خدمة إذاعة ال BBC العربية والتي انطلقت في يناير ١٩٣٨ مصدراً هاماً للأخبار والمعلومات لدي الجماهير العربية علي مدار ٦ عقود تقريباً، و استطاعت خدمة إذاعة ال BBC العربية بما لديها من برامج سياسية موضوعية ومتوازنة أن توفر للمستمعين العرب فرصة الاستماع إلي نظريات وآراء متباينة بشأن قضايا تخص حياتهم. ومن الناحية الأخرى ، فشلت إذاعة صوت أمريكا في جبهة العالم العربي بصفة أساسية لأن الجماهير ربطت بين برامجها الإذاعية المتحيزة وسياسات الولايات المتحدة العدائية في المنطقة "عايش ١٩٨٧" ويشار إلي أن

محطات الإذاعة الدولية الأخرى ي فترة الحرب الباردة كانت تشمل راديو فرنسا الدولي وراديو موسكو "عايش وحجاب ١٩٨٨".

عصر العولمة

بدأ عصر العولمة في أوائل التسعينيات بتحولات دولية سياسية واقتصادية وتكنولوجية ضخمة جارفة في المنطقة وتأثر البث الإذاعي بهذه التغيرات في مناحي مختلفة، فمن الناحية المؤسسية لم يعد للدولة هيمنة علي الإذاعة كما سعت محطات الإذاعة أن يكون لها نصيب من هذا القطاع المتنامي وأصبحت المحطات الإذاعية الخاصة أسماء مألوفة في بعض البلدان مثل فلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومراكش ومصر، و يشار إلي أن انطلاق المحطات الإذاعية كجزء من إعلام المشترك واسع ومبادرات تجارية غير إعلامية قد ضمن مورداً مالياً ملائماً وثابتاً ولقد انعكس المضمون الرئيسي لهذا الاتجاه علي شكل البرامج أكثر من محتوياتها وذلك لتقديم المزيد من الترفيه والبرامج الإذاعية ذات النمط الغربي وأصبحت البرامج الحوارية الحية والتي تتناول القضايا العامة هي الشكل المتعارف عليه في الإذاعات العربية وخصوصاً في محطات FM في ضوء انتشار التليفونات المحمولة وتطور الاتصالات عن بعد والعمليات القائمة علي الإنترنت

في الستينيات و السبعينيات كانت تقاس كثافة انتشار الإذاعة من ناحية توفر أجهزة الاستقبال المألوفة (انكيلز وسميث١٩٧٤) وفي العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين كان يمكن الوصول إلي البرامج الإذاعية من خلال بث الأقمار الصناعية أو الإنترنت أو التلفونات المحمولة وهذا يبين أنه بالقدر الذي توجه فيه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تهديدات جادة للإذاعة إلا أنها قدمت منافذ جديدة للوصول إلي البرامج الإذاعية بجانب أجهزة الاستقبال التقليدية للإذاعة.

المشهد الإذاعي

أصبح التكتل الإعلامي مع نهاية القرن العشرين متجذراً في معظم مشاهد الاتصالات العربية ، من آثار متنوعة علي القنوات والمؤسسات الإعلامية بما فيها الإذاعة ولم تصبح الإذاعات العربية دولية بتغطيتها المحلية والوطنية فحسب ولكنها أيضاً طورت توجهات أوسع في عرض برامجها وذلك من خلال برامج أكثر انفتاحاً وليبرالية

ومحتوى ذي توجه ترفيهي من خلال موجاتها الهوائية . وفي تلك الأثناء مرت الصفة المؤسسية للمحطات الإذاعية بتغيرات هامة فيما يتعلق بأنماط الملكية حيث دخل المجال الكثير من مستثمري القطاع الخاص، وطبقاً لبيانات إتحاد إذاعات الدول العربية (ASBU 2007) واصلت الإذاعات الحكومية هيمنتها علي المشهد الإذاعي (ASBU 2007) ومن الناحية الأخرى تظهر محطات إذاعية تجارية في لبنان وفلسطين والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومراكش ويصف الجزء التالي مشهد البث الإذاعي علي مستوى الدولة والقطاعات الخاصة الناشئة.

تثبت بيانات إتحاد إذاعات البلدان العربية أن هناك أكثر من ٢٥٠ محطة إذاعية تديرها الحكومات في المنطقة حيث اعتمد معظمها في إرسالها علي موجات متوسطة إلي الجماهير علي المستوى المحلي والوطني ببرامج رسمية في الأخبار والثقافة والدين والتنمية الاجتماعية والاقتصاد، وتعمل محطات الإذاعة إلي حد ما كجزء من منظمات رسمية أو شبه رسمية أو مستقلة ذات استقلالية مالية وإدارية متفاوتة ، وبينما تعتمد كثير من المحطات علي الدعاية والإعلان لتمويل عملياتها إلا أنها تعتمد بشكل أساسي علي دعم الدولة لتغطية مرتبات الموظفين وتكاليف إنتاج البرامج بالإضافة إلي توفير المعدات ، وطبقاً لبيانات حديثة تساهم أموال الإعانات بشكل متزايد في ميزانيات الإذاعات الحكومية لأن الحكومات أصبحت تحت ظروف مالية طاحنة تمنعها من تلبية متطلبات العمليات الإذاعية المتزايدة (DARC ٢٠٠٦)، و قامت الكثير من المحطات الإذاعية بإنشاء شكل معين من وحدات تجارية وإعلانية كي تتولى توفير مصادر الدخل من خلال الإعلانات التجارية أو الرعاية المشتركة، و يلاحظ أن المشهد المتحجر البروتوكولي للبث الإذاعي كان يعتبر منذ فترة طويلة عاملاً مقيداً إزاء تطور هذا القطاع في ضوء خيبة أمل الجماهير المتزايدة في سياسات الدولة علي المستوى المحلي و الخارجي، ولقد أكدت العديد من الدراسات أن متابعة الجماهير للإذاعة الحكومية كان انتقائيا بشكل كبير حيث كانوا يركزون أكثر علي المحتوى الثقافي والترفيهي في حين كانوا يتحاشون البرامج السياسية كما كان واضحاً في النشرات والتعليقات الإخبارية.

باستثناء لبنان كان البث الإذاعي الخاص شيئاً جديداً في العالم العربي في عهد ما قبل العولمة فقد كان للبنان السبق في إنشاء محطات إذاعية خاصة تعتمد علي محتوى ترفيهي يخاطب في معظمه الشباب وشملت محطات الإذاعة غير الحكومية في لبنان أيضاً إذاعات خاصة بالجماعات والشخصيات السياسية الوطنية وبالتالي تعمل كناطق رسمي لهؤلاء الممثلين في المجال العام الوطني اللبناني وهنا يجب أن نشير إلي أنه عندما نتحدث عن المحطات الإذاعية الخاصة فان هذا لا يعني أننا نتحدث عن وسيلة اتصال سياسية منعزلة كليةً عن المصالح السياسية المسيطرة ووجد أن مالكي الإذاعات الخاصة كانوا إما سياسيين في السلطة أو رجال أعمال لهم مصالح قوية في دعم الأنظمة السياسية القائمة "صقر ١٩٩٩"، ولكن فيما يتعلق بالتمويل فإن هذه الخدمات لا تعتمد علي دعم الدولة في تمويل عملياتها.

كانت مصر وتونس من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي تسمح بمحطات إذاعة خاصة بموجب إطار قانوني حيث أطلقت مصر "النيل FM و النجوم FM" في يوليو ٢٠٠٣ ثم تبعتها موزايك FM في نوفمبر من نفس العام وقد بدأت وزارة الإعلام في الكويت في منح تراخيص لمحطات إذاعية وتليفزيونية خاصة في نفس العام اتساقاً مع الاتجاه الليبرالي ، ثم منحت عمان بعد ذلك تراخيص لمحطات إذاعية وتليفزيونية خاصة وأصبحت سوريا آخر بلد يتخذ النهج الليبرالي وتخطط المملكة العربية السعودية حالياً لخصخصة بعض المحطات الإذاعية العامة وفي الإمارات العربية المتحد تلعب كل من شبكة إذاعة العرب ARN في دبي وشبكة إذاعة MBC دوراً فعالاً في المشهد الإذاعي الخاص وفي عام ٢٠٠١ أطلقت شبكة الإذاعة العربية محطة العربية ٩٨.٩ FM والتي تعمل علي مدار الساعة في إذاعة الموسيقى العربية والأخبار وبعد ذلك بفترة قصيرة أطلقت الشبكة خدمة إذاعية باللغة الإنجليزية وهي FM ٩٦.٧ Free FM و "١٠١.٦ City FM" وفي يناير من عام ٢٠٠٣ أطلقت الشبكة محطة الخليجية منشئة بذلك منبرا للموسيقي الخليجية و مانحة إياها مجالاً أوسع يعكس الجذور المتأصلة والتقاليد الإماراتية وتبعها بعد ذلك محطة FM 96.7 Hit والتي صممت لخدمة مصالح أكبر جماعة من المغتربين في الخليج وهم الملايا من كيرالا بالهند.

تعتبر الإذاعة مجالاً تتطور فيه التكنولوجيا وتتغير باستمرار وهناك العديد من التحالفات الإستراتيجية التي تضمن للمحطات الإماراتية أن تبقى متماشية مع هذه التطورات ومؤخراً أنشأت شبكة إذاعة العرب ARNتحالفا استراتيجياً مع النظام الإذاعي الرائد "Klotz" بغرض تطوير أجهزة الإذاعةبها(2007,UAE Interact).

طبقاً لدراسة أجريت في عام ٢٠٠٨ من قبل مجموعة من "الاستشاريين العرب" ومقرها الأردن أن عدد محطات ال FM الإذاعية في ١٨ دولة عربية ازداد إلي ٣١٦ محطة مقارنة ب ٢١١ محطة في فبراير من العام السابق ، وتحظى فلسطين والعراق ولبنان بأكبر عدد من المحطات الإذاعية الخاصة في حين أن البحرين والكويت وعمان سمحت للمحطات الخاصة فقط في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ علي التوالي (AME للمعلومات "٢٠٠٨ أ) و يتنوع المشهد الإقليمي من حيث عدد وملكية محطات ال FM : فالجزائر والإمارات لديهما أكبر عدد من محطات ال FM المحلية المملوكة للدولة في حين أن فلسطين ولبنان والعراق لديهم أكبر عدد من المحطات الإذاعية المحلية الخاصة وقد كشف البحث عن ٩ محطات إذاعية إقليمية ثبت إرسالها علي ترددات FM في أكثر من دولة ، وقد زادت هذه المحطات الإقليمية العدد الإجمالي لمحطات ال FM إلي ٣١٦ محطة في ١٨ دولة يغطيها البث الإذاعي.

كان التوجه الليبرالي في العديد من الدول العربية هو العامل الرئيسي وراء الطفرة في محطات ال FM الخاصة ، فعلي سبيل المثال أصبح لدى ليبيا وعمان محطات FM إذاعية خاصة لأول مرة في عام ٢٠٠٧ ، وبالإضافة إلي التوجه الليبرالي في هذا القطاع ، فإن الحاجة إلي الإذاعة بأكثر من لغة موجهة للمغتربين زادت من عدد محطات إذاعة ال FM حتى في الدول التي لا توجد بها محطات إذاعة FM وتعتبر الإمارات العربية المتحدة مثالاً واضحاً علي ذلك لأن بها محطات إذاعية FM بثت برامجها باللغة العربية والإنجليزية والمالايا لام والهندية والأوردو والفلبينية(AME للمعلومات ٢٠٠٨ أ).

إن الهيمنة المستمرة للحكومات علي البث الإذاعي في عصر العولمة كما يرى روج (٢٠٠٥) تعتمد علي عدة عوامل ، أولاً : أن الحكومات العربية تعتبر الإذاعة والتليفزيون أدوات سياسية محلية فعالة لأنهما يصلان إلي معظم السكان بغض النظر عن الأمية

و مستوى الدخل ، ثانيا : شهدت الإذاعة العربية أول توسع رئيسي لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت القومية العربية والعداء للاستعمار علي أشدهما ، وكانت الحكومات تواقة جداً لاستخدامها لأغراض البناء السياسي للدولة وللدفاع الوطني ، وقد بررت الحكومات سيطرتها علي الإذاعة علي أساس الحاجة إلي حماية الدولة من أعدائها القدامى والجدد ، وعلي نفس النهج كانت الإذاعة والتليفزيون أهدافاً رئيسية للثورات التي كانت تسعى للاستيلاء علي السلطة وبالتالي اتخذت الحكومات إجراءات خاصة لحمايتهما ، ثالثاً : تعتبر الإذاعة غير مربحة للمستثمرين لأن الإعلام في العالم العربي وخاصة في الإعلام الاليكتروني محدود نسبياً وعموماً ا تغطي عائدات الإعلام التكاليف ، ربعاً : تهتم الحكومات بصورتها التي تصل إلي الدول الأخرى من خلال البث الإذاعي ، ولذلك كانت تريد التحكم في البرامج ، وهناك بعض الاستثناءات وخصوصاً ي لبنان بين شركات التليفزيون الفضائي الجديد ولكن القاعدة هي تحكم الحكومة في البث الاليكتروني.

تنظيم البث الإذاعي

أثارت التحولات في بيئة البث الإذاعي الكثير من الجدل حول تنظيم قطاع السمعيات والبصريات ، وقد تم تداول مسألة تنظيم البث الإذاعي في العالم العربي علي نطاق واسع في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية المتسارعة في المنطقة ، فالحوارات التقليدية المتعلقة بندرة الأطياف واحتكار الحكومة وصلت إلي نهايتها مع دخول البث الرقمي للإذاعة وأساليب الإنتاج التي أدت إلي المزيد من الوفرة في موارد الإذاعة ، كما ساهمت أنظمة البث الفضائي في إحداث ثورة إذاعية وذلك بإدخال إشارات الراديو في هذه الأنظمة بما يسمح للمستمعين بمتابعة برامج الإذاعة حول العالم.

في أوائل عام ٢٠٠٨ كان ما يزيد علي ٣٤٠ محطة إذاعية تبث برامجها باستخدام أنظمة الأقمار الصناعية (ASBU ٢٠٠٨) كما أصبح الإنترنت مجالاً تستخدمه آلاف المحطات الإذاعية للوصول إلي الجماهير في مختلف الأقطار ، وفي مارس تعرف الكاتب علي ما يزيد عن ١٤٣ خدمة إذاعية تعتمد علي الإنترنت أطلقها القطاع الخاص باستخدام بوابات عادية ، وتحولت أجهزة التليفون المحمولة إلي ناقلة فعالة لإشارات

الراديو إما كأجهزة استقبال رقمية أو كأنظمة متصلة بالإنترنت ، ولقد مرت المجتمعات العربية بمتاعب اجتماعية وسياسية هائلة أدت إلي ظهور مؤسسات مجتمع مدني ذات كفاءة عالية وإلي ترتيبات تشاركية أكثر ليبرالية (لينتش ٢٠٠٦ ، عايش ٢٠٠٨).

علي الرغم من أن التنظيم يبدو له أولوية عند تناول البث الإذاعي في العالم العربي ، إلا أن الاتجاهات التنظيمية الداخلية في قطاع الإذاعة قد ابتليت بمشكلات خطيرة ، فقد أظهرت دراسة أجريت بشأن تنظيم البث الإذاعي في أربع دول عربية إنه لا يوجد إطار قانوني لتنظيم الوسيلة لا في مصر ولا سوريا في حين طورت كل من الأردن ولبنان قوانين جيدة للسمعيات والبصريات (معهد بانوسي ١٩/٢٠٠٦) وكان الهدف الأساسي للقانون هو إعادة تنظيم الإعلام الأردني وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص وخصوصاً من الخارج في محطات الإذاعة والتليفزيون بالدولة ، ويسمح القانون بإطلاق محطة إذاعية عند الحصول علي الترخيص من هيئة السمعيات والبصريات وهي هيئة جيدة أنشئت بموجب القانون رقم ٧١ ، وفي لبنان تخضع هيئة الإذاعة والتليفزيون لاختصاص قانون عام ١٩٩٤ الذي يهدف إلي تنظيم البث الإذاعي والتليفزيوني بالإضافة إلي تنظيم كل المسائل التي لها صلة بالبث الإذاعي حيث يتطلب الأمر أن يكون هناك ترخيص قبل إنشاء آية محطة إذاعية أو تليفزيونية علي الأرض اللبنانية يصدره مجلس الوزراء بعد استشارة المجلس الوطني للسمعيات والبصريات ، ويحدد القانون أن الترخيص صالح لمدة ١٦ عام ويجدد بناء علي طلب يقدم قبل انتهاء الترخيص بثلاثة أعوام ويمنح هذا الترخيص للإذاعة والتليفزيون طبقاً لإمكانياتهما والخصائص الفنية لأجهزة الإرسال والإذاعة (معهد بانوس ٢٠٠٦) ، وفي يونيه عام ٢٠٠١ طلب مجلس السمعيات والبصريات اللبناني من المجلس التشريعي أن يصدر قوانين و مراسيم أخرى توضح أن معظم المحطات من الفئة (١) والفئة (٢) غير ملتزمة بالمواصفات التي وضعها القانون وعلي آية حال ، كانت أكثر المخالفات شيوعاً طبقاً لتقرير عام ٢٠٠١ هو تجاهل الترتيبات القانونية بشأن جداول البرامج وتحديد الأفكار الخاصة بكل فترة من اليوم وقد صدر آخر تقرير لمجلس السمعيات والبصريات في سبتمبر من عام ٢٠٠٥ حيث يلفت الانتباه إلي محتويات البرامج التي وجدت بها حالات عديدة من المخالفات.

علي المستوى العربي العام أقر وزراء الإعلام العرب وثيقة في عام ٢٠٠٨ بشأن تنظيم البث الإذاعي بالأقمار الصناعية والتي أحدثت مجادلات ساخنة بشأن التهديدات المحتملة لحرية التعبير (الإعلام العربي والمجتمع ، ٢٠٠٨) ، ويرى مؤيدو الوثيقة أن الأعداد غير المسبوقة من المنافذ الإعلامية الفضائية الجديدة تتطلب إطاراً قانونياً لضمان توافقها مع المعايير الدولية لعمل الإذاعة والتليفزيون ، ويؤكدون أن المقصود من الوثيقة هو تضمينها في الأنظمة التشريعية الوطنية للحد من الآثار السلبية لمحتوى بعض القنوات الفضائية علي الأفراد والمجتمعات (امين ٢٠٠٨) ، ومن الناحية الأخرى ، تعرضت الوثيقة للنقد من قبل جماعات حقوق الإنسان العربية والدولية الذين يصنفونها علي أنها انتهاكٌ لحرية التعبير من أجل الترويج لسياسات الحكومات (خطاب ٢٠٠٨) ، وقد خصصت قناة الجزيرة الفضائية عدداً لا بأس به من البرامج الحوارية لجوانب معينة من الوثيقة ُيتصور أنها تعكس عداءً للمحطات الإذاعية الخاصة ، وبالتالي قامت قطر التي تحتضن قناة الجزيرة بالامتناع عن إقرار الوثيقة.

تمويل البث الإذاعي

بينما تحصل المحطات الإذاعية التي تخضع لسيطرة الدولة علي الدعم الحكومي وتكمله ببعض الإعلانات إلا أن المحطات الإذاعية الخاصة تعتمد علي الإعلانات والرعاية المشتركة بالإضافة إلي التمويل الحزبي لتغطية نفقاتها ، وطبقاً للبيانات المتاحة أخذ نصيب الإذاعة في الشرق الأوسط من كعكة الإعلانات في التناقص مع التوسع في القنوات الفضائية والاتصالات عبر شبكة الإنترنت ، و يشار إلي أن الإنفاق علي الإعلانات عي المستوى العالمي قد اقترب من ٤٨٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ أو ٦,٧ ٪ زيادة عن عام ٢٠٠٧ في حين بلغ الإنفاق في أمريكا الشمالية ١٩٥ مليار دولار أمريكي بما يعادل ٤,١ ٪ طبقاً لنشرة سوق الإعلان (زينيث أوبتدميديا ، ٢٠٠٨) ، وفي نفس الوقت ، من المتوقع أن يتضاعف الإعلان عن طريق الإنترنت ثلاث مرات خلال الثلاث سنوات القادمة طبقاً للنشرة ، ومن المتوقع أن يقفز الإنفاق علي الإعلان عن طريق الإنترنت من حوالي ٣٦ مليار دولار أمريكي إلي ٤٤,٦ مليار دولار أمريكي بنسبة ربح تصل إلي ٢٩,٩ ٪ ، وارتفع نصيب الإذاعة من الإنفاق علي الإعلانات من ٣٥,٣٧٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ إلي ٣٧,٧٨٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ ، ومن المتوقع أن يصل

إلي ٤١,٠٣٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ ، وازداد الأنفاق علي الإعلانات في الإمارات العربية المتحدة من ٨٢٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ إلي ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ ، و يعتبر هذا أعلى معدل في الشرق الأوسط حسب ما صرح به سبنسر فليكس مدير معرض إشارات البث والتصوير والإعلام (AME للمعلومات ، ٢٠٠٨ ب) الذي يعقد في مركز المعارض الوطني في أبو ظبي من ٢٥ حتى ٢٧ نوفمبر ، وقد ذهبت غالبية الأموال – حوالي ٦٤ ٪ - إلي الصحف العربية والإنجليزية ، وحصل التليفزيون علي ١٦ ٪ بينما حصلت المجلات علي ١٣ ٪ ، ويتوقع فليكس أن يزيد الإنفاق علي الإعلانات في الإمارات العربية المتحدة علي ٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٠ (أخبار الخليج ٢٠٠٨).

طبقاً ل "المجموعة الاستشارية العربية (٢٠٠٦) ازداد متوسط معدلات الإعلانات في محطات ال FM الإذاعية المحلية من ٨٨ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ إلي ١٠١ دولار أمريكي لكل إعلان مدته ثلاثون ثانية في عام ٢٠٠٦ ، كما يلاحظ أن معدلات الإعلان علي المستوى العربي العام يفوق كلاً من معدلات الإعلان المحلية والإقليمية ويرجع هذا إلي الحقيقة بأن هذه المحطات العربية هي السبيل الوحيد لاستهداف السوق السعودية، ويمثل معدل الإعلانات الإقليمي متوسط أي إعلان مدته ثلاثون ثانية في البلاد التي ناقشها التقرير ، وهناك ثلاث أوقات ذروة وهي ٧- ٨ ، ١- ٢ و ٦- ٧ – تكون فيها معدلات الإعلانات في قمتها في المنطقة ، ويبين التحليل في التقرير أن معدلات الإعلان في عموم المنطقة العربية (وخصوصاً في البرامج التي تذيع موسيقى وترفيه) عادة ما تكون أعلى وذلك بسبب التغطية الإقليمية والجمهور المستهدف ، فعلى سبيل المثال ، تعتبر محطات ال FM التابعة لمجموعة MBC هي المحطات الوحيدة التي تقدم إعلانات تستهدف المملكة العربية السعودية (وهي أكبر سوق استهلاكي في العالم العربي) وهذا بالتأكيد السبب وراء معدلات الإعلانات المرتفعة بهذه المحطات.

جماهير الإذاعة

لقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محل مناقشات علي مستوى كبير من ناحية أنها زادت من عملية الوصول إلي مصادر أكثر تنوعاً للمعلومات ، وينظر إلي القنوات الفضائية و الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) علي أنهما يؤثران علي

حجم ونوعية جماهير الإذاعة حيث المزيد من الناس الذين يستخدمون الإنترنت ويتابعون محتوى الفضائيات أكثر من أي وقت مضى ، ولكن كما تبين خبرة العقدين الماضيين تبقى الإذاعة مصدراً موثوقاً به للمعلومات بالنسبة للجماهير عبر المنطقة وخصوصاً في المناطق التي لا ينتشر فيها الإنترنت أو القنوات الفضائية ، وحتى في المدن الغنية بوسائل الإعلام مثل دبي و القاهرة والرياض وعمان وبيروت وبغداد، تبدو الإذاعة مفضلة خصوصاً لقائدي السيارات الذين قد يقضون ساعات في ورطة الاختناقات المرورية ، ومن الناحية الأخرى ، هناك نقص واضح في البيانات الصادقة والدولية بشأن جماهير الإذاعة حيث يقضي باحثو السوق وقتاً أكثر في دراسة القنوات الفضائية والإعلام القائم علي الإنترنت.

يبدو أن قلة البيانات عن جماهير الإذاعة مردها هيمنة التصورات التقليدية عن الإذاعة في سياق استقبال جهاز الراديو ، حيث لا توجد تقارير عن مستمعي الإذاعة ومجتمعاتهم لأن منظمات المسح المستقلة ومراكز الأبحاث المتخصصة غير مهتمة بهذه الموضوعات (معهد بانوس ١٨/٢٠٠٦) ، ويلاحظ أن البيانات المتاحة مبنية علي الأبحاث التي تمولها المحطات الإذاعية وذلك لإقناع الرعاة أو الشركات التجارية أنها قادرة علي المنافسة وأنها غالباً ما تستجيب للأوامر الإعلانية كما هو الحال في لبنان ، ولكن علي الرغم من ندرة البيانات عن واقع الاستماع إلي الإذاعة ، يبدو أن هناك اتفاقاً علي نطاق واسع بضرورة بقاء تلك الوسيلة حيث تجد لها مكاناً في سوق إعلامي متطور ، وبينما تعتمد النتائج التقليدية لقياس نسبة الاستماع للإذاعة علي حساب إعداد أجهزة استقبال الإذاعة مقابل التعداد الكلي للسكان إلا أن حسابات الاتصالات القائمة علي الإذاعة أصبحت تضم أجهزة استقبال الأقمار الصناعية ، والإنترنت ونظم التليفونات المحمولة ، ولقد تحول قائدو السيارات في المدن المزدحمة إلي مستمعين نشطين للإذاعة وذلك للتعامل مع رحلاتهم الطويلة وبالتالي فإن كل هذه التطورات التكنولوجية يجب أن تؤدي إلي أساليب جديدة وإبداعية لتوثيق الأمر الواقع بشأن الاستماع إلي الإذاعة ، ومن الناحية الأخرى ، علي المرء أن يعترف بأن الإذاعة لازالت تواجه تحديات جديدة نابعة من الثورة التكنولوجية نفسها والتي أعطتها تلك الدفعة ،

فالتليفزيون والإنترنت القائمة علي الوسائط المتعددة تجتذب شباب الجماهير بعيداً عن الإعلام التقليدي كالصحف والراديو اللاسلكي.

لقد أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ أن الأردن التي تبلغ نسبة الأميين فيها ١٠,٣ ٪ من إجمالي عدد السكان ولا يمكن لأكثر من ٦,٣ ٪ من الأسر أن تصل إلي الإنترنت ، كما أن ٧٩,٧ ٪ من السكان يمتلكون أجهزة راديو ، و ٩٧,٢ ٪ يمتلكون جهاز تليفزيون و ٤٦,٩ ٪ لديهم أطباق للقنوات الفضائية (تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤) ، وفي مصر يستمع ثلثا السكان تقريباً إلي الإذاعة كل يوم وخصوصاً إلي الأخبار والبرامج الدينية ، وفي فلسطين أجرت جامعة بيرزيت استطلاع رأي علي عينة من ١١٨٤ فلسطينياً يعيشون في الضفة الغربية وغزة بشأن تغطية الانتفاضة من قبل المحطات الإذاعية المستقلة وطبقاً للنتائج المنشورة في يونيو عام ٢٠٠١ ، صرح ٣٦ ٪ ممن أجريت معهم المقابلة أنه لم يكن باستطاعتهم التعبير عن آرائهم بشأن محتوى البرامج الإذاعية لأنهم إما لم يسجلوا أسماءهم أو لم يولوا اهتماماً للطريقة التي تعامل بها الأحداث وأن ٤٦ ٪ فقط يثقون في المعلومات التي تنقلها هذه المحطات و ١٥ ٪ فقط يصدقونها بشكل مقبول و ٥ ٪ فقط لا يثقون فيها (مركز أولوف بالم الدولي ٢٠٠١) ، وفي دراسة أخرى أجرتها شركة خاصة في لبنان في أغسطس عام ٢٠٠٥ علي عينة من ٦٠٠ مستمع ، تبين النسب التالية كيف تتباين نسبة الاستماع إلي المحطات الإذاعية باللغة العربية : صوت الغد (٤٠,٣ ٪) ، راديو دلتا (٢٠,٥ ٪) راديو سترايك (٢٠ ٪) ، وصوت الموسيقى (١٢,٧ ٪) ومن الناحية الأخرى ، هناك تباين أيضاً في نسبة الاستماع إلي المحطات التالية الناطقة باللغات الأجنبية : نوستالجي (١٨,٧ ٪) راديو وان (٨,٥ ٪) و FM Mix (١٪) (معهد بانوس ٢٠٠٦).

برامج الإذاعة

من الصعب تبرير كل أشكال البرامج التي تبثها الإذاعة في العالم العربي وعلي آية حال تبين دراسة أجريت علي جداول البرامج الإذاعية لما يزيد علي ٥٠ محطة إذاعية النتائج التالية : الترفيه ٤٣ ٪ ، الأخبار والشئون العامة ٢٣ ٪ والدين والثقافة ٨ ٪ ، والأسرة والطفل ٧ ٪ ، الرياضة ٤ ٪ ، تنمية المجتمع ١١ ٪ ، أمور أخرى ٤ ٪ " ASBU 2007" ، وبالنسبة لأشكال البرامج وجد أن البرامج الغنائية والترفيهية المسجلة هي

الغالبة في حين أن البرامج الحوارية الحية علي الهواء حازت علي أهمية إضافية كما أن الموضوعات التي يتم مناقشتها في البرامج التي تسمح بمداخلات تليفونية كانت في الغالب تحظى باهتمام الأجيال الشابة في حين أن البرامج الحوارية تتناول قضايا تتعلق بأمور الحياة من منظور إسلامي مثل المشكلات الاجتماعية والمشكلات اليومية وأمور أخرى، وتواصل البرامج الإذاعية ذات التوجه الخدمي هيمنتها علي عروض البرامج وذلك بتقديم برامج تتناول المشكلات والاهتمامات اليومية (معهد بانوس ٢٠٠٦) و توضح الأرقام الرسمية في ٩ محطات إذاعية تابعة للدولة في مصر أنه بين ١ يوليو عام ٢٠٠٠ و ٣٠ يونيو ٢٠٠١ كانت الأخبار تشكل. ٦، ٪ من البرامج العامة والبرامج السياسية ٩,١ ٪ والبرامج الدينية ١٥ ٪ والبرامج الترفيهية ٣٣,٢٪ والبرامج التعليمية ١,٢ ٪ وقد لاحظ أحد الباحثين في أوائل عام ٢٠٠٨ أن البرامج الدينية أصبحت أكثر أهمية في المحطات المحلية مع وجود أكثر من ١٠ برامج إذاعية مخصصة للقرآن الكريم.

يعتبر الدين مكوناً رئيسياً للقيم والتقاليد الاجتماعية في العالم العربي ومن المحتمل أن يبقى كذلك ، ويعتبر البث الإذاعي ناقلاً رئيسياً للبرامج ذات التوجه الإسلامي علي شكل برامج حوارية ومقابلات وخطابات مباشرة ومواعظ وترتيلات قرآنية وتغطية حية للصلوات والحج وأحداث أخرى ولقد أطلقت بعض الدول العربية خدمات إذاعية مخصصة لقراءة القرآن وفي الكثير من البرامج عادة ما يوجه المستمعون أسئلة عن موقف الإسلام في خبرات الحياة المعاصرة بالإضافة إلي التعاليم الدينية العامة ، وتعتبر البرامج الدينية أكثر شيوعاً في الإذاعات التي تديرها الدولة من الإذاعات الخاصة بالرغم من أن كل المحطات تذيع أذان الصلوات حياً علي المستمعين ويشار إلي أن سيطرة الحكومات علي البث الإذاعي يعتبر مفيداً في ضمان حوار ديني رشيد ومتوازن علي الهواء في عصر يتميز بالتطرف الديني وتظل التسلية فئة البرامج المهيمنة علي خدمات الإذاعة العربية حيث أن الموسيقى والأغاني العربية بالإضافة إلي بعض المسلسلات تعتبر أكثر شيوعاً في الخدمات الإذاعية التي تسيطر عليها الدولة في حين تبدو الإذاعات الخاصة أنها تولي أولوية للموسيقى ذات الطابع العربي التي تروق كثيراً

للمستمعين كما خصصت بعض المحطات للموسيقى الكلاسيكية في حين اختارت محطات أخرى برامج موسيقية ذات طابع عربي.

الأدوار

إن أحد الأسئلة القيمة التي غالباً ما يواجهها الباحثون في العالم العربي هو إلي أي مدى تسهم الإذاعة في إقامة نظم الحكم في المنطقة ، وعندما تناول الباحثون هذا السؤال لاحظوا أن الإذاعة ليس بإمكانها أن تلعب دوراً نشطاً في الإصلاح الديمقراطي طالما تخضع لكل من سيطرة الدولة والمضاربات التجارية الخاصة ، لقد تمكنت المحطات الإذاعية في الواقع من إنشاء مؤسسات غير حكومية لا تخضع للسيطرة الإدارية أو التحريرية للدولة ، ومع ذلك ، يبدو أنها فشلت في أن تضع لنفسها مساراً مستقلاً للصحافة المعارضة تستطيع أن تمكنها من الوقوف أمام تجاوزات الحكومة في الحياة العامة ، ويكفي أن يكون هناك قدر ضئيل من الموارد وبعض الأطر القانونية لإنشاء إذاعة ما ولكن لكي نجعلها جزءاً فعالاً من التحول السياسي يجب أن نبني ثقافة سياسية واسعة من التنوع و الاستقلال الإعلامي الذي يبدو أنه غير متوفر في العالم العربي كما نوهنا سابقاً ، و يشار إلي أنه كان يعهد للإذاعة في عصر ما بعد الاستعمار- بدور تنموي وطني للإسهام في محاولات الأمم الجديدة لبناء قدراتها الوطنية في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا يزال هذا الدور التقليدي مستمراً في تحديد الخدمات الإذاعية في جميع الدول العربية خصوصاً الإذاعات التي تخضع لرقابة الدولة التي ترى نفسها مروجة لتوجهات ومشروعات التنمية في الدولة ، ومن الناحية التقليدية كان هذا الدور فعالاً في محاولات الحكومة الوصول إلي الجماهير في المناطق النائية التي تتميز بمعدلات عالية للأمية ، وعلي آية حال ، عندما بدأ الإنتاج الاقتصادي الوطني في التحرك نحو المراكز الحضرية التي تضم قطاعات صناعية وخدمية بدأت جموع الريفيين في فقدان بعض من جاذبيتها كأهداف رئيسية للخدمات الإذاعية التي تديرها الدولة ، كما أن قضايا الجريمة الحضرية والبطالة والتضخم و الخدمات الاجتماعية وتلوث البيئة قد بدأت تأخذ حيزاً في النقاشات الوطنية عبر العالم العربي وكانت الإذاعة هي الساحة المناسبة لهذه المناقشات (جيمس ١٩٧٩) .

يختل دور الإذاعة كأداة للتواصل السياسي من بلد عربي إلي بلد عربي آخر ،فكثير من الخدمات الإذاعية تعمل كوسائل دعائية لحكوماتها ومن الناحية الأخرى ، اتخذت بعض المحطات الإذاعية في فلسطين والأردن ولبنان أدواراً سياسية كأصوات للمجتمعات المدنية حيث تقدم برامج تنتقد حكوماتها ومثال علي ذلك "عمان نت" ، ولقد قام ماديسون وجون (ماديسون ١٩٧١) بمسح ٥٠ دولة بما فيها الجزائر والسودان وتونس ومصر في أوائل السبعينيات للتعرف علي أحوال البث الإذاعي و أدواره ، وتوصلت الدراسة إلي أن كل الأساليب المختلفة لاستخدام الإذاعة والتليفزيون يجب أن تستغل تماماً في كل البلاد التي بها مشكلة أمية كبيرة ، ويجب أن يكون ذلك جزءاً من خطة شاملة لتطوير أساليب جديدة في الاتصال بغرض التقدم الاقتصادي والاجتماعي (وخصوصاً التعليمي) وتطالب الدراسة بأبحاث في "الأساليب" و "المواد" بالإضافة إلي أن هناك حاجة إلي مراكز وبرامج للتدريب لمنسوبي الإذاعة.

لقد عملت الإذاعة بشكل عام كأداة للإثراء الثقافي في العالم العربي مع وجود محطات إذاعية تقدم برامج عن الثقافة والتراث الوطنيين ، وقد لوحظ في كل الدول العربية عدد من البرامج الإذاعية التي تسعى إلي تعزيز الهوية الثقافية والوطنية بين أفراد المجتمع بالتركيز علي التاريخ القديم والمعاصر ، هذه البرامج تغطي مساحة عريضة من القضايا الثقافية مثل القيم والتقاليد الاجتماعية والحرف والرياضة التقليدية والأعمال الأدبية ، والفنون الشعبية وغير ذلك ، كما أجريت في أواسط السبعينيات دراسة أخرى علي الإذاعة في العالم الثالث وتوصلت إلي أن الإذاعة ذات فائدة كبرى في الاتصال الجماهيري وفي مجالات التعليم و التنمية الثقافي وجهود بناء القدرة (كاتز و ويدل ١٩٧٧) ، فهي تذيع برامج حية علي الهواء للأحداث الثقافية مثل سباق الهجن أو الخيل والمهرجانات الفنية والمسابقات الشعرية ، ويعتمد معظم البرامج الإذاعية علي صيغ مسجلة وحوارية لإيصال رسالتها.

علي الرغم من التوسع التكنولوجي في البث الإذاعي في العالم العربي والذي يتميز بأساليب الإنتاج و البث الرقمية واستخدام الإنترنت وأنظمة الأقمار الصناعية وقنوات الاتصال لإيصال محتواه ، إلا أن دور الإذاعة في الحياة العامة لا يزال ضبابياً إلي حد كبير نظرا لندرة البيانات البحثية ، وإذا كانت فترتا الستينيات والسبعينيات هي

السنوات الذهبية للبث الإذاعي العربي بسبب التوسعات في العمليات الإذاعية وتهيئة تلك الوسيلة لكي تخدم أهداف التنمية الوطنية إلا أن عصر العولمة هو عصر التقارب التكنولوجي بالإضافة إلي انتشار روح الديمقراطية في المنطقة العربية ، ولكن السؤال الجدير بالطرح هو المدى الذي يمكن أن يلعب فيه البث الإذاعي دوراً حيوياً في الترويج للحكم التشاركي وحرية التعبير و حقوق الإنسان حيث إن الحقيقة هي أن الإذاعة تظل بشكل كبير تحت سيطرة الحكومة وبالتالي يتوجب عليها أن تعكس توجهات الدولة السائدة وأن يكون لديها فرصة ضئيلة للوصول إلي الأصوات الأخرى ، ولكن كما بينت خبرة الحقبة الماضية ، فإن البث الإذاعي – نظراً لقدرته الفريدة علي الوصول إلي الجماهير في المناطق النائية والمتناثرة – يظل قوة يعتد بها في المجال العربي الحالي، فموجات الأثير مليئة بالمناقشات الجريئة والناقدة للقضايا العامة في المحطات الإذاعية في لبنان والأردن والعراق وفلسطين كما أن الحديث عن دور الإذاعة في المجال العام بين أن الإذاعة لن تتحول إلي أداة للاتصال السياسي الفعال إلا إذا تكونت بيئة ديمقراطية حقيقة في المجتمعات العربية.

لقد برزت عمان نت - وهي محطة FM ، وتعتمد علي الإنترنت في الأردن - كمثال رائع للطريقة التي يمكن بها للتكتل بين التكنولوجيا الحديثة والديمقراطية السياسية أن يحدث تغيرات في دور الإعلام في المجتمع ، ففي خريف عام ٢٠٠٠ - استطاع مؤسسها داود قطب مع مجموعة من الإعلاميين المستقلين في عمان - الأردن - وبالاستعانة بالإمكانيات التي توفرها الإنترنت أن يطلق "عمان نت" كأول إذاعة عربية تبث عن طريق الإنترنت ، وبتمويل من معهد المجتمع المفتوح وبلدية عمان واليونسكو انطلقت المحطة القائمة علي الإنترنت في ١٥ نوفمبر ، وبدأت "عمان نت" عامها الأول تحت رعاية اليونسكو وبلدية عمان الكبرى ، وبدأت بثها أرضياً علي تردد ٩٢.٤ FM في محيط العاصمة عمان في صيف ٢٠٠٥ (عمان نت ٢٠٠٨) ، وطبقاً للترخيص الممنوح لها كان محتواها يضم برامج عامة مع استبعاد السياسة والأخبار ، ولكن في سبتمبر من نفس العام ، أصبحت أول محطة إذاعية خاصة تبث الأخبار ، وطبقاً لأحد مؤسسيها ، سجلت "عمان نت" نجاحاً ملموساً في تناول القضايا العامة في الأردن ، التي تشمل التحقيق في محاولات بلدية عمان إغلاق المحلات في أحد الأحياء الفقيرة (مادانات

٢٠٠٨) كذلك اجتذبت حملة نظمت علي "عمان نت" لتحرير السجناء الأردنيين في السجون الإسرائيلية مشاركة شعبية واسعة وشكلت ضغطاً علي الحكومة الأردنية لوضع هذه القضية في أولوياتها ، حيث حرر معظم السجناء و أرسلوا إلي الأردن لقضاء العقوبة هناك ، وتجهز "عمان نت" لحملة أخرى لتحرير نحو ٢١٥ سجيناً أردنياً في السجون السورية بعضهم مسجون منذ ثلاثين عاماً ، والمثال الآخر هو أزمة اللاجئين علي الحدود العراقية حيث أصاب التهميش هذه القضية وسط القضايا الوطنية الأخرى فقد صدر تقرير من أحد المذيعين بالمحطة ثم تلاه تغيير مدير المعسكر وأصبح المجتمع المدني أكثر انشغالاً بالقضية.

البث الإذاعي الدولي باللغة العربية

يلاحظ وجود البث الإذاعي الدولي باللغة العربية منذ العقود السبعة الماضية حيث هناك بث إذاعي آت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وروسيا وألمانيا إلي العالم العربي ، ولقد أشرنا سابقاً إلي أن الإذاعات الدولية بدأت في عام ١٩٣٧ كجزء من التنافس الاستعماري ثم تحولت إلي أداة لسياسات الحرب الباردة من الخمسينيات حتى أواسط الثمانينيات ، وتبقى ال BBC أعظم محطة إذاعية حيث حظيت بجمهور ضخم من خلال إرسالها علي الموجات المتوسطة والقصيرة (بويد ١٩٩٧) ، ولقد كونت ال BBC خلال ما يزيد علي سبعين سنة علاقات قوية مع الجماهير من خلال تمسكها بمعايير الصحافة الإذاعية المحترفة وتقديرها للحضارة العربية والإسلامية بما فيها اللغة العربية ، وفي عصر ما بعد الاستعمار كانت ال BBC تقدم نفسها كبديل للخدمات الإذاعية الوطنية مثل صوت العرب و محطات إقليمية أخرى ، وبجانب صوت أمريكا ، وراديو موسكو ، راديو مونت كارلو ، وراديو فرنسا الدولي ، خلقت ال BBC مجالاً عاماً جديداً وجد فيه المستمعون العرب فرصاً ثمينة للتعبير لا يجدونها في نظمهم الإعلامية الوطنية.

بدأ مفهوم البث الإذاعي الدولي في العقد الماضي في التغير مع مقدم التليفزيون الفضائي و الإنترنت ، حيث كان يمكن للقليل من الناس الاستماع إلي الإرسال علي الموجات القصيرة ولكن أصبح بإمكانهم الوصول إلي برامج من خلال أجهزة استقبال البث الفضائي أو الإنترنت أو التليفونات المحمولة ، ولقد تكيفت المحطات الإذاعية مع

التطورات التكنولوجية الحديثة وذلك بدمج خدماتها الإذاعية في نظام الوسائط المتعددة الجديد وبدأت أيضاً في إذاعة برامجها علي محطات ال FM المحلية لضمان برامج ذات نوعية جيدة لمستمعيها ، وكذلك كان الحال مع BBC العربية ، وراديو سوا ، وراديو مونت كارلو ، ولقد منحت الحكومات العربية الإذاعات الدولية حقوق استخدم الترددات المحلية مقابل رسوم كجزء من إجراءات الترخيص ، وعلى الرغم من أن ال BBC قد نوعت من برامجها الإخبارية والخاصة بالشئون العامة ، إلا أن راديو "سوا" يظل يقدم برامج لها توجه التسلية حيث برامج حوارية وموسيقية ذات توجه غربي بالإضافة إلي نشرة إخبارية كل ٣٠ دقيقة ، وكما كشفت بعض الأبحاث عن السوق ، يعاني راديو سوا من نفس المشكلات التي كان يعاني منها صوت أمريكا باللغة العربية وهي المصداقية (النواوي ٢٠٠٦) حيث لا يزال العرب ينظرون إلي راديو "سوا" علي أنه جزء من وزارة الخارجية الأمريكية التي تنفذ ما يعتبرونه "سياسات أمريكية ظالمة ومتحيزة" في العالم العربي.

خاتمة

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات زخماً غير مسبوق في برامج الإذاعة ، ويتساءل هذا الفصل فيما لو كانت هذه التحولات الضخمة قد خلقت أدواراً اجتماعية أكبر للإذاعة في مشهد إعلامي يتميز بهيمنة سياسية قوية واتجاه عالمي يغلب عليه الطابع التجاري ، وعلي الرغم من أن قلة البحوث التجريبية في هذا الموضوع يبدو أنها تعوق الوصول إلي استنتاجات صادقة بشأن إسهامات الإذاعة في الترويج للتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية ، إلا أنه من الواضح أن الإذاعة قد تحولت في العالم العربي إلي منتدى للنقاشات التقليدية و غير السياسية للقضايا العامة وإلي إدارة للدبلوماسية الخارجية العامة في المنطقة وكمنفذ لخلق دخل تجاري للمحطات الإذاعية الخاصة ، وطبقاً لتقرير صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ فإن البث الإذاعي من المحتمل جداً أن يبقى علي السطح في هذا المجال العام دائم التطور ، وعموماً فإن إسهاماته المستقبلية في الترويج للتحول الديمقراطي في المنطقة سوف تكون طوع طبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية ، ويشار إلي أن ظهور برامج خاصة بالشأن العام في دول مثل فلسطين ولبنان ومراكش وعراق ما بعد صدام بالمقارنة ببرامج التسلية والبرامج الثقافية يشير إلي دور أكثر فعالية للإذاعة في الحياة العامة ، و كما تبين الخبرة علي أرض الواقع ، فإن الإذاعة قد أسهمت في استمرار الانقسامات السياسية والطائفية أكثر من تقوية الإحساس بالوحدة الوطنية ، وتعتبر هذه النقيصة علامة مميزة للسياسة العربية أكثر من الإذاعة ، ولذلك يجب وضع ميثاق جديد للبث الإذاعي قائم علي الاهتمام بالمجتمع المدني و مزيد من الابتعاد عن الحكومة ومزيد من الاستقلال عن المصالح التجارية.

الفصل الخامس

البث التليفزيوني في العالم العربي

التحول الديمقراطي السياسي والإحياء الثقافي

محمد عايش

كان التليفزيون في العالم العربي حتى أواخر الثمانينيات عملية أرضية ذات إرسال قصير تحتكره الحكومة وكان يعمل كناطق بلسان الدولة في القضايا ذات الاهتمام الوطني أو الدولي ، ومنذ ١٩٩١ ، عندما أطلقت أول محطة تليفزيون خاصة علي الهواء في العالم العربي من استوديوهات لندن – وحتى الوقت الحالي – شهد البث التليفزيوني في العالم العربي ثورة حقيقية ليس فقط من حيث الإرسال الدولي وتنوع القنوات وجودة البرامج ولكن أيضاً من حيث الاهتمام المتزايد من قبل القطاع الخاص بعمليات البث ، وتبين إحصائيات اتحاد إذاعات الدول العربية أن ما يزيد علي ٥٠٠ قناة تليفزيونية علي الهواء متاحة للمشاهدين العرب عبر المنطقة بالإضافة إلي عشرات القنوات التي توفرها أنظمة التليفزيون الفضائية الرقمية والكابلات (ASBU/٢٠٠٧) وتبين بيانات اتحاد إذاعات الدول العربية أيضاً أن ما يزيد علي ٦٥ ٪ من القنوات التليفزيونية في منتصف عام ٢٠٠٩ كان يملكها ويشغّلها القطاع الخاص بينما احتفظت الحكومات بأعداد متباينة من الخدمات تتراوح من واحدة في موريتانيا إلي ٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة إلي ٢٢ في مصر ، وبالنسبة لكثير من الباحثين تعكس ثورة الإذاعة في أوائل القرن الحادي والعشرين تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية ضخمة في المجال الجماهيري العربي منذ أواسط التسعينات (لينتش ٢٠٠٦ ، عايش ٢٠٠٨) ولكن كما تكشف خبراتنا التليفزيونية في العقد الماضي فإن هذه الوفرة في القنوات التليفزيونية في المنطقة يبدو أنها قد قصرت في إحداث جو ديمقراطي أو انجاز ثقافي في المجتمعات العربية ويبين هذا الفصل أن ما يطلق عليها التحولات الديمقراطية والثقافية في المنطقة كان المحرك الرئيسي لها التطورات العالمية وليس المحلية وبالتالي لم تكن من الاستمرارية بما يكفي لأن تؤثر بشكل جوهري في هياكل

وأدوار التليفزيون ، و كان ينظر إلي ظهور القطاع الخاص الإذاعي علي أنه تطور تجاري بحت لأنه ببساطة لم يواكبه ظهور هياكل سياسية حية وتعددية ومستقلة ذات وظائف متعددة.

يستعرض هذا الفصل تطور البث التليفزيوني في العالم العربي منذ أواسط الخمسينيات مع التركيز علي إسهاماته في التحولات الديمقراطية السياسية والإنجاز الثقافي في المنطقة منذ أواسط التسعينيات ولقد تطور البث التليفزيوني في العالم العربي تاريخياً في إطار أعراف تسلطية مستبدة كانت تعمل جاهدة ضد استقلاله المهني ، ولكي يحقق أصحاب حق البث التليفزيوني الحكومي أو الخاص أدوارهم المنشودة كأدوات للتنمية الثقافية والسياسية فإنهم بحاجة إلي المساندة الاجتماعية والسياسية من خلال إقرار ممارسات وهياكل ديمقراطية مستدامة.

تطورات تاريخية

يتواجد البث التليفزيوني في العالم العربي منذ ستة عقود مضت ، حيث أطلق في معظم الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة كأداة للتنمية الوطنية بيد أن تحوله الكبير حدث فقط في أوائل التسعينيات مع قدوم تكنولوجيا إعلام البث الفضائي ويحدد عايش (٢٠٠٣) ثلاثة مراحل في تطور التليفزيون : المرحلة التأسيسية والمرحلة الوطنية ومرحلة العولمة.

جدول "٧"

فئات البرامج التي تذاع علي القنوات الفضائية العربية

فئات القنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	العدد التقريبي
برامج عامة متنوعة	٩٠	٤١	١٣١
موسيقى ومنوعات	١١٧	٢	١١٩
أفلام / دراما ومسلسلات	٥٥	٣	٥٨
رياضة	٤٠	١١	٥١
تجارية / اقتصادية / تسوق	٢٤	١	٢٥
أخبار	٢٣	٣	٢٦

أطفال	٢٠	١	٢١
ثقافية / تعليمية	١٣	١٠	٢٣
وثائقية	١٢	-	١٢
تفاعلية	١١	-	١١
دينية	١٠	٣	١٣
سياحية	٣	١	٤

المصدر : اتحاد إذاعات الدول العربية (٢٠٠٧).

المرحلة التأسيسية (١٩٥٤- ١٩٧٦)

تعود هذه المرحلة إلي أواسط الخمسينيات عندما كانت معظم الأقطار العربية إما خاضعة للحكم الأوروبي الاستعماري أو في سنواتها الأولى للاستقلال (بويد ١٩٩٩) ، وعلى الرغم من أن الحكومات العربية كانت تعتبر التليفزيون أداة فعالة في المصالحة الوطنية ورمزاً للشخصية الثقافية إلا أن الجهود الرائدة لإدخال البث التليفزيوني إلي بعض الدول العربية مثل الكويت ومراكش ولبنان والعراق والأردن – قد بادر بها لاعبون محليون لأغراض تجارية بحته (بويد ١٩٩٩).

لقد أعاقت مجموعة من العوامل البداية التجارية للتليفزيون في العالم العربي وشملت تلك العوامل الانتشار المنخفض لأجهزة الاستقبال وغياب الاستقلال الوطني والانشغال التام بالراديو باعتباره أقوى وسيلة للاتصال.

بحلول الستينيات ، يبدو أن ظهور التليفزيون كأداة قوية للاتصال قد شجع الحكومات العربية علي الدخول في هذا المجال وجعله تحت سيطرة الدولة، ويبدو أن استخدام الرئيس عبد الناصر الفعال للراديو كأداة لإعلاء ايدولوجيا القومية العربية قد دفع إلي استخدام التليفزيون كأداة للتعبئة السياسية (هيل ١٩٧٥)، و يشار إلي أن قضية سيطرة الدولة علي التليفزيون لم تكن يوماً محل نقاش في مصر في الوقت الذي كان للقطاع الخاص دور محدود في النظام الاقتصادي والاجتماعي ذي التوجه الاشتراكي ، ولكن عندما جاءت قضية تمويل عملية البث التليفزيوني لم يكن أمام الحكومة المصرية أي اختيار سوى التعاون مع هيئة الإذاعة الأمريكية لتنفيذ المشروع (بويد ١٩٩٩) ، وفي

الكويت سيطرت الحكومة الكويتية في عام ١٩٦١ علي البث التليفزيوني بالحاقة بوزارة الإعلام ، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال وضع التليفزيون في مراكش تحت سيطرة إدارة وزارة البريد وكان تحت سيطرة مكتب رئيس الوزراء (بويد ١٩٩٩) وفي عام ١٩٦٢ أنشئ اتحاد الإذاعة والتليفزيون المغربي كجزء من وزارة الإعلام ، وفي عام ١٩٦١ بدأ التليفزيون السوداني بمساعدة من ألمانيا في حين أن تليفزيون الأردن ظهر علي الهواء كخدمة حكومية في إبريل عام ١٩٦٨.

جاءت السنوات التأسيسية في تطور التليفزيون في بعض الأقطار العربية متأخرة في عقد السبعينيات متماشياً مع تطور الدولة ، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة أنشئ التليفزيون في أبو ظبي في عام ١٩٦٩ وفي دبي في عام ١٩٧٤ وفي الشارقة في عام ١٩٨٩ ، أما في البحرين وقطر وعمان واليمن دخل التليفزيون في عام ١٩٧٥ وعلى نسق نموذج الخدمة العامة البريطاني في الإذاعة تأسس التليفزيون في منطقة الخليج كمؤسسة تديرها الدولة ويتبع في الغالب وزارات الإعلام ، وكانت رسالة التليفزيون الواضحة في تلك الأقطار موجهة نحو خدمة أهداف التنمية الوطنية بما فيها إبراز الهوية الثقافية ، ولكن وبمجرد أن بدأت تلك الخدمات عملها علي الهواء ، قوبلت بمجموعة من التحديات تراوحت منالنقص في الهيئة المدربة و البرامج إلي إمكانيات الإنتاج و البث التليفزيوني غير الملائمة (بويد ١٩٩٩) ، ومع تدفق دخل البترول إلي الاقتصاديات الوطنية تمكنت الدول العربية من تأسيس أكثر النظم التليفزيونية تقدماً في المنطقة العربية.

إن الشعبية المتزايدة للتليفزيون كوسيلة للاتصال ، خصوصاً قدرته علي تعبئة وتعليم الجماهير العربية وضعت الحكومات في الستينيات والسبعينيات في ورطة الاضطرار إلي إدارة وسيلة إذاعية فاعلة بدون موارد بشرية وفنية ملائمة ، كما أن تسليم التليفزيون لأيدي القطاع الخاص – والذي كان بإمكانه أن يحل مشكلات الموارد – أثار عدداً من القضايا تتعلق ببث مواد حساسة سياسياً وثقافياً في مجتمعات محافظة بشكل عام ، وبينما يجادل البعض بأن التليفزيون هو أساساً وسيلة تسلية وبالتالي من غير الملائم أن يكون تحت رعاية الحكومات ، إلا أن آخرين أشادوا بالدور السياسي و الاجتماعي والثقافي للتليفزيون بحجة أن هذه الأنماط تبرر خضوعه للسيطرة الحكومية (بويد

١٩٩٩ ، دجاني ٢٠٠١ ، جارتر ١٩٩٩) ، وكان للرأي الثاني اليد العليا في العالم العربي في فترة الستينيات والسبعينيات لثلاثة أسباب ، أولاً أن حكومات ما بعد الاستقلال بالدول العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجدت أن أنظمة خدمة البث الإذاعي الشعبية الفرنسية والبريطانية تعتبر نماذج مريحة للاقتداء بها في الهياكل الإذاعية الوطنية إذ لم تألف المنطقة العربية النموذج التجاري الأمريكي في الإذاعة نظراً للتأثير الجيوسياسي الأمريكي الضئيل في المنطقة في فترة ما بعد الحرب مباشرة.

ثانياً : كانت الحكومات العربية في فترة الستينيات والسبعينيات هي اللاعب الوحيد في قيادة جهود التنمية الوطنية حيث إن إطلاق التليفزيون الذي يخضع لسيطرة الحكومة كوسيلة للتنمية الوطنية كان محل اهتمام شديد.

ثالثاً: خلق الغليان السياسي في المنطقة في منتصف الخمسينيات والستينيات أجواء عالية من التوترات بررت السيطرة الحكومية الكاملة علي نظم التليفزيون لضمان التجانس بين البرامج في العمليات الإذاعية الوطنية.

مرحلة التوسع الوطني (١٩٧٦- ١٩٩٠)

سعت الحكومات العربية لبناء قدراتها الإذاعية الوطنية من خلال تدريب كوادر وطنية في هذه الفترة ، حيث زادت من الإنتاج المحلي وضخت موارد مشتركة بين الدول العربية للإنتاج ، كما مدت الإرسال ليشمل كل الأراضي الوطنية ولقد كان لإتحاد إذاعات الدول العربية – وهو منظمة تابعة للجامعة العربية مقرها تونس – وتليفزيون الخليج – ومقره المملكة العربية السعودية دور فاعل قي تحقيق جهود تعاونية ، ففي البلاد ذات المساحة الكبيرة مثل المملكة العربية السعودية و الجزائر و السودان استخدمت الأقمار الصناعية و خطوط الميكروويف لنقل إرسال التليفزيون الأرضي إلي المناطق النائية وبالتالي تمكن المشاهدون العرب من مشاهدة ما بين قناة إلي ثلاث قنوات تليفزيونية تبعاً لمواقع الاستقبال ، وفي حالات كثيرة كان استخدام أجهزة الفيديو كاسيت رداً شعبياً رئيسياً علي "التليفزيون الحكومي "السيئ " (بويد وآخرون ١٩٨٩) ، وقد هيمنت البرامج المستوردة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر علي جداول البرامج ، وكانت مصر بتراثها العريق في الإنتاج السينمائي والتي غالباً ما يشار إليها أنها هوليود العالم العربي مصدراً رئيسياً للمسلسلات الدرامية للمحطات التليفزيونية في

جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث كان بإمكان لمشاهدين أن يفهموا العامية المصرية.

في هذه المرحلة من التنمية الوطنية تأثر البث التليفزيوني من جراء خدمات الراديو الممتدة والتي حققت شعبية واسعة بين المجتمعات العربية.

إن ظهور نموذج البث التليفزيوني في المنطقة شجع علي استمرار الترتيبات الهيكلية والممارسات التحريرية التي بدأت في المرحلة التأسيسية ، ولم يكن لدى مؤسسات التليفزيون أي استقلال إداري أو مالي لأن تمويلها كان يأتي بصفة حصرية من الدعم الحكومي السنوي بالإضافة إلي عائد محدود من الإعلانات، لاسيما أن رؤساء الخدمات التليفزيونية كانوا يعينون من قبل قادة دولهم وكانوا مسئولين مسئولية مباشرة أمام رؤساء الوزارات أو وزراء الإعلام ، ويبدو أن هذا الوضع قد خلق العديد من المشكلات حيث حرم مؤسسات التليفزيون من البر مجة وحرية تحرير الأخبار وذلك بوضع خطوط حمراء وممارسات للرقابة الذاتية تتفق مع السياسات الإعلامية للدولة ، وتطلب هذا الأمر من قيادات الإذاعة اللجوء باستمرار إلي المسئولين الإعلاميين أو السياسيين لاستيضاح موقف الدولة عند تناول تطورات حساسة.

إن تبعية الخدمات التليفزيونية لوزراء الإعلام قد حرمت العمليات التليفزيونية أيضاً من فرص التنمية البشرية والفنية التي تواكب التغيرات المتسارعة في صناعة الإذاعة.

وفي ظل دخل إعلاني محدود أو غير موجود بجانب التمويل الحكومي وجد الكثير من الإذاعيين العرب أنفسهم متخلفين عن الركب في البنية التحتية الفنية أو معايير الكوادر المهنية ، وباعتبارهم جزءاً من البيروقراطية الإعلامية الحكومية كان رجال التليفزيون يتحركون بتوجيهات من المسئولين الحكوميين وليس بما يفضله المشاهدون ولم يؤثر هذا التوجه سلباً علي محتوى البرامج فحسب ، ولكنه دمر مصداقية التليفزيون بين المشاهدين الذين كانوا ينظرون إلي الإذاعة علي أنها مجرد آلة دعائية للنخبة الحاكمة.

يوجد الاستثناء الوحيد للاحتكار الحكومي التام للبث التليفزيوني في العالم العربي في لبنان حيث هيمن البث متعدد الأنظمة علي مرحلة التوسع الوطنية ، ففي مرحلة ما قبل الحرب الأهلية كانت هناك خدمتان تليفزيونيتان في البلد يديرها القطاع

الخاص وهما " حملة تليفزيون لبنان CTL " و "تليفزيون الشرق" التي أطلقت في عام ١٩٥٩ علي يد مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين بمساندة من شركة الإذاعة الأمريكية (ABC) (دجاني ٢٠٠١) ، وفي عام ١٩٧٤ وافق مجلس الوزراء اللبناني علي اتفاقية جديدة للبث الإذاعي تحاول تقوية سيطرة الحكومة علي الإذاعة حيث كانت الاتفاقية تسمح للحكومة اللبنانية بشراء وتأجير معدات البث لمحطة CTL وأن يكون لها رقيبان في المحطة لفحص البرامج وأن يكون لها برنامج حواري يذاع لمدة ساعة وأن تحصل ٦,٥ ٪ من صافي عائدات الإعلانات وقد عانت الشركتان من خسائر فادحة أثناء الحرب الأهلية (١٩٧٥- ١٩٧٦) واضطرتا لتصفية أعمالهما بعد صدور قرار جديد لمجلس الوزراء الذي أتى بشركة جديدة يكون للحكومة فيها نصيب ٥٠ ٪ ، وفي عام ١٩٧٧ ، أجاز قرار تشريعي إنشاء "تليفزيون لبنان" لكي يدير وينظم ويستغل كل محطات البث التليفزيوني وأن يتولى كل مهام الإنتاج التجاري والتليفزيوني" (دجاني ٢٠٠١) ، وبهذا العمل انضمت لبنان للدول العربية الأخرى في وضع جزء من نظام التليفزيون تحت السيطرة الحكومية.

مرحلة العولمة

في عام ١٩٩١ زادت قناة ال CNN ذات التغطية العالمية الواسعة وعي العرب بالحاجة إلي تنويع ملكية التليفزيون بالسماح بدخول اللاعبين من القطاع الخاص إلي عالم البث التليفزيوني ، وتميزت تلك المرحلة بإطلاق مركز إذاعة الشرق الأوسط MBC من استوديوهات لندن في عام ١٩٩١ كأول قناة تليفزيونية عربية يملكها القطاع الخاص ، وطبقاً لبيانات اتحاد إذاعات الدول العربية (٢٠٠٧) فإن ما يزيد علي ٤٠٠ قناة تليفزيونية أصبحت تعمل في منتصف ٢٠٠٩ ، ومعظمها مملوك لإذاعيين من القطاع الخاص ، وتتراوح هذه القنوات في تبعيتها من إذاعات أجنبية إلي محطات مملوكة للدولة إلي محطات يملكها القطاع الخاص وجميعها يسعى لمخاطبة الجماهير الناطقة باللغة العربية بلغتهم القومية. ويقدم الجزء التالي استعراضاً لمحطات البث التليفزيوني الرئيسية في المنطقة.

قناة الجزيرة الفضائية أطلقت في عام ١٩٩١ من قطر عقب توقف مشروع مشترك بين قناة BBC العربية و شبكة راديو وتليفزيون أوربيت المملوكة للملكة العربية السعودية

بعد خلاف حول إذاعة لقاء منشق سعودي مقيم في لندن ، وقد تطورت قناة الجزيرة في السنوات القليلة الماضية كجزء من شبكة الجزيرة وهي هيئة إذاعية تضم – بالإضافة إلي القناة العربية ، الجزيرة الدولية ، والجزيرة الوثائقية ، وقناة الجزيرة للأطفال ، وقناة الجزيرة مباشر ، وقنوات الجزيرة الرياضية وبالإضافة إلي ذلك ، تقوم الشبكة بتشغيل بوابة اليكترونية باللغة العربية والانجليزية تقدم نقلاً حياً ، وأخباراً ، ومعرفة وقواعد معلومات أخرى.

منذ انطلاقها قدمت "الجزيرة" نفسها علي أنها منبر للرأي و الرأي الآخر ، وقد أصبحت تلك القناة التي تمولها عائدات الإعلانات بالإضافة إلي دعم من الحكومة القطرية علامة علي التحول الكبير في وسائل الإعلام في العالم العربي بما تقدمه من برامج حوارية ناقدة وتغطية حية للأحداث الإقليمية والدولية ، ولقد أدت التقارير الناقدة للقناة عن الشئون المحلية السياسية والدينية في العديد من الدول العربية إلي سلسلة من الأحداث بالإضافة إلي إغلاق بعض مكاتبها في الخارج (دا لاج ٢٠٠٥/٥٦) ، كما ولد تناول القناة الجرئ للقضايا والتطورات السياسية شكوكاً حول أدائها الصحفي حتى داخل إدارة بوش التي طلت في مناسبات عديدة من منسوبيها تحاشي هذه القناة علي أساس تقاريرها المعارضة للولايات المتحدة أثناء الحرب علي العراق (هدسون ٢٠٠٦). وبغض النظر عن الجدال الدائر حول الظروف التي أدت إلي ظهور "الجزيرة" أو الأفكار التآمرية عن صلاتها بقوى وجماعات دولية وإقليمية إلا أنه ليس هناك مجال للجدل في أن "الجزيرة" قد أحدثت تحولاً هائلاً في مناخ الإعلام العربي الذي عانى طويلاً من الركود. ويبين لينتش (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦) أن الجزيرة قدمت نفسها كبديل للتليفزيون الذي تديره الحكومة حيث توفر منتدى للرؤى السياسية التي لا تحظى بقبول إيجابي من قبل الإعلام الذي تسيطر عليه الحكومات في العالم العربي ، وذكر مثالاً علي ذلك الصحفي المصري المرموق محمد حسنين هيكل الذي منع علي الفور من الظهور علي شاشة التليفزيون المصري بعد تعرضه لموضوع شديد الحساسية المتعلق بتطلعات جمال مبارك في أن يخلف والده كرئيس لمصر ، ورداً علي هذا المنع وقع هيكل اتفاقاً مع "الجزيرة "يتم بمقتضاه إذاعة حلقة أسبوعية بعنوان مع هيكل : خبرة حياة ، حيث خصص أول حلقة من البرنامج للكشف عن جهود الحكومة المصرية

لإسكاته ، ومن وجهة نظر لينتش تبين خبرة هيكل المحنك - ومن خلال طرح سيطرة الدولة علي النقاش العام – كيف أن التليفزيون الفضائي العربي يضع حالياً أساساً لثقافة سياسية عربية أكثر ديمقراطية (لينتش ٢٠٠٤).

لقد جذبت قناة الجزيرة الفضائية عدداً كبيراً من الأبحاث عن كيفية إسهام هذه القناة في تحويل البيئة الإعلامية التي تسيطر عليها الدولة بصفة تقليدية ، ويبين مايلز (٢٠٠٣) أنه نتيجة لتعرض الجزيرة بالنقد لكثير من الحكومات العربية أصبح يشير إليها بعض المراقبين علي أنها حزب سياسي افتراضي ، ولكنه يلفت النظر إلي أن الإعلام لا يمكن أن يعوض النقص في تنظيم المجتمع المدني أو ضعف المعارضة الحالية ، وثمة كتاب آخر من تأليف زياني (٢٠٠٥) اتخذ موقفاً أكثر انتقاداً للجزيرة مع اعترافه بإسهاماتها المؤثرة في محيط الإعلام العربي ، ويوضح زياني أنه علي الرغم من تاريخها القصير نسبياً فإن هذه الشبكة الإخبارية التي تنطلق من قطر يبدو أنها تركت علامة بارزة في العالم العربي غيرت وجه الإعلام العربي الضيق – علي الرغم أنها ينظر إليها علي أنها قناة مضادة للأيديولوجيات الغربية ، وفي كتاب صدر منذ فترة عن قناة الجزيرة تحدث النووي واسكندر (٢٠٠٢بلغة شاعرية عن توجهات القناة المؤيد للديمقراطية في المنطقة العربية ودورها في تقليص رقابة الدولة العربية التقليدية علي الإعلام وذلك بتقديم رؤى بديلة في قضايا تتعلق بالسياسة والدين وجوانب أخرى ثقافية حساسة تتعلق بالمجتمعات العربية المعاصرة ، ويذكر سيب (٢٠٠٩) أن الجزيرة برزت كصوت يدعو لديمقراطية في الشرق الأوسط ولكن تعطل دورها المدني بفعل الحقائق الإقليمية والدولية المعقدة في عصر ما بعد أحداث ١١ سبتمبر .

قناة العربية وهي قناة تعمل علي مدار ٢٤ ساعة وأطلقت من دبي في يناير ٢٠٠٣ عشية الغزو الأمريكي الإنجليزي للعراق ويقف وراء هذه القناة كل من MBC و مجموعة الحريري ومستثمرون آخرون من المملكة العربية السعودية والكويت ودول خليجية أخرى (صقر ٢٠٠٦) وقد ارتقت " العربية " مرتقي عالياً في السنوات الثلاثة الماضية في سياق تغطيتها للصراع في العراق حيث كانت تميل بشكل كبير إلي الترويج للتطورات السياسية الجديدة في ذلك البلد وقد انتشرت آراء – عشية إطلاق القناة – بأن المقصود منها هو إحداث توازن مضاد مع الشعبية المتزايدة لقناة الجزيرة باعتبارها منبراً

إعلامياً يوجه انتقاداته للملكة العربية السعودية ، وأثناء موسم حج عام ٢٠٠٦ نفذت العربية تغطية حية علي الهواء لتناول السلطات السعودية للحادث الذي راح ضحيته ما يزيد علي ٣٠٠ حاجاً،أما الجزيرة فقد منعت طبقاً للقانون السعودي من تغطية الحج للعام الثالث علي التوالي ، وبسبب عدم وجود مراسلين لها في مكة لنقل الحادث المأساوي استعانت الجزيرة بفيديو مأخوذ عن التليفزيون السعودي مصحوباً بآراء وملاحظات الحجاج الذين شهدوا الحادث ، ولقد جعلت تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتليفونات من المستحيل علي السلطات السعودية أن تمنع تغطية كارثة الحج من قبل القنوات الممنوعة من العمل علي الأراضي السعودية ، ولقد بين لينتش (٢٠٠٤) أن العربية قدمت منذ إطلاقها في أوائل عام ٢٠٠٣ منبراً للمصلحين اللبراليين بنبرة فيها قدر كبير من التحفظ والحساسية تجاه مصالح الدول العربية الكبرى.

مركز إذاعة الشرق الأوسط (MBC) وهي قناة أطلقت من لندن في عام ١٩٩١ كأول قناة تليفزيونية علي النمط الغربي تبث إرسالها إلي الجماهير العربية ، وقد قوبل إطلاق القناة بصخب شديد عبر المنطقة ، ويرى الباحثون أنها أكثر احترافاً في عرض برامجها من برامج التليفزيون المملوك لدولة (عايش ١٩٩٧) وفي عام ٢٠٠٢ نقلت MBC عملياتها إلي مدينة دبي الإعلامية قبل أن تتحول إلي خدمة تليفزيونية متعددة القنوات تقدم الأخبار ، والدراما العربية والغربية وبرامج الأطفال وبالإضافة إلي MBC1 التي تقدم تسلية عربية وأخبار يوجد لدى الشبكة MBC2 (للدراما الغربية) و MBC3 لبرامج الأطفال ، و MBC4 (برامج حوارية غربية خفيفة) و MBC أكشن (لأفلام الحركة بهوليود) و MBC الفارسية (لعرض الأفلام والبرامج الحوارية الغربية باللغة الفارسية).

التليفزيون الجديد (NTV) ، وهي قناة أطلقت في لبنان في أكتوبر ٢٠٠١ كقناة منوعات مع التركيز علي الأخبار والشئون الجارية ، وشعار القناة هو " نحترم الجمهور والجمهور يحترمنا" ، ومنذ إطلاقها دخلت NTV في جدليات متتالية ، وفي ديسمبر عام ٢٠٠٣ قبضت السلطات اللبنانية علي مالك القناة تحسين خياط بتهمة إقامة صلات بإسرائيل وقبل ذلك أوقف بث القناة لأيام قليلة بعد إذاعة برنامج ينتقد المملكة العربية السعودية ، وأخذت نبرة NTV الحادة الناقدة لسوريا تزداد مع انسحاب القوات

السورية من لبنان عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري في منتصف فبراير ٢٠٠٥.

تليفزيون المنار : وهي قناة أطلقت في لبنان ي عام ١٩٩٩ كذراع إعلامي لحزب الله اللبناني ويشار إلي أن هدف القناة المعلن هو "الحفاظ علي القيم الإسلامية والارتقاء بالدور المتحضر للمجتمع العربي والإسلامي ، وتلعب القناة دوراً مهماً في صراع حزب الله مع إسرائيل ، وتتكون عروضها البرامجية من الأخبار والأحداث الجارية والبرامج الحوارية والمقتطفات الثقافية والدينية والدراما التاريخية ، وتنتشر "المنار" عبر شبكة من الكابلات في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي مارس ٢٠٠٦ منعت المنار من قبل شبكات الكابلات المحلية في الولايات المتحدة بتهم تغذية المشاعر المضادة لإسرائيل ، وأثناء الحرب الإسرائيلية علي لبنان في عام٢٠٠٦ قصفت استوديوهات "المنار" ولكن استمر إرسالها من خلال حيل سرية تحت الأرض.

تليفزيون المستقبل : وهي قناة أطلقت في ١٥ فبراير عام ١٩٩٣ لتقديم برامج ذات طابع أسري غربية الأطوار تعتمد خليطاً من أنماط الحياة الأوروبية والعربية ، وفي عام ١٩٩٦ وتماشياً مع القانون اللبناني الجديد للسمعيات والبصريات قام التليفزيون بإعادة هيكلة ملكيته ليضم حوالي ٩٠ مساهماً بالإضافة إلي رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري الذي لا تزال أسرته المالك الرئيسي لهذه القناة ، ومنذ اغتيال الحريري في فبراير ٢٠٠٥ وأسرته مشغولة بمحاولة الكشف عن الجناة حيث تقدم تغطية مكثفة موجهة إلي تورط سوريا المشبوه في هذا العمل الإجرامي.

قناة الحرة : وهي شبكة تليفزيونية فضائية ناطقة باللغة العربية وليس لها طابع تجاري موجهة للشرق الأوسط ومخصصة بشكل أساسي للأخبار والمعلومات ، وبالإضافة إلي تقديم الأخبار عن الأحداث الإقليمية والدولية تقدم القناة برامج حوارية ، ومجلات تتعلق بالأحداث الجارية وتتناول جملة من الموضوعات تشمل الصحة واللياقة الشخصية والترفيه والرياضة والموضة والعلوم والتكنولوجيا ، وتكرس القناة نفسها لتقديم الأخبار الدقيقة المتوازنة والشاملة ، وتسعى الحرة إلي توسيع مدارك المشاهدين وذلك بمساعدتهم علي اتخاذ قرارات مدروسة بشكل أفضل ويقوم علي تشغيل هذه القناة شبكة إذاعات الشرق الأوسط MBN التي يمولها الشعب الأمريكي من خلال

الكونجرس و تتلقي هذا التمويل من مجلس محافظي الإذاعة (BBG) ، وهو وكالة فيدرالية مستقلة حرة ، وتعمل ال BBG علي حماية استقلال وسلامة الهيئات الإذاعية.

قناة BBC العربية : وهي قناة أطلقت في أوائل عام ٢٠٠٨ وقد تحولت إلي خدمة تليفزيونية علي مدار ٢٤ ساعة وتقدم سلسلة من الأخبار والبرامج الوثائقية التي تغطي المنطقة والعالم واعتماداً علي خبرة تليفزيون BBC العالمية فإن BBC العربية تركز اهتمامها بجماهير الطبقة المتوسط المتعلمة.

التأثير علي أنظمة التليفزيون التي تديرها الدولة

هبت رياح التغير علي المنطقة العربية بحلول أواسط الثمانينيات نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية التي تضمنت زيادة في معدلات التعليم والتحضر والخصخصة، و قد عملت حرب الخليج عام ١٩٩١ والتي أسهمت في الإسراع من هذه التحولات كمحفز للمزيد من الإصلاحات السياسية وبرامج الخصخصة وانتشار تكنولوجيا الاتصالات (العمران ١٩٩٦) ويبدو أن هذه العوامل الثلاث والتي نمت بفعل الاتجاهات الدولية الأوسع أن لها تأثيراً كبيراً علي المشهد الإذاعي العربي فقد أسهمت في الحد من سيطرة الدولة علي الإذاعة وإلغاء بعض الأجهزة الإعلامية التنظيمية ومنح المزيد من الفرص للرؤى السياسية المتباينة للبث علي الهواء مباشرة والمساعدة علي التواصل مع الجماهير الأجنبية خارج الحدود الوطنية والسماح بالمزيد من الإعلانات علي التليفزيون الحكومي وقد ساعدت هذه الظروف علي خلق اتجاهات إيجابية لدى كل من الحكومات العربية والقطاع الخاص بشأن إطلاق قنوات تليفزيونية تجارية بجانب الخدمات التي تسيطر عليها الحكومة (عايش ٢٠٠٢).

لقد كان التوسع التليفزيوني علي المستوى الإقليمي والدولي علامة بارزة لفترة التسعينيات في المنطقة ، ويبين بوخنوفة (٢٠٠١) أن قطاع السمعيات والبصريات في العالم العربي قد تطور خارج الحدود الوطنية عند تغطيته للساحات المحلية لأن السياسات الوطنية الخاصة بالسمعيات والبصريات قاصرة حيث يوجد انفتاح ضئيل علي القوى الداخلية بالإضافة غلي غياب الأطر التنظيمية المركزية، كما أن النموذج التقليدي للنظام التليفزيوني الوطني والذي يتسم بخدماته التي تسيطر عليها

الحكومة وتقوم بتشغيلها – قد بدأ يتعرض لضربات قوية منذ أوائل التسعينيات في وجه الضغوط التكنولوجية والسياسية الدولية ، ومن أبرز مظاهر هذا التحول إنشاء "نظام تليفزيوني مختلط" وإعادة هيكلة المؤسسات التليفزيونية إلي مؤسسات حرة مالياً وتحريرياً وإدارياً وإطلاق موجات عبر الأثير تتسع لأطياف واسعة من الآراء ، ولقد انبثقت هذه الاتجاهات من تطورات دولية أوسع مرتبطة بالوضع المتغير لتليفزيون الخدمة العامة حول العالم ، ويبين أكيل وميج (١٩٩٤) أن الخدمة التليفزيونية العامة في أوروبا الغربية كان عليها أن تواجه منذ منتصف الثمانينيات منافسة من قنوات تليفزيونية تجارية جديدة، و يبين الكاتبان أيضاً أن الأزمة المالية الناجمة زادت من حدتها عدم قدرة الدول علي جذب المزيد من العائدات من ميزانيات وطنية مرهَقة، كما فرضت القيود المالية نوعاً من إعادة التوجيه الإستراتيجي بشأن القنوات الحكومية مما أدى إلي إعادة هيكلة للموارد التنظيمية الخاصة بها.

ويبين كارثيجسو (١٩٩٤/٢٠) أن التغير في مشهد الإذاعات الآسيوية سببه أزمة الهوية في برامج التليفزيون الحكومي ويبدو أن هذه الأزمة قد تفاقمت بسبب إدخال تكنولوجيا إعلامية جديدة وتبعية التليفزيون لاعتبارات السياسة الصناعية وتطبيق مبادئ اللبرالية الاقتصادية والسياسية علي الإذاعة بالإضافة إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج بما يفوق القدرات المالية لمؤسسات الخدمات الإذاعية الحكومية.

إن إعادة هيكلة مؤسسات التليفزيون في العديد من الدول العربية في فترة التسعينيات أدى إلي خلق كيانات أكثر حرية كما هو واضح في الأردن والبحرين ودولة الإمارات العربية وسوريا وقطر والكويت ولبنان ، ففي عام ١٩٨٥ تم دمج إذاعة الأردن مع تليفزيون الأردن في هيئة واحدة ، وفي أوائل ٢٠٠١ اتحدت ثلاث قنوات في قناة واحدة توفيراً للموارد (الأستوديو الرقمي ٢٠٠١ أ /٦) وبعد ذلك بستة أشهر ذكر التليفزيون الأردني أن قناته الرئيسية تعد ناجحة بمقاييس المنافسة التليفزيونية في المنطقة (الأستوديو الرقمي ٢٠٠١ ب/٨) وفي الإمارات العربية المتحدة أنشئت هيئة إعلام الإمارات في عام ١٩٩٩ كمظلة تضم العديد من أنشطة الإذاعة والإعلام المكتوب والتي تشمل قناة أبو ظبي الفضائية ذات الشهرة العالية وقناة الإمارات الفضائية ، وفي عام ٢٠٠٥أنشئت هيئة إعلام

دبي كجزء من التدابير التي اتخذت لإعادة هيكلة الإعلام المحلي ، وقد اتخذت هذه الخطوات لرفع الأداء ومواجهة تكاليف الإنتاج التليفزيوني العالية.

إن إدخال الفضائيات إلي الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات قد وفر للمشاهدين مواد تليفزيونية متنوعة ، ففي فترة ما قبل التسعينيات كان البث التليفزيوني الأرضي الذي يغطي الأراضي الوطنية ومناطق أخرى – هو العلامة الوحيدة في المشهد الإذاعي ، أما انتشار معدات استقبال الفضائيات وأنظمة الكابلات فقد زاد من خيارات الجماهير في اختيار برامج من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ، وطبقاً لبيانات عام ٢٠٠٠ ، كان المشاهدون العرب قادرين علي استقبال ما يربو علي ٢٠٠ قناة تليفزيونية حول العالم (لبيب ٢٠٠٠) ، كما وفر إطلاق أقمار صناعية إقليمية مثل عربسات ونايلسات وهوت بيرد والثريا أمام المؤسسات الإذاعية الحكومية والخاصة منافذ جديدة للوصول إلي الجماهير في جميع أرجاء العالم العربي ومن ناحية أخرى ، عملت أقمار صناعية دولية مثل يوتيلسات وبانامسات و آسيا سات – كمنابر للشبكات التليفزيونية الدولية التي تستهدف الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتعتبر شبكة "راديو وتليفزيون العرب ART وشبكة راديو وتليفزيون ORBIT مثالين علي المؤسسات الإذاعية الرقمية الموجهة إلي المشاهدين في المنطقة العربية وحول العالم بما لهما من برامج مشفرة.

الإسهام في التحول الديمقراطي والإحياء الثقافي

في فبراير ٢٠٠٨ تبني وزراء الإعلام العرب ميثاقاً لتليفزيون الفضائيات بغية السيطرة علي عمليات البث وتنظيمها وذلك بجعلها أكثر تماشياً مع سياسة الدولة وتوجيهاتها ، وكان الميثاق ينص علي اتخاذ إجراءات قانونية ضد القنوات التليفزيونية التي تعرض مواداً فيها إهانة للرموز الدينية أو القادة السياسيين أو التي تقدم برامج تتعارض مع التراث والثقافة الوطنيين – مما أدى إلي ردود فعل غاضبة من قبل المؤسسات الإذاعية الخاصة ومنظمات حقوق الإنسان، ويركز الميثاق علي حالة القلق المتزايد بين الحكومات في المنطقة بشأن التأثيرات المحتملة للقنوات الفضائية علي المجتمعات العربية في عصر العولمة ، ويعتري الحكومات قدر كبير من عدم الارتياح تجاه القنوات التي تتعدي الحدود والتي تتناول قضايا سياسية وثقافية ترى أنها تمثل خطراً علي التماسك الاجتماعي والأمن الوطني.

لم تؤد الطبيعة غير الملزمة للميثاق إلي انتشار تطبيقه ، ففي سياق المجال الجماهيري المتطور ، يقدم التليفزيون الفضائي نفسه علي أنه الساحة الموعودة للمناقشات العامة في السياسة والدين وقضايا أخرى، فالبرامج الحوارية علي قناة الجزيرة مثل "الاتجاه المعاكس" ، و"أكثر من رأي" و"بلا حدود" قدمت للجماهير العربية قدراً كبيراً من الرؤى ووجهات النظر حول القضايا والأحداث التي تؤثر علي حياتهم ، كما تقدم "العربية" و "المستقلة" و "أبو ظبي" و "دبي" و " New TV " لقاءات جريئة مع شخصيات مثيرة للجدل ورموز سياسية ،يشار إلي أن المحرك الرئيسي لهذه القنوات هو الرؤى السياسية المتباينة المرتبطة بلاعبين مختلفين ، ويعتقد أن التوترات التي تجرى بين آن وآخر بين السعودية وقطر كانت وراء إطلاق قناة الجزيرة في عام ١٩٩٦وذلك لمواجهة الإعلام التابع للملكة العربية السعودية (صقر، ٢٠٠٦)، وفي يناير ٢٠٠٣ أطلقت قناة العربية الفضائية من المدينة الإعلامية بدبي لكي تضع بين يدي المشاهد العربي الرؤى البديلة بشأن الصراع في العراق ، وحرب الولايات المتحدة علي الإرهاب ، والإصلاحات السياسية في المنطقة ، وأطلقت بعض الحكومات غير العربية عدداً من القنوات الفضائية كجزء من المنافسة السياسية الدائرة في المنطقة ، والأمثلة علي ذلك تشمل "قناة الحرة" الأمريكية و"قناة العالم" الإيرانية ، و "فرنسا ٢٤" و "روسيا اليوم" وقناة BBC العربية" التي أطلقت في أواخر ٢٠٠٧.

إن انتشار القنوات الفضائية في المنطقة العربية قد أعطاها نصيب الأسد في المجال الجماهيري إذ تبين إحصائيات اتحاد إذاعات الدول العربية (٢٠٠٧) أنه توجد ٤٧ مؤسسة بث تليفزيوني في العالم العربي والتي شملت ٢٠ حكومة و ٢٧ مؤسسة خاصة تقوم بتشغيل ٧٥ قناة منوعات ، ٦٥ قناة متخصصة موزعة كالتالي : الأطفال (٦) الرياضة (٦) ، الأخبار (١٢) ، والدراما (١٢) والموسيقى (١١) ، والوثائقية (٥) ، والشئون الثقافية (١٣) ، وهناك ٧٨ قناة يمكن مشاهدتها مجاناً علي الهواء في حين توجد ٥٩ قناة تتطلب اشتراكات (اتحاد إذاعات الدول العربية ٢٠٠٧) واللغة العربية هي لغة ٨١ قناة ، في حين تستخدم اللغة الإنجليزية ٤٠ قناة واللغة الفرنسية ١١ قناة ، وترقى البرامج العربية المستوردة إلي ٧٠ ٪ في حين تصل البرامج الأجنبية إلي ٦٠ ٪ ، ويتراوح الإنتاج المحلي من ٣٠ ٪ إلي ١٠٠ ٪ ، وفي أوائل ٢٠٠٧ كان يوجد ما يزيد عي ٣٠٠ قناة فضائية تبث برامج

إخبارية وترفيه مختلفة ومتاحة للمشاهدين في ربوع المنطقة ، ولا تبدو هذه الأرقام مؤثرة في عالم عربي يبلغ عدد سكانه ما يزيد علي ٣٠٠ مليون نسم ، ولكنها تمثل منبراً متنوعاً للأخبار والآراء بالمقارنة بالإعلام المكتوب التقليدي،و أصبح للجزيرة ببرامجها ذات النسق العربي تأثير واضح علي القنوات الفضائية الأخرى في جميع أنحاء المنطقة مثل LBC و المستقبل من لبنان ، و"أبو ظبي" و "دبي" من دولة الإمارات العربية المتحدة و MBC المملوكة للملكة العربية السعودية و قناة النيل والفضائيات المصرية بالإضافة إلي قنوات أخرى (عايش ٢٠٠٣) وتتميز بعض القنوات الفضائية بنوع من التفاعل مع المشاهدين في جميع أرجاء العام العربي كما هو واضح في المشاركة الجماهيرية في البرامج الحية علي الهواء. والجزء التالي يقوم بمسح للمؤسسات التليفزيونية الفضائية الرئيسية في العالم العربي.

التليفزيون و الإصلاحات السياسية

لقد أوضح عايش (٢٠٠٢) أن قدوم القنوات الفضائية ذات النسق الغربي في العالم العربي قد جلب معه رؤى جديدة في الصحافة تشجع التحقيقات الجريئة والناقدة من أجل رأى عام مستنير ،وكما ذكرنا سابقا ،فإن قناة "الجزيرة " ومقرها قطر قادت الخدمات التليفزيونية في المناقشات الناقدة للقضايا والتطورات في المنطقة من خلال سلسلة برامجها الحوارية الحية علي الهواء ،ويشار إلي أن أحد هذه البرامج وهو "الاتجاه المعاكس" وهو برنامج حواري أسبوعي يعتمد علي المواجهة السياسية الساخنة قد خلق العديد من المشكلات الدبلوماسية بين قطر والدول الأخرى المستهدفة من البرنامج،وبجانب برامج حوارية أخرى تقدمها قناة "الحرة" و"العربية" وال"BBC " العربية فإن البرامج السياسية التي تبثها القنوات الخاصة في المنطقة قد أسهمت في بناء وعي مدني بين الشعوب العربية ،حيث كانت حقوق الإنسان السياسية والديمقراطية والاعتدال الديني والحوار مع الآخر،والتعايش السلمي والحرية والكرامة الإنسانية - كانت الموضوعات التي تغطيها تلك البرامج بصفة دائمة ، وعلي الرغم من أن هذه البرامج تسمح للمواطنين العاديين والأصوات المنشقة أن يسمع لها في المجال الجماهيري إلا أن دور التليفزيون في السياسة نادراً ما يتعدى التربية المدنية فقد أصبح الناس أكثر وعياً بديناميكيات التطورات الوطنية والإقليمية والدولية السياسية والتي

لها تأثير علي حياتهم ولكن يصيبهم العجز عندما يتعلق الأمر بإجراءات ملموسة للإصلاح.

إن الدور السياسي المعروف للفضائيات الرائدة مثل "الجزيرة" و"العربية" و"الحوار" و"BBC العربية" و"NEW TV" ، قد جعل كثيراً من الباحثين يصفون هذه القنوات بقوي التحول الديمقراطي في المنطقة ، فقد جذبت قناة الجزيرة – ومقرها قطر – قدراً كبيراً من اهتمام الباحثين في ضوء تغطيتها للتطورات العسكرية والسياسية مثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، والحرب في أفغانستان ، وغزو الولايات المتحدة للعراق ، والهجوم الإسرائيلي علي لبنان عام ٢٠٠٦ ، والحرب في الصومال ، و الهجوم الإسرائيلي علي قطاع غزة في أوائل ٢٠٠٩، و يلاحظ أن الأبحاث التي أجريت علي "الجزيرة" قد ولدت الكثير من الرؤى بشأن إسهام القناة في خلق واستدامة رأي عام عربي تجاه تلك التطورات ، وفي حين صور بعض الباحثين تناول الجزيرة لتلك القضايا علي أنه انعكاس للصحافة التعددية الأصلية التي تسهم في بناء وعي مدني حقيقي في العالم العربي (سيب ٢٠٠٩) ، إلا أن آخرين أمثال لينتش (٢٠٠٦) والنواوي واسكندر (٢٠٠٢) وآخرين قد صوروا القناة علي أنها لا تزيد عن كونها ناطقة بلسان الراديكالية العربية والإسلامية ، أما العربية – من الناحية الأخرى - فيرى باحثون أنها تتخذ منحى أقل حساسية وحدة تجاه التطورات السياسية بما يتفق مع خطها الإعلامي المعتدل ، وعندما يصل الأمر إلي القنوات الأجنبية مثل "الحرة" و تليفزيون BBC العربية ، فقد قام الباحثون بتحليل القناتين في إطار الأعراف الدبلوماسية العامة عندما ينظر إلي المنافذ الإعلامية علي أنها يجب أن تتفق مع أهداف السياسة الخارجية.

بعيداً عن الأبحاث التي تركز علي القنوات الفضائية ، تمت محاولات قليلة للتحقق من تأثير التليفزيون علي الرأي العام في المنطقة ، والمشكلة بالطبع تتعلق في الأساس بالأسلوب حيث تكشف صعوبة قيام علاقة سببية بين المحتوى التليفزيوني والتطورات السياسية ، وقد تم القيام بعدد كبير من عمليات قياس الرأي العام في المنطقة من قبل وكالات وطنية ودولية متخصصة للتعرف علي مدى إدراك التطورات السياسية والاجتماعية الرئيسية ، ولكن لم يحاول أي منها دراسة كيفية تشكيل المدارك العامة

من جراء تعرضها للإعلام ، ويبدو أن الحقيقة بأن العديد من المتغيرات مثل وسائل الإعلام المختلفة والأعراف الاجتماعية والأطر القانونية لها تأثير علي قيم واتجاهات الجماهير – يبدو أنها أضافت المزيد من التعقيد علي مناقشة التليفزيون السياسي في العالم العربي ، وقد أظهرت الدراسات أن قناة مثل "الجزيرة" تتمتع بقدر هائل من الشعبية في المنطقة خصوصاً في أوقات الأزمات ولكن هذه الدراسات لا تخبرنا بشكل جيد عن كيفية تغلغل هذه الشعبية في الاتجاهات السياسية وسلوكيات الجماهير العربية ، وللأسف فإن هذه الفجوة قد أفسحت المجال أمام التصورات السياسية عن الكيفية التي تشكل بها تلك القنوات الرأي العام ، وأحد هذه التصورات يتعلق بالكيفية التي تسهم بها "الجزيرة" في إبعاد الشعوب العربية عن قياداتهم السياسية الذين تقدمهم القناة علي أنهم متسلطون وغير ديمقراطيين ، وتصور آخر يتعلق بالكيفية التي تقوي بها "الجزيرة" الإحساس بالتحرر من وهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بإلقاء الضوء علي دعمها لإسرائيل وما يطلق عليه الدول العربية المعتدلة.

التليفزيون والثقافة

يبدو أن التليفزيون قد فشل في تحقيق تقدم ملموس علي الجهة الثقافية مثلما أصابه ارتباك علي الجبهة السياسية، و كما بينا آنفاً في هذا الفصل ، فقد عهد إلي التليفزيون بدور محوري في عملية التكامل والإحياء الثقافي ولكن مع انتشار مئات من القنوات الفضائية منذ أواسط التسعينيات ، تحولت الآمال بشأن دور بنَاء للتليفزيون في التنمية الثقافية الوطنية إلي إحباط شديد من تحول التليفزيون إلي مرتع للهيمنة الثقافية الدولية حيث إن البرامج التليفزيونية وخصوصاً التي تعرض علي القنوات التجارية قد زادت من حدة المناظرات الساخنة عبر المنطقة فيما يتعلق بدورها في الترويج للهيمنة الثقافية ومحو النظم الثقافية الوطنية ، وهناك عدد من الأعمال البحثية والنقاشات العامة والتوجهات السياسية أصبحت ترى أن الفضائيات تلعب دوراً تخريبياً في تنمية المجتمع خصوصاً بالنسبة للأطفال والمراهقين (عايش ٢٠٠١ ب) وقد اجتذب "تليفزيون الواقع"قدرا كبيرا من هذا الاهتمام ،ففي عام ٢٠٠٤م كانت البحرين علي موعد مع هذا النوع من البرامج عندما كان من المفترض إنتاج برنامج بنفس أسلوب "الأخ الأكبر" في البحرين ،ولكن لاعتقاد الناس بأن هذا البرنامج يروج لأمور

غير أخلاقية بين الشباب العربي خرج مئات البحرانيين إلي الشوارع احتجاجا علي إنتاجه ،قامت MBC بإنتاجه ثم لم تلبث أن قامت بإلغائه ، وكذلك أثارت برامج تليفزيونية أخرى مثل "سوبر ستار" و "ستار أكاديمي"اللذان ينتجهما تليفزيون المستقبل اللبناني وهيئة الإذاعة اللبنانية (LBC) ردود أفعال سلبية تحسباً لتأثيراتهما المحتملة علي الشباب (كعكي ٢٠٠٨).

لقي عرض البرامج الأجنبية علي القنوات الفضائية العربية انتقاداً في بحوث الإعلام والنقاشات العامة ، وعلي الرغم من أن القضية تعود إلي فترة السبعينيات و الثمانينيات – عندما كانت تلجأ التليفزيونات الحكومية لاستيراد برامج تليفزيونية أجنبية لملأ جدول البث التليفزيوني – إلا أن الاستخدام المفرط للبرامج الغربية في التسعينات وما بعدها خلق جوا من التذمر المتزايد وقد تعرضت بعض القنوات التليفزيونية العربية منذ عام ٢٠٠٧ للهجوم جراء عرض مسلسلات تركية مدبلجة قدمت للمشاهدين في المنطقة العربية أساليب حياة ليبرالية واتجاهات وجد الكثيرون أنها غير مقبولة في مجتمعاتهم المحافظة نسبيا كما قامت بعض الشبكات التليفزيونية العربية بإطلاق قنوات مخصصة كلية لبرامج الترفيه الغربية تقدم مواقف كوميدية ومسلسلات وأفلام هوليود علي مدار ٢٤ ساعة ،والأمثلة علي ذلك تشمل "قناة دبي١ "وقناتيMBC" "١" و"٤" وقناة أكشن وMBC الفارسية وتقدم إحدى هذه القنوات برامج مشهورة عالمياً مثل "أوبرا" ود/ فيل و الأطباء وهناك برامج ترفيهية متاحة مثل قنوات الاشتراكات التليفزيونية مثل "أوربت" و"شوتايم".

عموماً قدم التليفزيون العربي شيئا بناءً علي الجبهة الثقافية حيث إن التعديلات الحديثة علي البرامج جعلت سلسلة واسعة من البرامج ذات التوجه الثقافي متاحة للمشاهدين العرب في مجالات التراث والعلوم والتكنولوجيا والتسلية والدراما، ففي عام ٢٠٠٨ أطلقت من أبو ظبي قناة مخصصة للترويج للشعر باعتباره مكوناً أساسياً للثقافة العربية اللفظية لعرض أفضل المواهب الشعرية في الكتابة باللغة العربية الفصحى واللهجات المحلية ، والمهمة الرئيسية في هذه القناة هي استكشاف المواهب الشعرية وتقوية ارتباط الجمهور بهذا الشكل من التعبير الثقافي العربي ، كما أطلقت قناة متفردة أخرى في أوائل عام ٢٠٠٩ من المملكة العربية السعودية للترويج للحصان

العربي باعتباره رمزاً ثميناً للتراث الثقافي العربي ، و تقدم تلك القناة التي تسمى "الخيل" فعاليات لرياضة الفروسية من المنطقة ومن جميع أنحاء العالم بالإضافة إلي برامج حوارية عن القيم الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالجواد العربي ، وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم يقدم التليفزيون العربي مسابقات في المعارف العامة تأخذ شكل السؤال والإجابة في أستوديو به جمهور ومن الأمثلة علي ذلك برنامج من سيربح المليون علي قناة MBC والذي يقدمه اللبناني جورج قرداحي كما بدأ في منتصف عام ٢٠٠٩ عرض برنامج يحاول الارتقاء بالإبداع العلمي بين الشباب العربي تحت عنوان " نجوم العلوم " ويعرض البرنامج لعلماء شباب عرب يجرون مشاريعهم البحثية تحت إشراف باقة من العلماء المتخصصين في مختلف مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجيا وبالنسبة للدراما برزت سوريا في السنوات القليلة الماضية كمركز أساسي لإنتاج المسلسلات التليفزيونية في المنطقة حيث تعرض مسلسلاتها علي العديد من القنوات خصوصاً خلال شهر الصوم "رمضان" ومن أبرز المسلسلات التليفزيونية السورية " باب الحارة" والتي تتناول الحياة السورية التقليدية في الثلاثينيات والأربعينيات.

ظل دور التليفزيون في التنمية الثقافية – مثل دوره في السياسة في العالم العربي- يخضع للتكهنات والملاحظات المتفرقة وليس لتحقيق علمي منظم ، وقد أجريت دراسات عديدة للتعرف علي أنماط البرامج المذاعة وآراء الجماهير في البرامج (عايش ٢٠٠٢) ، ولكن الطريقة التي يؤثر بها المحتوى التليفزيوني علي اتجاهات المشاهدين وقيمهم نحو قضايا بعينها تظل غير عملية ، حيث سعى معظم الباحثين لدراسة كيفية تناول الإعلانات التجارية والدراما والبرامج الحوارية الدينية والثقافية لقضايا النوع وحاجات الأطفال والعلاقات الاجتماعية والقيم الدينية ولكن عندما يتعلق الأمر بالكيفية التي تؤثر بها البرامج المذاعة علي قيم واتجاهات الجمهور لم تتوصل الدراسات إلي نتائج ذات أهمية ، والمشكلة هنا – بالطبع تتعلق بالأسلوب ، حيث ترتبط بتعدد المتغيرات التي تؤثر علي اتجاهات وقيم الجمهور بعيداً عن التليفزيون ، وتلعب المؤسسات التعليمية والاجتماعية دوراً رئيسياً في تحديد الكيفية التي يصوغ بها الجمهور العربي قضايا المرأة والطفل والقيم الدينية والعلاقات الاجتماعية ، ولا تبدو

الحوارات الثقافية المستمرة في التليفزيون بشأن حقوق المرأة والقضايا الدينية أنها تواكب الأساليب المحافظة المتجذرة في التفكير والتي تعمل علي استدامتها العمليات السياسية المعقدة والدينية المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية.

خاتمة

لقد مر البث التليفزيوني في المنطقة العربية بتغيرات جذرية في مجال المعلومات العالمية وثورة الاتصالات ولقد أثبت التليفزيون – التي تحول من أسواق التليفزيون الأرضي الوحيدة إلي الأسواق العالمية – أنه قوة اتصال ذات مصداقية في المجتمعات العربية ومع وجود أكثر من ٤٠٠ قناة متاحة أمام المشاهد العربي في المنطقة يبقى سؤال يطرح نفسه في أي تحقيق بشأن البث التليفزيوني وهو يتعلق بالكيفية التي أعيق بها هذا المصدر الإعلامي عن نشر الديمقراطية وإحياء الثقافة في منطقة طالما هيمنت عليها نظم سياسية وثقافية مستبدة، وفي حين لا يزال البعض يعتبر التليفزيون قوة هائلة في التنمية الوطنية يرى آخرون كثيرون أنه يشبه حصان طروادة للهيمنة الثقافية الغربية التي تهدد ثوابت القيم والتقاليد الثقافية والاجتماعية العربية والإسلامية ولا يزال البعض أيضاً يرى أن التليفزيون عامل إعاقة سياسي وأمني للمجتمعات العربية التي تسعى لتحقيق وحدة وطنية واستقرار في خضم اضطراب عالمي ، وطبقاً للنتائج البحثية يلاحظ أنه علي الرغم من أن التليفزيون قد رفع الوعي المدني بالقيم والممارسات الديمقراطية إلا أنه اعتراه نوع من التقصير في إحداث تغيرات ملموسة علي أرض الواقع وهذا يتفق وطبيعة سلطة الإعلام عندما يتعلق الأمر بتحولات الحياة الحقيقية ، فالاتصالات تلعب دوراً مساعداً فقط في عمليات التغير ، إذ ليس بمقدورها أن تقود عمليات التغير ، ومن الناحية الأخرى يعتبر دور التليفزيون في التنمية الثقافية جزءاً من العديد من النقاشات الناقدة فالبعض يتهمونه بأنه تحول إلي أداة للإمبريالية الثقافية الغربية كما هو ثابت في عروض الإعلام الغربي وهناك مخاوف من أن تتعرض الهوية الوطنية لخطر الزوال في مواجهة الثقافات الغربية التي وصلت لنا عبر التليفزيون ، وقد لا تكون مثل العبارات المطاطة مناسبة لأن المنطقة قد تمكنت لتوها من أن يكون لديها تليفزيون ثقافي بناء كما يتضح من برامج الأسرة والأطفال التي تسعى للتعليم والتربية علي أساس الثوابت الثقافية والاجتماعية الأصلية ،

وهناك احتمال لأن يتأثر التليفزيون من جراء التدهور الاقتصادي المتفاقم في المنطقة وذلك بسبب تضاؤل العائدات التي تأتي من الإعلانات ولا يمكن الصمود إلا للشبكات التليفزيونية ذات الموارد المالية القوية الدائمة مما يعني أن عدداً كبيراً من القنوات التليفزيونية المتاحة في أوائل القرن الحادي والعشرين قد تختفي في المستقبل.

ورب تحد هام يواجه الدور التعليمي الجاد للتليفزيون في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين يتعلق بكيفية تعليل تأثير المؤسسات الإذاعية علي التنمية السياسية والثقافية في المنطقة ، ويبدو أن الوضع الحالي يبين أن التليفزيون يتخذ اتجاها واحداً فيما يتعلق بهذين المجالين ، ففي حين لا يزال التليفزيون يعمل كناطق بإسم الحكومات إلا أنه يسهم في التربية الديمقراطية والوعي المدني في مجتمعات المنطقة بأسرها ، وعلي نفس المنوال ، في حين يعتبر بعض التليفزيون وسيلة للهيمنة الثقافية العالمية إلا أنه يقدم محتوى هاماً يشتمل علي قيم اجتماعية وأخلاقية ذات أهمية للتنمية الثقافية ، ومن المرجح أن يخلق هذا الدور المزدوج للتليفزيون حالة من الارتباك علي أساس أن أفراد المجتمع يتلقون رسائل سياسية وثقافية متعارضة ، وبالنسبة للحكومات والقوى السياسية فإن الرسائل المختلطة للتليفزيون العربي المعاصر قد تخلق آثاراً تعوق تنمية المنطقة.

لا تزال فرضياتنا عن دور التليفزيون في خلق تغيرات جذرية علي الجبهات السياسية والثقافية قصيرة النظر فقد فشلنا في استيعاب ديناميكيات العلاقات بين الإعلام والمجتمع ، وتخبرنا الأبحاث المتتابعة عن الاتصالات بأن الإعلام بما فيه التليفزيون يلعب دوراً مسانداً في إحداث التغير الاجتماعي وإذا لم يستخدم في موقف يتميز بالرغبة القوية للتغير فإن رسائل التغير تصبح عديمة الجدوى بغض النظر عن قوة الرسالة ويطرح هذا الاستنتاج قضية الحاجة إلي تحولات سياسية وثقافية ملموسة علي أرض الواقع وذلك لإحداث المزيد من إسهامات التليفزيون المؤثرة في عملية التغير وهذا يعني أن التليفزيون في العالم العربي ربما يبقى أسيراً للأعراف السياسية الفوقية المستبدة التي تحدد كيفية العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الفصل السادس

السينمـــا العربـــــية

نهي ميلور

ليست هناك خاصية مشتركة تنفرد بها صناعة السينما العربية بمعنى أنه "لا توجد مدرسة واحدة أو شكل أو بناء أو أسلوب واحد" (غريب ١٩٩٧/ ١١٩) ومع ذلك عندما يشير النقاد إلي "السينما العربية" فإنهم عادة يقصدون السينما المصرية (مرجان ٣/٢٠٠٥) ، وقد استمدت صناعة الأفلام التي ازدهرت في مصر جذورها من صناعة الموسيقى والمسرح التي ازدهرت هناك منذ أواخر القرن التاسع عشر (شفيق ٢٠٠١ – ٧١١) وتعتبر القوى الاستعمارية الأوروبية هي التي أدخلت عرض الأفلام في مستعمراتها السابقة خصوصاً في بلاد شمال أفريقيا : مصر والجزائر وتونس ومراكش وعلي سبيل المثال عرض الإخوان لومير أفلاماً في مصر والجزائر وتونس ومع نهاية القرن أصبح لدى مصر خمسة دور لعرض الأفلام (شفيق ١٠/٢٠٠٧).

يركز هذا الفصل علي صناعة السينما في مصر ويقارنها بالدول العربية الأخرى خصوصاً من دخل منها حديثاً في منطقة الخليج التي تستضيف عدداً من المهرجانات السينمائية الدولية، والفكرة الرئيسية لهذا الفصل هي أن السينما قد غيرت وضعيتها كصناعة (كما كانت في مصر ولبنان) إلي وسيلة لعرض نماذج للحداثة والتقدم (كما هي الآن في دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة) ولقد عانت صناعة السينما من أزمات مالية صعبة مع قدوم الفيديو والقنوات الفضائية ولهذا السبب تعتمد السينما العربية جزئياً علي الإنتاج المشترك من أجل البقاء ، ولقد لعبت السينما دوراً هاماً في كشف المحظورات الاجتماعية وخصوصاً في مصر، وكذلك يعمل صناع السينما في المهجر علي الكشف عن المزيد من المحظورات عن الحياة في مجتمعاتهم الأصلية بالإضافة إلي المجتمعات التي يعيشون فيها الآن ، ومن المحتمل أن يستمر هذا الدور في المستقبل عندما يصبح الإنتاج المشترك مع الشركاء الأوروبيين أكثر انتشاراً.

يفتتح هذا الفصل بعرض تاريخي موجز عن تطور صناعة السينما ويتبعه جزءان عن اقتصاديات ولوائح صناعة الأفلام ، أما موضوع الجزء الثالث فهو الفيلم الوثائقي الذي ازدهر حديثاً في القنوات الفضائية والجزء الأخير مخصص لتأثير السينما في كشف المحظورات الاجتماعية مع تقديم نماذج لهذه الأفلام.

عرض تاريخي

أدخلت القوة الأوروبية الاستعمارية السابقة السينما في شمال أفريقيا والدول العربية وازدادت أعداد دور السينما في البلاد التي كان يعيش فيها الأوروبيون ، ففي الجزائر علي سبيل المثال كان يوجد ١٥٠ دار للسينما في عام ١٩٣٣ ، وفي مصر ٢٤٤ في عام ١٩٤٥ (غريب ١٩٩٧ / ١٢٠) وكانت دور السينما بالإضافة إلي إنتاج الأفلام في أيدي الأقليات الأوروبية والمهاجرين (شفيق ١١/٢٠٠٧) وكان أول فيلم روائي طويل في مصر بطاقم محلي هو "ليلي" في عام ١٩٢٧ ثم جاءت سوريا بعد ذلك في عام ١٩٢٨ (غريب ١٢٠/١٩٩٧) وأنتجت تونس أول فيلم روائي طويل في عام ١٩٢٢ و لبنان في عام ١٩٢٩ (من إنتاج عربي) (شفيق ١٢/٢٠٠٧).

بدأ إنتاج الأفلام مع الاستقلال السياسي للدول العربية باستثناء مصر التي لها تاريخ في إنتاج الأفلام قبل استقلالها عام ١٩٥٢ ، وكان أحد أسباب ازدهار صناعة الأفلام في مصر في ذلك الوقت هو اهتمام المواطنين المصريين بالفيلم كوسيط بالإضافة إلي اهتمام أصحاب المشروعات المالية مثل طلعت حرب الذي رأى في السينما استثمارا جيدا(شفيق١٣/٢٠٠٧- ١٤) لقد وضع الاقتصادي المصري طلعت حرب أسس صناعة السينما في مصر عندما انشأ أستوديو مصر في عام ١٩٣٤بالأضافة إلي إنشاء ستة استوديوهات أخرى بحلول عام١٩٤٩،وخلال هذه الفترة أنتجت مصر ٣٤٥ فيلما روائيا وكانت صناعة السينما من أكثر الصناعات ربحية في مصر ،وقد تمكنت مصر من إنتاج ما يقرب من٤٨ فيلما في العام في الفترة ما بين عامي ١٩٤٨و١٩٥٢- عام ثورة الضباط الأحرار ونهاية الملكية ،وكان يتم هذا علي عكس ما كان يتم في دول الشمال الأفريقي الأخرى مثل الجزائر ومراكش حيث لم تسمح السلطة الفرنسية الاستعمارية للثقافة الأصلية للبلاد بأن تزدهر ومن ثم لم يقم أي مواطن بإخراج أي فيلم حتى الاستقلال في الخمسينيات والستينيات (شفيق ١٢/٢٠٠٧- ١٥).

وصل الإنتاج المصري إلي ٨٠ فيلماً في السنة في الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٤ وظل حول ٦٠ فيلماً في بقية فترة الخمسينيات (غريب ١٩٩٧/١٢٠) و بعد الاستقلال ، أظهرت الحكومة المصرية اهتماماً بالفنون الشعبية وكذلك الفنون الراقية مثل الباليه وتم إنشاء مركز الفنون الشعبية في عام ١٩٥٧ م الذي يتبع وزارة الإرشاد الثقافي والقومي ، وأنشأت وزارة الثقافة المعهد العالي للسينما في عام ١٩٥٩ والذي قدم لصناعة السينما أجيالاً من الفنين وكتاب السيناريو والمخرجين والممثلين في حين أنتجت دول عربية أخرى حوالي مائة فيلم بعد الاستقلال استطاعت مصر أن تنتج أكثر من ٢٥٠٠ فيلماً (شفيق ٩/٢٠٠٧) ولم تسمح بعض المجتمعات المحافظة (مثل السعودية واليمن) بإنشاء دور للسينما حتى الستينيات والسبعينيات (شفيق ١٠/٢٠٠٧) وبعد الاستقلال جاهدت الدول العربية لتقليل اعتمادها علي الأفلام الأمريكية والأوروبية حيث كان الإنتاج المحلي للأفلام يمثل ٢٠ ٪ فقط من إجمالي الأفلام التي يتم توزيعها (شفيق ٢٠/٢٠٠٧) ، ولذلك قامت الدول العربية بتأميم صناعة السينما و منافذ التوزيع ولكن لم يلبي ذلك الطلب المتزايد علي الأفلام (شفيق ٢١/٢٠٠٧) علي الرغم من أن العراق كانت أول دولة عربية يدخلها التليفزيون إلا أنها كانت متأخرة في الإنتاج السينمائي ، وكان أول إنتاج عراقي في الواقع في عام ١٩٤٥ وكان إنتاجا مشتركا مع مصر وإخراج مخرج مصري (هيلابوير ١١٧/٢٠٠٥) وكانت العراق تنتج فيلماً واحد فقط بتمويل حكومي في فترة السبعينيات بمساعدة المخرجين المصريين (غريب ١٢١/١٩٩٧) وجعل نظام صدام حسين القمعي من الصعب علي السينما العراقية أن تزدهر لأنه كان من المهم الالتحاق بحزب البعث كمسوغ لصناعة الأفلام وقد أجبر هذا الوضع الكثير من المخرجين علي الفرار من بلادهم وفي غياب هذه الكفاءات الماهرة اكتفت الدولة بإنتاج أفلام دعائية قصيرة (هيلابوير ١١٩/٢٠٠٥).

أدى تأميم صناعة السينما في مصر إلي انتقال المنتجين المصريين والعرب إلي لبنان حيث كانت تشهد طفرة اقتصادية (شفيق ٢٨/٢٠٠٧) ولكن اندلاع الحرب الأهلية في فترة السبعينيات وما صاحبها من خصخصة السينما المصرية أعاد الإنتاج مرة أخرى إلي مصر ، ولقد عمل الرئيس المصري السابق أنور السادات بكل طاقته لإعادة بناء القاهرة لكي تكون مثيلة للمدن الغربية ودعا إلي الخصخصة علي نطاق واسع في

الدولة ، وأصبح معروفاً بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وقد مهدت التأثيرات المالية لحربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بالإضافة إلي سوء الإدارة في الصناعة في الستينيات إلي سياسة انفتاح جديدة في صناعة السينما التي أعيدت خصخصتها لكي تعوض الإنفاق الحكومي علي هذه الصناعة الذي وصل إلي سبعة ملايين جنيه مصري (شفيق ٣٢/٢٠٠٧) وكانت تلك الخطوة الأولى نحو السينما التجارية في مصر (آرمبرست ١٠٣/١٩٩٥).

كانت الأفلام التي أنتجت خلال هذه الفترة تميل إلي الإعلاء من قدر النظام المستقل الجديد ، فالسينما الجزائرية – علي سبيل المثال – حللت وامتدحت الثورة الجزائرية في عام ١٩٧١ من خلال عدد من الأفلام فيما أطلق عليه "السينما الثائرة" ، ويبدو أن صانعي هذه الأفلام كانوا أقل اهتماماً بالفن السينمائي من إطلاع الجماهير علي تأثير الثورة (هينيبال ٩/١٩٧٦) ، بيد أن تمجيد الوحدة العربية ومُثل عبد الناصر الاشتراكية قد خبا بريقهما اثر هزيمة ١٩٦٧ علي يد إسرائيل ، وتبع ذلك فترة تحقيق الذات حيث أنشأت مجموعة من صناع السينما "جمعية شباب السينما" في عام ١٩٦٩ ، وكان من بين أهدافهم المعلنة هو "رفض الهوية المهجنة وغياب الهوية الحقيقية لسينما جديدة ذات جذور عميقة في مصر المعاصرة" (هاينيبال ٥/١٩٧٦) وهكذا كان هؤلاء الفنانون يريدون شكلاً جديداً من الفن ليس منسوخاً من نماذج أجنبية وقد استخدم بعض صناع السينما الفيلم بعد هزيمة ١٩٦٧ كوسيلة للتعبير عن غضبهم من فشل المثل الاشتراكية العربية وخصوصاً التي ارتبطت بنظام جمال عبد الناصر، وأحد هذه الأفلام كان "الكرنك" في عام ١٩٧٥ الذي يربط بين نظام عبد الناصر والتعذيب والاغتصاب (شفيق ١١٠/٢٠٠٧) وانتقدت جمعية الشباب الجديد المصرية الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وتدني الطبقة المتوسطة التي كانت محور السينما في فترة ما قبل السبعينيات (ارمبرست ١٠٥/١٩٩٥) ،واستمدت الحركة الواقعية في الخمسينيات جذورها بأفلام المخرج المصري صلاح أبو سيف مثل "الأسطى حسن" (١٩٥٢) و "الفتوة" (١٩٥٧) و "بداية ونهاية" (١٩٦٠) التي ركزت كلها علي كفاح الطبقات الدنيا في القاهرة (هنيبال ٤/١٩٧٦).

لقد أجبر انتشار الفيديو في السبعينيات شركات السينما المصرية علي بيع إنتاجها في دول الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية حيث كان هناك طلب متزايد بالإضافة إلي اهتمام المستثمرين السعوديين بالدخول في صناعة السينما ، وبالتالي أصبحت صناعة السينما المصرية تعتمد علي شركات التوزيع السعودية (شفيق ٢٧/٢٠٠٧) ، وكانت فترة الثمانينيات هي مرحلة السينما التجارية حيث كان ينتج غالبية الأفلام مستثمرون خليجيون والذين كانوا يقدمون قروضاً للمنتجين السينمائيين وكانت قيمة القرض تعتمد بشكل كبير علي مكانة النجوم الرئيسيين في الفيلم ، وأدى ذلك إلي ثقافة النجومية و ضمان أماكن ثابتة في صناعة السينما لكبار الممثلين والممثلات في ذلك الوقت مع الحد من الاحتمالات المتاحة أمام الجيل الجديد لبناء أسمائهم (شفيق ٧١٣/٢٠٠١) ، وكان ينظر إلي فترة الثمانينيات والتسعينيات علي أنها مرحلة "الأخلاق" حيث كانت الشئون الخاصة بالنجوم محط تحليل عام ، فأفلام مثل "درب الهوى" و "خمسة باب" اللذان أنتجا في عام ١٩٨٣ قد أثار غضباً شعبياً بسبب المشاهد الجنسية المتضمنة وحبكتهما السطحية (شفيق ٧١٨/٢٠٠١).

السينما كصناعة

عادة ما يعني وقت الفراغ في العالم العربي الوقت المخصص للأسرة ، حيث تتجمع الأسرة كلها وتقضي لياليها وعطلات نهاية الأسبوع في السمر ومشاهدة التليفزيون ، وهكذا أصبح التليفزيون وبعد ذلك الفيديو جزءاً من حياة الأسرة وأحد الأسباب وراء ذلك هو أن قضاء الوقت أمام شاشة التليفزيون أو الفيديو كان حتى ذلك الوقت أقل تكلفة من قضائه خارج المنزل ، وهذا يحدث علي وجه الخصوص في البلاد الفقيرة مثل مصر حيث ارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً جنونياً في الآونة الأخيرة وبالتالي قللت من إنفاق الأسرة علي وقت الفراغ ، كما أن توفر مئات القنوات الفضائية بالإضافة إلي الأفلام المعروضة علي أجهزةDVD قد فرض هذا التقليد ووفر قدراً كبيراً من برامج المنوعات والترفيه لكل أفراد الأسرة

لقد شهدت السنوات الأخيرة إنشاء الأسواق و المجمعات التجارية الضخمة للتسوق التي انتشرت في ربوع المنطقة العربية ، ففي المملكة العربية السعودية أصبحت المجمعات التجارية تجسيداً لأسلوب الحياة الغربية ، وشهدت مصر كذلك بناء العديد من

المجمعات التجارية الضخمة في العقدين الماضيين حيث يقصدها الناس من مختلف الطبقات وتوفر مكاناً جذاباً للشباب بما فيهم الشباب الفقراء للقاء والمتعة (أباظة ٢٠٠١) ، وقد زادت المبيعات في هذه الأسواق في الواقع بنسبة ١٤ ٪ في عام ٢٠٠٧ (قاعدة بيانات معلومات الأسواق العالمية عبر الإنترنت) وعادة ما تقع تلك المجمعات التجارية في مراكز ضخمة بها دور فاخرة للسينما ومنتزهات للتسلية لكي تقدم لشباب الزوار خبرات بأسلوب الحياة.

إن تأثير هذا الاتجاه علي صناعة السينما تأثير مزدوج : فمن ناحية قل الإنتاج السينمائي حتى في مصر بمرور السنين حيث يختار المزيد من المستهلكين أنواعاً أخرى من التنزه بدلاً من الذهاب إلي دور السينما كما أن المزيد من المشاهدين يتابعون مئات البرامج التليفزيونية و أفلام ال DVD بدلاً من حضور عروض الأفلام الجديدة ، وقد وصل متوسط عدد الأفلام في مصر إلي ٤٠ فيلماً سنوياً : حيث كان ينتج سنوياً في المتوسط ٢٠ فيلماً بين ١٩٢٧ و ١٩٤٥ ، و ٥٠ فيلماً بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠ و ٤٤ فيلماً بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ ، وتلا ذلك فترة من الإنتاج المتدني للأفلام الروائية لأن الاستوديوهات أصبحت تحجز في الغالب لإنتاج البرامج التليفزيونية والإعلانات (هيلاوير ٤١/٢٠٠٥) ولا تغطي عائدات الأفلام الروائية في السوق المحلية تكاليف إنتاجها مما دفع بشركات الإنتاج العربية إلي الاعتماد علي التوزيع في العالم العربي الكبير لزيادة العائدات (غنيم ١٥/٢٠٠٤).

ومن الناحية الأخرى ، يوجد الآن اهتمام متزايد ببناء دور سينما جديدة علي الرغم من الحقيقة بأن عدد دور السينما العاملة آخذ في الانخفاض ، إذ زاد عدد دور السينما في مصر مثلاً من ١١٠ في عام ١٩٩٥ إلي ١٨٣ في عام ٢٠٠١ ،و بلغ عدد دور السينما العاملة حوالي ١٧٥ داراً (غنيم ١٦/٢٠٠٤) ، وارتفع ذلك الرقم مرة أخرى في عام ٢٠٠٦ إلي ٢٥٠ (قاعدة بيانات معلومات السوق العالمية) ، وكان لدى لبنان ٢٥ داراً للسينما في عام ١٩٩٦ ثم زاد هذا الرقم إلي ستة أضعاف أي ١٥٠ داراً في عام ٢٠٠٦ ، وأدخلت دول الخليج دور السينما في المجمعات التجارية الضخمة حيث أصبح لدى الإمارات أكثر من ٢٠٠ داراً للسينما كما زادت عمان عدد دور السينما بها من اثنين في عام ١٩٩٦ إلي ١٨ في عام ٢٠٠٦.

شهدت دول عربية أخرى مثل مراكش اتجاهاً مضاداً يتمثل في الأعداد المتزايدة من المستهلكين الذين يفضلون مشاهدة التليفزيون والفيديو علي الذهاب إلي دور السينما ، وكان لدى مراكش ١٨٣ داراً للسينما في عام ١٩٩٦ وما لبث أن انخفض هذا الرقم إلي ٩٦ في عام ٢٠٠٦ (قاعدة بيانات معلومات السوق العالمية)، وفي حين انخفض عدد دور السينما في مراكش إلي أقل من ١٠٠ ازدادت أعداد أندية الفيديو إلي أكثر من ٢٥٠٠ (صبرة ٢٠٠٥/٣٣٣) وفي الأردن اضطرت الكثير من دور السينما إلي إغلاق أبوابها في السنوات الأخيرة مما جمد الإنتاج السينمائي لسنوات ، علي آية حال استضافت الأردن القليل من مهرجانات السينما (هيلاوير ٢٠٠٥/٢١٦) ويلخص الجدول التالي الاتجاه الحديث الخاص برسوم الأفلام وعدد دور السينما في بعض الأقطار العربية المختارة.

جدول رقم "٨"

عدد دور العرض في بعض الأقطار العربية المختارة

	مصر	لبنان	الإمارات	الجزائر	مراكش	تونس
عدد السكان (بالمليون)	٧٣,٦	٣,٨	٤,٥	٣٤	٣٠,٧	١٠,٣
رسوم الأفلام (بالمليار)	٢٦,٨	٢,١	٦,٣	٠,٧	٣,٨	٠,٣
نصيب الفرد من الرسوم	٠,٣٦	٠,٥٦	١,٤١	٠,٠٢	٠,١٢	٠,٠٣
عدد دور السينما	٢٥٠	٨٧	٢٠٢	٦٩	١١٥	٢٩

المصدر إحصائيات اليونسكو

إن التكلفة العالية للإنتاج وما يصاحبها من منافسة شرسة من قبل DVD والتليفزيون قد أديا إلي تدهور إنتاج الأفلام الروائية الطويلة في الوقت الذي يسعى فيه المزيد من صناع السينما للحصول علي تمويل من الخارج وكانت فرنسا داعماً رئيسيا لصناعة السينما العربية واشتركت في إنتاج أفلام عربية عديدة (غريب ١٢١/١٩٩٧) ويعتمد معظم الإنتاج المصري حالياً علي مستثمرين أجانب وخصوصاً من دول الخليج العربية (غريب ١٢٢/١٩٩٧) ومثال علي ذلك فيلم "دنيا" (٢٠٠٥) وهو إنتاج مصري فرنسي لبناني أخرجه المخرج اللبناني يوسيلين صعب وهو يحكي قصة امرأة مصرية

شابة تريد احتراف الرقص في بلد يعتبر الراقصة عاهرة ، وهذا أمر جدلي بالإضافة إلي الجدل الذي يدور في الفيلم عن ختان الإناث ونفس الحال بالنسبة للأفلام التونسية التي تعتمد علي الدعم الأجنبي نظراً لأن السوق المحلية تكاد لا تتحمل تكلفة الأفلام بالإضافة إلي الدعم الذي يأتي من وزارة الثقافة التونسية التي تسهم بنسبة تصل إلي ٣٠٪ من ميزانيات الأفلام (هيلاوير ٢٠٠٥/٣٦٤) أما السينما المراكشية فهي تأمل في زيادة إنتاجها في المستقبل وذلك بإنشاء صندوق للسينما لدعم الأفلام المراكشية وزيادة الإنتاج المشترك منذ ١٩٨٨ – خصوصاً مع فرنسا والتعاون بين التليفزيون وصناع السينما في إنتاج وتسويق الأفلام (صبرة ٢٠٠٣/٣٣٣- ٣٣٤).

ورب سبب آخر وراء انخفاض عدد دور السينما في مصر وهو الاستثمار الخليجي في السينما المصرية أو ما يطلق عليه المعلقون "سينما المقاولات مع عرض الإنتاج علي أشرطة فيديو تستهدف الجماهير الخليجية الذين توجد في بلادهم أعداد قليلة من دور السينما وتم عرض عدد كبير من الأفلام خلال فترة الثمانينيات – ٩٥ فيلم في عام ١٩٨٦ فقط – ولكن معظمها عرضت فيديو فقط مما أدى إلي إغلاق العديد من دور السينما (هيلاوير ٢٠٠٥/٤٠) وبالإضافة إلي انخفاض الطلب علي مشاهدة الأفلام في دور السينما فإن شركات التوزيع السعودية تدفع أسعاراً متدنية للحقوق الأجنبية ، بالإضافة إلي أن تضخم الأفلام المصرية في السوق أدى إلي تحطم أسعار مبيعات الأفلام المصرية الجديدة (هيلاوير ٢٠٠٥/٤١) ، وهكذا تحسب ميزانيات الأفلام طبقاً لما تدره من عائدات من السوق الخليجية ويفسر ذلك أحد المنتجين المصريين بقوله "لكي تحصل علي الأموال عن الفيلم الذي لم يظهر بعد عليك أن تقول لنفسك مع هذه الممثلة سوف أحصل علي ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية ٣٠ ٠٠٠ من الكويت و١٠ ٠٠٠ من لبنان وأحصل على ٢٥٠٠٠٠ دولار في مصر من بيع حقوق الفيديو وبالتالي سوف أنتج فيلماً بميزانية طبقاً لهذا المعيار فأنت لا تقيم الفيلم بناءاً علي فكرة أو سيناريو ولكن بمدى ما يدره عليك من أرباح" (هيلاوير ٢٠٠٥/٤٢).

يلجأ العديد من الموزعين إلي استيراد الأفلام وخصوصاً من الولايات المتحدة وذلك لزيادة مكاسبهم ، ويرى موزع الأفلام المصرية جابي خوري أن شعبية الأفلام الأميركية بين الجمهور المصري تعادل ربحيتها في السوق المصري فالفيلم المستورد "كما يقول

يكلف حوالي ١٠٠٠٠٠ جنيه مصري (حوالي ١٧٧٥٠ دولار أمريكي) من حيث الموافقة القانونية ورسم الدخول والإعلانات وعليه أن يدر دخلاً بما يقرب من ٢٠٠ ألف جنيه مصري (٣٥٥٠٠ دولار أمريكي) لضمان هامش ربح معقول وهذا يعني أنه يجب أن يبلغ عدد مشاهديه ١٢٠٠٠ علي الأقل و أي فيلم مستورد آخر سواء كان هندياً أم أوروبياً فيمثل نوعاً من المخاطرة لأنه ليس هنا ضمان لأن يذهب إليه آلاف المصريين لمشاهدته ويبرر رئيس اتحاد السينما المصري ممدوح الليثي شعبية الأفلام الأمريكية بحقيقة مفادها أنه يعيش في مصر عدد ضخم من المغتربين الأمريكيين والأوروبيين يمثلون سوقاً رائجة لهذه الأفلام المستوردة (الليثي ٢٠٠٧) ومن ناحية أخرى يعرب الليثي عن تشاؤمه بشأن الإنتاج السينمائي المحلي في المستقبل بسبب الركود الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة ويحذر من أن عائدات التوزيع الخارجي قد انخفضت وستواصل انخفاضها لأن العديد من القنوات الفضائية تواجه مشكلة الإغلاق وأضاف أن عائدات التوزيع المحلي تغطي فقط ٥٠ ٪ من تكاليف الإنتاج التي ارتفعت ارتفاعاً جنونياً بفعل الأجور المبالغ فيها التي يطلبها النجوم الكبار مقابل خدماتهم وفريق المساعدين ومصممي الأزياء الخاصة بهم (إبراهيم ٢٠٠٩).

في محاولة لتوفير المزيد من التمويل لصناعة السينما الوطنية تفرض العديد من الدول العربية مثل مصر ومراكش وسوريا ضريبة مبيعات علي الأفلام المستوردة أعلي من المحلية وقد دفع قرار محافظ القاهرة بفرض ضريبة بواقع ١٠ ٪ من سعر تذاكر السينما غرفة صناعة السينما إلي الاحتجاج والمطالبة بإغلاق دور السينما بالقاهرة (الأهرام ويكلي) وكان المقصود بالاحتجاج هو بيان السياسة غير المسئولة للحكومة التي تسعى من ناحية إلي تشجيع الإنتاج المحلي ومن ناحية أخرى تضع العراقيل الاقتصادية علي دور السينما ، هذا بالإضافة إلي أن إغلاق دور السينما التقليدي في رمضان يقلل من العائدات وتستسلم الجماهير كلية للمنافسة التليفزيونية كما أن رمضان عادة هو شهر إصلاح وترميم دور السينما مما يعني الربح الأقل بالنسبة للملاك.

تنظيم صناعة السينما

يمكن تقسيم سياسة السينما المصرية إلي ثلاثة مراحل : حيث يمكن وصف السياسة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات بالليبرالية ، تلتها السياسة الحمائية في الخمسينيات

والستينيات وأخيراً فترة عدم التدخل من التسعينيات حتى الآن (فيلبرت ٤٢/٢٠٠١) ولقد توقفت الدولة المصرية عن إنتاج الأفلام الروائية في عام ١٩٧١ولكنها احتفظت بملكية الاستوديوهات وفي الآونة الأخيرة (٢٠٠١) أنشأت الدولة جهازاً جديدة للعودة لإنتاج الأفلام الروائية (غنيم ٤/٢٠٠٤) ولا يوجد أرشيف جيد للأفلام في مصر غير المركز المصري للسينما في الجيزة والذي لديه ميزانية محدودة و أرشيف للأفلام القديمة (هيلاوير ٤١/٢٠٠٥) وعلاوة علي ذلك تفرض مصر قيوداً عديدة علي الشركات الأجنبية العاملة في مصر علي هيئة ضرائب ورسوم علي المعدات (غنيم ٧/٢٠٠٤) ناهيك عن الرقابة وإجراءات القبول التي تحتاجها الشركات للعمل بمصر.

يتركز الإنتاج السينمائي في خمس شركات أنتجت حوالي نصف عدد الأفلام التي أنتجت في مصر في عام ١٩٩٢ ، حيث أنتجت إحدى الشركات ٢٧٪ من إجمالي الأفلام ونفس الكلام يقال عن التوزيع حيث إن ٧٥٪ منه حكر علي الشركات الخمس (غنيم ٣/٢٠٠٤) ويكمن التحدي الحقيقي الذي يواجه صناعة السينما المصرية اليوم في القرصنة برغم وجود قانون حق النشر (غنيم ٨/٢٠٠٤).

إن الدعم المباشر من قبل الدولة لصناعة السينما آخذ في الانخفاض كما أن الدعم غير المباشر قد أثبت عدم فاعليته (غنيم ٨/٢٠٠٤) ، فضريبة المبيعات – علي سبيل المثال – المفروضة علي الأفلام الأجنبية أعلى من تلك المفروضة علي الأفلام المحلية (١٠ ٪ و ٥٪ علي التوالي) ومع ذلك فإن الأفلام المستوردة آخذه في الازدياد ، وتقدر حصة مصر من الأفلام الأجنبية سنوياً بثلاثمائة فيلماً منذ ١٩٧٣ ولكن هذه الحصة ليست ملزمة (غنيم ١٠/٢٠٠٤) ، وفي محاولة لإحياء صناعة السينما أقرت الحكومة المصرية قانون حوافز الاستثمار والضمانات في عام ١٩٩٧ لتشجيع الشركات السينمائية علي إنتاج أفلام روائية عالية الجودة ، ومع ذلك لجأت شركات الأفلام إلي توزيع الأفلام المستوردة وخصوصاً الأمريكية بدلاً من الاستثمار في الإنتاج ، ومن حيث المبدأ وضعت الحكومة المصرية سقفاً يصل إلي ٣٠٠ فيلماً كحد أقصى للأفلام الأجنبية المستوردة ثم ما لبث أن ارتفع هذا الرقم علي غير رغبة صناع السينما والممثلين (عصام الدين ٢٠٠٠) وتدفع الأفلام الأجنبية ضريبة تصل إلي ٢٠ ٪ في حين تدفع مثيلاتها المصرية ١٥ ٪ فقط.

يبين كل من رشتى وصابات (١٩٨٧) أنه خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩ استوردت مصر من ٨٠ ٪ إلي ٩٠ ٪ من الأفلام – معظمها من أمريكا ، وعزز قدوم التليفزيون من استيراد هذه المنتجات الثقافية (في الستينيات) بالإضافة إلي الاستيراد المتزايد للمادة الأجنبية لملء جداول البرامج.

يمكن لأفلام أميركية وكذلك أفلام مصرية كوميدية أن يستمر عرضها في دور السينما إلي أشهر مثل أفلام الممثل المصري الشاب محمد هنيدي في حين تأخذ أفلام أخرى فترة قصيرة في عرضها ويبين الناقد السينمائي المصري سمير فريد أن أفلام اليوم تمثل خليطاً من الأساليب السينمائية وليس أسلوباً واحداً مميزاً كما حدث مع الأفلام الواقعية التي كانت مهيمنة في الستينيات (عمر ٢٠٠٥).

تحتكر الدولة في سوريا استيراد الأفلام وتحظر رفع الأسعار في دور السينما ، وكان يوجد حوالي ١٢٠ داراً للسينما في عام ١٩٦٣ لم يتبق منها الآن سوى ٤٠ ، غالبيتها في دمشق وحلب وتصل سعة المقاعد إلي ١٥٠٠٠ ، وقد فرضت الدولة في عام ١٩٦٩ قانوناً يقيد استيراد الأفلام ولكن تم إلغاؤه وأصبح من الأسهل علي الموزعين أن يستوردوا أفلاماً أجنبية ، وعلى آية حال ، تعتبر الضريبة المفروضة علي الأفلام الأجنبية تعجيزية لأن الدولة طلبت في البداية ١٥٠٠٠٠ليرة سورية (٣٢٢٠ دولار أمريكي) علي الأفلام العربية ، و ٢٢٥٠٠٠ ليرة (٤٨٣٠ دولار أمريكي) علي الأفلام الهندية و ١٢٥٠٠٠ ليرة (٢٦٨٤ دولار أمريكي) علي آية أفلام أخرى . وتم تخفيضها بناء علي شكاوي شركات التوزيع إلي النصف ثم أصبحت فيما بعد ٥٠٠٠٠ ليرة سورية (١٠٨٠ دولار أمريكي) علي أي فيلم مستورد ، ولقد أوصلت هذه السياسة المقيدة صناعة السينما السورية إلي مرحلة الجمود في حين شجعت صناع السينما الجدد علي البحث عن أرباح بإنتاج أفلام فيديو رخيصة من أجل السوق الخليجية الرائجة ، وحتى التليفزيون الحكومي السوري قد دخل في المنافسة علي إنتاج مسلسلات تليفزيونية لتوزيعها في الخليج تفوق بعض منها علي مثيلاتها المصرية وسجلت شعبية ضخمة بين الجماهير العربية ، ويشار إلي أن إنتاج الأفلام الروائية يتقدم بشكل بطيء جداً وسوف يعتمد المستقبل كثيراً علي سياسة الحكومة الحالية نحو الفن والثقافة (هيلاوير ٢٠٠٥/٢٤٨- ٤٩) ، وقد أضحت

شعبية المسلسلات التركية الاجتماعية سوقاً جديدة للمثلين السوريين حيث يقومون بالأداء الصوتي باللهجة السورية.

تتبع صناعة السينما في تونس وزارة الثقافة وليس وزارة الإعلام التي يتبعها الصحافة والإذاعة ، الأمر الذي سهل علي صناع السينما التونسية التطرق لقضايا محظورة في أفلامهم مثل المثلية الجنسية في فيلم "رجل الرماد" في عام ١٩٨٦ و السياحة الجنسية في فيلم "بيزنس" في عام ١٩٩٢ (هيلاوير ٢٠٠٥/٣٦١).

في المملكة العربية السعودية منعت القوانين الإسلامية المحافظة إنشاء دور للسينما أو إقامة صناعية محلية للسينما ، ولإشباع السوق السعودية الرائجة ودائمة الطلب قام صناع السينما العرب بتزويد السينما المحلية بجميع أنواع الأفلام سواء كانت فيديو أو ٣٥ مم وحتى الأفلام الإباحية تباع في السوق السوداء ، حيث يتم السماح بها للاستخدام المنزلي طالما لا تؤثر علي الأخلاق العامة (هيلاوير ٢٠٠٥/٤١٨) ، ونظراً لوجود عدد ضخم من المغتربين الآسيويين في منطقة الخليج ، أصبحت هذه الدول الغنية سوقاً رائجة للأفلام المستوردة من هوليوود وجنوب آسيا والتي اكتسبت شعبية بين الجماهير العربية أيضاً ، وقد يرجع هذا إلي أن هذه الأفلام تتناول موضوعات مماثلة لتلك التي تتناولها الأفلام العربية أي – السلوك العائلي المثالي، و قد دُعي أحد نجوم هوليود – أميتاب تشان – إلي مهرجان القاهرة السينمائي في عام ٢٠٠١ وقد جذب حوله قاعدة عريضة من النساء المصريات اللاتي يحلم بعضهن بالزواج منه (تايمز أوف انديا، ٢٠٠٥).

أسواق جديدة ، داخلون جدد

كانت السينما صناعة في مصر وكذلك لبنان حيث تعتبر تجارة وترفيها واستخدمت السينما كوسيلة للمعرفة والتواصل الثقافي مع بقية العالم (دجاني ١٩٨٠/٩٠) ، وقد ساعد تصدير الأفلام المصرية إلي البلاد العربية الأخرى علي انتشار اللهجة المصرية وكان يرجع نجاح السينما المصرية بشكل أساسي إلي كون الأفلام ناطقة باللغة العربية وبإمكانها الوصول إلي قطاع عريض من الجماهير العربية والتي تعتبر غالبيتها أمية (دجاني ١٩٨٠/٩٠).

إن اختلاف اللهجات بين العديد من الدول العربية كان السبب الذي اتخذه الموزعون السينمائيون لضمان انتشار الأفلام المصرية وبالتالي اللهجة المصرية باعتبارها الكود

الثقافي لعموم العرب – بدلاً من تعويد الجماهير العربية علي متابعة أفلام بلهجات عربية أخرى (فريد ١٩٨٨) ، ورفضت بعض الدول مثل سوريا والعراق وليبيا استيراد الأفلام المصرية التي تتناول أفكاراً سياسية ، ولهذا السبب كانت نسبة عالية من الأفلام التي أنتجت في السبعينيات ذات طابع غير سياسي (دجاني ٩٢/١٩٨٠) وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩ قوطع الإنتاج المصري في بعض الدول العربية في حين ظل التوزيع السينمائي كما هو تقريباً وإن كان هناك بطء بسيط في الكليبات (دجاني ٩٢/١٩٨٠).

لقد ازداد تصدير الأفلام إلي المملكة العربية السعودية بشكل كبير مع مرور السنين ففي عام ١٩٦١ وصل إجمالي الأفلام المصرية المصدرة إلي المملكة إلي ٤٢ فيلماً في حين أن الرقم عام ١٩٦٥ كان ١٧٦ (دجاني ٩٤/١٩٨٠) وقامت مصر أيضاً بتصدير أفلامها إلي بلاد أخرى مثل فرنسا وروسيا وكندا واليونان واستراليا وأندونسيا (دجاني ٩٥/١٩٨٠) وقد استوردت المملكة العربية السعودية هذه الأفلام لعرضها علي شاشات خاصة ، وفي المدارس أو الأندية علي سبيل المثال حيث لم تكن توجد دور للسينما هناك.

منذ التسعينيات كان إطلاق القنوات الفضائية يعني المزيد من الانخفاض في إنتاج الأفلام الروائية من ٦٠ في السنة خلال فترة الثمانينيات إلي ما يزيد قليلاً عن ٢٠ في منتصف التسعينيات (شفيق ٤٣/٢٠٠٧) ويبين الناقد السينمائي المصري سمير فريد أن الملامح الفنية لصناعة السينما العربية قد نحيت جانباً بفعل المصالح التجارية لشركات الإنتاج ويرى في ذلك إضعافاً لصناعة السينما ، كما ينتقد الحكومات العربية لاهتمامها فقط بقضايا الضرائب والرقابة أكثر من إنشاء أرشيف وطني يحفظ النسخ الأصلية للأفلام (فريد ١٩٩٨) ، ولم يجذب التليفزيون الفضائي المشاهدين العرب عن دور السينما فحسب ولكنه يمثل منافسة شرسة لصناعة السينما وذلك بالمزيد والمزيد من الإنتاج التليفزيوني الذي يعرض في دور السينما (شفيق ٤٣/٢٠٠٧) ، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه القنوات الفضائية مملوكة للأثرياء السعوديين الذين وجدوا في الإعلام استثماراً جديداً ومجالاً مميزا من الناحية الثقافية (ميلور ٢٠٠٨) ، و يشار إلي أنه قد أنشئت هيئة إذاعة الشرق الأوسط (MBC) في عام ١٩٩١ علي يد أثرياء سعوديين تربطهم صلة بالعائلة المالكة السعودية ، وتلاها شبكة

راديو وتليفزيون العرب (ART) في عام ١٩٩٣ في روما بتمويل من أحد مؤسسي MBC ، واستضافت قناة سعودية أخرى وهي Orbit في عام ١٩٩٤ ، وأحد الأثرياء السعوديين في هذا المجال هو الأمير الوليد بن طلال صاحب قنوات روتانا (روتانا موسيقى ، وروتانا كليب ، وروتانا سينما ، وروتانا زمان) ويشار إلي أن روتانا سينما وروتانا زمان مخصصتان للأفلام القديمة والحديثة ومعظمها مصرية ولديها أرشيف جيد من الأفلام المصرية وبالتالي تعتبران مسئولتان عن الحفاظ علي تراث ثقافي ثمين والذي هو في الأصل مسئولية الدولة ، وعندما تولت نجمة التليفزيون المصري هالة سرحان منصبها كمدير إقليمي لروتانا سينما أصرت علي أن عملها يقتضيه واجب قومي في الحفاظ علي الثروة من الأفلام المصرية العربية في مكتبة روتانا (أجريت مقابلة مع هالة سرحان في فبراير ٢٠٠٧ ويمكن مشاهدتها علي www.arabtube.tv) وهناك خوف من أن يقوم المستثمرون السعوديون بإعادة صياغة صناعة السينما المصرية بفرض رقابتهم علي الأفكار أو المشاهد التي لا تتفق مع أسواقهم أو ثقافتهم.

لقد تحولت الآن الإمبراطوريات التليفزيونية السعودية مثل روتانا و ART إلي الإنتاج السينمائي (هاموند ١٥٢/٢٠٠٧) وطبقاً للمؤرخ السعودي خالد ربيع السيد ، بدأ الإنتاج السعودي في عام ١٩٧٧ بفيلم بعنوان "اغتيال مدينة" إخراج عبد الله المحيسن و هو يحكي قصة دمار بيروت بعد الحرب الأهلية اللبنانية ، وقد حصل الفيلم علي جائزة قمية في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي كأفضل فيلم قصير ، وتلت ذلك فترة من السكون في الثمانينيات عندما تمكنت الجماعات الإسلامية المحافظة من قمع الحركة السينمائية في مهدها وإغلاق دور السينما ومنع السفارات الأجنبية من عرض أفلام للمواطنين السعوديين في محاولة للحفاظ علي سلامة الأخلاق العامة ، وعادة ما كانت تعرض الأفلام المصرية والعربية الأخرى المستوردة بالمنازل والنوادي الخاصة أو المدارس ، ومع ذلك ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية نقلة ثورية في السياسة السينمائية في المملكة مع افتتاح أول دار سينما في الرياض في عام ٢٠٠٥ وتلا ذلك الترخيص لفيلمين سعوديين بممثلين سعوديين يعاونهم طاقم مصري ولبناني.

كان أول إنتاج سعودي هو "ظلال الصمت" (٢٠٠٦) تلاه "كيف الحال" ، كما أقامت المملكة المحافظة أول مهرجان سينمائي سعودي في عام (٢٠٠٦) وأطلق عليه "جده

للإنتاج المرئي" لتحاشي كلمة "سينما" ، وبعد ذلك بعام أطلقت وزارة الثقافة السعودية مسابقة لتشجيع الشباب السعودي علي الدخول في مجال السينما وتكوين جمعيات سينمائية خاصة بهم ، وقد أنتجت روتانا "مناحي" وقامت بتوزيعه في دور السينما الحكومية والنوادي الثقافية ويحكي الفيلم قصة شاب سعودي من أصول بدوية يسافر إلي دبي ويواجه مواقف طريفة نظراً لاختلاف أسلوب الحياة في دبي ، وفي المؤتمر الصحفي الذي سبق العرض الأول ، صرح مسئول روتانا أن الفيلم لن يكون آخر إنتاج بل هو الأول من كثير سوف يأتي تباعاً ووعد أن الأفلام السعودية لن تتعرض علي الإطلاق بالإهانة للعادات والتقاليد الاجتماعية (الشرق ٢٠٠٨).

علي الرغم من الافتقار إلي صناعة سينمائية سعودية إلا أن إحدى صناع السينما السعوديات حزام الكيلاني وهي خريجة المعهد العالي للسينما بالقاهرة – أخرجت فيلماً وثائقياً للتليفزيون السعودي بعنوان "الديرة" عام ١٩٩١ والسعودية الأخرى هي هيفاء منصور التي أخرجت ثلاثة أفلام تتناول في معظمها المشكلات الاجتماعية السعودية وكانت هناك إشارة خاصة إلي أحد أفلامها في مهرجان روتردام السينمائي في عام ٢٠٠٤ (هاموند ٢٠٠٧ / ١٤٠).

دخلت دول خليجية أخرى صناعة السينما علي الرغم من افتقارها إلي المواهب السينمائية الضرورية ، فقد خصصت مؤسسة إعلام أبو ظبي مليار دولار لإنتاج الأفلام العربية والدولية من خلال شركة الإنتاج "الخيال" في محاولة منها للارتقاء بصناعة جديدة والتقليل من الاعتماد علي صناعة البترول وتأمل أبو ظبي في أن تكون مركزاً إقليمياً ودولياً لصناعة السينما وبالتالي أقامت مهرجان الشرق الأوسط السينمائي في عام ٢٠٠٧ ، وكانت هذه الجهود موجهة إلي الشباب الإماراتي الذين يلقون تشجيعاً للحاق بصناعة السينما والانضمام لمسابقة "أفلام من الإمارات" التي تحث الشباب الوطني علي إنتاج أفلام روائية ووثائقية وكرتون ، وهناك عدد من المنح الدراسية متاحة لتعلم الإنتاج السينمائي ، وتتناول بعض الأفلام مشكلات محلية مثل الفيلم الذي كتبته السيدة الإماراتية علياء الشمس وهو عن امرأة إماراتيه تمكنت من اختراق سوق العمل وتحقيق حلمها في أن تصبح مهندسة ولربط طلاب صناعة السينما في أبو ظبي بالسينما الدولية أنشئت أكاديمية للسينما في أبو ظبي وهي "أكاديمية نيويورك

– أبو ظبي" وهي شركة تعاونية بين مؤسسة أبو ظبي للثقافة والتراث وأكاديمية نيويورك للسينما (الدوسري ٢٠٨).

جذبت العديد من مهرجانات السينما الإقليمية عدداً من صناع السينما لعرض أعمالهم وضمان توزيعها إقليمياً ومن المهرجانات المرموقة جداً "مهرجان القاهرة السينمائي الدولي" الذي يقام سنوياً منذ عام ١٩٧٦، ومهرجان قرطاج السينمائي الذي يقام كل عامين منذ ١٩٦٦ في تونس ، وحديثاً أطلقت الإمارات العربية المتحدة مهرجان دبي السينمائي الدولي في عام ٢٠٠٤ وقد حضر نسخته الخامسة (٢٠٠٨) لفيف من النجوم الدوليين أمثال جولدي هون وسلمى حايك ، ولقد جذب تشجيع المدن الخليجية الغنية (مثل دبي) للشباب علي الدخول في الميدان الكثير من الشباب من كل أرجاء منطقة الخليج لإنتاج أفلام للهواة لعرضها في المسابقات سواء في دبي أو المملكة العربية السعودية.

في عمان بدأ إنشاء دور السينما في السبعينيات عندما أنشأت شركة عمان للسينما العربية سينما روى في عام ١٩٧١ والتي تعتبر أكبر دار للسينما العربية سينما في عمان وفي عام ٢٠٠٢ ،افتتحت الشركة مجمعاً سينمائياً حديثاً تبلغ سعته ٦٤٠ مقعداً وهو "مدينة سينما عمان" ، وفي البحرين كانت شركة بحرينية أنشئت في عام ١٩٦٨ تمتلك دور السينما الست في الدولة وكانت تحتكر استيراد الأفلام التي كان معظمها يأتي من الهند وهي "سينما تيك حداد" ، وهذا قد يرجع إلي الحقيقة بأن المغتربين الهنود ومن جنوب شرق آسيا يشكلون قطاعاً هاماً من القوى العامة والسكان في دول الخليج.

الأفلام الوثائقية : حكاية أخرى

ليس الإنتاج الوثائقي بجديد فهو يعود إلي عام ١٩٢٤ في مصر ويعني توثيق مشروعات التنمية الحكومية وأخبار الشعب بها وكان لهذا الدور أهمية خاصة خلال حربي ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ ، وبالتالي فإن معظم الأفلام الوثائقية في هذه الفترة كان ينتجها القطاع العام وليس القطاع الخاص أو صناع السينما المستقلون (الحديدي ١٣/١٩٨٢- ٧٥) ،وتقدم الدول العربية الدعم للأفلام الوثائقية – ولو بشكل جزئي– مثل الدعم الذي أُعلن عنه أثناء الاحتفال بدمشق كمدينة ثقافية في عام ٢٠٠٨ – والذي يعتبر جزءاً

من مبادرة الاحتفال السنوي باختيار عاصمة للثقافة "العربية التي أطلقت في عام ١٩٨٢ وتنظمها اليونسكو ، ولقد دعي شباب صناع السينما السوريون و أصحاب المواهب الأدبية لتقديم مقترحاتهم عن الأفلام الوثائقية و التمثيليات و المسرحيات القصيرة.

تعتبر الأفلام الوثائقية أداة للتحاور بشأن المشكلات الاجتماعية / السياسية ونقدها فقد وجدت الأفلام الوثائقية الفلسطينية علي سبيل المثال في صناعة السينما والإبداع وسيلة جديدة للتعبير عن الحياة اليومية الفلسطينية وخصوصاً في الأراضي المحتلة في محاولة لتعويض ما يرونه تشويها لصورتهم في الإعلام الغربي (بيرويل ٣٣/٢٠٠٣) ومن أشهر مخرجي الأفلام الوثائقية مي مصري وهي من صناع السينما الأمريكية من أصول فلسطينيةو قد أخرجت العديد من الأفلام الوثائقية عن أطفال الملاجئ الفلسطينيين والتي حازت أعمالها علي اعتراف دولي. ويتناول أحد أفلامها "أحلام المنفى" قصة فتتاتين فلسطينيتين في معسكرين مختلفين للاجئين واللتين تمكنتا – برغم بعد المسافة بينهما – من التواصل وتكوين صداقة متفردة.

لقد ازداد الطلب علي الأفلام الوثائقية التليفزيونية بشكل هائل مع الانفجار الذي حدث في إعداد القنوات الفضائية والأرضية المتاحة للجماهير العربية داخل وخارج المنطقة ، ويقدر تقرير "مشهد الإعلام العربي" الذي خرج في عام ٢٠٠٧ بأنه توجد حوالي ٥٠٠ قناة فضائية تغطي العالم العربي كله – يدار معظمها من قبل مؤسسات خاصة ، وتقدر قنوات الأخبار بعشرين قناة تقريباً والبقية قنوات موسيقية وترفيه (وتساعد وكالات جديدة مثل وكالة رامتان للأخبار في زيادة الطلب علي الأفلام الوثائقية السياسية).

طبقاً لمحمد هاشم – مؤسس مهرجان "أيام بيروت الوثائقية" فإن محطات التليفزيون العربية كانت في الماضي تشتري الأفلام الوثائقية الأجنبية لكي تملأ فراغات برامجها الإذاعية .... ولكن كل هذا تغير الآن ، فاليوم تنتج محطات مثل "الجزيرة" و"العربية" برامجها الخاصة، فعلي سبيل المثال ، أنشأت مجموعة MBC المالكة لقناة "العربية" شركة O3 لإنتاج أفلام وثائقية ل"لعربية" ، وكذلك ل MBC ويقال إن O3 تمكنت في عامها الأول من أن تبث أكثر من ٦٠ ساعة من المادة الوثائقية بشأن القضايا السياسية الجارية ، وقد ذكر مدير الإنتاج بقسم الفيلم الوثائقي – محمد سويدي –

أنه "منذ الحادي عشر من سبتمبر نقوم بشكل متزايد ببحث العلاقات بين الناس في العالمين العربي والغربي بالإضافة إلي الجدل الدائر حول الإرهاب " ومنذ ٢٠٠٧ تقوم شركة O3 برعاية مسابقة سنوية لتقديم المقترحات بشأن الأفلام الوثائقية التي يمكن للشركة أن تمولها وتشرف عليها وتعرضها علي قناة "العربية" ، وقد أعربت الشركة في مسابقة ٢٠٠٨ عن رغبتها في مساعدة صناع الأفلام الوثائقية العرب وكذلك من ليس لديهم خبرة سابقة بصنع الأفلام الوثائقية علي إنتاج أفلام قصيرة و إذاعتها علي شاشتها ، وكانت المسابقة تستهدف أيضاً صناع السينما المحترفين العرب لكي يتقدموا بعروضهم للإنتاج المشترك مع المؤسسات الإعلامية الدولية وبيوت الإنتاج والمنظمات غير الحكومية ، وعادة ما تكون هذه المسابقات مفتوحة أمام صناع السينما والصحفيين العرب ولكنها عادة ما تقتصر علي الأفلام التي تعتمد علي أسلوب الريبورتاج التي تصور خلال أربعة أيام ومحدودة ب ١٥- ٢٠ دقيقة.

بالإضافة إلي ما سبق ، أطلقت "الجزيرة" قناتها الوثائقية المتخصصة في عام ٢٠٠٧ "لتصبح رائدة في هذا المجال" حيث تركز علي الأفكار ذات القيمة السياسية بالنسبة للجماهير العربية وتشمل الأمثلة علي هذه الوثائقيات فيلماً عن الحياة في الدولة اليهودية (إسرائيل من الداخل) وفيلماً عن جماعة الدروز في لبنان ويقال إن القناة تنتج حوالي ١٠ ٪ من برامجها محلياً وتستورد البقية.

علي الرغم من أن سوق الأفلام الوثائقية آخذ في التوسع – خصوصاً بين شركات الإنتاج في دول الخليج – إلا أن هناك اهتماما ضئيلا لدى تلك الشركات بالدعم المالي للبرامج التدريبية والتعليمية لصناع السينما الطامحين للتدريب والتعليم ، وفي نفس الوقت يرى صناع السينما العرب المستقلون أن الطلب الحالي علي الأفلام التي تتناول أفكارا سياسية تمليها الأجندة السياسية والأيديولوجية لكل قناة أن ذلك يمثل عقبة أمامهم ، حيث إن التدخل المباشر من قبل شركات الإنتاج في محتوى الأفلام الوثائقية أمر غير مرحب به ، والخيار الوحيد أمام صناع السينما العرب هو البحث عن فرص في الخارج إذ إن هناك طلبا شديدا علي الأفلام الوثائقية العربية في المهرجانات الدولية.

واختصاراً لما سبق ، تعتبر صناعة الأفلام الوثائقية العربية حديثة نسبياً حيث إن معظم المنتج منها عبارة علي مقابلات مدعمة ببعض الصور العشوائية ويقال إن صناعة

الأفلام الوثائقية الآن آخذه في التصاعد لأن "الأفلام الوثائقية- كما تقول مخرجة الأفلام الوثائقية الأردنية سوسن دراوشة" - تعتبر أسلوباً أكثر ديمقراطية لحفظ السجلات عن التاريخ الحديث من وجهة نظر الأنظمة السياسية وهذا يتعلق أيضاً بالمعدات والكاميرات الأرخص والأكثر توفراً أمام المخرجين الشبان والمهنيين والأفلام الوثائقية وربما هذا هو السبب في أن يصبح هذا اتجاهاً مألوفاً بجانب الأفلام الوثائقية القصيرة المتاحة علي شبكة الإنترنت".

تتركز معظم الأفكار الوثائقية في القضايا السياسية وقد يجد مخرجو الأفلام الوثائقية أنفسهم في مشاكل إذا ما عبروا الخط الأحمر فيما يتعلق بالدين والسياسة أو التوجهات الجنسية.

دور السينما في المجال الجماهيري العربي القومي

ركزت بعد الاستقلال الدول العربية – وخصوصاً مصر التي كانت صناعة السينما فيها مزدهرة – علي إنتاج أفلام تعلي من شأن مثل القومية العربية والوحدة العربية ، فمثلا ، الفيلم التاريخي "الناصر صلاح الدين" أنتج في عام ١٩٦٣ وأخرجه يوسف شاهين كدعاية لنظام عبد الناصر من خلال القياس بين عبد الناصر وصلاح الدين الذي يعتبر البطل العربي ضد الصليبيين الأوروبيين ، وكان عبد الناصر يحب أن ينظر إليه – مثل صلاح الدين – علي أنه القائد القادر علي توحيد العرب وهزيمة القوى الاستعمارية الغربية ، وكان هذا واضحاً في ترديد عبارات نطق بها صلاح الدين في الفيلم مثل "الدين لله والوطن للجميع" أو "ليس هناك نصر بدون وحدة" (حليم ٧٩/١٩٩٢).

كانت الأفلام ذات النبرة السياسية الحادة تواجه المنع أو التقييد في بعض الدول العربية ، فقد أخرج المصري توفيق صالح فيلم "المخدوعون" وهو اقتباس عن رواية غسان كنفاني" أناس في الشمس" ولكن تم تضييق الخناق علي الفيلم في سوريا- حيث أنتج - ومنعه في مصر والعراق (روزن ٣٥/١٩٨٩) ويحكي الفيلم قصة ثلاثة رجال فلسطينيين من ثلاثة أجيال مختلفة يجمعهم هدف مشترك وهو الهروب من الفقر والعثور علي وظيفة في الكويت ، وكانت القضية الفلسطينية أيضاً فكرة العديد من الأفلام المصرية واللبنانية ، وفي الواقع ، شكل مجموعة من المفكرين الفلسطينيين

"المجموعة السينمائية الفلسطينية" في أوائل السبعينيات بهدف إنتاج أفلام علي يد مبدعين فلسطينيين يؤيدون القضية الفلسطينية ، ويعيش كثير من صناع السينما الفلسطينيين في المنفى وبالتالي لا يستطيع العديد منهم السفر إلي إسرائيل ومن المحتمل أن يجهزوا طاقماً أجنبياً للتصوير في إسرائيل والأراضي الفلسطينية (نيدهارت ٢٠٠٥/٢٠٠٧) ، ويشار إلي أنه لم يكن هناك في يوم من الأيام أي مدرسة سينمائية في الأراضي الفلسطينية ولكن قام الفلسطينيون بإنشاء مؤسسة للسينما عقب انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠ لإنتاج أفلام قصيرة وأفلام وثائقية عن الحياة اليومية في المنطقة بالاشتراك مع بعض المؤسسات الأجنبية (هيلاوير ٩٦/٢٠٠٥).

يعتبر الدين والجنس أفكاراً محظورةً في السينما العربية (شفيق ٣٤/٢٠٠٧) ولكن واجهت هذه المحظورات نوعاً من التحدي في الآونة الأخيرة خصوصاً من قبل مخرجات وممثلات يتسمن بالجرأة ،و يذكر أن الفنانات اللاتي كن يعملن في مصر في أوائل القرن العشرين كن يهوديات أو من مسيحيي الشام كما كانت مهنة التمثيل تحظى بسمعة سيئة ، وعلي آية حال ، عملت صناعة السينما علي تحسين صورة الفنانات مما مهد الطريق لدخول الإناث هذه المهنة (فهيم ٢٠٠٨) ، ولجذب العائلات إلي دور السينما كان هناك توجه لإبراز الصورة الإيجابية للمرأة العربية والمصرية في الخمسينيات و الستينيات ، وخصوصاً في أعمال الممثلة المصرية فاتن حمامة المعروفة بسيدة الشاشة العربية من خلال سلسلة من الأفلام أكسبتها احتراماً شعبياً واسعاً ، وعلى آية حال ، أظهرت السينما التجارية في الثمانينيات والتسعينيات شخصيات نسائية مشوشة فرضن موجة الحجاب علي ممثلات مصريات مرموقات رفض العمل السينمائي "الحرام" وفضلن ارتداء الحجاب و الانسحاب من الحياة العامة (مورجان ٤/٢٠٠٥).

ظهر في الحقبة الماضية جديد من الأفلام أطلق عليه "السينما النظيفة" والذي يتجنب آية إساءة إلي الأدوار الحساسة دينياً وثقافياً (مورجان ٤/٢٠٠٥) ، وعلي الرغم من أن العديد من الأفلام الحديثة تعتبر "نظيفة" إلا أن هناك أفلاماً أخرى تمثل حبكتها و شخوصها تحدياً للمحظورات الدينية والاجتماعية ، وأحد الأمثلة الحديثة هو الفيلم المصري "سهر الليالي" (٢٠٠٢) والذي أثار جدلاً ساخناً في مصر ، ويتناول هذا الفيلم قصة أربعة أزواج مع زوجاتهم يصارعون مشكلات الزنا والشبق الجنسي في مجتمع يعلي

من صورة الأمهات والزوجات علي أنهن مخلصات لأزواجهن وأسرهن ولسن نساء يسعين إلي المتعة الجنسية (مورجان ٥/٢٠٠٥) ، ومثال آخر هو "بحب السيما" (٢٠٠٤) وهو يحكي قصة رجل قبطي محافظ تتعذب زوجته من فرط عفته وبالتالي تدخل في علاقة غير مشروعة مع أحد الناس ، وقد تسبب الفيلم في قيام الأقلية القبطية في مصر بمظاهرات ورفع دعاوي قانونية ضد المخرج وكاتب السيناريو اللذين هما في الأصل قبطيان ، وتقف المخرجة المصرية إيناس الدغيدي وراء العديد من الأفلام الجريئة التي تتناول قضايا اجتماعية حساسة مثل "الإيدز" ، المثلية الجنسية والعذرية وقد أثار فيلمها "مذكرات مراهقة" (٢٠٠١) جدلاً كبيراً يعرض رفض مراهقة مصرية لفكرة العذرية كأمر لازم يسبق الزواج.

يصور فيلمان جزائريان حديثان امرأة جزائرية تكسر القيود الاجتماعية ، هذان الفيلمان هما "حريم مدام عثمان" (٢٠٠٠) و "تحيا الجزائر" (٢٠٠٤) من إخراج نادر مونكنيش حيث تجرأ الفيلم الثاني علي عرض امرأة جزائرية عارية تماماً (عبد الرازق ٣٤٨/٢٠٠٧) أما الفيلم اللبناني "كاراميل" من إخراج نادين لبكي (٢٠٠٨) فهو إنتاج مشترك مع فرنسا ويحكي عن خمسة نساء يلتقين بانتظام في أحد صالونات التجميل ويتبادلن الأحاديث الودية عن الرجال والجنس وتبرر لبكي فكرة الفيلم الجريئة بالمعايير المزدوجة في المجتمعات العربية أو كما تقول "أنا أعيش في بلد حديث ومنفتح علي الثقافة الغربية وفي نفس الوقت أجدني في حيرة بين هذه الثقافة وثقل العادات ، والدين ، والتعليم كما أن هناك قدراً كبيراً من الرقابة الذاتية و ضبط النفس ، إنني حائرة بين هذين الأمرين ولا أعرف من أنا بالضبط ، لقد نظرت حولي وشعرت أن النساء حولي لديهن نفس الشعور ولهذا السبب قررت أن أكتب هذا الفيلم لكي أتحدث عن النساء في لبنان اليوم وما يواجهنه وهذا التناقض بين الشرق والغرب والطريقة التي نحاول بها اكتشاف هويتنا".

اتجهت في أوائل التسعينيات أكثر من ٢٠ ممثلة مصرية إلي ارتداء الحجاب وتركن السينما وكرسن أنفسهن للعبادة ولكن هذا الاتجاه آخذ في التباطؤ بعد عام ١٩٩٤ وخصوصاً مع قمع الحكومة للحركات الإسلامية (شفيق ٧١٦/٢٠٠١) ، وفي مراكش أحاطت الاحتجاجات الإسلامية بأفلام المخرج المغربي عبد القادر الأكتع مثل "الحب

في الدار البيضاء" (١٩٩١) و "دم الآخر" (١٩٩٥) بسبب مشاهد جنسية ، كما تم في مراكش منع بعض الأفلام المصرية مثل فيلم يوسف شاهين "المهاجر" (١٩٩٥) بسبب تجرؤه علي تصوير النبي يوسف (هاموند ٢٠٠٧/١٤٣) ، ومن الناحية الأخرى ، عرضت أفلام مصرية في التسعينيات تساند الحكومة المصرية بشكل واضح في إظهار صورة سلبية عن الأصوليين ، هذه الأفلام تشمل "الإرهابي" و "الإرهاب والكباب" (١٩٩٢) اللذين قام ببطولتها النجم المصري المشهور عادل إمام.

لقد أفرزت الاضطرابات السياسية في الآونة الأخيرة بالمنطقة – بدءاً من غزو العراق للكويت و الخطر الاقتصادي علي العراق والحرب علي العراق في عام ٢٠٠٣ موجه من الأفلام تنتقد الوضع السياسي القائم وتعرض للموقف العربي تجاه إسرائيل وأمريكا ، وأحد الأمثلة علي ذلك فيلم النجمة المصرية نادية الجندي "٤٨ ساعة في إسرائيل" (١٩٩٨) ، ويحكي قصة سيدة مصرية تتمكن من خداع عميل سري إسرائيلي ، ومثال آخر هو "ليلة سقوط بغداد" (٢٠٠٦) الذي استوحى من حرب العراق والذي يصور خوف أحد المدرسين المصريين من أن تقوم الولايات المتحدة بغزو مصر بعد سقوط بغداد ، وتناولت بعض المشاهد فضيحة سجن أبو غريب حيث قدمت صورة رمزية لضعف البشر المطحونين في وجه القوى الإمبريالية المهيمنة (شفيق ٢٠٠٧/٩٥) ، ويصور النجم المصري عادل إمام في فيلمه الشهير "السفارة في العمارة" (٢٠٠٥) زير نساء مصري يعود بعد رحلة عمل طويلة في دول الخليج الغنية ليجد أن السفارة الإسرائيلية تفتح أبوابها بالقرب من باب شقته ، ووجد الرجل صعوبة في أن يحيا حياة طبيعية حيث يخضع بشكل دائم للتفتيش الذاتي والاستجواب وعندما يتمرد يصبح بطلاً قومياً ، وينتقد هذا الفيلم بشكل كوميدي التطبيع بين مصر وإسرائيل وينتهي بأن يقود عادل إمام مظاهرة حاشدة ضد سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

تظهر أفلام أخرى العرب علي أنهم من الصلابة بحيث لا يمكن للمؤثرات الغربية أن تفسدهم ، ويظهر ذلك في الفيلم الناجح لعادل إمام "التجربة الدنمركية" (٢٠٠٣) الذي يحكي قصة امرأة دنمركية (ربما إشارة إلي الغرب) تأتي إلي مصر للارتقاء بالتربية الجنسية وتحدث فوضي عارمة في منزل الوزير حيث يقيم وحيث يهيم الوزير وأولاده الأربعة بجمالها الأخاذ، وكذلك ظهر الممثل الكوميدي الشاب المصري محمد

هنيدي في أفلام أخرى لها نفس التوجه الأخلاقي مثل "صعيدي في الجامعة الأمريكية" (١٩٩٨) والذي حقق نجاحاً منقطع النظير بإظهاره أن أبناء الطبقات العليا المصرية يحافظون علي روحهم الوطنية (هاموند ٢٠٠٧/١٤٠) وفيلمه الآخر "همام في أمستردام"(١٩٩٩) يصور شاباً مصرياً يراوده حلم الهجرة إلي أوروبا شأنه شأن الكثير من أقرانه وتمكن هنيدي من تصوير القيم المصرية المحلية علي أنها لم تفسد من أمركة مصر أو موجة التحديث والخصخصة التي طرأت منذ السبعينيات (هاموند ٢٠٠٧/١٥١) علي الجانب الآخر ، يوجد عشرات من صناع السينما العرب الذين يعيشون في أوروبا ويعتبر التحدي بالنسبة لكثير منهم ليس بالضرورة في الحفاظ علي عدم تلوث ثقافتهم الأصلية ولكن في عمل تصالح بين جذورهم الأصلية مع قيام المجتمعات التي تستضيفهم ، فقد دأب صناع السينما الجزائريون علي استخدام السينما كوسيلة لمناقشة قضايا في موطنهم الأصلي الجزائر بالإضافة إلي فرنسا – الوطن الذي يؤويهم ، و من بين هؤلاء السينمائيين مرزق العواش ، عبد الكريم بهلول ، وعكاشة توتية ومحمود زعوري الذين تبرز أعمالهم الطريقة التي يناقش بها السينمائيون المهاجرون علاقتهم بموطنهم الأصلي وهويتهم الجديدة في المهجر (هيجبي ٢٠٠٧) ، وأكثر من ذلك ، أطلقت المخرج الجزائرية ياميتة بن جيجي – وهي من الجيل الثاني من العرب الفرنسيين – فيلمها الوثائقي "ذكريات المهاجرين" في عام ١٩٩٧ في محاولة لإيصال صوتها إلي الجيل الأول من المهاجرين والمهاجرات من شمال إفريقيا ، وقامت أيضاً بإخراج فيلم روائي "إن شاء الله غداً" (٢٠٠١) ويتناول المشكلات التي تواجهها المرأة من الجيل الأول من المهاجرين في التكيف مع الحياة في فرنسا (سذرلاند ٢٠٠٧/١٢).

يشعر بعض سينمائيي المهجر بالانجذاب إلي شئون بلادهم الأصلية مثل اللبناني برهان علاوي الذي قال ذات مرة "كلما أقضي المزيد من الوقت في فرنسا أشعر بأنني مهموم أكثر بمشكلات لبنان" (روزن ١٩٩٨).

خاتمة

تطورت السينما كتجارة رابحة خصوصاً في مصر حتى فترة السبعينيات عندما تمت خصخصتها وواجهت سلسلة من المتاعب الاقتصادية وكان علي صناعة السينما أن تتحمل المنافسة الشديدة من قبل الفيديو للتوزيع في الأسواق الخليجية وخصوصاً في المملكة العربية السعودية ثم ازدادت المنافسة شراسة منذ التسعينيات مع مقدم القنوات الفضائية والتي يعرض إنتاجها في دور السينما الرئيسية ومع ذلك ، هناك اهتمام واضح بالسينما كفن وصناعة ،حيث إن الإمارات والسعودية علي سبيل المثال ، قد أنتجتا أفلاماً خاصة بهم وشجعتنا مواطنيها علي اختراق هذه الصناعة كجزء من الصورة العصرية لهذه الدول الخليجية ، وعموماً أسهمت السينما في الكشف عن المحظورات الاجتماعية ربما أكثر من آي وسيلة أخرى وقد يرجع هذا إلي أن السينما قد تمت خصخصتها – علي الأقل في مصر ولبنان بينما يخضع التليفزيون بشكل كبير لإشراف الحكومات العربية.

تشير التطلعات المستقبلية لصناعة السينما إلي نمو مستمر ولكن علي أسس جديدة ، إذ قد يؤدي نقص التمويل إلي المزيد من الإنتاج المشترك ليس فقط بين المنتجين الإقليميين بل قد يشمل أيضاً الممولين الدوليين وخصوصاً من أوروبا ، وقد يؤثر هذا في الأفكار التي قد تطرح مستقبلاً حيث يمكن تناول أفكار أكثر جرأة ، وعلي الرغم من أن الأنظمة العربية - من الناحية النظرية – يمكن أن تفرض لوائح صارمة ورقابة للحد من حرية صناعة السينما إلا أن هذه السلطة تواجه تحدي عولمة الإعلام والتي لها آثار إيجابية وكذلك سلبية علي السينما العربية.

علي الجانب الإيجابي ، تعرض الأفلام الآن في المهرجانات الدولية للسينما والأفلام الوثائقية الأمر الذي يشجع صناع السينما – خصوصاً الجيل الجديد علي تقديم منتجات جديدة وجريئة بما يتسق مع هذه التجمعات ، إضافة إلي ذلك ، تمثل تجمعات المهجر العربية أسواقاً جديدة لصناعة السينما العربية في الخارج بالإضافة إلي أنها تعتبر أساسا لخلق جيل جديد من صناع السينما الذين نشأوا في هذه المجتمعات، أما علي الجانب السلبي ، تبقى صناعة السينما في يد لاعبين قلائل يملكون موارد مالية هامة مما يجعل من الصعب علي قادمين جدد أن يدخلوا هذه الصناعة وبالتالي يضطر

كثير منهم للبحث عن التمويل من الخارج عند إنتاج أفلام روائية أو وثائقية ، وأخيراً ، فإن المنافسة الشرسة من قبل الفضائيات تضيف المزيد من الضغوط علي إنتاج الأفلام الروائية مما يجعل إنتاج الأفلام عملية تجارية محفوفة بالمخاطر وتجعل من الإنتاج المشترك وسيلة ضرورية لضمان التمويل الكافي لهذا الإنتاج.

ملحوظات:

يمكنك زيارة المواقع التالية:

http://yabeytrouth.com/pages/index3401.htm
http://www.asbu.net/www/at/directdoc.asp?docid=117
http://english.ramattan.net/profile.aspx
www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml
www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml
www.o3productions.com/arabiya08.htm
www.o3productions.com/arabiya08.htm
http://english.aljazeera.net/documentary/2007/02/200852519224757854.html
www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml
www.qantara.de/welcome/how_article.php/c_310/_nr.153/ihtml
www.onculture.eu/story.aspx?s_id=193
www.onculture.eu/story.aspx?s_id=193
http://www.filmakermagazine.comdirectorinterviews/2008/02/nadine-labaki-caramel.php

الفصل السابع

الإنتـــــرنت العربـــية

ثالوث انفصامي

خليل ريناوي

"إننا نؤمن بشدة بأن تبني التكنولوجيا من منظور حكومي واجتماعي واقتصادي لهو أمر ضروري لتطور واستقرار الاقتصاد والمجتمع الأردني . وتعتبر هذه الاتفاقية مع مايكروسوفت خطوة نحو رؤيتنا في تحويل الأردن إلي مركز تكنولوجي مبني علي المعرفة".

(الملك عبد الله الثاني – ملك الأردن في (الأردن تود أن تكون مكة التكنولوجيا) (ويرلد نيوز ، ٦ مارس ٢٠٠٦).

"لقد فرضت المدينة رقابة علي الإنترنت وهذا يستحق الثناء لأنه ليس من المفترض أن تترك الإنترنت مفتوحة للجميع لأن هناك مواقع غير أخلاقية تنتهك حقوق المسلم في تطبيق قواعد الدين (صالح بن عبد الله آل عزيز – مدير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا).

يعكس الاقتباسان اللذان نفتتح بهما هذا الفصل الوضع الشيزوفريني للإنترنت في العالم العربي فمن ناحية تحاول الحكومات العربية أن تسير في ركب الاتصالات والإنترنت ومن ناحية أخرى قيدت ومازالت تقيد تطور الإنترنت في بلادها ، وبالتالي فهي تتعامل مع الإنترنت بطريقة متناقضة ففي الوقت الذي تدرك فيه أهميتها في تنميتها الاقتصادية وقيمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن هذه الحكومات ترى أن الإنترنت عامل يؤثر في الاستقرار السياسي و الاجتماعي في بلادها ، والحكومات التي ترى في الاستعمار الثقافي سبباً في فرضها لقيود تعاني كثيراً كي تتحكم في هذا الشريان المعرفي : حيث تفرض سيطرة حكومية علي الموزعين ، وتحد من عدد موردي خطوط الإنترنت ، وتقوم بفلترة البرامج والتحكم فيها وإنشاء هيئات للإشراف والسيطرة علي استخدام الإنترنت وتنقيح اللوائح التي تنظم الوصول إلي الإنترنت

وهكذا فإن تلك الأساليب تحول الإنترنت - والتي تختلف من بلد لآخر – إلي مجال عام يخضع للرقابة والعقوبات شأنه في ذلك شأن وسائل الإعلام التقليدية.

تقدر المسوح التي أجريت علي الإنترنت التي تطورت في العقدين الماضيين – أن عدد المستخدمين حول العالم أصبح أكثر من ١,٩ مليار شخص وهذا يعني أن ٢٨,٧ ٪ من سكان العالم يستخدمون الإنترنت بالمقارنة بعام ١٩٩٧ حيث قدر العدد ب ٧٠ مليون – أي زيادة بمقدار ١٨ ضعفاً (طبقاً لآخر الإحصائيات من موقع internet world stats.com).

تعتبر البحرين أكثر البلاد بها خطوط إنترنت في الشرق الأوسط (٨٨٪) تليها الإمارات ٧٥,٩ ٪ وأكبر عدد من حسابات الإنترنت في المنطقة يوجد في إيران (٣٣٢٠٠٠٠٠) (internet world stats.com) ، و على آية حال تختلف بقية الدول العربية عن الدول غير العربية في المنطقة مثل إسرائيل وتركيا وإيران وكما نرى من جدول رقم (٩) فإن نسبة السكان العرب إلي سكان العالم بلغت ٤,٨٧ ٪ في يونيو ٢٠١٠ ومع ذلك يمثل العرب نسبة ٣,٣٢ ٪ من إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في العالم ،و يمكن أن يكون عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي أكبر من تلك الأرقام لأن معظم مستخدمي الإنترنت في هذه المنطقة يمكنهم الوصول إلي الإنترنت من خلال أجهزة كمبيوتر عامة في الجامعات ومقاهي الإنترنت أو من خلال الاستخدام الجماعي وليس من خلال حساب خاص ، وبرغم معدلات الاختراق السريعة والضخمة للإنترنت في المجتمعات العربية والآخذة في الارتفاع إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت تظل واحدة من أقل النسب في العالم – باستثناء دول الخليج حيث تعتبر النسبة عالية نسبياً (حوالي ٣٠ ٪ أو أكثر) بينما لا تزيد في بقية الدول العربية عن ١٠ ٪ من إجمالي عدد السكان.

لماذا لا يزال العالم العربي متخلفاً – و به هذا العدد من الشباب – عندما يتعلق الأمر بالثورة الرقمية ؟ هناك عدة عوامل مثل المعرفة المحدودة باللغة الإنجليزية والتكلفة العالية لتسهيلات تكنولوجيا المعلومات ، والبنية التحتية القاصرة للوسائط والوصول المحدود للإنترنت في المناطق الريفية – كل هذا يسهم في الحد من انتشار الإنترنت ويجعلها ترفاً متاحاً لمجموعات اجتماعية محدودة وطبقات في المجتمعات العربية وتحديداً المهنيون ذوي المهارات العالية من الطبقة الاجتماعية المتوسطة والعليا.

علي الرغم من هذه الأرقام ، لا يمكننا تجاهل أهمية الإنترنت كمصدر للمعلومات وإدارة للبحث في العالم العربي بسبب طبيعتها التفاعلية التي تشكل الهوية الجماعية وتضامن المجتمع وكذلك بسبب إمكانياتها كقوة اجتماعية وسياسية لكل من الأصوليين الدينيين وجماعات حقوق الإنسان التي قد تدفع للتغيير في العالم العربي ولقد انعكست النتيجة في التطور السريع حديثاً لهذه الوسيلة في المجتمعات العربية بالنسبة لمناطق أخرى في العالم ومتوسط النمو العالمي كما نرى في جدول رقم (٩) ، وهذا يبين أن النمو في استخدام الإنترنت في العالم العربي قد بلغ ٢١٧٠ ٪ بين ٢٠٠٠-٢٠١٠ في حين بلغ النمو في بقية أرجاء العالم حوالي ٣٧٥ ٪ فقط.

يتناول هذا الفصل ظهور الإنترنت ومستوى اختراقها الحالي واستخدامها في المجتمعات العربية ويناقش العقبات التي تقف أمام انتشار هذه الوسيلة في هذا الجزء من العالم واستخدام الإنترنت كمجال عام افتراضي ، حيث يفحص أنماط الاستخدام وثقافة الإنترنت في هذه المنطقة ، ويركز الفصل علي رد فعل الحكومات والأنظمة العربية تجاه هذه الوسيلة وانتشارها من خلال مقاهي الإنترنت.

جدول رقم "٩"

مستخدمو الإنترنت في العالم العربي وفي العالم

المنطقة	عدد السكان حسب تقديرات ٢٠٠٩	٪ إلي سكان العالم	مستخدمو الإنترنت في يونيو ٢٠١٠	٪ الانتشار بين السكان	٪ نمو المستخدمين ٢٠٠٠- ٢٠١٠	٪ المستخدمون في العالم
إجمالي العالم العربي	٣٢٣,١٧١,٥٤٣	٪ ٤,٨٧	٦٥,١٣٤,٢٠٠	٪ ١٩,٦	٪ ٢١٧٠	٪ ٣٠٣٢
العالم العربي في بقية العالم	٦,٥١٣,٤٣٨,٤١٧	٪٩٥,١٣	١,٩٠١,٣٨٠,٦١٦	٪ ٢٩,٢	٪ ٣٥٧	٪ ٩٦,٦٨
إجمالي العالم	٦,٨٤٥,٦٠٩,٩٦٠	٪ ١٠٠	١,٩٦٦,٥١٤,٨١٦	٪ ٢٨,٧	٪ ٤٦٧	٪ ١٠٠

ملحوظة:

١- تم تحديث الإحصائيات الخاصة بالانترنت و السكان في يونيه ٢٠١٠ .

٢- أعداد السكان مبنية علي بيانات مأخوذة مكتب الإحصاء الأمريكي.

الإنترنت في العالم العربي

تعود وصلات الإنترنت في المنطقة إلي أوائل التسعينيات عندما كانت متاحة فقط في المكاتب الحكومية والجامعات والمعاهد البحثية ، ومع مرور الوقت بدأ استخدامها في الازدياد حتى أنه يتوفر في الوقت الحالي الوصول إلي الإنترنت من خلال موزعين محليين في كل البلاد العربية.

تونس : كانت أول دولة عربية تتصل بالإنترنت (١٩٩١) ، ومع ذلك أصبح استخدامها علي نطاق واسع في عام ١٩٩٦ عندما أنشئت المؤسسة الرئيسية الموفرة للخدمة – الوكالة التونسية للإنترنت ومراقبة تبادل المعلومات (عيد ٢٠٠٦) ، وقد حاولت تونس نشر هذه التكنولوجيا بطريقة تعمل علي جذب الاستثمارات الأجنبية كما أنها تقدم خدمة الإنترنت من خلال ١٢ مزوداً وهي تشمل ٧ يزودون المؤسسات والوكالات العامة بالإضافة إلي ٥ شركات خاصة توفر الخدمات للسوق الأكبر وتوفر خدمات الإنترنت من خلال الخط التليفوني أو خطوط الADSL و طبقاً لإحصائيات في يونيو عام ٢٠١٠ وصل عدد المستخدمين ٣.٦ مليون بما يمثل ٣٤ ٪ من إجمالي عدد سكان تونس ، في حين أن النمو في الاستخدام بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بلغ ٣٥٠٠ ٪ ، وأخيراً يلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً بين عدد مستخدمي الإنترنت والمواقع التي أمكن تصفحها لأن مستخدمي الإنترنت التونسيين يفضلون استخدام حسابات بريد إليكتروني أجنبي لكي يتحاشوا الرقابة الحكومية.

مصر: وقد جاءت بعد تونس في الاتصال بالإنترنت في أواخر ١٩٩٣ ، وتم ذلك عن طريق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، وفي أوائل ١٩٩٧ بدأ المركز في خصخصة خدمات الإنترنت بالترخيص لشركات توفير خدمات الإنترنت ، وبناءً عليه قامت هذه الشركات ببيع الخدمات لعملاء آخرين، وبلغ عدد موفري خدمة الإنترنت في عام ١٩٩٧ ستة عشر متصلين بعضهم البعض عن طريق البوابات الإليكترونية للشركة المصرية للاتصالات كما أطلقت الحكومة خدمة ال ADSL في

مايو ٢٠٠٤ بمبادرة قامت بها سبع شركات ، وبفضل هذه الجهود الضخمة زاد عدد مستخدمي الإنترنت زيادة كبيرة ، ويبلغ العدد الحالي لمستخدمي الإنترنت في مصر ما يزيد علي ١٧ مليون ، أي ما يعادل ٢١ ٪ من إجمالي عدد السكان ، في حين بلغت نسبة الزيادة في الاستخدام ٣٦٩١ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ، وكلهم يستقبلون الخدمة عبر ٢١١ شركة لتوفير الخدمات أكبرها "Link" و "TE Data" في السوق المصرية للاتصالات.

الجزائر : أدخلت خدمة الإنترنت في عام ١٩٩٣ من خلال مركز الأبحاث CERIST المملوك للدولة وبعد ذلك بخمس سنوات انتهى احتكار الدولة لتوفير الخدمة وسمح لشركات القطاع الخاص بتوفير الخدمات ، وبحلول عام ٢٠٠٠ كان يوجد ١٨ شركة خاصة لتوفير الخدمة (عيد ٢٠٠٨) ، ومع ذلك لا يزال سوق الاتصالات الجزائرية يخضع لسيطرة شركة اتصالات الجزائر وهي الشركة الأم المملوكة للدولة والتي توفر خدمات الاتصالات في الجزائر ، ويعتبر احتكار شركة اتصالات الجزائر لخدمات الإنترنت أحد المعوقات الرئيسية أمام استخدام الإنترنت علي نطاق واسع ، وعلي آية حال ، حصلت شركتان خاصتان في عام ٢٠٠٥ علي ترخيص بإنشاء شبكة خطوط هاتف أرضي وكذلك إطلاق خدمة ال ADSL ، وبالتالي انتهى الاحتكار ، ومع حلول عام ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر ٤.٧ مليوناً بما يعادل ١٣.٦ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ٩٣٠٠ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ ، وعلي الرغم من تحرير قطاع الاتصالات لا تزال خدمات الإنترنت واستخدامها أقل من مستوى الدول الأخرى المجاورة.

الإمارات العربية المتحدة : وقد اتصلت بالإنترنت من خلال شركة "اتصالات" التي كانت تحتكر خدمات الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٠٦ ، ففي نفس العام أنشئت شركة وطنية أخرى لتوفير خدمات الإنترنت (DU) لزيادة التنوع في السوق الوطني للاتصالات ، وتعتبر دولة الإمارات أول دولة عربية من حيث انتشار الإنترنت علي مستوى الاستخدام والبنية التحتية ، و بجانب المواقع الاليكترونية العامة والتجارية وهي متعددة وعالية الكفاءة تحتفظ كل المؤسسات الحكومية بمواقع اليكترونية متقدمة باللغة العربية و الانجليزية ، ولجذب الاستثمارات المحلية

و الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات أنشأت دولة الإمارات "مدينة الإنترنت" إحدى اثنتين في العالم العربي ، ويضيف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصادر عن الأمم المتحدة أن الإمارات العربية علي قمة الدول العربية من حيث الوصول إلي الإنترنت إذ يوجد بها ٣٠٨ مستخدم لكل ١٠٠٠ شخص (هانكوك ٢٠٠٨) ، وطبقاً لإحصائيات في يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في دولة الإمارات حوالي ٣,٨ مليون أي ما يعادل أكثر من ٧٥ ٪ من إجمالي عدد السكان ويعتبر هذا ثاني أعلي معدل في العالم العربي كما بلغت الزيادة في الاستخدام ٤١٤ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

الأردن والسودان: اتصلت هاتان الدولتان بالإنترنت في عام ١٩٩٤ ، ومنذ أن بدأت الإنترنت تتاح للجمهور في الأردن وجدت مساندة قوية من سلطات المملكة ، ويقوم بتوفير الخدمة "المؤسسة العامة للاتصالات اللاسلكية" التي تحولت إلي شركة مملوكة للدولة في عام ١٩٩٧ وتعمل علي أساس تجاري تحت مسمى شركة الأردن للاتصالات وحتى عام ٢٠٠٤ ، كانت هي الشركة الوحيد ة التي تقدم خدمات الاتصالات المحلية والدولية ، وبعد ذلك باعت الشركة نصيبها لشركة "فرانس تليكوم" التي أصبحت اللاعب المسيطر في قطاع الاتصالات في الأردن (الشرق الأوسط للإنترنت ٢٠٠٥) وقد أسهمت هذه الخطوات في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من ١٢٧٠٠٠ مستخدم في عام ٢٠٠٠ إلي ٦٣٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٤ بإجمالي ١١٧ مستخدم لكل ألف مواطن وهذا معدل مرتفع بالمقارنة بدول عربية أخرى ، ويوجد حالياً العديد من الشركات التي توفر خدمة الإنترنت ، وقد جعل هذا التطور السريع الأردن في مصاف أفضل الدول العربية في هذا المجال ، وطبقاً لإحصائيات أخذت في يونيه ٢٠١٠ يوجد ما يزيد علي ١,٧ مليون مستخدم للإنترنت بما يعادل ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان كما أن النمو في الاستخدام وصل إلي ١٢٦٨ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

كان عام ١٩٩٤ هو العام الذي دخلت فيه الإنترنت إلي السودان لأول مرة ، وقبل ذلك كانت الدولة السودانية تسيطر علي قطاع الاتصالات وانتهى ذلك عندما أعلنت الشركة عن إنشاء الهيئة الوطنية للاتصالات وعن نيتها لفتح سوق الاتصالات أمام القطاع الخاص ، وبالإضافة إلي هذه الإجراءات تم تحويل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلي شركة خاصة مساهمة تعرف ب "سوداتيل" التي أنشأت شبكة اتصالات

جديدة (موقع باب ٢٠٠٥) ، وبعد ذلك ، أسست شركة سودانيت – وهي شركة مملوكة للدولة لتوفير خدمات الإنترنت في السودان (موقع سودانيت ٢٠٠٦) وظلت سودانيت الموفر الوحيد للخدمة في السودان حتى عام ٢٠٠٥ عندما تم إنهاء احتكارها وذلك لأغراض تقليل نفقات الاتصالات وزيادة معدل التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقليل الفارق الرقمي بين المناطق الريفية والحضرية (شبكة مكتوب محيط ٢٠٠٧) ، والآن توجد ست شركات توفر خدمات الإنترنت في السودان ، وفي يونيو ٢٠١٠ كان يوجد ٤.٢ مليون مستخدم للإنترنت في السودان بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالي عدد السكان كما أن معدل النمو في الاستخدام كان ١٣٩٠٠ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ، وهذا يعتبر معدل منخفض بالمقارنة بمعدلات الاستخدام الإقليمية والعالمية.

البحرين: اتصلت البحرين بالإنترنت في عام ١٩٩٥ ويعتبر المؤسسة الوحيدة لتوفير خدمات الإنترنت هي "البحرين للاتصالات" أو باتيلكو – وهي شركة تملكها وتديرها الدولة ، وعلي الرغم من صدور قانون بتحرير السوق في عام ٢٠٠٢ ، إلا أن باتيلكو لا تزال المزود الوحيد بخدمات الإنترنت ، وقد تسبب الاحتكار الذي تتمتع به الشركة في كثير من النقد وخصوصاً فيما يتعلق بالأسعار العالية لخدمات الإنترنت الأمر الذي دفع بعض المشتركين لإنشاء مواقع متخصصة للاحتجاج ضد سياسات الشركة (باتيلكو ٢٠٠٧) ، ويعتبر هذا الاحتكار العقبة الرئيسية أمام زيادة الاستخدام في البحرين ، وعلي الرغم من أن باتيلكو توفر خدمة ال ADSL إلا أنها مرتفعة السعر. وتذكر التقارير الصحفية أن السبب وراء هذه السياسة هو الحد من استخدام الإنترنت بسبب الخوف من التمكين السياسي (الشعيبي ٢٠٠٥) ، وفي يونيو ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٦٤٩.٣٠٠ بما يعادل ٨٨ ٪ من إجمالي عدد السكان وهي أعلي نسبة في العالم العربي والشرق الأوسط ، وقد زاد معدل الاستخدام بنسبة ١٥٢٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

مراكش: اتصلت مراكش أيضاً بالإنترنت أيضاً في عام ١٩٩٥ ، وفي البداية كان هناك مستخدمون قلائل ولكن تغير هذا عندما تولى الملك محمد السادس مقاليد الحكم في عام ١٩٩٩ عندما أعلن عن دعمه لحقبة تعليمية جديدة حتى عام ٢٠٠٨ والتي يمكن لجميع المدارس خلالها أن تتصل بالإنترنت (براونا ٢٠٠٦) وكان الهدف الرئيسي وراء هذا الاهتمام هو جذب الاستثمار الأجنبي ، وتهيمن شركة مراكش للاتصالات – وهي

المؤسسة المنوطة بتوفير بخدمات الإنترنت – علي السوق في مراكش ، ولقد كانت الشركة مملوكة بالكامل للحكومة حتى عام ٢٠٠٠ عندما صدر أمر ملكي بخصخصتها ، وتغير السوق بشكل هائل في عام ٢٠٠٦ عندما حصلت شركة "ميدتل" علي رخصة خدمة التليفون الثابت مما يعني أنها تقدم الخدمات التي كانت تحتكرها شركة مراكش للاتصالات (بوزباني ٢٠٠٦) وتقدر الإحصائيات الرسمية في يونيه ٢٠١٠ أن هناك حوالي ١٠,٥ مليون مستخدم للإنترنت بما يعادل ٣٣ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ١٠٤٣٢ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

اليمن: تتسم اليمن بأحوال اقتصادية بائسة ، وقد بدأت في استخدام الإنترنت في عام ١٩٩٦ حيث حظيت بقبول حسن علي الرغم من الوصول المحدود نظراً للكلفة العالية لأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها بالإضافة إلي الاشتراكات ، ويوجد باليمن شركتان للتوزيع "تيليمين" و "يمن نت" ، يعتبر عدد المستخدمين ومعدل النمو الأقل بين الدول المنطقة ، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي لا يسمح بزيادة كبيرة في عدد العملاء ، ففي بداية عام ٢٠٠٦ ونظراً للنقص في البنية التحتية – كان باليمن حوالي ١١٠٠٠٠ مشترك في الإنترنت (البحيري ٢٠٠٧ أ) ، وحتى وقت قريب ، عندما أطلقت خدمة ال ADSL لم يكن متاحاً إلا خدمة الإنترنت بالتليفون أو ISDON ، وعلي الرغم من المزايا العظيمة التي يوفرها نظام ال ADSL للمواطنين اليمنيين إلا أن الوضع الاقتصادي يعني أن قلة قليلة جداً لديها القدرة علي الاستفادة منها حيث يوجد أقل من ٢٠٠٠ مشترك في خدمة ADSL (البحيري ٢٠٠٧) ، ولذلك يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن ٤٢٠٠٠٠ فقط بما يعادل ١,٨ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ٢٧٠٠ ٪ بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وعلاوة علي ذلك ، يمنع الوضع الاقتصادي اليمنيين أيضاً من قضاء فترات طويلة من الوقت ينشغلون فيها بأنشطة علي الإنترنت مما يحد بشكل كبير من تأثير الإنترنت علي الحياة السياسية والاجتماعية.

عمان وقطر والكويت والسعودية وسوريا:

اتصلت تلك الأقطار بالإنترنت في عام ١٩٩٧ ،حيث أمكن للشعب العماني الوصول إلي الانترنت لأول مرة بدءا من ذلك العام ويهيمن علي هذا القطاع شركة عمان للاتصالات وهي شركة مغلقة برأسمال مشترك تملكها الدولة كلية وتحاول سلطنة

عمان جاهدة اللحاق بركب الاتصالات الحديثة من خلال مشروع اليكتروني طموح أدى إلى الزيادة في استخدام الانترنت وعلي الرغم من هذه الزيادة لا يزال لدى عمان مستخدمين أقل بالمقارنة بالبلاد الأخرى في المنطقة، ولقد أثر احتكار خدمات الانترنت والأسعار العالية والمشكلات الفنية علي انتشار الخدمة وعدد المستخدمين هناك ،ونتيجة لذلك بلغ عدد مستخدمي الانترنت طبقا لإحصاء يونيه ٢٠١٠ ما يزيد ١,٢ مليون بما يعادل ٤٧٪ من إجمالي عدد السكان ونسبة النمو بلغت ١٢٧٤٪بين عامي٢٠٠٠ و ٢٠١٠ .

أصبحت الانترنت متاحة في قطر منذ ١٩٩٧ و تمتلك تلك الدولة إحدى أفضل البني التحتية في العالم وتتحكم شركة "كيوتل" الخاصة في السوق القطري للاتصالات (صحفيون بلا حدود ٢٠٠٦) وتقدم خدمات التليفون الأرضي والخلوي بالإضافة إلي خدمة الإنترنت من خلال الشركة التابعة لها "إنترنت قطر" وتقدم شركة "كيوتل" التي تحتكر السوق حتى عام ٢٠١٣ (الوطن ٢٠٠٥) سلسلة واسعة من الخدمات تشمل ADSL و WIFI وكذلك تستغل وضعها السوقي وتفرض رسوماً عالية وعلي الرغم من أن كيوتل تعتبر اسميا شركة خاصة إلا أن رئيس مجلس إدارتها عضو من الأسرة المالكة وهذا يعني أن الدولة لا تزال قادرة علي التحكم في الإنترنت وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠٠٣ ٧٠٠٠٠ (صحفيون بلا حدود ٢٠٠٦) علي الرغم من أن هذا الرقم قد تضاعف منذ ذلك الحين وبنهاية ٢٠٠٦ بلغ ١٦٥٠٠٠ مستخدم ، وطبقاً لإحصاء ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٤٣٦٠٠٠ مستخدم في قطر بما يعادل ٥٢ ٪ تقريباً من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة النمو باستخدام ١٣٥٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

الكويت: قامت الكويت بخصخصة قطاع الاتصالات لتوفير خدمات الإنترنت ومن أبرز الشركات شركة "كواليتي نت" و شركة "الاتصالات السريعة"، وتقدم هذه الشركات سلسلة واسعة من الخدمات والمنتجات تشمل الاتصال التليفوني و الخطوط المؤجرة و ADSL والكروت المدفوعة مقدماً وبسبب كيان الاتصالات الشاسع و النسبة العالية من التعليم والرخاء الاقتصادي في الكويت يعتبر الوصول إلي الإنترنت أمراً يسيراً ، ويتوفر علي تقديم خدمة الإنترنت عدد من الشركات الخاصة ولذلك ازداد عدد مستخدمي الإنترنت في الكويت بشكل سريع من ١٥٠٠٠٠ في ديسمبر ٢٠٠٠ إلي ٦٠٠٠٠٠ في مارس ٢٠٠٦ (موقع إحصائيات الإنترنت العالمي) وطبقاً لبيانات ٢٠١٠ بلغ عدد

مستخدمي الإنترنت في الكويت ١.١ مليون بما يعادل أكثر من ٣٩ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة النمو في الاستخدام ٦٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ويضع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الصادر عن الأمم المتحدة الكويت في المرتبة الثانية بين الدول العربية في استخدام الإنترنت في ذلك العام بنسبة ٢٧٦ مستخدم لكل ١٠٠٠ مواطن (هانكوك ٢٠٠٨).

المملكة العربية السعودية: اتصلت المملكة بالإنترنت في عام ١٩٩٧ ولكن بسبب نظرة الريبة السائدة تجاه كل شيء غربي أخذت وقتاً طويلاً لكي تحصل علي القبول ولم تكن متاحة علي نطاق واسع حتى ديسمبر ١٩٩٨ عندما تمكن عدد من الأفراد السعوديين من الوصول لأول مرة إلي الإنترنت في داخل المملكة وجعلها هذا من الدول العربية المتأخرة في الوصول إلي الإنترنت علي الرغم من وجود موارد مالية ضخمة ولمدة خمس سنوات ظلت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا بمساعدة الشركة السعودية للاتصالات هي الهيئة الوحيدة المسئولة عن الإنترنت بالإضافة إلي أنها كانت توفر خطوط اتصالات خارجية من خلال المدينة ، واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٤ عندما تولت شركة الاتصالات مسئولية الترخيص لشركات توفير خدمات الإنترنت والإشراف علي فلترة الخدمات وتطبيق الضوابط الأمنية وتسجيل القطاعات السعودية ، وعلي الرغم من الأهمية المتزايدة للبريد الاليكتروني والوصول إلي المعلومات بالنسبة لمجتمع الأعمال ، إلا أن المملكة كانت بطيئة في فتح المجال بسبب اعتبارات تتعلق بإتاحة مواد غير مناسبة أمام المواطن العادي ، ونتيجة لذلك تمر كل الاتصالات السعودية من خادم وحيد تتحكم فيه الحكومة كما يتم فلترتها ، وعلي الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد المستخدمين لا تنتهي شكاوي المواطنين بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الاشتراك ، وسوء الخدمة وضعف الدعم الفني ، ولم تمنع المشكلات الفنية والقيود الاجتماعية التي يعاني منها المستخدمون في السعودية من استخدام الإنترنت أو الاستفادة منها ، وطبقاً لبيانات يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية ٩.٨ مليون بما يعادل ٣٨ ٪ من إجمالي عدد السكان في حين بلغت نسبة نمو الاستخدام ٤٨٠٠ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ .

أما سوريا : فقد بدأت رسمياً في العمل بالاتصال بالإنترنت في يوليو ٢٠٠٠ بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد بقليل وتولى ابنه بشار السلطة والذي كان يشغل رئيس الجمعية السورية للكمبيوتر وكان يؤيد استخدام الشعب للإنترنت ، وقبل ذلك الحين كان الاتصال بالإنترنت يعتبر غير قانوني في ذلك البلد علي الرغم من أنها كانت متاحة منذ ١٩٩٧ ، وتمتلك المؤسسة العامة للاتصالات الحقوق الحصرية لتوفير الخدمات السلكية واللاسلكية في عموم سوريا حيث لا تزال أول شركتين لتوفير خدمة الإنترنت تهيمنان علي السوق وهما "المؤسسة العامة للاتصالات" و "الجمعية السورية لتكنولوجيا المعلومات" اللتان تديرهما الدولة ، وفي العامين الأولين بعد أن أصبح استخدام الإنترنت قانونياً زاد الاستخدام بشكل هائل من ٣٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٠ إلي ٢٢٦٠٠٠ في عام ٢٠٠٢ (تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٤) أو بنهاية ٢٠٠٤ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٨٠٠٠٠٠ مستخدماً ، وتبدو هذه الأرقام متدنية وتبين ضعف انتشار الخدمة بالمقارنة بالدول الأخرى في المنطقة ، ولقد اعترضت السلطات الأمنية علي استخدام الإنترنت منذ البداية وقد أدت هذه المقاومة إلي إبطاء انتشارها (منتدى مارمرتيا ٢٠٠٦) ، ولقد تم رفع بعض من هذه القيود في السنوات القليلة الماضية وفي عام ٢٠٠٥ ظهرت شركة خاصة لتوفير خدمات الإنترنت وهي شركة "آية" ثم تلتها "شركة هندسة الكمبيوتر" (بافل ، ٢٠٠٦) وعلي الرغم من أن الشركة تحاول تطوير قطاع الاتصالات وزيادة الوصول إلي الإنترنت إلا أنها تفعل ذلك بدون آية محاولة لتحرير السوق نفسها ، وطبقاً لإحصائيات يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا ٣,٩ مليون بما يعادل ١٨ ٪ تقريباً من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في الاستخدام ١٦- ١٣ ٪ من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨.

ليبيا: أمكن ليبيا الوصول إلي الإنترنت منذ ١٩٩٨ ، وتقوم شركة "ليبيا للاتصالات والتكنولوجيا" التي تملكها الدولة والتي تأسست عام ١٩٩٩ باحتكار خدمات الإنترنت والاتصالات تماما، وعلي الرغم من أن هذا قد تغير في الآونة الأخيرة إلا أن احتكار خدمات الإنترنت لا يزال باقياً وهذا يرجع بشكل كبير إلي الدور الذي يلعبه محمد القذافي نجل الرئيس الليبي – الذي تمكن من بسط سيطرة هائلة علي قطاع الاتصالات وطبقاً لإحصائيات تقرير حقوق الإنسان كان يوجد منذ بداية ٢٠٠٦ حوالي

مليون مستخدم للإنترنت في ليبيا (الشبكة العربية للمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان ، ٢٠٠٤) ، وتسجل إحصائيات يونيو ٢٠١٠ ٣٥٣٩٠٠ مستخدماً بما يعادل أكثر من ٥ ٪ من إجمالي عدد السكان كما أن نسبة النمو تبلغ ٣٤٣٩ ٪ من عام ٢٠٠٠ .

فلسطين والعراق ولبنان: يمكن اعتبار هذه البلاد حالات خاصة فكل منها لديه ظروف متفردة تؤثر في مجال الإنترنت في هذه البلاد ، بدأت الإنترنت العمل في فلسطين في أواخر التسعينيات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو ، وبحلول عام ٢٠٠١ كانت هناك ١٣ شركة توفر خدمات الإنترنت وقد أنشئت شركة "السلطة الوطنية الفلسطينية للإنترنت" في عام ٢٠٠٥ لإدارة خدمات الإنترنت وتعتبر خدمة الاتصالات في فلسطين مرتفعة السعر بالمقارنة بالدول المجاورة ، والسبب الرئيسي لهذا هو العلاقة بين شركة الاتصالات الفلسطينية "بال تيل" والشبكة الإسرائيلية، إذ علي الشركة الفلسطينية أن تشترى الخدمة من إسرائيل وتعيد بيعها بعد ذلك في فلسطين ، وبجانب ذلك ، هناك مشكلات سياسية تؤثر علي قطاع الاتصالات في فلسطين ، وعلي الرغم من هذه العوائق فإن السوق الفلسطيني في نمو مستمر وقوى و تهيمن وزارة الإعلام علي كل الخدمات (جريدة الأيام الاليكترونية، ٢٠٠٥) ، وعلى الرغم من الصعوبات فإن الاتحاد الدولي للاتصالات يذكر أن عدد مستخدمي الإنترنت في فلسطين قد ناهز ال ١٦٠٠٠٠ مستخدماً في عام ٢٠٠٤ ، وطبقاً لبيانات يونيه ٢٠١٠ يوجد في فلسطين ٣٥٦٠٠٠ مستخدماً للإنترنت بما يعادل ١٤ ٪ من إجمالي عدد السكان وتبلغ نسبة النمو في الاستخدام ٩١٧ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

بدأت الإنترنت العمل في العراق في أواخر التسعينيات تحت سيطرة مركزية صارمة بقيادة صدام حسين ، وعلي الرغم من العوائق والمشكلات في ظل النظام الصارم لصدام حسين أخذ انتشار الإنترنت في الزيادة ببطء خصوصاً علي المستوى الحكومي ، وفي ذلك الوقت لم يكن يسمح للأفراد بالوصول إلي الإنترنت من خلال المؤسسات العامة تحت سيطرة النظام ، ثم تغير الوضع بعد سقوط نظام صدام حسين ، وعلي الرغم من أنه يمكن الوصول إلي الإنترنت من المنازل الخاصة إلا أن الأسعار لا تزال مرتفعة لدرجة لا يطيقها المواطن العادي ، وبجانب ذلك ، أثرت الفوضى السياسية في العراق علي سوق الإنترنت ، بالإضافة أنه لا توجد معلومات رسمية عن الشركات التي توفر خدمات

الإنترنت ، أو علاقتها بوزارة الاتصالات أو القواعد والقوانين المنظمة لعملها ، وقد استفادت بعض الشركات الأجنبية من هذا الوضع وقامت بالسيطرة علي سوق القنوات الفضائية وبدأت في بيع خدمات الوصول إلي الإنترنت إلي سوق مقاهي الإنترنت المزدهرة ، ويشار إلي أن تكلفة الاشتراك في هذه الشركات أعلي بكثير من الخدمة الرسمية التي توفرها الحكومة ، مع ذلك تعتبر خدماتها أوسع انتشاراً بسبب الجودة العالية لخدماتها وقيامها بالصيانة المنتظمة (علوان ٢٠٠٤) وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت في العراق من ٢١٥٠٠ مستخدم في عام ٢٠٠١إلي حوالي ٣٢٥٠٠٠ في عام ٢٠١٠ ، وفي كل الحالات ، تظهر هذه الأرقام نقاط ضعف خطيرة في البنية التحتية الحالية لشبكة الاتصالات العراقية وهو المتوقع نظراً للوضع الحالي.

أما البنية التحتية اللبنانية للإنترنت والاتصالات فقد تأسست علي نطاق واسع في أوائل التسعينيات إذ أعيد بناؤها بعد الحرب الأهلية ، وتشرف وزارة الاتصالات اللبنانية علي قطاع الاتصالات وتسمح بالمنافسة الحرة ، والحق الوحيد للدولة هو توفير خدمات الاتصالات التليفونية المحلية والدولية ، أما باقي الخدمات فتوفرها الشركات الخاصة تحت إشراف "هيئة تنظيم الاتصالات" التابعة لوزارة الاتصالات وتعتبر لبنان الدولة العربية الوحيدة التي لم تستخدم ال ADSL قبل ٢٠٠٦ والآن يوجد ١١ شركة مرخص لها بتقديم خدمات الإنترنت ، تعتبر المشكلات التي يواجهها مستخدمو الإنترنت في لبنان مشكلات فنية وتتعلق بالتكاليف المرتفعة للوصول إلي الإنترنت خصوصاً في المناطق الفقيرة (عيد ٢٠٠٦) وتقوم بعض الشركات الصغيرة بتوفير خدمات الإنترنت بشكل غير قانوني للمنازل وذلك للتحايل علي التكاليف المرتفعة للوصول إلي الإنترنت بشكل رسمي (المستقبل ٢٠٠٧) وعلي الرغم من هذه المشكلات ، يصنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لبنان في المرتبة الخامسة حيث ١٩٦ مستخدماً لكل ١٠٠٠ موطن (هانكوك ٢٠٠٨) و طبقاً لإحصائيات يونيه ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في لبنان مليون مستخدم بما يعادل ٢٤,٢ ٪ من إجمالي عدد السكان وبلغ النمو في عدد المستخدمين ٢٣٣٣ ٪ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ويلخص الجدول التالي الاستخدام الحالي للإنترنت في العالم العربي. وبالنظر إلي الجدول رقم ١٠ يمكننا استنتاج ما يلي:

أولاً: باستثناء العراق ولبنان وفلسطين وهي تعتبر حالات خاصة نظراً للأزمات السياسية والعسكرية – تتشابه عملية النمو في الإنترنت في معظم الدول العربية.

ثانياً: يلاحظ أن الموفر الرئيسي لخدمات الإنترنت في معظم الدول العربية هو الدولة وأن الدولة تملك هذا الاحتكار من البداية ولم تفتح الأنظمة السوق أمام الشركات الخاصة أو شبه الخاصة إلا حديثاً.

الجدول رقم "١٠": إحصائيات خاصة باستخدام الإنترنت و السكان في العالم العربي

العالم العربي	عدد السكان	الاستخدام ديسمبر ٢٠٠٠	الاستخدام يونيه ٢٠١٠	نسبة الاستخدام	نمو الاستخدام	٪ الجدول
البحرين	٧٣٨,٠٠٤	٤٠,٠٠٠	٦٤٩,٣٠٠	٪ ٨٨	١,٥٢٣,٣	.٩٩
العراق	٢٩,٦٧١,٦٠٥	١٢,٥٠٠	٣٢٥,٠٠٠	٪ ١,١	٢,٥٠٠	.٤٩٨
الاردن	٦,٤٠٧,٠٨٥	١٢٧,٣٠٠	١,٧٤١,٩٠٠	٪ ٢٧,٢	١,٢٦٨,٣	٢,٦٧
الكويت	٢,٧٨٩,١٣٢	١٥٠,٠٠٠	١,١٠٠٠	٪ ٣٩,٤	٦٣٣,٣	١,٦٨
لبنان	٤,١٢٥,٢٤٧	٣,٠٠٠	١,٠٠,٠٠٠	٪ ٢٤,٢	٢٣٣,٣	١,٥
عمان	٢,٩٦٧,٧١٧	٩٠,٠٠٠	١,٢٣٦,٧٠٠	٪ ٤١,٧	١,٢٧٤,١	١,٨
فلسطين	٢,٥١٤,٨٤٥	٣٥,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠	٪ ١٤,٢	٩١٧,١	.٥٤
قطر	٨٤٠,٩٢٦	٣٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠	٪ ٥١,٨	١,٣٥٣,٣	.٦٦
السعودية	٢٥,٧٣١,٧٧٦	٢٠٠,٠٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠	٪ ٣٨,١	٤,٨٠٠	١٥
سوريا	٢٢,١٩٨,١١٠	٣٠,٠٠٠	٣,٩٣٥,٠٠٠	٪ ١٧,٧	١٣,٠١٦,٧	٦
الإمارات	٤,٩٧٥,٥٩٣	٧٣٥,٠٠٠	٣,٧٧٧,٩٠٠	٪ ٧٥,٩	٤١٤	٥,٨
اليمن	٢٣,٤٩٥,٣٦١	١٥,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	٪ ١,٨	٢,٧٠٠	.٦٤
الشرق الأوسط	١٢٦,٤٥٥,٤٠١	١,٧٦٤,٨٠٠	٢٤,٧٧٧,٨٠٠	٪ ١٥,٦٥	١٠,٨٠٠	٣٨
الجزائر	٣٤,٥٨٦,١٨٤	٥٠,٠٠٠	٤,٧٠٠,٠٠٠	٪ ١٣,٦	٩,٣٠٠	٧,٢
مصر	٨٠,٤٧١,٨٦٩	٤٥٠,٠٠٠	١٧,٠٦٠,٠٠٠	٪ ٢١,٢	٣,٦٩١,١	٢٦,١٩
ليبيا	٦,٤٦١,٤٥٤	١٠,٠٠٠	٣٥٣,٩٠٠	٪ ٥,٥	٣,٤٣٩	.٥٤
مراكش	٣١,٦٢٧,٤٢٨	١٠٠,٠٠٠	١٠,٤٤٢,٥٠٠	٪ ٣٣	١٠,٣٤٢,٥	١٦
السودان	٤١,٩٨٠,١٨٢	٣٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠	٪ ١٠	١٣,٩٠٠	٦,٤٨
تونس	١٠,٥٨٩,٠٢٥	١٠٠,٠٠٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	٪ ٣٤	٣,٥٠٠	٥,٥
إفريقيا	٢٠٥,٧١٦,١٤٢	٧٤٠,٠٠٠	٤٠,٣٥٦,٤٠٠	٪ ١٦,٩٥	٥,٧٠٠	٦١,٩٥
العالم العربي	٣٣٢,١٧١,٥٤٣	٢,٥٠٤,٨٠٠	٦٥,١٣٤,٢٠٠	٪ ١٦,٤٥	٢,٠٦٦	١٠٠

ملاحظات:

١- تعتمد حسابات الباحث علي إحصائيات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تم تحديثها في يونيه ٢٠١٠، وكذلك علي internetworldstars.com حقوق الطبع محفوظة لمجموعة مينيواتس للتسويق.

٢- تعتمد أعداد السكان علي بيانات مكتب التعداد الأمريكي.

٣- تعتمد مقارنة عمليات النمو علي بيانات الاستخدام التي نشرها مكتب ITU لعام ٢٠٠٠

ثالثاً: هناك فرق كبير بين عدد مستخدمي الإنترنت والمواقع التي يتم تصفحها في بعض البلدان العربية مثل تونس وسوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا يرجع إلي الحقيقة بأن مستخدمي الإنترنت في هذه البلاد يفضلون استخدام حسابات بريد اليكتروني أجنبية لكي يتجنبوا الرقابة الحكومية.

رابعاً: كل خط ADSL يستخدمه ثلاثة أشخاص في المتوسط و في بعض البلاد مثل مصر ومراكش ولبنان يستخدم الخط من ١٠ إلي ١٢ شخص ، وقد شهدت مصر وفلسطين ولبنان ظاهرة فريدة بشأن شبكات ال ADSL حيث يشترك بعض الناس في الخدمة ثم يقومون بتوزيعها إلي آخرين ويشترك الجيران في دفع تكلفة خط واحد ثم يوزعون خطوط فرعية لكل فرد فيهم ، وقد جعل هذا من الصعب تحديد عدد مستخدمي خدمة ال ADSL ، وأكثر من ذلك ، من المحتمل أن تكون الأعداد الحقيقية لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي أعلي بكثير من تلك المبينة هنا لأن معظم الناس يمكنهم الوصول إلي الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر العامة ، والجامعات ، ومقاهي الإنترنت والاستخدام الجماعي وليس من خلال حسابات خاصة.

أخيراً ، بينما تختلف التقديرات بشأن عدد حسابات الإنترنت من مصدر لآخر إلاَ أنه ليس هناك شك في أنه في السنوات القليلة الماضية وخصوصاً في عام ٢٠٠٧ حدث نمو هائل في أعداد المواطنين العرب ورجال الأعمال الذين يستخدمون الإنترنت وقد ضاعفت بعض الدول أعداد الحسابات في غضون عام واحد ، وعلي كل الأحوال تبقى الإنترنت ساحة النخبة – فليس من المتوقع أن يكون لدى الفلاحين المصريين أو رجال الجبال

اليمنيين مواقع إلكترونية خاصة بهم في القريب العاجل – كذلك تظل اللغة الإنجليزية والفرنسية هي أدوات التواصل اللغوي عبر الإنترنت.

العوائق التي تقف أمام انتشار الإنترنت في العالم العربي

علي الرغم من الانتشار السريع للإنترنت في العالم العربي – وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية – إلا أنها كانت بطيئة في اللحاق بالطريق فائق السرعة للمعلومات للأسباب الآتية :

الرقابة السياسية والثقافية :- وكما ذكرنا آنفاً تنبع العقبة الرئيسية أمام الانتشار الواسع لاستخدام الاتصالات بوجه عام والإنترنت بوجه خاص – من النخبة السياسية والاجتماعية والدينية حيث تمنع القوانين الرسمية وغير الرسمية التعبير الحر الذي لا يمكن التحكم فيه (ريناوي ٢٠٠٣ ، عبد الله ٢٠٠٧) وتستخدم الحكومة هذه الرقابة الثقافية والسياسية للتقليل من آثار هذه الوسيلة العالمية والتفاعلية التي تتحدى القواعد السياسية القائمة ، حيث ما زال المجال السياسي تحت السيطرة ولا زالت القيم الدينية والتقليدية مصونة.

التكلفة: السبب الثاني هو التكلفة العالية لاستخدام الإنترنت بالنسبة لاقتصاد الحياة اليومية في معظم البلاد العربية ويرى بعض الباحثين أن التكلفة المرتفعة لخدمات الإنترنت في العالم العربي تعتبر إحدى السبل للتحكم في استخدام الإنترنت في بعض البلدان العربية (عيد، ٢٠٠٧) ، فعلى سبيل المثال ، توفر باتيلكو خدمة ADSL في البحرين وهي تفعل ذلك بتكلفة عالية جداً ، وتقول التقارير الصحفية أن السبب وراء هذه السياسة هو الحد من استخدام الإنترنت بسبب الخوف من التحريض السياسي (الشهابي ٢٠٠٧) ، وعلى الرغم من التكلفة العالية نسبياً في الاتصالات في سوريا إلا أن الدولة ممثلة في وزارة الاتصالات فرضت ضريبة جديدة علي خطوط التليفون الأرضية و الخلوية بمقدار ٢ ٪ و ٣٪ علي التوالي وأطلقت عليها ضريبة الترفيه" (سلطان، ٢٠٠٢)، وهذا يثير الشكوك بأن الدولة ليست معنية حقاً بزيادة انتشار إمكانيات الاتصالات الحديثة.

الفقر: باستثناء دول الخليج البترول الغنية ، فإن معظم الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر دولاً نامية ذات ناتج قومي منخفض جداً ومستويات

دخول متدنية جداً كذلك ، هذه الدول تشمل اليمن وسوريا والسودان ومراكش ومصر ، ومع وجود هذه الشعوب الفقيرة يبدو من الطبيعي الاهتمام بمشكلات الأمور الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية و الإسكان قبل النظر إلي حاجات أخرى مثل التعليم والعلوم والتكنولوجيا الحديثة – بما فيها الإنترنت ، وتعتبر الإنترنت في معظم الدول العربية مكلفة جداً بالنسبة لمتوسط الدخل المحلي وتعوق هذه الحقيقة الانتشار السريع للإنترنت في العالم العربي.

الأمية: وبالأخص الأمية الرقمية : إن مستويات الأمية التي تميز معظم السكان في جميع الأقطار العربية مرتفعة ، فالتعليم عامل أساسي في تطور الإنترنت و لا يحتاج العالم العربي إلي تقليل نسبة الأمية فحسب ولكن يحتاج إلي الحد من الأمية الرقمية أيضاً : بمعنى قدرة الناس علي التعامل مع التكنولوجيا الرقمية للإعلام الجديد.

البنية التحتية : رأينا أن البنية التحتية الطبيعية – مثل الألياف البصرية والشبكات الأخرى التي تسمح بتوزيع الإنترنت تمثل مشكلة كبرى في العالم العربي ويمنع هذا الوضع انتشار الإنترنت ، وخصوصاً في المناطق الريفية والمناطق البعيدة عن العاصمة ، ولا تكمن المشكلة في تكلفة أجهزة الكمبيوتر الحديثة فحسب ولكن الأهم من ذلك أن نوعية الشبكات التليفونية في هذه الأقطار تمثل عائقاً أمام تغلغل الإنترنت في العالم العربي (التقدير ١٩٩٨).

موانع اللغة: علي العكس من دول جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية حيث تبذل جهود لموائمة لغاتها للإنترنت وجعلها شائعة بهذه الطريقة – يظل العالم العربي تحت هيمنة اللغة الإنجليزية وهذا تحد كبير يفرض علي الناطقين بلغات ليست مكتوبة بالأبجدية الرومانية ، وقد حاولت الشبكة الدولية بالتعاون مع المتصفحين العرب التغلب علي هذه المشكلة إلي حد ما إلا أن المجالات المبنية علي النصوص المكتوبة مثل البريد الاليكتروني لا زالت تمثل مشكلة.

اللاعبون الرئيسيون:

كانت الحكومات – في العالم العربي أول من استخدم تكنولوجيا الإعلام الجديد خصوصاً الإنترنت لمصالحها الخاصة ، حيث حصلت مواقعها الاليكترونية – والتي كانت رائعة جداً بالمقارنة بالإعلام التقليدي – علي إمكانية الوصول المجاني إلي

مصادر أساسية ذات مصداقية عالية وتشمل نصوص وثائق وخطابات ومقالات صحفية يرغب النظام في الوصول إليها والتركيز عليها فمنذ ١٩٩٩ - علي سبيل المثال – يعتبر الموقع الرئاسي المصري أضخم أرشيف لكل الوثائق المرتبطة بالنظام وتشمل الخطابات ، والبيانات الصحفية للمؤتمرات ووثائق أخرى مهمة ،وينسحب هذا على المواقع الالكترونية الرسمية لمختلف الدول العربية وكذلك المواقع الالكترونية للمكاتب الحكومية حتى الجامعة العربية والمنظمات العربية القومية الأخرى أصبحت نشطة من خلال الانترنت .

علي الرغم من الجهود التي تبذلها الأنظمة العربية للسيطرة على المجال العام إلا أن الانترنت تحولت إلى مجال عام افتراضي بديل (سايبر سيبيس)،واللاعبون الرئيسيون في هذا المجال الافتراضي هم مختلف القوي السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعرقية والوطنية والثقافية والدينية بالإضافة إلى جماعات الأقليات واعتادت هذه الجماعات على التهميش في الحوار العام ومواجهة عقبات في وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الدولة بكثافة ، وتستخدم الانترنت باعتبارها مجال افتراضي عام – كقناة إعلامية بديلة وأداة لتحقيق التضامن وخلق حوار أكثر انفتاحا ومنبرا لعرض مختلف الاتجاهات والنقاشات والأنشطة التي كان يمنعها الإعلام التقليدي والأهم من ذلك أنها تستخدم كوسيلة للمشاركة المدنية والثقافية في الحياة العامة للمجتمعات العربية (ريناوى٢٠٠٣)

تمثل المواقع الاليكترونية التي تديرها هذه القوى والمنظمات –بالنسبة للباحثين- أرشيفا اليكترونيا حيث يمكننا من خلال هذه المواقع أن نأخذ فكرة عن إطار المفاهيم الذي تعمل الأنظمة في ضوئه ، وأجنداتها وإستراتيجيتها بالإضافة إلي كيفية استخدامها للمواقع الاليكترونية في إحداث التغيرات الهيكلية والمعيارية والقيمية التي تسعي إليها.

تعتبر جماعات الأصوليين الإسلاميين أكثر اللاعبين فاعلية في الإنترنت ، حيث يخلقون من خلال وجودهم علي الإنترنت مواردهم الاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجونها للتضامن والتعبئة وتستهدف مواقعهم جماعات محددة بشكل جيد لها مصلحة في رسالتهم ، وأهم مثال علي ذلك مواقع الإخوان المسلمين

Ikhwanonline.com الذي أنشئ في مصر عام ١٩٩٥ لكي يكون ناطقاً بلسان جماعة الإخوان الإسلامية الأصولية وممثلاً لأفكارهم وأنشطتهم.

بالنسبة للشكل المعتدل من الإسلام الذي كان ولا يزال ممثلاً في الإعلام الرسمي للأنظمة العربية – فله مواقعه الاليكترونية التي تهدف إلي تقوية الوعي بالممارسة الإسلامية القائمة علي يد النظام والنخبة الدينية ، وأشهر مثال علي ذلك هو موقع القرضاوي الذي يملكه القرضاوي وهو قائد ديني يحظى باحترام عظيم من قبل الأنظمة العربية كما كان المستشار الديني للجزيرة ويعتبر موقعه رائعاً وشاملاً وحديثاً ويشمل كل أعماله ومواعظه وفتاواه.

بجانب الأعداد الضخمة من المواقع الإليكترونية الخاصة بالحركات الإسلامية الراديكالية من ناحية والإسلام المعتدل من ناحية أخرى توجد أعداد ضخمة أيضاً من المواقع التي تمثل حركات إسلامية أكثر اعتدالا تستخدم الإنترنت لتقديم وجهة نظر بديلة ومختلفة عن احتكار الدولة بشأن تحديد الأجندات الاجتماعية والسياسية العامة ، كما أنها تقدم بديلاً عن التفسيرات المختلفة للإسلام الأصولي (بنت ٢٠٠٣) وأحد الأمثلة الهامة للمواقع الإسلامية المعتدلة هو "إسلام أون لاين" الذي يضم محتويات إسلامية ذات رسائل عالمية باللغة العربية والإنجليزية وهو يعمل من مصر بتمويل من قطر ، ويستهدف الناس العاديين باعتباره مرجعاً ذا مصداقية لفهم الإسلام وشعائره في الحياة اليومية المعاصرة ، وكذلك يقدم الاستشارة للناس من خلال الإنترنت أو الحوار المفتوح الذي يميز الجيل الجديد الذي يطلق عليه "الوسط".

من المواقع الإليكترونية الإسلامية المهمة الأخرى مواقع حزب الله وهو حزب شيعي مسلح من لبنان ، وهو يمثل الإسلام الأكثر اعتدالاً بالمقارنة بالإسلام الأصولي ولكنه يختلف في نفس الوقت عن مواقع الإسلام الليبرالي ، كما أنه نوع خاص من الإسلام السياسي حيث يستخدم كجزء من نظام إعلامي أكبر لتمثيل أيديولوجية معينة ليس فقط علي المستوى العربي ولكن علي المستوى الدولي خصوصاً بين التجمعات الإسلامية في المهجر، كما أن المجموعات الأخرى التي تستخدم الإنترنت بكثافة هي التجمعات العربية والإسلامية في المهجر ، وخصوصاً الجماعات المهاجرة في الغرب والذين كانوا يستخدمون هذه الوسيلة قبل أن تكون متاحة في المجتمعات العربية في

الشرق الأوسط ، ويوجد حوار نشط وحر جداً في هذه المواقع مما يدور في أوطانهم الأصلية العربية وأشهر هذه المواقع هو Alhewar.org الذي يعتبر منبراً مفتوحاً لقضايا بلادهم وقضايا المهجر.

تلقى الأقليات العرقية والدينية والوطنية خدمة جيدة علي الإنترنت التي يستخدمونها بكثافة لعرض قضاياهم ومشكلاتهم ، والأمثلة علي ذلك تشمل المواقع القبطية مثل Copts united.com التي تحاول خلق مجتمع افتراضي للتواصل مع الأقباط الآخرين وللحفاظ أيضاً علي التراث القبطي والهوية الجماعية ، والأهم من ذلك ، تُستخدم المواقع الاليكترونية لكي تكون علي اتصال وارتباط ومتابعة لحظة بلحظة لكل ما يجري في موطنهم الأصلي وخصوصاً المشكلات التي تواجه الأقباط في مصر ، ونفس الكلام ينطبق علي المواقع البهائية والكردية والامازيغية التي تتحدى الأنظمة العربية في مصر وسوريا والعراق ومراكش و اللاعبون المهمون الآخرون هي منظمات حقوق الإنسان حيث استفاد معظمهم من الإعلام الجديد لأنه أصبح بإمكانهم الآن أن يتغلبوا علي القيود والرقابة الحكومية علي مطبوعاتهم واستخدامهم للإعلام التقليدي ، وتنشئ كل منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي تقريباً مواقعها الإليكترونية بطريقة تساعدها علي تقديم تقاريرها واتجاهاتها ووثائقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بشكل سريع وبتكلفة أقل وذلك بتجاوز عقبات الأنظمة ، وفي هذه الحالة ، تحول الإنترنت قضايا حقوق الإنسان إلي قضايا عالمية بمعنى أنها تجتذب الآن الاهتمام الدولي بالإضافة إلي كونها جزءاً من الأجندة الدولية كما أنها تقوى دور المنظمات غير الحكومية كأدوات للحوار السياسي والثقافي والاجتماعي الداخلي ، ولذلك فإن معظم هذه المواقع ثنائية اللغة : اللغة العربية للجمهور المحلي واللغة الإنجليزية أو لغات أوروبية أخرى للجمهور الدولي ، وفي هذا السياق يقوم موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان eohr.org – والذي يعتبر أهم موقع إليكتروني في العالم العربي بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي من خلال تقاريره السنوية و مطبوعات أخرى في كل دولة عربية ، ويمتلك موقع مركز القاهرة لحقوق الإنسان Cihrs.org أهم وأشمل أرشيف لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بالإضافة إلي تقارير وأبحاث تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية.

تعتبر المنظمات النسائية رابحة من الإعلام الجديد لأنها تستخدم الإنترنت للدعاية لقضاياها حيث تعمل الإنترنت جيداً علي عرض قضايا المرأة للجمهور ، خصوصاً ما يتعلق بتمكين المرأة وتستخدمها للعمل علي الحصول علي حقوق المرأة ، وهذا مطلوب في مجتمع ذكوري محافظ حيث تخضع أنشطة المرأة وسلوكياتها لسيطرة صارمة من قبل الأسرة والجماعة والمجتمع ، وحيث يوفر الاستخدام الخفي للإنترنت الحماية والقوة للتغلب علي هذه القيود التقليدية ، وقد تنبت العديد من المنظمات النسائية منتديات الإنترنت للمناقشات بغرض تغيير الأفكار والخبرات بالإضافة إلي تبادل المعلومات والمساعدة حيث يثرن علي معظم هذه المواقع قضايا تعتبر من المحظورات في المجتمع العربي مثل العنف ضد المرأة و جرائم القتل من أجل الشرف ، فالموقع الاليكتروني amanjordan.org مثلاً – والذي يعمل من الأردن باعتباره الموقع الرسمي للفرع الأردني للمؤسسة الدولية للتضامن مع المرأة – يعتبر مركز المعلومات والمصدر الرئيسي بشأن العنف ضد المرأة في المنطقة العربية ، ويوجد أيضاً موقع "المركز المصري لحقوق المرأة" ecwregypt.org الذي يركز علي التمكين السياسي للمرأة وينشر دورها وانجازاتها في الحياة السياسية في العالم العربي.

تعتبر المنافذ الإعلامية التقليدية – التجارية منها و الحكومية أو التابعة لأحزاب سياسية – نشيطة في استخدام هذه الوسيلة الجديدة لكي تقوي دورها كوسائل إعلامية جماهيرية واسعة الانتشار ، ولا يتعلق هذا الأمر فقط بالإعلام المكتوب مثل الصحف المشهورة "كالأهرام" في مصر ، ولكن بالإعلام الاليكتروني مثل قناة الجزيرة الفضائية ، وتحظى بعض هذه المنافذ الإعلامية بوجود لفترات طويلة علي الإنترنت إلي أن أصبحت ذات مصداقية لدى مستخدمي الإنترنت لدرجة أن زائري بعض المواقع الإخبارية يسجلون أعداداً أكبر بكثير من معدل قراء الصحف المرموقة في أي بلد ، والأمثلة علي ذلك هي "نسيج" ، و"إيلاف" ، و"المحيط" ،و" إسلام أون لاين" ، و" مصراوي" ، "البوابة".

تستخدم الإنترنت في العالم العربي بكثافة كمنفذ إعلامي رئيسي لتغطية قضايا حساسة نادراً ما تتم تغطيتها أو يتم تجاهلها من قبل وسائل الإعلام التقليدية ، وتشمل الإيذاء الجسدي للأطفال وانتهاك حقوق الأطفال والاعتداء الجنسي علي الأطفال

بالإضافة إلي القضايا التي تتعلق بالجودة البيئية والمحافظة علي الموارد الطبيعية والمواقع الأثرية ، ومن المهم – في هذا الصدد – أن نلاحظ أن انتشار الإنترنت في العالم العربي قد شجع العديد من الصحف والمنافذ الإعلامية الأخرى علي اللجوء إليها بإنشاء مواقع خاصة بها ، كما قامت كثير من المنظمات في المنطقة بإنشاء مواقع خاصة بها أيضاً.

وأخيراً جاء ذكر المدونين ، فمن بين السبعة وثلاثين مليون مدونة علي الإنترنت يوجد تقريباً ٤٠٠٠٠ مدونة عربية (كاسترز ٢٠٠٦) ، وعلى الرغم من أن معظمها قد أنشئ في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلا أن شعبيتها فاقت كل التوقعات ، وعلي الرغم من حداثة المدونات في العالم العربي ، إلا أنها أصبحت إدارة فاعلة في يد العرب للتعبير عن أنفسهم والكشف عن مظالمهم العامة والشخصية إذ إن مستخدمي الإنترنت بصفة عامة والشباب بصفة خاصة مهتمون جداً بممارسة حقهم في حرية التعبير عبر هذه الوسيلة وأحد الأسباب التي تجعل من المدونات وسيلة ذات شعبية جارفة في جميع أرجاء الوطن العربي هو استخدامها للغة العربية الدارجة (علي عكس اللغة الرسمية التي تستخدم عادة في وسائل الإعلام والتي تختلف عن اللغة المنطوقة التي يستخدمها الناس في التواصل مع بعضهم البعض في المنازل والشوارع) فهم يستخدمون نفس التعبيرات التي يستخدمونها في الشوارع والمقاهي في كتاباتهم ، وقد شجع هذا الشباب علي استخدام اللغة المنطوقة العامية في الكتابة ، وعند استعراض المدونات العربية يمكن للمرء أن يلاحظ قدراً كبيراً من القضايا التي تتناولها وتشمل الكتابات الأدبية والقضايا الشخصية والأمور الفنية ، وتتم مناقشة الكثير من القضايا السياسية والتي تعتبر أحد عوامل شهرة المدونات وخصوصاً علاقتها بالحركات السياسية التي تدعم الديمقراطية في العالم العربي.

الانترنت كمجال افتراضي عام

كما نرى بالتفصيل في هذا الجزء ، تعمل الانترنت في العالم العربي كمجال عام مفتوح يتمتع بقدر كبير من الحريات علي العكس من الإعلام التقليدي وحتى القنوات الفضائية كما هو موضح في تحليل المحتوى الذي قام به ريناوى(٢٠٠٣) حيث تبين الدراسة أن فرص المناقشة علي الانترنت تستخدم في الغالب كوسيلة بديلة

وبالتالي تحل محل الإعلام التقليدي حيث تسمح لمختلف الجماعات بأن يروجوا أفكارا جديدة علي الملأ فمثلا يمكنها إعلام الجماهير عن المظاهرات والمطالبات أو انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة العربية .

في حالة الإعلام التنموي أو القَبَلي – حيث يسيطر النظام المركزي على الإعلام الجماهيري ويسمح بشكل واحد فقط (بويد١٩٩٣) تعتبر الانترنت وسيلة هامة تقوم بتوسعة المجال الجماهيري ، وفي هذه الحالة يتغير الحوار بين العرب بفعل وضع جديد ومفسرين جدد على الرغم من أنها أداة لدى النخبة الخاصة الذين يمكنهم الوصول إلى هذه التكنولوجيا وأكثر من ذلك ، برغم العوائق اللامحدودة أمام الانترنت تعتبر حدود الانترنت هي حدود اللغة العربية بالنسبة لمعظم العرب حيث إن الناطقين بالعربية من مستخدمي الانترنت لديهم اهتمام بقضايا معينة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

لهذا يمكن القول بأن ديناميكيات الانترنت قد خلقت رؤية اجتماعية وسياسية مشتركة بين الأفراد في العالم العربي، فقد وفرت الانترنت فرصة للتبادل المفتوح للأفكار والآمال بين العرب بما فيهم المفكرون من مختلف بقاع العالم العربي بالإضافة إلى العرب في المهجر ،وقد أدى هذا إلي خلق جيل جديد من المنتمين للعروبة على الانترنت ، ولا يسلط هذا الانتماء الجديد للعروبة الضوء على تفسيرات جديدة فحسب بل على تعدد الرؤى والمواقف والمشروعات وأشكال التعبير عن الانتماء العربي اليوم .

إجمالا لما سبق ،تحرك هذه التطورات المزيد من الرغبة وربما المطالبة المتزايدة بالحياة الديمقراطية والانفتاح على مستوى الدولة العربية ،وفي نفس الوقت من المهم أن نضع أمرين في الاعتبار : إضفاء الروح الديمقراطية علي الاتصالات بين الدول العربية في القرن الحادي والعشرين مرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار بين الشعوب من نفس الثقافة ، وتقع مسئولية هذا النوع من الحوار الثقافي على مبادرات الأفراد وليس الحكومات ويتم إجراؤه من خلال الاستخدام الفعال للانترنت .

أنماط المستخدمين وثقافة الإنترنت

تناولت دراسات قليلة مستخدمي الإنترنت وكذلك الأنماط المختلفة للثقافة في العالم العربي ، وفيما يتعلق بتصورات الناس عن كيفية تأثرهم باستخدام الإنترنت توصلت هذه الدراسات إلي ثلاثة استنتاجات.

أولاً: تفتح الإنترنت نافذة جديدة علي العالم علي الرغم من أنها قد لا تتحدى نظم القيم التقليدية وأساس الثقافة العربية، ثانياً: هذا الاتجاه يقف علي النقيض تماماً ويدعي أن الإنترنت في النهاية سوف تعيد تشكيل الثقافات العربية من خلال المؤثرات الغربية للإنترنت ، وقد يهدد هذا النظام القيمي التقليدي للمجتمعات العربية ، ثالثاً: يعتبر الاتجاه الثالث أكثر تعقيداً حيث يدعي أن تأثيرات الإنترنت علي المستخدمين العرب تختلف من بلد لآخر.

كان الاتجاه الأول واضحاً في البحوث الأولى التي أجريت بين الطلاب الكويتيين حيث اتفق الجميع علي أن الإنترنت تقدم نافذة جديدة علي العالم بالنسبة لهم دون أن تتفق تماماً مع الجوانب التقليدية لثقافتهم (المزيدي واسماعيل ١٩٩٨ ، عباس ٢٠٠١) ، وتتفق نتائج ويلر (٢٠٠٣) مع هذا الاتجاه كما اتضح من مقابلاتها مع نساء كويتيات حيث أعلن أنهن يستخدمن الإنترنت للتواصل مع الذكور كما اكتشفن أن لها دوراً تعليمياً حيث لم يكن لديهن معرفة جيدة بطريقة تفكير الجنس الآخر ، وقد حظيت هذه الخبرة بقيمة عالية لديهن لأنها توفر لهم معلومات عن الذكور من خلال شاشة الكمبيوتر ذات الأمان النسبي ولقد توصلت ويلر – واضعة في اعتبارها أن الشباب الكويتي يدرسون في مدارس منفصلة معظم حياتهم إلي أن أكثر صفات الإنترنت جاذبية والتي تجذب الشباب الكويتي إلي هذه التكنولوجيا هي الطريقة التي يتمكنون بها من تخطي حواجز النوع التي يفرضها المجتمع الكويتي بصفة صارمة ، وتبين أن هذا التواصل قد يؤدي إلي فهم أفضل للذكور بصفة عامة وبالتالي إلي زواج وعلاقات أسرية أفضل ، وتبين أيضاً أن المعايير الثقافية الإسلامية التقليدية التي ينشأ في كنفها الطلاب الكويتيون تشكل في النهاية طريقة استخدام للإنترنت علي المدى البعيد ولذلك فهم يحجمون عن أنماط معينة للاستخدام تتعارض مع هذه القيم مثل الوصول إلي المواقع الإباحية. وحتى لو جربوا ذلك الاستخدام ، إلا أنهم في النهاية

يكيفون أنماط استخدام الإنترنت لطريقة تربيتهم لأطفالهم وللمعايير والقيم المجتمعية التي يجلونها.

توصل بيكوي (٢٠٠٣) إلي استنتاجات مماثلة في دراسته علي الطالبات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يتعارض ما توصل إليه مع الفكرة القائلة بأن الإنترنت قد تعيد تشكيل الثقافات العربية من خلال مؤثرات غربية غير مرحب بها، ويبين الباحث أن الطالبات اللاتي أجري معهن المقابلة كن ناشطات في استخدام الإنترنت ويعرفن بالضبط أي الأنماط الثقافية العالمية التي يردن الإطلاع عليها وأيها يعرضن عنها وكان استنتاجه الرئيس هو "بينما لا تنكر دولة الإمارات الإنترنت كثورة تكنولوجية إلا أن الطالبات الإماراتيات لسن ضحايا عاجزة للعولمة ، بل علي العكس فهن مستخدمات واعيات لوسائل الإعلام وقادرات علي تحديد أنماط الثقافة المحلية والعالمية التي يمكن أن يقبلنها أو يحافظن عليها أو يشاركنها الآخرين أو يرفضنها ويختم الباحث بأن الإنترنت يمكنها أن تعزز لا أن تتحدى الثقافة العربية مع تقديمها فرصة لمشاركة هذه الثقافة مع بقية العالم.

تقدم دراسة أخرى أجرتها ويلر (١٩٩٨) بعض الرؤى عن تطور ثقافة الإنترنت في الكويت ، وتتدعي ويلر أنه في الوقت الذي يروج فيه الكويتيون لاستخدام الإنترنت إلا أنهم يحذرون من تأثير القيم والمعايير الأجنبية علي المجتمع الإسلامي التقليدي ومن خلال فحص ممارسات الحكومة الكويتية والشركات والمواطنين لاحظت أن فكرة الواقع الافتراضي واستخداماته تختلف بناءً علي الثقافة المحلية وتقضي معظم الدراسات الأخرى في هذا السياق بأن المعلومات تعتبر تهديداً وليست فرصة في بعض المجتمعات العربية وأن هناك شعوراً بين الناس العاديين وكذلك النخبة بأن التعبير عن الرأي خاصة الرأي السياسي أو الاجتماعي يمثل تحدياً لثوابت المجتمع (ديلواني ٢٠٠٥) وتختم ويلر بحثها بأن الهوية المحلية والأطر الثقافية يلعبون دوراً حيوياً في الطريقة والدرجة التي يتكيف بها أي مجتمع مع الاقتصاد العالمي أو الثقافة العالمية.

وفي دراسة أخرى أيضاً قامت بها ويلر (٢٠٠٤) ، قامت الباحثة بفحص أنماط استخدام الإناث للإنترنت في مصر ومراكش والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين للكشف عما تعنيه هذه الوسيلة الجديدة بالنسبة لهن كنساء وعربيات ، وكان أهم ما

توصلت إليه هو أنه بالرغم من الحقيقة أن النساء العربيات من هذه الأقطار يحرصن علي الاستفادة الكبرى من الإنترنت فيما يتعلق بالتمكين العام وباعتبارها أداة تعليمية ومهنية ، إلا أن استخدامهن لها يختلف من بلد لآخر ، ففي حين تستخدمها الإناث اللاتي أجريت معهن المقابلة في الكويت بشكل أساسي بغرض التآلف والتسلية لم تكن الحالة هكذا في مصر حيث تستخدم النساء الإنترنت في أغلب الأحيان في أمور تتعلق بالعمل ، وتقدم الباحثة تفسيراً ثقافياً لهذا الاختلاف حيث تشير إلي أنه يوجد فصل بين الجنسين في الكويت ولذلك توفر الإنترنت واقعاً افتراضياً للقاء أفراد الجنس الآخر.

اعتماداً علي مبدأ النفع و الإثابة والذي يفترض أن الجماهير نشطة وتتجه نحو الهدف وأنها هي التي تقرر الطريقة التي تستخدم بها وسائل الإعلام ، توصلت عبد الله (٢٠٠٧) في دراستها الشيقة الشاملة علي الطلاب المصريين بشأن أنماط استخدامهم للانترنت أنهم يستخدمون الإنترنت بما يتفق وحاجاتهم ولذلك ، وبما أنهم مستخدمون نشطون كان أهم استخدام للإنترنت لدى هؤلاء الطلاب هو البحث عن المعلومات (أي أغراض بحثية) وتلا ذلك الإلمام بما يدور حولهم في العالم، وهذا يشير إلي استخدام أكثر أداتيه حيث يركز علي أن الطلاب هنا جماهير نشطة تعرف ماذا تريد من استخدام الإنترنت.

وعلي آية حال ، فإن إحدى الإشكاليات التي تتعلق بهذه الدراسات هي أنها تحاول فحص شريحة واحدة فقط من العالم العربي – وهي شريحة الطلاب وهم لا يمثلون جميع السكان في العالم العربي ، ومع ذلك تظل هذه النتائج علي قدر من الأهمية في زيادة فهم الصورة الحقيقية لاستخدام الإنترنت والبيئة في مختلف المجتمعات العربية وإظهار الاختلافات الضخمة بين المجتمعات العربية مثل الاختلاف بين دول الخليج و بقية الشرق الأوسط مثل لبنان وسوريا ومصر من جهة والاختلافات بين هذه الدول ومجتمعات شمال إفريقيا مثل مراكش وليبيا والسودان.

لقد استهدفت بقية الأبحاث عن استخدام الإنترنت والثقافة موضوعات أخرى مثل صحافة الإنترنت في العالم العربي ، وتتناول الدراسة التي أجراها حسن (١٩٩٦) آمال واهتمامات النخبة الإعلامية المصرية من خلال مسح لعينة من المهنيين الإعلاميين

معنية بالأمر ، ويشير هنا إلي الأهمية التي يوليها هؤلاء المهنيون للآثار المحتملة للإنترنت و أي تكنولوجيا معلومات أخرى علي المجتمع المصري والعالم العربي وقد تكون هناك أيضاً آثار اجتماعية تشمل انفتاحاً أكثر علي ثقافات العالم وقدراً أكبر من التحول الديمقراطي بين الأنظمة السياسية العربية وشملت الاهتمامات المحددة في ذلك الوقت إتاحة الإنترنت ،و الجوانب المالية وتدريب الأفراد وإمكانية الحصول علي الإمكانيات التكنولوجية التي يحتاجها الفرد.

الدراسة الأخرى هي دراسة عبد السلام (١٩٩٨) التي أشار فيها إلي أن الصحف والمجلات المصرية والعربية تنشر نفس المحتوى تقريباً علي الإنترنت بدلاً من الاستفادة من طبيعتها التفاعلية ، وهذه مشكلة كبرى الآن بالضبط كما كانت عندما دخلت الإنترنت هذا الجزء من العالم ، والدراسة الثانية التي أجراها إبراهيم (١٩٩٩) واصلت نفس الاتجاه وذلك بدراسة استخدام الإنترنت بين الصحفيين المصريين وأبرز ما توصل إليه هو أنه لا يزال هناك وصول محدود إلي الإنترنت والمشكلة في ذلك الوقت كانت أن الصحفيين الذين يستخدمون الإنترنت كانوا ممن يهتمون فقط بالشئون الخارجية والترجمة والتكنولوجيا وختم بحثه بأن الإنترنت كانت تستخدم كوسيلة لجمع المعلومات أكثر من أي شيء آخر.

لا يمكننا إنهاء هذا الجزء بدون ذكر الدراسة المتميزة التي أجرتها نجيب (٢٠٠٠) حيث تدعي أنه نظراً لأن مستخدمي الإنترنت العرب يستخدمون ملامح جديدة علي الإنترنت مثل كتابة بريد إليكتروني باللغة العربية والذي توفره بوابات عربية كثيرة فمن المؤكد أن يساعد هذا في إزالة حواجز اللغة بين العرب في مختلف البقاع ولذلك فإن تعريب الإنترنت يلعب دوراً هاماً في الحوار العربي - العربي كما أن رغبة العرب في أن يتواصلوا فيما بينهم بلغتهم الأم قد أحدثت أثراً في تطور الإنترنت في العالم العربي.

المداخل الرسمية إلي الإنترنت

كانت حرية التعبير في العالم العربي قضية شائكة ويرى البعض أن إطلاق الإنترنت الذي جاء متأخراً وبطيئاً نسبياً في بعض الدول العربية مرده أساساً إلي الرغبة في التحكم في المعلومات من قبل حكومات هذه الدول ، فالعراق – علي سبيل المثال ، حرم علي مواطنيه الوصول إلي الإنترنت داخل حدوده خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠ ، ولم تسمح سوريا أو المملكة العربية السعودية لمواطنيها بالوصول إلي الإنترنت و من كان يريد الوصول الي الانترنت عليه أن يصل إليها من خلال مكالمة تليفونية دولية لإحدى شركات توفير خدمات الإنترنت في دولة مجاورة (فريندا ٢٠٠٢) وقد اتخذت كل الدول العربية تقريباً خطوات جادة لتنظيم هذه الوسيلة الجديدة ومع الأخذ في الاعتبار التعقيدات التي تسم هذه التنظيمات كان هذا الإجراء يهدف إلي تقييد استخدام الإنترنت من قبل الأفراد والمجموعات التي ليست علي وفاق مع النظام الحاكم أو التقليدي للمجتمع وعموماً يمكن القول بأن هناك ثورة تشجيعية واضحة في قضايا النشر الإليكتروني وجرائم الإنترنت.

إن مستخدمي الإنترنت العرب محاصرون بمثلث من الرقابة الاجتماعية والدينية والسياسية والذي من شأنه أن يمنع الوصول إلي الإنترنت (الصارامي ٢٠٠٦) وتختلف هذه الأنواع الثلاث من الرقابة من بلد لآخر ، ففي بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى تحولت الإنترنت إلي ميدان معركة بين الليبراليين والمتطرفين (هاردي ٢٠٠٥) ، وفي بلدان أخرى أصبحت معركة بين النظام وجماعات المعارضة كما هو الحال في مصر وسوريا وتونس ، وفي أماكن أخرى من المنطقة العربية أصبحت الإنترنت ساحة لمعركة بين الطوائف العرقية والدينية كما هو الحال بين السنة والشيعة في العراق والبحرين ولبنان ، وبعد الحادي عشر من سبتمبر أصبحت أيضاً ميدان معركة بين الأنظمة العربية والجماعات الأصولية كما هو الحال في مصر والجزائر والأردن.

إن الأطر القانونية التي تنظم التحكم في الإنترنت في معظم البلاد العربية يعتريها بعض الغموض ، حيث تستخدم بنود اللوائح الخاصة بالإنترنت في دولة الإمارات العربية مصطلحات غامضة مثل "أخلاق منحلة" ، و "مبادئ اجتماعية" ، و "قيم الأسرة" ، و "جرائم ضد الإسلام" ، ومن إحدى أشهر القضايا قضية مناهضة المواقع الإليكترونية في سوريا حيث إن تعريف المصطلحات السابقة مفتوح لكل التفسيرات وهي تشمل المواقع الإسرائيلية والإسلامية والإخبارية وحتى السورية (الأوستيني ٢٠٠٥) وتعتبر هذه الاصطلاحات بالإضافة إلي اصطلاحات أخرى موجودة في معظم البلاد العربية مفتوحة أمام سلسلة واسعة من التفسيرات وبالتالي عرضة لإساءة التأويل من قبل من يقفون في صف الحكومة وذلك لمنع عرض الآراء المخالفة للجمهور وحرمان مستخدمي الإنترنت من حقهم في حرية التعبير.

وبجانب غموض المصطلحات، تعتبر الأسباب التعسفية لحجب المواقع قضية مبهمة حيث تبدو الرقابة ومسألة حجب المواقع في دول مثل الإمارات وتونس وسوريا وليبيا علي سبيل المثال تعسفية بسبب عدد من العوامل التي تبعث علي اتخاذ القرار فيما يتعلق بحجب الموقع من عدمه ، وتتدرج هذه العوامل من اعتبارات سياسية وثقافية مردها إلي الحكومة إلي اعتبارات اقتصادية ترجع إلي الشركات التي توفر خدمات الإنترنت فعلى سبيل المثال ، في دولة مثل الإمارات العربية تبدو القضايا أكثر تعقيداً بفعل مسائل تكنولوجية ووجود معايير مزدوجة علي أرض الواقع فيما يتعلق بمدينة دبي للإنترنت وبقية مستخدمي الإنترنت في الدولة ولذلك عندما تحدث حالة رقابة أو حجب لإحدى المواقع لا يتضح بالضبط لماذا تم ذلك.

في الكثير من الدول العربية مثل الكويت والمملكة العربية السعودية تمارس الرقابة علي المواقع "المعادية للإسلام" وبصفة أساسية في الفترة المواكبة للرسوم الدانمركية المثيرة للجدل حول النبي محمد (صلي الله عليه وسلم) حيث قامت الهيئة التي توفر خدمة الإنترنت وهي شركة الاتصالات السريعة مثل الكويت بحجب كل المدونات المرتبطة

بموقع "Blogspot" الذي يضم غالبية المدونات الكويتية ، وتم حجب كل المواقع الإسلامية المتطرفة في الغالبية العظمى من الدول العربية من قبل الحكومات و خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في "إطار الحرب ضد الإرهاب" وكذلك الحال في مصر عندما حجبت الحكومة كل المواقع الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر إحدى أكبر جماعات المعارضة في مصر.

تقوم كثير من الدول العربية بحجب المواقع الخاصة بالأقليات العرقية أو الدينية أو الوطنية أو جماعات داخل البلد مثل حالة البحرين حيث تم حجب موقع "بينات" والخاص بأحد فقهاء الشيعة الذي ينشر أحاديثه ويجيب عن أسئلة إتباعه عليه ، كما قامت الحكومة السعودية بحجب المواقع الإسلامية التي تعارض المذهب الوهابي المسيطر وهي تشمل المواقع الشيعية والبهائية ، وعلي الجانب الآخر تسمح الحكومة السعودية بإطلاق العديد من المواقع المتطرفة التي تحرض علي الكراهية.

وأخيراً ، حجبت السلطات السورية المواقع الكردية وخصوصاً بعد الأحداث الدامية بالقاميشلي (بافيل ٢٠٠٦) ، وتشمل الرقابة الاقتصادية القيود التي ترفضها شركة "الاتصال الصوتي" "skype" حيث تخشى الشركة أن هذا البرنامج قد يسبب لها خسائر مالية لأنه يدير شبكة إنترنت تليفونية ، وعلي مستوى آخر احتكرت حكومة اليمن – علي سبيل المثال – توفير الخدمة وجعلت سعر الوصول إلي الإنترنت مرتفعاً جداً لدرجة أن الكثير من المواطنين لا يستطيعون استخدامها (هيومان راممتس ووتش ٢٠٠٢) ، وتمارس العديد من الدول العربية الرقابة ضد المواقع الإسرائيلية حيث حجبت السلطات السورية واللبنانية والإماراتية كل المواقع المسجلة في إسرائيل التي تنتهي ب (il) ، ولكن المثير في هذا الصدد أن بعض الحكومات العربية تحجب المواقع التي تناهض إسرائيل كما هو الحال في السلطات الأردنية التي حجبت موقع "قاوم" " Qawem net." لأنه يدعو إلي مقاومة إسرائيل ومقاطعة البضائع الأمريكية (مرعي ٢٠٠٦) ، وأخيراً ، تم حجب المواقع المناهضة لحجب المواقع من قبل السلطات في العالم العربي

حيث قامت الإمارات العربية مثل دول عربية أخرى بحجب موقع مدون "boingbing.net" وهي مدونة أجنبية تناقش – بجانب أمور أخرى – أساليب فنية لتحاشي الرقابة المفروضة علي الصفحات الإليكترونية (بوينج بوينج ٢٠٠٦) وأخيراً ، لقد تقلصت الحرية علي الإنترنت في معظم الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما اتخذت الحكومات تدابير للحد من الحرية ، وجاءت معظم هذه الجهود استجابة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب أو "الاتصالات الإرهابية" داخل العالم العربي وهذا يرجع إلي أنه ورد أن الإرهابيين المدبرين لهجمات ١١ سبتمبر استخدموا البريد الإليكتروني كوسيلة اتصال رئيسية (فراندا ٢٠٠٢) هذا بالإضافة إلي أنه كانت هناك جهود في عموم الدول العربية لفرض سيطرتها علي الإنترنت كما حدث عندما تعاونت مصر مع السعودية لوضع مقترح لمشروع تشكيل لجنة عليا للإعلام الإليكتروني تعمل علي مستوى الدول العربية (الحارثي ، ٢٠٠٦).

خاتمة

تعتبر الطبيعة التقليدية للمجتمعات العربية الأقل تسامحاً وانفتاحاً من الناحية السياسية والثقافية ، وبالتالي توفر الإنترنت فرصة للتعبير عن الأفكار التي لا يمكن التعبير عنها عبر الإعلام التقليدي ، وكما ناقشنا في هذا الفصل ، تحاول الحكومات العربية أن تبذل قصارى جهدها كي تواكب العصر في مجال الاتصالات والإنترنت بينما لا تزال تجاهد لتقييد استخدام الإنترنت من قبل أعدائها السياسيين أو الحركات المناهضة لها ، ويبقى أمران مهمان فيما يتعلق بتطور الإنترنت في العالم العربي أولا : زاج تغلغل الانترنت في الغالم العربي بسرعة شديدة جداً بالمقارنة بدول أخرى في العالم وبالمقارنة بوسائل إعلامية أخرى وهناك احتمال لاستمرار هذه الزيادة ، ثانياً : من المحتمل أن يظل الجيل الشاب – بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية – المستخدمين الرئيسيين لوسائل الإعلام الحديثة في العالم العربي.

ملاحظات

١- موقع وزارة تكنولوجيا الاتصال هو.http://wwwinfocom.tn/index.php?id=5

٢- موقع مبادرة مشروع ال ADSL التي أطلقتها الحكومة المصرية ممثلة ي وزارة الاتصالات هو http://www. mcit .gov.eg/ar/app.as?aticle _no=631

٣- TE Data هي شركة خاص تأسست في عام ١٩٩٢ تحت اسم "In Touch" ، وكانت أول شرك تور خدمة الإنترنت في مصر وهي شركة مساهم ملك الدولة.

٤- موقع الشركة الموفرة لخدم في دول الإمارات هو.rehareal.tripod.com/isp.htm

٥- موقع مؤشرات أنظمة الكمبيوتر هو/mindicators.shtm(23/7/2006)
http://www.trc.gov .jo/static_Arabic

٦- موقع الهيئة الوطنية للاتصالات هو http://www .ntc.org.sd/ntc/ntc_func.htm

٧- موقع خدمات شركة / لتوفير خدمات الإنترنت هو http://www .y.net.ye/Arabicynet/ynet/ybackground.htm

٨- موقع إنترنت قطر هو http://www .qatar .net.qa/services/services.htm

٩- موقع الإتحاد الدولي للاتصالات المكتب الإقليمي العربي هو .ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=15
http://www
١٠- http://www .qualitynet.net
١١- المؤسس السوري للاتصالات هو http://www .ste.gov.sy/?act=about
١٢- الاتحاد الدولي للاتصالات – المنطقة السويته – سوريا – هو. .ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=10
http://www
١٣- موقع الشركة الليبية للاتصالات والتكنولوجيا هو http://www .lttnet.com
١٤- موقع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو mtit.gov.ps/detalse.asp?id=57&tbl=all_news&dep=reports
http://www.
١٥- موقع الاتحاد الدولي للاتصالات – فلسطين هو - . http://www.ituArabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code =14
١٦- موقع اللائحة الكامل هو http://www .mpt.gov.lb/isplist.htm
١٧- موقع البوابة المصرية للمعلومات هو
http://www.idsc.gov.eg/docs/docsDetails.asp?rIssueCategory= 2 & MainIssues=107& docID=281
١٨- هيومان راتيس روتشي ذكرت أن المملكة العربية السعودي أمكنها الوصول إلي الإنترنت منذ ١٩٩٤ ولكنها منعت مواطنيها من الوصول إليها إلي أن وضعت الحكومة نظاماً للسيطرة علي ما اصطلح علي تسمية "الأمور السيئة علي الإنترنت"
١٩- موقع
http://www .kuwaitjunior.blogspot.com/2006/01/blog-post_21.html
٢٠- موقع http://www .bayynat .org.ib
٢١- موقع تهديد ال Skype - تقرير سري إمااتي
http://www .secretDubay.blogspot.com/2005/12/threat\of\skype.html
٢٢- موقع المكتبات والحرية الفكرية هو
http://www .ifla.org/faife/report/Lebanon.htm

الفصل الثامن

عندما يلتقي العالمي بالمحلي

(خليل دجاني)

السوق العالمية الجديدة

يلخص هذا الفصل الاتجاهات الرئيسية التي تقوم عليها عولمة صناعة الإعلام العربي كما استعرضناها في الفصل السابق ، وسنقوم باستعراض الدور الذي تلعبه صناعة الإعلام الجديد في فرض هوية عربية جديدة ، وعلي الرغم من اتجاه القومية العربية المتزايد في المنطقة كما هو واضح في اللغة الواحدة والفنون الواحدة والتراث الثقافي الواحد ، وقد عززت صناعة الإعلام العربي الهوية الإقليمية أو النوع الجديد من القومية العربي كما هو واضح في التغطية الإخبارية للقضايا السياسية المشتركة.

استهلالاً لهذا الفصل يشار إلي أن الآثار الأربعة الأكثر أهمية للعولمة علي أسواق الإعلام العربية هي :

١- خصخصة منافذ الإعلام الجماهيري.

٢- الملكية الضخمة.

٣- الملكيات متعددة الجنسيات.

٤- إقليمية التسويق والإعلان.

خصخصة الإعلام

بينما يرى البعض أن ملكية الدولة العربية المستمرة للإعلام الإليكتروني يعتبر علامة إيجابية يرى البعض- بمن فيهم الأثرياء - أنها علامة علي نظام اقتصادي متخلف ، لقد كانت عملية خصخصة الإعلام والاتصالات العربية ضربة بدأت في أواخر التسعينيات عندما التحق العالم العربي بالركب العالمي لخصخصة وتحرير الإعلام الإليكتروني (إذاعة وتليفزيون) بالإضافة إلي قطاعات الاتصالات ، وقد نبعت خصخصة الإعلام العربي جزئياً من الضغوط الاقتصادية التي أجبرت الكثير من الحكومات العربية علي دعوة المستثمرين الأجانب لتمويل صناعة الإعلام العربي وخصوصاً

المشروعات التي تفوق قدرات الحكومات مثل مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية (سوليفان ٢٠٠١ أ) ، كما فتحت الموجة الليبرالية الاقتصادية الجديدة أيضاً الباب أمام جيل جديد من الرأسماليين الذين سعوا للدعم السياسي للمشروعات الاقتصادية من خلال تملك منافذ إعلامية مثل القنوات التليفزيونية (جلال ولورنس، ٢٠٠٥) كانت خصخصة قطاع الاتصالات أكثر وضوحاً في خدمات التليفونات النقالة في الخطوط الثابتة ، فكثير من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين والأردن و مراكش وقطر قد توسعت في خصخصة خدمات الاتصالات والبنية التحتية ، إذ إن ٤٠ ٪ من مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" – مثلاً – يملكها أصحاب الأسهم وهي تخدم سكان الإمارات الذين يبلغون أقل من ٤ مليون نسمة وتشبه مؤسسة الأردن للاتصالات شركة "اتصالات" الإماراتية بالضبط وكذلك فإن "باتلكو" (شركة اتصالات البحرين) هي اللاعب الأساسي لخدمات التليفون المحمول والثابت في البحرين (عبد الله ٢٠٠٧).

مجموعة أخرى من البلاد العربية (الجزائر ، والكويت ، و لبنان ، وسوريا) لديها شركات خاصة لتشغيل التليفون المحمول بينما الخطوط الثابتة تشغلها هيئات مملوكة للحكومة (عبد الله ٢٠٠٧) ، وبالنسبة للإنترنت ، اتخذت العديد من الدول العربية الخطوات الأولى نحو خصخصة هذه الوسيلة ولكن بدرجات متفاوتة ، ففي الإمارات وقطر والكويت ولبنان تعتبر خصخصة الإنترنت متقدمة بينما تعتبر في سوريا والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا بطيئة ومحدودة.

أدت شعبية ال CNN بين الجماهير العربية أثناء حرب الخليج إلي سلسلة من التطورات التي أدت بدورها إلي إطلاق التليفزيون الخاص الذي استهل بقناة ال MBC التي تملكها هيئة إذاعة الشرق الأوسط بتمويل من أثرياء الأعمال السعوديين ثم تلتها ART و Orbit في عام ١٩٩٣ ، وعند الحديث عن القنوات الفضائية تتصدر دول الخليج عملية الخصخصة بينما تخلفت الدول العربية الأخري بما فيها مصر وراءهم حيث لم تطلق مصر أول شبكة للقنوات الفضائية المملوكة للقطاع الخاص Dream TV إلا في عام ٢٠٠١ وتنعكس خصخصة الإعلام العربي في عدد القنوات الفضائية ومحطات الإذاعة التي يملكها أساطين الإعلام العربي أمثال الوليد بن طلال مالك

قنوات روتانا ، والشيخ صالح كامل صاحب ART ، والشيخ وليد إبراهيم الإبراهيم مالك مجموعة ال MBC من بين آخرين .

تعتبر المناطق الإعلامية الحرة نتاجاً من نواتج الخصخصة التي كانت السبب الرئيسي وراء إنشاء المناطق الإعلامية الحرة الثلاث في ثلاثة مدن إعلامية : دبي والأردن ومصر (سوليفان ٢٠٠١ أ) ، حيث تقدم تلك المناطق ذات التوجه الإعلامي حوافز وقواعد خاصة متخذة نموذج المناطق الحرة في المطارات ومراكز إعادة الشحن والتوزيع الحرة ، وتمثل نقاط جذب بالنسبة لرجال الأعمال نظراً لانخفاض التكاليف وقلة الإجراءات البيروقراطية والبنية التحتية الحديثة وتكاليف العمالة المنخفضة ، والعمل التعاوني وتوفر الخدمات والمهارات في مكان واحد ، وعلي آية حال تبقى هنا قضية أساسية ألا وهي البيروقراطية التي كانت عائقاً أمام خصخصة الإعلام في المنطقة العربية كما نرى في حالة اثنتين من المدن الإعلامية الثلاث السابق ذكرها وهما المدينة الإعلامية المصرية والمدينة الإعلامية بدبي ، حيث تأجل إنشاء المدينة الإعلامية المصرية بسبب العوائق البيروقراطية بينما تم إنشاء المدينة الإعلامية بدبي وقامت بجذب المستثمرين بسرعة ، حيث استفادت الأخيرة من قيادة دبي (أسرة آل مكتوم) وحلفائهم التجاريين ، وتعتبر دبي ذات نظام ملكي مطلق حيث يمكن للحاكم أن يغير أو يبدل أي قانون، والميزة هنا هي أن البيروقراطية في أقل مستوياتها كما يتم انجاز الخطط بشكل سريع جداً ، ولكن من الواضح أن الخط الأحادي يمكن أن تؤدي إلي نتائج سلبية (وولترز وكوين ٢٠٠٣).

إن المشكلة الرئيسية في خصخصة الإعلام العربي هي مشكلة سياسية يمكن حلها ، فحرية التعبير - علي سبيل المثال - تبقى قضية هامة في تركيبة وشكل الإعلام في العالم العربي ، وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم ، تعتبر حرية التعبير نتاجاً للبيئات السياسة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشاملة ، وتعترف كل الدساتير العربية بالحق في الاتصال كما تحفظ حرية الصحافة ، ولكن الحقيقة هي أن كل أشكال التعبير يتم تقييدها بقوانين وممارسات إضافية وهكذا تجد وسائل الإعلام في العالم العربي نفسها إما موالية للنظام أو تسير علي حبل بهلوان وتعتمد بشكل كبير علي حكومات مستبدة (الطويلة ٢٠٠٢) فمثلاً ، قانون المنطقة الإعلامية الحرة الذي خضع لمناقشات واسعة في البرلمان الأردني لم يصدر علي الإطلاق كذلك فإن

الشركات المسئولة عن تشغيل القنوات التليفزيونية في المنطقة الحرة بمصر عليها الالتزام بالقانون الأخلاقي للإعلام الذي كانت وزارة الإعلام تعكف علي إعداده منذ أوائل العام ٢٠٠٣، وعندما يكتمل علي الشركات المصرية والأجنبية الالتزام به ، ويبدو الموقف في دبي ظاهريا أفضل ولكن قانون الصحافة ينظم العمل بمدينة الإنتاج الإعلامي بدبي (DMC) حيث يصرح مديرها العام بأنه "من المتوقع من الصحفيين أن يمارسوا حريتهم ليس لكي يسيسوا المجتمع ولكن لكي يركزوا علي قضايا مثل التعليم والصحة والاقتصاد " (البكرى ٢٠٠١)، و نتيجة لذلك تركز كل مدينة إعلامية علي عمل ما هو أفضل في نطاقها الاجتماعي والثقافي (حمادة ٢٠٠٨) علي الرغم من خصخصة الإعلام الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات في العالم الغربي إلا إن الصلة بين الملكية الخاصة والحرية السياسية والتحرر الثقافي بحاجة إلى إعادة تقييم ،فكثير من الدول في العالم قد وضعت إجراءات للتحرر الاقتصادي في حين جعلت الحرية السياسية في أضيق الحدود، ولاتزال وسائل الإعلام الخاصة وشركات تكنولوجيا المعلومات تسيطر عليها النخب الوطنية الحاكمة سواء كان من خلال علاقات أسرية (كما في حالة إل MBC) أو من خلال مساهمين مثل القناة الفضائية اللبنانية1 LBC ،ولذلك لاتضمن خصخصة الإعلام في حد ذاتها التعددية السياسية أو الانفتاح والتحرر الثقافي (كريدى ٢٠٠٢) حيث لازال هؤلاء الحكام بشكل مباشر أو غير مباشر يتحكمون في الإعلام الذي لايمول بشكل كامل من عائدات الإعلانات ، ومن ثم يمكن استخدامه في إيصال رسائل أيديولوجية أو دينية (خليل ٢٠٠٦)

الملكية الخاصة

جرت العادة أن تكون الأنظمة العربية هي المالك الوحيد للمنافذ الإعلامية ففي معظم الدول العربية باستثناء لبنان كانت الدولة تملك قناة التليفزيون الرئيسية ومحطة الإذاعة الرئيسية والصحف الرئيسية التي كانت كلها تحت سيطرة الحكومات ،والآن توجد ملكيات ضخمة لمختلف وسائل الإعلام من قبل الهيئات الكبرى فالشخصية الإعلامية العربية المرموقة الشيخ صالح كامل وهو مالك ART ،يمتلك أيضا شركة الإنتاج الإعلامي" دله" التي قامت بإنشاء وإدارة شركة المدينة الإعلامية الأردنية وفي عام ٢٠٠٢ كانت جريدة "الحياة" مملوكة جزئياً لأحد أثرياء الإعلام

السعوديين الذي يمت بصلة إلي العائلة الملكية ، كما أن قناة LBC1 مملوكة جزئياً لعملاق الإعلام اللبناني بيير ضاهر الذي جعل من هذه المجموعة إحدى أكبر المؤسسات الإعلامية في العالم العربي وأخيراً وليس آخراً أنشأ الشيخ وليد ابن إبراهيم الإبراهيم – صاحب MBC – كيانات عامة غطت بعض القارات تضم أسهماً في الإذاعة والطباعة وشركات الأفلام وتسيطر علي وسائل التوزيع مثل الأقمار الصناعية وشبكات الكابلات (غريب ٢٠٠٠) ، ولا تزال الطريقة التي تؤثر بها عملية دعم قلة من عمالقة الإعلام العربي علي خلق وإنتاج وتوزيع المحتوى الإعلامي – لا تزال محل جدل وأفضل مثال علي ذلك الوليد بن طلال مالك شركة روتانا التي تعتبر من أضخم القنوات الفضائية حيث تمتلك أكثر من ١٥ قناة فضائية تليفزيونية مختلفة وعشرات المحطات الإذاعية والمجلات وأهم من ذلك تعتبر أكبر شركة إنتاج برامج الترفيه في العالم العربي لما تملكه من أكثر من مائتي فنان موسيقي.

الملكيات متعددة الجنسيات

إن الأمر المحوري في التغيرات التي طرأت علي الملكية هو ظهور الأصوات العالمية ودور المؤسسات التي تتعدى الحدود والأوطان في التكيف مع ، والإنتاج لصالح ، و الاستفادة من هذه التغيرات (باجيكان ٢٠٠٤) وعلي العكس من مرحلة ما بعد الاستقلال التي كانت فيها كل دولة عربية تملك منافذ الإعلام الجماهيري وتسيطر عليها بشكل كامل فإن المؤسسات الإعلامية العربية الخاصة قد زادت إقليمياً وعالمياً منذ بداية الألفية الثالثة ، وبدأت الصورة في التغير لأن دول الخليج العربية بدأت في الاستثمار في الاتصالات وبدأت مصر وحكومات أخرى في تبني التنمية التكنولوجية ، وكذلك يمتلك أثرياء الأعمال الآن منافذ إعلامية مثل القنوات الفضائية و محطات الإذاعة والصحف والمجلات في دول عربية أخرى ويسيطرون علي شركات توفير خدمة الإنترنت والتليفون.

وأخيراً جرت العادة في الماضي علي أن يكون مقر وسائل الإعلام الفضائية خارج المنطقة العربية ولكن الآن عادت معظم الشركات الإعلامية إلي العالم العربي وكان السبب في تواجدها في الماضي هو إمكانية الوصول إلي التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والمزيد

من الحرية ، ولكن في أيامنا هذه لا يحدد الموقع الطبيعي هذا الوصول حيث جعلت التكنولوجيا الحديثة من السهل استقبال ونشر وبث المعلومات من أي مكان في العالم.

إقليمية التسويق والإعلام

إن الحكمة التقليدية التي تعكسها الصحف التجارية والمطبوعات العامة هي أن القنوات الفضائية العربية توفر فرصة لا نظير لها أمام أصحاب الأعمال التجارية والمعلنين ولكن من يتعرض للخطر هنا هو الجماهير العربية التي تقدر بما يزيد عن ٣٥٠ مليون نسمة ليس لمعظمهم خبرة سابقة بالتليفزيون التجاري قبل أوائل التسعينيات وبالتالي يصبحون أهدافاً مثالية للمؤسسات التي ترغب في تشكيل ولاءات المستهلكين وفيما يتعلق بالمطبوعات الخاصة بالصناعة مثل "الإعلام العربي" و "عالم التليفزيون" .

تعتبر الأقمار الصناعية المحرك الرئيسي لإقليمية التسويق والإعلام ، وتقوم هذه النظرة الإقليمية علي حقيقة أن الجمهور العربي توحده اللغة وإلي حد بعيد يوحده الدين الأمر الذي يجعل الإعلام المقنن قابلاً للحياة ، وطبقاً لبعض المراقبين فإن عملية الإقليمية تسهل التكامل الاقتصادي العربي وذلك بوضع كل الدول العربية في سوق عربية موحدة.

إن إضفاء الصفة التجارية علي الإعلام العربي – وخصوصاً التليفزيون – يؤدي إلي الحاجة إلي مثل هذه المحطات لضمان هامش معقول من الربحية ، فكثير من المحطات في مصر والأردن وسوريا – من بين آخرين – لا زالت تشغلها الحكومة وبالتالي لا توجد ضغوط السوق المعتادة ، حيث إن المحطات التي يملكها القطاع الخاص تواجه مشاكل مالية عديدة نظراً لأنها لا تتمتع بدعم كبير من الحكومات (كارايدي، ٢٠٠٢) أولا : هناك إحجام في العالم العربي عن الدفع لبرامج التليفزيون مما يجعل من الصعب تسويق البرامج التليفزيونية مدفوعة الأجر للجماهير العربية حيث تلقي ART و Orbit – وهما رواد التليفزيون مدفوع الأجر – تحدياً من قبل الخدمة المجانية التي تقدمها MBC و LBC و المستقبل (شليفر ٢٠٠٠)، ثانياً : جعل السباق نحو التخصص والتميز الإعلام الخاص ينزع إلي أن يستهدف شرائح صغيرة من الجماهير – فهي تتوجه إلي جزء من السوق وليس السوق بأكمله ، ويلاحظ هذا التخصص علي سبيل المثال – في قنوات مثل "الجزيرة" التي تركز حصرياً علي الأخبار – وإن كانت

الحساسة منها – في حين تركز LBC و MBC و المستقبل علي البرامج الحوارية وبرامج المنوعات التي تتميز بمذيعات حسنة المظهر، ثالثاً : إن جهود القنوات الفضائية لفهم الجماهير واجهت المزيد من التحدي مع قدوم الإنترنت وما يرتبط بها من تكنولوجيا رقمية جزأت الجمهور إلي العديد من الشرائح الصغيرة (كرايدي ٢٠٠٦) وأخيراً، وبالنظر إلي المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في أجزاء شاسعة من المنطقة ، لم تحقق صناعة الإعلان المرجو منها وتظل معدلات الإعلان رخيصة نسبياً علي الرغم من الارتفاع بنسبة ٥٠ ٪ في عام ٢٠٠٠ ، ويشار إلي أن معظم العائدات تأتي من دول الخليج التي يشكل سكانها نسبة صغيرة من مجموع سكان المنطقة، ويشار إلي أن معظم العائدات تأتي من دول الخليج التي يشكل سكانها نسبة صغيرة من مجموع سكان المنطقة.

نتيجة لذلك ، علي العكس من مناطق مثل آسيا و أمريكا اللاتينية وعلي الرغم المستويات الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة لسكان منطقة الخليج ، فإن غالبية الجماهير العربية ليس لديهم الدخل الذي يجعلهم هدفاً جذاباً للمعلنين الدوليين ، وبالتالي من المفهوم أن التكتلات الإعلامية العالمية غير مستعدة للشراء في المحطات العربية الفضائية المملوكة للقطاع الخاص ، مما يجعل صناعة الفضائيات العربية منفصلة عن الاقتصاد الإعلامي العالمي.

أدوار الإعلام المتغيرة

إن أحد أهم ملامح العولمة في المشهد الإعلامي العربي هو تحول وظيفة الإعلام ويمكن ملاحظة هذا التحول ليس فقط في المحتوى الإعلامي ولكن في استقبال هذا المحتوى.

لقد تخلى الإعلام العربي – خصوصاً الإذاعي و الإعلام الاليكتروني منذ فترة عن دوره التقليدي كناطق بلسان الأنظمة يستخدم بصفة أساسية لتعبئة الأمة خلف خطط التنمية للأنظمة أما الآن فإن الإعلام يعمل كوسيلة للمعلومات والترفيه ، ولكن لا يعني هذا أن الإعلام لم يعد أداة في أيدي الأنظمة العربية حيث لا تزال محطات التليفزيون الرئيسية في معظم الدول العربية تحت سيطرة الحكومات ، وإن كان عليها أن تكافح لجذب جماهيرها التي جذبتها المنافذ الإعلامية المتزايدة الخاصة منها وشبه الخاصة ، وباستثناء "الجزيرة" لا يوجد مثال واحد علي قناة بتمويل حكومي قامت

بتغير دورها من أن تكون إدارة في يد الحكومة ، وهناك قنوات حكومية أخرى أجبرت علي زيادة برامجها للترفيه وذلك لجذب جماهير أكثر لأن الإنتاج الإخباري أكثر تكلفة بينما اعتادت وسائل الإعلام التقليدية النظر إلي جمهورها علي أنه عبارة عن مستقبلين معتمدين وسلبيين للمحتوى الإعلامي نظراً لعدم وجود إعلام بديل إلا أن الإعلام العربي ينظر الآن إلي الجمهور علي أنه عبارة عن مستقبلين نشطين ومستقبلين لديهم القدرة علي الانتقال من قناة إلي أخرى باستخدام جهاز تحكم عن بعد (ر يموت كنترول) ، والنتيجة هي أن شركات الإعلام تتنافس فيما بينها في تقديم محتوى جذاب ذي مصداقية ، وزاد عدد البرامج مع إطلاق ٢٤١٧ قناة مما يعتبر تغيراً عن الماضي عندما كانت القنوات التليفزيونية معتادة علي الإرسال التليفزيوني لمدة ساعات محدودة.

تنظر المنافذ الإعلامية العربية إلي نفسها علي أنها شركات تجارية تحت تصرف المساهمين وليست إدارة لإيصال رسائل عامة ، ويعني هذا الدور الجديد أن الإعلام يروج للمنتج الثقافي بالإضافة إلي قدر كبير من السلع الضرورية كالمنتجات الغذائية والطبية وهي عبارة عن سلع عالمية تهدف للوصول إلي الأسواق المحتملة في المنطقة ويطلق علي هذا الاتجاه "الاتجاه الاستهلاكي للإعلام العربي وجماهيره" (كرايدي ٢٠٠٢ ، فاكريداين ٢٠٠٠) لقد زاد الوقت المخصص للإعلانات في البرامج التليفزيونية التي تعتبر أداة للترويج للبضائع أكثر منها أداة للترويج لأيديولوجية معينة.

ويرى خليل (٢٠٠٦) أن الأخبار التليفزيونية في دول مجلس التعاون الخليجية تمر بمرحلة انتقالية مع الزيادة في القنوات الإخبارية علي مدار ٢٤ ساعة مثل "الجزيرة" و "العربية" اللتان تقدمان نفسيهما علي أنهما أسواق عالمية جاذبة للمستثمرين العالميين ، كما غيرت القنوات الحكومية مثل تلك الموجودة في دبي والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية من صورتها بشكل كبير لكي تنافس القنوات الخاصة ، وعلاوة علي ذلك ، سمحت قوانين الإذاعة - علي الأقل في الكويت والإمارات - بإطلاق قنوات جديدة مخصصة للأخبار والتجارة (خليل ٢٠٠٦) وعلى آية حال ، يعتبر الدور التقليدي للإعلام مماثلاً لدوره الجديد : فالإعلام كناطق بلسان الحكومة يهدف إلي إجراء غسيل مخ للجماهير والسيطرة عليهم سياسياً وأيديولوجياً ربما لا يختلف كثيراً

كما يتخيل المرء عن الإعلام الجديد الذي تقدمه المؤسسات الخاصة والذي يهدف إلي السيطرة علي نفس الجماهير لخدمة المصالح الاقتصادية للمساهمين.

يمكن القول بأنه لا زالت ثقة الجماهير في هذه الوسائل الإعلامية محدودة وذلك لسببين : أولاً : علي الرغم من التغير في أداء العديد من المنافذ الإعلامية إلا أن غالبية وسائل الإعلام العربية لا تزال تدعم سياسة أنظمتها ، ثانياً : لا تستطيع القنوات التجارية أن تحيد عن أجندات مالكيها والذين هم عادة رجال أعمال علي علاقة طيبة مع النخب الحاكمة (فندي ٢٠٠٠) ، وعلي سبيل المثال ، قناة "العربية" وهي قناة خاصة وكذلك جزء من مجموعة الـ ART التي يملكها الشيخ وليد إبراهيم الإبراهيم أحد أقارب ملك المملكة العربية السعودية ، وهكذا تحاول "العربية" أن تلتزم بالسياسة الخارجية السعودية وصلتها بالسعودية كانت عاملاً أساسياً في سياستها التحريرية (ريناوي ٢٠٠٩) ،وتلقى تلك القناة في الواقع دعماً من قبل رجال الأعمال السعوديين طالما أن محتواها يحترم الخطوط الحمراء للمحظورات والسياسات السعودية (خليل ٢٠٠٦) وتعتبر قناة LBC اللبنانية مثالاً آخر ، وبالإضافة إلي ذلك ، تدعي "الجزيرة" أنها تنتقد كل الأنظمة العربية ولكن عندما يصل الأمر إلي النظام القطري تتوقف عن النقد وهذا يجعلها تبدو كأنها أداة في أيدي النخبة الحاكمة القطرية ، علي الأقل بسبب اعتمادها مالياً علي مدى الإثنى عشر عاماً الماضية من العمل علي دعم الحكومة القطرية حيث إن لدى القناة إعلانات تجارية ضئيلة لا تغطي تكاليف تشغيلها (خليل ٢٠٠٦).

فيضان الإعلام الدولي

إن الاتجاه السائد في التغيرات في الفيضان الإعلامي في العالم العربي هو التدفق الهائل للمنتج الثقافي والمحتوى الإعلامي الغربيين وبالتحديد البرامج التليفزيونية مثل الأفلام والمسلسلات والمسرحيات علي العالم العربي ويملأ هذا المحتوى حيزاً كبيراً من الوقت الإذاعي تقريباً في كل القنوات التليفزيونية التي تسيطر عليها الدول العربية (كرم ١٩٩٩) ، ومنذ إنشاء التليفزيون العربي في أواخر الخمسينيات كانت نسبة الإنتاج المحلي الذي تنتجه التليفزيونات التي تخضع لسيطرة الدولة أقل بكثير من الإنتاج المستورد من الأفلام الأمريكية والبرامج الكوميدية الفرنسية والمسلسلات المنتجة

في أمريكا اللاتينية ، والقليل فقط من الأنظمة الوطنية (كما هو الحال في مصر ولبنان و إلي حد ما سوريا) قامت بجهود كبيرة لزيادة إنتاجها من البرامج أما بقية الدول العربية لا تزال تعتمد بشدة علي البرامج التليفزيونية المستوردة.

أصبحت هذه العملية أكثر عمقاً وكثافة في العقدين الأخيرين حيث إن النمو في البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية منذ أوائل التسعينيات وكذلك الحاجة إلي برامج عربية جديدة القنوات أجبرتا القنوات الجديدة علي زيادة نصيبها من البرامج المستوردة وبشكل ملحوظ من الولايات المتحدة ، فالقنوات العربية لا تنتج إلا ٣٠٠٠ ساعة من البرامج سنوياً وهي نسبة ضئيلة من إجمالي وقت البث الإذاعي (غريب ٢٠٠٠) ، ولأن معظم المنتجات الثقافية والإعلامية الدولية تأتي من الولايات المتحدة فإن كثيراً من المعلقين يطلقون علي هذه العملية أمركة المجتمعات العربية وبالتالي يربطون العولمة بالأمركة (تنستول ١٩٧٧) ، وينطبق هذا الكلام علي أجزاء أخرى من العالم ، فمثلاً في أمريكا اللاتينية يملأ الجانب الأكبر من البث التليفزيوني ببرامج أمريكية علي الرغم من نجاح منتجهم الإعلامي في الأسواق الدولية (أوسافا ١٩٩٠) ، ولقد أصبحت غالبية القنوات الفضائية العربية أكثر اعتماداً علي المحتوى الأمريكي و تميل أيضا إلي نسخ الأسلوب التليفزيوني الأمريكي وأن تطوع المفاهيم الأمريكية الناجحة للشاشة العربية ، هذا بالإضافة إلي انتشار المنتجات الأمريكية مثل الكوكاكولا ، وماكدونالد ، و بروكتر & جامبل ، وتنتشر كذلك المسلسلات التركية المدبلجة باللهجة السورية بجانب الأفلام المصرية و المسلسلات السورية ، والتي أصبحت منتجات تجارية مثلها في ذلك مثل البرامج الأمريكية وتتخللها الإعلانات التجارية التي تسوق لكل أنواع البضائع وتشجع أسلوب الحياة الاستهلاكي تبعاً للنمط الأمريكي.

لقد فرضت الحكومات العربية إجراءات مختلفة في محاولة منها لتحقيق نوع من التوازن مع الخلل الثقافي والإعلامي المذكور عالياً وتتخذ هذه الإجراءات شكلاً ثقافياً مصمم خصيصاً لحماية السيادة الثقافية والتراث الفني للبلاد (غريب ٢٠٠٠) ، وأول إجراء هو فرض قيود تجارية علي المحتوى الثقافي والإعلامي وتحديد كمية البرامج المستوردة وزيادة الرسوم علي المواد المستوردة وتم هذا في المملكة العربية السعودية وليبيا وسوريا ومصر والعراق تحت حكم صدام بالإضافة إلي دول الخليج العربية الأخرى ولقد

عرفت مصر – مثل البرازيل وكوريا ودول أخرى من دول العالم الثالث – بأنها تضع سياسات لترويج للإنتاج الثقافي المحلي كما هو واضح من تجربة "تايم وارنر" " Time warner" و مؤسسات أخرى ، وأشارت "تايم وارنر" إلي أنها واجهت قيوداً تجارية تتخذ طابعاً ثقافياً مصمماً خصيصاً لحماية السيادة الثقافية والتراث الفني للبلاد ، وليست مصر هي البلد الوحيد التي وضعت سياسات لدعم منتجاتها الثقافية فهناك دول عربية اتخذت هذا الاتجاه علي الرغم من مستوى المعيشة المرتفع بها ، ومن الناحية الأخرى ، جاهدت كل من سوريا والعراق وليبيا لمنع الوصول إلي المنتجات الأجنبية تماماً وبالتالي عملت علي حماية الجمهور المحلي من المحتوى الأجنبي الذي يتحدى القيم السياسية المحلية.

تحاول الحكومات العربية تقوية التبادل الإقليمي للمحتوى الإعلامي وذلك لمواجهة الفيضان المنهمر من المنتجات الثقافية الغربية ، ومنذ إنشاء التليفزيون العربي حتى نهاية الثمانينيات ، كان القدر الكبير من المحتوى الإقليمي الذي يبث علي القنوات التليفزيونية العربية ينتج في مصر ولبنان وإلي حد ما سوريا ، أما الآن فإن البرامج التليفزيونية مثل المسرحيات والأفلام ومقاطع الفيديو والأشكال الأخرى من برامج التسلية تأتي من دول عربية أخرى زاد إنتاجها بشكل كبير ولكن تبقى مصر المصنع الرئيسي للأفلام ومقاطع الفيديو العربية التي تمولها شركات الإنتاج بدول الخليج العربية ، وبالإضافة إلي ذلك ، أصبحت لبنان مصدراً رائداً لمقاطع الفيديو و برامج تليفزيون الواقع في حين أصبحت سوريا الآن رائدة في تصدير المسلسلات التليفزيونية مثل المسلسل المشهور "باب الحارة" الذي أذيع في رمضان ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ علي شاشة MBC و سجل أعلى معدل بين برامج التسلية العربية لدى الجماهير.

الاتجاه الجديد في المنطقة هو الاتجاه الإسلامي حيث شهدت الحقبة الأخيرة إنشاء قنوات تليفزيونية إسلامية مما يعكس التغير الذي حدث في المنطقة ، فالبرامج الإسلامية – منذ إطلاق البث التليفزيوني العربي في الخمسينيات والستينيات – كانت تنتج كجزء من الجدول الشامل للبرامج ، أما الآن فتوجد قنوات إسلامية محضة تبلغ حوالي ٤٠ قناة ، وقد تطور هذا الاتجاه استجابة لحاجات شرائح معينة من الجمهور الذين يرفضون الإعلام "المتراخي" و يرغبون في إعلام بديل يتفق وقيمهم

الاجتماعية والدينية ، ومن أهم التيارات التي تغذى هذا الاتجاه هو تنامي الأصولية الإسلامية في المنطقة العربية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية التي تعدت حدود المنطقة وتستهدف المغتربين العرب والإسلاميين في جميع أنحاء العالم الذين لديهم إحساس بالانتماء إلي هوية إسلامية وهم يعيشون في بيئات غير مسلمة (ريناوي ٢٠٠٩) ، ولقد اكتسب مشهد الفضائيات العربية نوعاً جديداً من القنوات الفضائية الإسلامية ذات محتوى تليفزيوني إسلامي جذاب ، وفي مقابلة مع أحمد أبو هيبه – مدير قناة "الرسالة" ذكر أن الرؤية وراء هذه القناة التليفزيونية الجديدة التي أطلقت في عام ٢٠٠٦ هي أنها تمثل "جزءاً من جرعة دسمة من برامج التسلية الأخلاقية" ... مثل الكوميديا والبرامج الحوارية الليلية والمسابقات والبرامج الوثائقية والمسلسلات العائلية ومقاطع الفيديو وبرامج المرأة التي تقدمها نجمات شهيرات وممثلات محجبات – وذلك لمنافسة القنوات الدينية مثل "إقرأ" أو القنوات الأكثر تحرراً مثل MBC المملوكة للسعودية أو LBC الكائنة في بيروت (وايز ٢٠٠٥) ، ولا يقتصر هذا المجال لبرامج التسلية المرتكزة علي القيم في العالم العربي علي قناة "الرسالة" فقط ، وطبقاً لمدير برامج MBC عبد الفتاح المصري فإنه يري أن قناته تقدم منذ ٢٠٠٦ إتجاهاً جديداً من البرامج الواقعية يولي اهتماماً شديداً بالقيم الدينية والثقافية العربية (وايز ٢٠٠٦) ، وأضاف " أن هذه البرامج ذات مردود جيد وهي نوع مرضٍ من البرامج الذي له تأثير جيد علي المشاهدين ، وهو اتجاه يسير فيه عدد كبير من المحطات التليفزيونية كما أنه مهتم بجعل الناس يشعرون بالرضا بالإضافة إلي عمل شيء له قيمة لهم ، وفوق ذلك لا يزال عنصر الواقعية موجوداً" (وايز ٢٠٠٦) وأخيراً ، إن ظهور اتجاه تليفزيوني واقعي أخلاقي يعكس جدلاً سياسياً وثقافياً كبيراً حاصلاً بين الإسلاميين المحافظين والعناصر العلمانية الليبرالية في العالم العربي.

من الجدير بالذكر أن المنتجات الثقافية الأجنبية قد تم تطويرها وتكييفها بما يتفق و المجتمعات الإسلامية ، ومن ثم حدثت زيادة في المنتجات الإعلامية المستوردة التي تروق للجماهير العربية والإسلامية من خلال تقديم محتوى لا يتحدى القيم التقليدية والدينية الإسلامية ، بالإضافة إلي ذلك ، فقد زادت معظم الدول العربية وخاصة في منطقة الخليج من إنتاجها المحلي من برامج التليفزيون من قبل المحطات التليفزيونية

الرئيسية لكي تروق للشرائح المحافظة من الجمهور ، أما البرامج التليفزيونية المستوردة والمتراخية إلي حد ما قاصرة علي قنوات خاصة تعتمد علي المحتوى المستورد الذي يروق لشرائح ليبرالية من الجمهور التي تطلب هذه البرامج، ولذلك فإن هذه المحطات لا تشكل تهديداً للمشهد التليفزيوني العام أو ضرراً للمجتمعات العربية ، فالقناة الفضائية MBC4 أمريكية ١٠٠ ٪ حيث برامج للمراهقين وبرامج حوارية مثل "أوبرا" و "د.فيل" ، أما قناة MBC2 ، MBC Max ، و ONE TV و "فوكس موفيز" فهي تذيع أفلاماً غربية علي مدار ٢٤ ساعة (معظمها أمريكي) وكذلك قناة MBC Action فهي لأفلام الحركة والمسلسلات التليفزيونية ، وتذيع روتانا Tuns و "ميلودي Hits " مقاطع فيديو وموسيقى غربية علي مدار ٢٤ ساعة.

هناك بعض الأدلة علي أن الإنتاج المحلي والإقليمي مفضل علي المستورد حيث تجذب المسلسلات التركية والسورية جماهير أكثر من المسلسلات العائلة الأمريكية المستوردة في جميع أنحاء العالم العربي ، ومن أمثلة ذلك المسلسلات التركية "نور" و "أسمر" التي أذيعت في عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والمسلسل السوري "باب الحارة" ، ومن الناحية الأخرى ، علي الرغم من أن الجماهير في بعض البلدان العربية مثل مصر ولبنان وسوريا أكثر ميلاً إلي البرامج المحلية إلا أن هناك دليلاً ما على أن الجماهير في بلاد عربية أخرى مثل دول شمال أفريقيا ودول الخليج تفضل البرامج المستوردة ، ومن المفترض أن خليطاً من المتغيرات الديموجرافية مثل النوع ، والتعليم و الإقامة في الحضر والخلفية اللغوية مصحوبة بأنماط مختلفة من العمل والهوايات و الجداول الفعلية للبرامج، هذا الخليط قد يلعب دوراً في تبرير وجبة البرامج التي يختارها المشاهدون بالفعل عندما تعرض عليهم وجبة مختلطة من المحتوى المحلي والأجنبي ، وبالتالي فإن التعميم بشأن سلوك الجماهير يبدو صعباً ويوحي بأنه يجب بذل المزيد من الجهد لكشف أولويات الجماهير العربية.

تتنافس الآن مختلف القنوات الفضائية العربية فيما بينها علي استيراد برامج تليفزيون الواقع من الغرب (خليل ٢٠٠٤) حيث بدأت كلها ببرامج " من سيربح المليون" علي شاشة MBC في عام ١٩٩٨ الذي حظي بأعلى شعبية بين الجماهير العربية في ذلك الوقت ، وبعد ذلك استوردت قناة "المستقبل" اللبنانية البرنامج التليفزيوني

"سوبر ستار" الذي أصبح أشهر برنامج تليفزيوني بين الجماهير العربية في الفترة من ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ ، ويشار إلي أن معظم برامج تليفزيون الواقع الغربية تم استيرادها وتطويعها (خليل ٢٠٠٤) و يكمن السر في نجاح هذه المنتجات الإعلامية الدولية علي الساحة العربية هو تعريب هذه البرامج وذلك لضمان عدم تحديها للخطوط الحمراء الدينية والإسلامية القائمة أو القيم العربية التقليدية.

إن الإستراتيجية هنا هي الإعداد الجيد للبرامج التي تلاءم الجمهور العربي المحلي ، ويعتمد هذا المحتوى العربي علي ممثلين محليين وإقليميين من مختلف الدول العربية مما يعطي لهذه البرامج طعم المنافسة بين هذه الدول المختلفة ويعمل كل متنافس كممثل لدولته وعادة ما يصوت له أبناء وطنه ويأخذ هذا البرنامج طعماً عربياً مما يضيف إلي جاذبيته وعلاوة علي ذلك تقوم القنوات التليفزيونية بحذف المكونات الغربية غير الأخلاقية والفقرات غير المقبولة من برامج الواقع الأصلية عند تعريبها وتستبدلها إن أمكن بعناصر محلية لكي تتماشى مع القيم الدينية والثقافية في المجتمعات العربية ، فالبرنامج التليفزيوني "الأخ الأكبر" الذي عرضته MBC يعتبر مثالاً علي هذا التعريب حيث تذيع تلك القناة النسخة العربية من هذا البرنامج وقد بدأ الضغط الجماهيري من قبل الجماعات الدينية والنخب في البحرين التي كانت تستضيف البرنامج مما أدى إلي احتجاج عربي عارم ضد البرنامج واضطرت قناة MBC لمواجهة النقد الذي يقول بأن البرنامج يضر بالقيم الإسلامية وكانت المحصلة النهائية هو إلغاء البرنامج بعد إذاعته بفترة قصيرة (وايز ٢٠٠٥) ، ويرى خليل (٢٠٠٦) أن فشل "الأخ الأكبر" يرجع جزئياً إلي نقص في التعريب حيث فشل البرنامج في إحداث نوع من التوازن.

ومثال آخر هو الحملة الشعبية التي بدأت في مصر في عام ٢٠٠٦ للدعوة إلي مقاطعة أحد العصائر بأن الإعلان عن هذا المنتج كان يعتبرا خطراً علي التقاليد الإسلامية والعربية وكذلك الحملة المناهضة ل "ستار أكاديمي" في عام ٢٠٠٥ تعتبر مثالاً ثالثاً فالمظاهرات ضد البرنامج الذي أذاعته قناة LBC1 اللبنانية لم تجري فقط عبر وسائل الإعلام التقليدية بل اشتدت علي الإنترنت حيث حرك موقع بعنوان "ضد ستار أكاديمي"احتجاجات ضخمة ضد هذا البرنامج (الدخيل ٢٠٠٥)، ومن المهم أن نذكر

أن تلك الاحتجاجات تختلف عن سياسات الرقابة التقليدية التي كانت تمارسها محطات التليفزيون الرئيسية ،حيث كانت هذه الحملات الشعبية الحديثة فعالة في أنها أدت إلي إلغاء المحتوى المستهدف علي الشاشات العربية ، وعلي آية حال أدت الحملات المضادة إلي آثار مغايرة حيث أصبحت حملة ستار أكاديمي إعلاناً جيداً لهذا البرنامج التليفزيوني مما دفع جماهير جديدة لمشاهدة هذا البرنامج ، ولكي نفهم الآلية السابقة يفسر خليل (٢٠٠٦) الذي عمل مخرجاً ومنتجاً تنفيذياً ومستشاراً للعديد من القنوات الفضائية العربية الاعتبارات التي يراعيها منتجو برامج الواقع العرب عندما يكيفوا البرامج الدولية حسب ذوق الجماهير العربية.

"تبقى الحاجة إلي احترام القيم الإسلامية وخصوصاً في السعودية بسبب التأثير القوي للمعلنين والمشاهدين الحساسين والمحافظين المقيمين في منطقة الخليج إذ يعكف المبدعون وخبراء الإعلان الذين يعملون في تلك البرامج في العالم العربي علي تفسير وإعادة كتابة القواعد الخاصة بما يمكن وما لا يمكن إذاعته ، وإن ورطة الكيفية التي بها يلتزم أو لا يلتزم المنتجون المبدعون بإخلاص بالأشكال الأصلية توحي بأن العناصر الاجتماعية والثقافية وخصوصاً اللبنانية والإسلامية – تعتبر في قلب تكييف الأصل حسب طبيعة العالم العربي أو ما يطلق عليه التعريب ، إذ إن تعريب برنامج دولي يتضمن الالتزام باللبننة كما يلزم بالأسلمة ، ويشير استخدام لمصطلح "التعريب" إلي إعادة صياغة الشكل الغربي ليناسب الجمهور العربي ، وتتضمن عملية اللبننة العاملين والمعالجة الجمالية والتحريرية للنص في حين تشير الأسلمة إلي القوانين العديدة التي يطبقها المنتجون في رواياتهم ، وبعبارة أخرى ، ليست اللبننة فكرة اختزالية بل تساعد في تفسير استخدام كلمات مثل الفرنسية nomine لإطلاقها علي المرشحين في "ستار أكاديمي" ، وكذلك التصرفات واللغة الغربية في برنامج "الوادي" ، وفي نفس الوقت تبرر الأسلمة وجود غرفة الصلاة في "الأخ الأكبر" وموضوع الدين المحظور في "ستار أكاديمي" ، وعند تعريب برنامج دولي يكون لدى المبرمجين ومسوقي الإعلانات اهتمام شديد بالموازنة بين اللبننة و الأسلمة ، وبهذه الطريقة يشبعون رغبة الجمهور العربي مع المحافظة "علي هامش إسلامي آمن" يضمن الدعم الإعلاني المستمر.

إجمالاً لما سبق ، شهدت المنطقة العربية مثل أي منطقة أو بلد ينتمي إلي العالم الثالث - فيضاناً من المحتوى الإعلامي العربي - وخصوصاً الولايات المتحدة - علي المنطقة العربية التي لم تتمكن من اختراق السوق العالمية (من خلال الأفلام المصرية) كما فعلت مسلسلات أمريكا اللاتينية أو أفلام بوليود الهندية ورداً علي ذلك فرضت الحكومات العربية مجموعة من القواعد للحد من هذا الفيضان الذي يعتبر خطراً علي القيم التقليدية ، وعلي العكس من معظم دول العالم الثالث التي لم تصدر الأخبار عالميا تمكنت بعض القنوات العربية مثل "الجزيرة" من تصدير الأخبار والصور إلي بقية العالم.

آثار الإعلام

باستثناء بعض الأبحاث عن الإنترنت ، هناك ندرة في الدراسات التي تتعلق بتأثير الإعلام العالمي ، خصوصاً القنوات الفضائية ، علي الجماهير العربية علي الرغم من المناقشات الساخنة حول تأثير العولمة في المجال الإعلامي وتكنولوجيا المعلومات علي الشباب العربي ، وبينما يمكن للإعلام أن يجعل العالم شبه قرية كونية إلا أن بعض الباحثين العرب لا يزالون يتعاملون بحذر لأنهم يحاولون قياس إمكانية هذا في أن يؤدي إلي استعمار ثقافي أو إلي عالم متعدد الثقافات يتميز بالتفاهم والتسامح حيث يعتبر الاستعمار الثقافي ثورة المعلومات بأنها عملية تخضع لهيمنة الغرب نتيجة لتدفق المنتج الثقافي الغربي ، وهكذا ، فإن اللغات المحلية والثقافات والمعتقدات الدينية والقيم تتعرض لتهديد الاحتكار المتزايد والتكتل من قبل الإعلام الدولي وتجانس أدواته ، ويرى كثير من المراقبين العرب أن القنوات الفضائية لا تمثل تهديداً للثقافة العربية في حين أن الإنترنت قد تمثل تهديداً. ويرى أمين (٢٠٠٢) علي سبيل المثال أن الوصول الحر إلي الإنترنت أو أي من وسائل الإعلام الذي يتخطى الدول قد يمثل تهديداً للثقافة والقيم والتقاليد العربية.

يعتقد آخرون علي آية حال ، أن يستمر هذا الوضع وإذا لم يتقن العرب التكنولوجيا الحديثة ويصبحوا مشاركين كاملين و ليس مجرد مستهلكين فإنه من المحتمل أن "يتركوا علي جانب الطريق (غريب ٢٠٠٠) ، ويرى نجيب (٢٠٠٠) علي سبيل المثال ، أن الإعلام التقليدي والفضائي قد "يوفر للعرب فرصة لنشر ثقافتهم وتقاليدهم في جميع

أنحاء العالم" ، فالتكنولوجيا الحديثة ضرورية للتجارة وتنافسيتها في الأسواق العالمية ولنشر الأفكار السياسية والاجتماعية ، ونتيجة لذلك ، فقد تغير التكنولوجيا من عملية اتخاذ القرار في المنطقة وذلك بإضعاف النظام الهرمي وتقليل سلطة الدولة وإعادة توزيع السلطة من أعلى إلي أسفل (غريب ٢٠٠٠).

عند دراسة العولمة الإعلامية في العالم العربي ، ركز معظم الباحثين علي عالمية التكنولوجيا وتجاهلوا خصوصية التاريخ والثقافات والمجتمعات العربية ، وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن الطريقة التي يرتبط الأفراد من خلالها بالإعلام الجديد ، وعلي سبيل المثال ، لعبت المقاهي المحلية - تاريخياً - دوراً مهماً في استخدام الإعلام الجديد بدءاً من الراديو في الأربعينيات وصولاً إلي التليفزيون في الستينيات حتى القنوات الفضائية في التسعينيات ، والآن تنتشر مقاهي الإنترنت انتشاراً واسعاً ومن المهم بالنسبة للأبحاث المستقبلية إلا تحلل الوصول إلي مقاهي الإنترنت فحسب بل النسيج الاجتماعي الذي يجعل من تلك المقاهي موقعاً للاتصال الجماهيري حيث يلتقي العرب ويتعاملون بشكل جماعي مع المنتج الإعلامي.

يبين فندي (٢٠٠٠) أن هياكل ووسائل وعمليات الحداثة التي سرع الإعلام الدولي من وتيرتها عادة ما تمتص في السياق المحلي ، وقد تُغرس بعض أنماط التكنولوجيا في المجتمع وقد تكون بلا جذور علي الأقل لدى بعض شرائح تلك المجتمعات ويعتقد فندي (٢٠٠٠) أن القضية الرئيسية في العالم العربي ليست في انتشار تكنولوجيا المعلومات ولكن في بعض المضامين الثقافية مثل الثقة ، وهكذا ، فقد فشل الإعلام العربي الذي يخضع لسيطرة الدولة في كسب ثقة الجماهير في حين أن الإعلام الذي يتخطى الحدود "كالجزيرة" مثلاً قد حاز علي تلك الثقة اثر تغطيتها لعملية "ثعلب الصحراء" داخل العراق ، والمثال الآخر هو الأسلوب الذي يستخدم المستهلكون من خلاله الإنترنت كسوق يقومون فيه بشراء السلع وبيعها حيث لا يزال الشراء عبر الإنترنت يمثل مشكلة في العالم العربي ليس بسبب قلة الوصول ولكن بسببه قلة الثقة في الإنترنت كسوق ، إذ إن الكشف عن معلومات حساسة مثل أرقام بطاقة الائتمان يبدو مجازفة لأنه بينما يحتاج استقبال الأخبار من القناة الفضائية إلي الثقة في تلك القناة بعينها إلا أن البيع والشراء عبر الإنترنت يتطلب الثقة في النظام بأكمله

ولذلك ، لا يكفي أن نثق في الوسيلة أو الرسالة بل في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بأكمله (فندي ٢٠٠٠).

يمكن للمرء أن يحلل تأثير الإعلام عي المستهلكين العرب اعتماداً علي نظرية "الاستقبال" أو "المدخل النظري للمستهلك النشط" فعلى سبيل المثال يرى ليبنز وكاتز (١٩٩٠) أن هذا المعنى لا يصدر من قبل المحتوى العالمي بل يبتكره المستهلكون أنفسهم طبقاً لتوجهاتهم الثقافية وتصوراتهم السياسية، ومثال آخر علي ذلك هو دراسة أبو لّغد (١٩٩٣) في وصف السلالات والتي تتناول تأثير ما تطلق عليه "تكنولوجيا الثقافة العامة" بين بدو الصحراء الغربية بمصر ، وعلى الرغم من أن هؤلاء البدو يمثلون جانباً هامشياً بالنسبة للثقافة العامة المصرية إلا أنهم لا يزالون يتأثرون بالتغيرات الثقافية والتكنولوجية العالمية ، وقد قامت أبو لغد بدراسة تأثير أجهزة التسجيل والراديو والتليفزيون علي حياة البدو حيث بينت أن استخدامها لا يؤثر علي الجو الاجتماعي بل علي العكس يجمع الناس سوياً لفترة طويلة من الزمن ، فهذا الاستخدام يقوي العلاقات الاجتماعية حيث يخلط بين الجنسين و يخفف الفوارق بين الأجيال بالمنزل في حين تجعل عروض الفيديو في المقاهي المحلية الشباب بعيداً عن المنزل وأكثر عرضة لما تعرضه وسائل الإعلام ، وترى أبو الغد أيضاً أن هذه التكنولوجيا لا تدمر ثقافات بعينها لأن الحقيقة هي أن الناس لا يبدو أنهم يقبلون علي التكنولوجيا بأنفسهم ويستخدمونها بشكل نشط لأغراضهم الذاتية ولكنهم يختارون ويعدلون ويعيدون نشر ما يجدونه في طريقهم.

يرى الترمان (١٩٩٨) أنه مع تعدد مصادر المعرفة المتاحة أمام الجماهير العربية ، يجب أن يكون العرب انتقائيين وأن يقيموا مصداقية مصادرهم ، ويعتقد ريناوي (٢٠٠٦) أن الأنماط التكنولوجية الجديدة للإعلام مثل القنوات الفضائية قد أدت إلي نوع جديد من الروح العربية أطلق عليها "أبناء العروبة" ويعتبر هذا النوع من القومية نتيجة مباشرة للتعرض الفوري لهذه القنوات الدولية بين الجماهير العربية الذين يعيشون في أماكن مختلفة داخل العالم العربي وخارجه ، وأخيراً ، ترى عبد الله (٢٠٠٧) أن الوظيفة الهامة للإنترنت هي أنها تمكنت من الربط بين المسلمين في جميع أنحاء

العالم وذلك بتيسير الاتصال و النقاش علي مستوى غير مسبوق وبطريقة تتغلب علي عقبات الزمن والحدود الجغرافية.

علاوة علي ذلك ، لدي الإعلام الذي يتخطى الدول إمكانية تقوية الروابط الثقافية بين الدول العربية الذين يمكنهم التركيز علي عمومياتهم الثقافية لكي يقربوا بين أوجه الاختلاف فيما بينهم (ريناوي ٢٠٠٦) ، وتعتبر المهرجانات الإقليمية والمعارض والمسابقات والتعاون في الإنتاج نوعاً من النتائج المرغوبة علي الجبهة الثقافية ، حيث أدت القنوات الفضائية في هذا الصدد إلي ما يمكن أن نطلق عليه الوعي العربي ، وفي الواقع لم يتم بحث عمق ومغزى هذا الوعي الإقليمي بشكل تجريبي ولكن الأدلة الواضحة تبين أن القنوات الفضائية تمكنت من توحيد الجمهور العربي علي الأقل علي السطح.

يلاحظ تنوع المنافذ الإعلامية الحالية في أفكارها وتخصصاته فهناك قنوات مخصصة للأخبار والموسيقى والأفلام والرياضة والمسلسلات والدين من بين العديد ، كما أن السباق في التخصص والتميز يعمل علي تجزئة الجماهير ، فعلي سبيل المثال تركز الجزيرة والعربية حصرياً علي الأخبار في حين تركز LBC و MBC علي البرامج الحوارية وبرامج المنوعات ، وتركز روتانا وميلودي علي الموسيقى ومقاطع الفيديو والأفلام ، هذا بالإضافة إلي العديد من القنوات الفضائية الرياضية والإسلامية ، هذه التجزئة جعلت من الصعب علي المحطات التليفزيونية أن تفهم السوق المستهدف بشكل كامل كما أن هذا الفهم أصبح أكثر صعوبة مع انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية المرتبطة بها التي تزيد من تجزئة الجمهور (كرايدي ٢٠٠٢) وقد أكدت هذه التجزئة علي أن هناك اهتماماً بكل شرائح الجمهور حيث العديد من البرامج التي تروق لكل الأذواق تقريباً ، وهذا مفيد في سوق كالسوق العربي حيث يتنوع السكان طبقاً للدين والعمر ومستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والمواقع الجغرافية والفروق القبلية.

الدولة العربية التي تشكل الأمة

كانت المنطقة العربية دوماً عرضة لمخاطر الإعلام العالمي بما فيها من بيئات تتشابه في انعدام الديمقراطية والديكتاتورية والانتماءات القبلية والوصول المحدود لمصادر المعرفة

حيث ساعدت العولمة في إضعاف الدولة العربية حيث من أهم ملامح الإعلام وكذلك الإنترنت هي الحقيقة بأنهما تتعديان الحدود الجغرافية وحدود الزمن بين الدول العربية والعالم الخارجي فالبرامج التي تبث علي الفضائيات العربية - علي سبيل المثال أعطت العرب في كل أرجاء الوطن العربي وكذلك في المهجر الفرصة في استقبال أخبار وبرامج تحليلية أكثر مصداقية بالمقارنة بالمحتوى الإعلامي في الماضي ليس هذا فحسب بل - والأكثر أهمية - في رؤية الأحداث الجارية من منظور نقدي ، وهذا - بالطبع- يساعد في التقليل من مركزية الإعلام المحلي الذي يخضع لسيطرة الدولة ويضعف تأثير رقابة الدولة علي الإعلام.

بينما يرى المسعودي (١٩٩٧) أن الإنترنت قد أحدثت تأثيرات إيجابية علي العالم العربي وخصوصاً علي الساحة السياسية إلا أن حمادة (٢٠٠٨) يرى أن القنوات الفضائية كانت محوريةً في تحديد الأجندات العامة التي تحد في النهاية من سيطرة الفضائية المحلية ، و هكذا فإن الحكومة الصرية توجه وتحجب و تحد من الاتصالات الفضائية المحلية ولكن عدم سيطرة الحكومة المصرية علي القنوات الفضائية العربية الأخرى التي تقدم أنواعاً مختلفة من البرامج السياسية ساعدت في تشكيل مجال عام مختلف ويعتقد غريب (٢٠٠٠) أن انتشار القنوات الفضائية والصحافة العربية والإنترنت يوفر منتدى للتعبير الحر الذي يتحدى القيود التقليدية للدولة علي هذه الحريات ، لقد ابتعدت الجماهير في العديد من الدول العربية عن الإعلام الحكومي لصالح الإعلام العربي الذي يتخطى الدول والذي أجبر بدوره

الإعلام الحكومي علي أن يفكر في أساليب جديدة للظهور بصورة جديدة ليس فقط أمام الجمهور المحلي المستهدف ولكن أيضا أمام الجماهير في مجتمعات المهجر .

لقد وفرت ثقافة الفضائيات دافعا لدى القنوات الأخرى بما فيها الإعلام المحلي المملوك للحكومة الذي استطاع الارتقاء بالحوار من خلال كسر المحظورات الاجتماعية ،حيث أظهر مسح أجري علي ملاك الأطباق الفضائية - علي سبيل المثال- أن هؤلاء الملاك اشتروا أجهزة الاستقبال للوصول إلي العالم الخارجي للتعرف علي الثقافات الأخرى والوصول إلي الأخبار والمعلومات من مصادر خارجية وتعتبر القنوات الإخبارية المفضلة لديهم هي القنوات العربية الإخبارية المستقلة مثل MBC و"الجزيرة" بالإضافة إلي

القنوات الأجنبية مثل CNN وBBC (يوسف ٢٠٠١) ،ويرى ايكلمان(٢٠٠٣) أن ثورة المعلومات وخصوصا الجرعات اليومية للمعلومات التي لاتخضع للرقابة من محطات مثل "الجزيرة" والتغطية الدولية التي تقوم بها إل CNN –هذه الثورة تشكل الرأي العام العربي مما يجبر الحكومات علي الاستجابة . ويرى لينتش (٢٠٠٣) أنه علي العكس من المحطات القديمة التي كانت تركز علي هز البطن (الرقص الشرقي) والمسلسلات الاجتماعية فإن "الجزيرة" تفضل السياسة وتضم برامجها الحوارية ممثلين من كل ربوع المنطقة حيث تقدم حوارات حادة تصدم الجماهير التي لم تعتد علي هذا المحتوى الجدلي الذي أثار غضب كل الحكومات العربية بسبب نغمته الناقدة والساخرة في بعض الأحيان ويعتقد الترمان (١٩٩٨) أيضا أن تعدد مصادر المعرفة المتاحة للجماهير العربية قد جعلهم انتقائيين وقادرين علي تقييم مصداقية كل منفذ إعلامي .

بينما تمارس الأنظمة العربية مستويات مختلفة من السيطرة علي محطات التليفزيون الفضائية لديها ،إلا أن هذه الأنظمة تتساهل بشكل ملحوظ مع هذه المحطات عندما تنتقد أنظمة معادية أو عربية أخرى ،وفي الواقع، تستخدم الأنظمة العربية المعارضة لبعضها البعض القنوات الفضائية لأغراض الدعاية أو كمنبر للمنشقين والنقاد ومعارضي الحكومات المعادية ، ونتيجة لذلك زاد البث الذي يتجاوز الحدود من الشقاق بين الحكومات العربية ، حيث تبقى "الجزيرة" دائما مصدر اعتراض وتوتر بين العديد من الحكومات العربية وحكام قطر ، ففي سبتمبر ٢٠٠٢ توترت العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وبين قطر بسبب برنامج في قناة الجزيرة ولذلك لم تكن مفاجأة عندما أصدر مجلس وزراء الإعلام العرب –باستثناء قطر ولبنان في عام ٢٠٠٨ – وثيقة تتضمن مبادئ منظمة للبث الفضائي للإذاعة والتليفزيون والتي تفصح عن النية في تقييد حرية المحطات الإذاعية التي تبدى عداءً للأنظمة العربية ،وطبقا للوثيقة ،يتحتم علي التليفزيونات العربية احترام السيادة الوطنية ولكل دولة الحق في فرض القوانين واللوائح التي ترى أنها مناسبة لها ،وأخيرا،يمكن القول إن المنافسة بين "الجزيرة" و"العربية" ليست مجرد منافسة بين قناتين إخباريتين بل تمثل منافسة بين رؤيتين ودولتين (قطر والمملكة العربية السعودية) ويبدو أن الحكام الجدد قد ورثوا

التقليد القبلي الذي يمجد فيه الشاعر شيخ القبيلة ويحط من قدر المنافس ، فاليوم تعمل القنوات التي يملكها حكام الخليج أو رجال الأعمال عمل الشاعر الحديث و التليفزيون هو منصتها(خليل٢٠٠٦) .

يعتقد أمين(٢٠٠٤) أن الخدمات الإذاعية التي تتخطي الحدود كانت مسئولة عن تكوين رأى عام عربي قوي كان واضحا بشكل خاص عندما تظاهر ملايين البشر في شوارع المدن العربية تأييدا للانتفاضة الفلسطينية ،وهكذا يعتبر الأعلام القومي منتدى للحوار العام الحر الذي يمكنه وضع أجندة للحوار بشأن قضايا وطنية أو دولية تتدرج من التوجه الديمقراطي السياسي إلي الحرية الفكرية إلي السلام في المنطقة العربية ، ويعتقد حمادة (٢٠٠٨)أن المجال شبه العام الذي خلقه انفجار الإعلام العربي العالمي قد جعل من الممكن للجماهير العربية أن تدخل في نقاش سياسي مختلف تماما عن النوع الذي كان يقدم علي التليفزيون الخاضع لسيطرة الحكومة ، وهكذا توقع المسعودي (١٩٩٧) ،أن التدفق الحر للمعلومات الذي يعززه الوصول الحر إلي الانترنت سوف يجبر بالقطع القادة العرب علي أن يكونوا أكثر انفتاحا وأن يسمحوا بمزيد من حرية التعبير في بلادهم ويبين أن هذا التدفق الحر للمعلومات سوف يؤثر بالقطع علي الرأي العام وسوف يكون له في النهاية تأثير على صنيع القرار ، ويتفق غريب (٢٠٠٠) بأن خلق وحدة ثقافية عربية كبرى وإمكانية الوصول إلى مصادر ذات مصداقية اكبر للأخبار والتعرف علي التقاليد الثقافية العربية الأخرى – كل ذلك قد يساعد في خلق أجندة عربية عامة وقد يؤدي إلي مواطنين أكثر نشاطاً واهتماماً ، تلقوا تعليماً أفضل ومشغلون بعملية صنع القرار ، يشير عبد الرؤوف (١٩٩٨) إلي قدرة الإنترنت علي تعبئة المجتمع المدني العربي وخلق جو أكثر ديمقراطية يكون للمواطنين العاديين فيه كلمة مسموعة في الحوار السياسي ، هذه المصادر الإعلامية الجديدة توفر معلومات عن المنطقة والصراعات الحديثة وبالتالي تساعد في تشكيل الرأي العام العربي الذي بات واضحاً في المظاهرات كتلك التي حدثت ضد ضرب أمريكا للعراق و أفغانستان أو العدوان الإسرائيلي علي لبنان وغزة.

علي آية حال ، إن تأثير تكنولوجيا الإعلام في تعزيز الديمقراطية وفتح المجال العام ليس عالمياً ، وعلي الرغم من أننا يمكن أن نقبل الفرضية التي يقول بها نويل كاستيل

(٢٠٠٠) الذي يؤكد أن "الإعلام قد أصبح الفضاء الأساسي للسياسة" ، إلا أننا يجب أن نكون حذرين عندما نحلل فيما إذا كانت كل أنماط الإعلام وفي كل الأحوال والظروف لديها إمكانية إنشاء مجال عام نابض ، ويشار إلي أنه من السلامة أن نقر بأن طبيعة المجال العام تعتمد إلي حد كبير علي طبيعة النظام الطبيعي الذي توجد فيه (دالجرين، ١٩٩٥) ، ويجب أن يأخذ تحليل المناخ السياسي المعاصر في الاعتبار مسألة التفاعل بين الإعلام والمرشحين السياسيين والقضايا والمواطنين ، فالمشاركة السياسية والمواطنة والإعلام لا يمكن الفصل بينهم (فرانكو ٢٠٠٥).

يدعي عايش (٢٠٠٢) علي سبيل المثال أن ظهور الإعلام التجاري و إعادة هيكلة النظم التي تعمل تحت إشراف الحكومات يؤدي بالتأكيد إلي التعددية والتنوع السياسي في المجتمعات العربية التي تسيطر عليها أنظمة سياسية مستبدة ويعتقد حمادة (٢٠٠٨) أيضاً أنه في الحالة المصرية حيث الأغلبية الساحقة فقيرة وأمية وعاطلة عن العمل وتعاني من نقص الموارد والقيود العامة – يلاحظ أن المواطنين لا يشعرون بدافعية للانغماس في الأمر العام ، إذ إن دور تكنولوجيا الاتصالات الجديدة – وخصوصاً الإنترنت – محدود في تطور المجال العام ، وهذا هو الحال أيضاً في دول عربية أخرى كثيرة ، كما يعتقد حمادة (٢٠٠٨) أيضاً أنه بالرغم من حقيقة أن التليفزيون الفضائي قد أدى إلي "مجال عام شبه ليبرالي" في مصر ، فليس هناك في الواقع أي تحسن ملموس في سمة الديمقراطية لمؤسسات السياسة والحياة السياسة هناك ، وهذا مرده بالأساس إلي الحقيقة بأن التحول الديمقراطي يعتمد علي إصلاح سياسي شامل يعلي من قدر حكم القانون والانتخابات الحرة والإعلام المستقل والفصل الحقيقي بين سلطات الدولة – خصوصاً السلطات التنفيذية و التشريعية – واستقلال السلطة القضائية ، ومجتمع مدني قوى ، ورأي عام ، وإلغاء قانون الطوارئ وسيادة مبادئ الحكم الرشيد ، حيث إن صفات الشفافية والمسئولية والمحاسبة واللامركزية كلها أمور ضرورية للتغيير الحقيقي ، وطبقاً للينتش (٢٠٠٦) لا يمكن للمجالات العامة العربية الوطنية أن تتطور بشكل حقيقي لأنها تحت رحمة سياسة الجزرة والعصا التي تمارسها النخبة الحاكمة للدول المستبدة ، ولا يمكن فهم الجو العام الذي بدأ يظهر في الأنظمة المستبدة علي أنه مساحة للتفاوض بين الدولة والمجتمع الدولي حتى ولو كان السبب

فقط في أن الممثلين غير الحكوميين يجب أن تكون لديهم القدرة علي أن يعبروا عن حجتهم بحرية وعلى الملأ لكي يكسروا الاحتكار السياسي المتشعب للحكومات المستبدة ، ويؤكد لينتش أن علي الفرد أن يضع في اعتباره الحوار الفعلي العام لكي يحصل علي صورة دقيقة للإمكانيات السياسية للمجتمع المدني والمجال العام العربيين ، وفيما يتعلق بتأثيره السياسي فإن آثار هذا المجال العام (الذي لا يزال في مهده) قد تكون محدودة جداً ، ونتيجة لذلك ، علينا أن نفرق بين المجال العام في البلاد المستبدة وذلك في الديمقراطيات الليبرالية ، ففي السياق المستبد لا يعتبر المجال العام مساحة مفتوحة للمنافسة كما يحدث لدى الليبراليين ، حيث من يقوم بتشكيل المجال العام ، ويغير قواعد اللعبة هو الدولة التي تتدخل في كل الأمور في أي وقت.

وأكثر من ذلك ، يرى كرم (٢٠٠٧) أن الرؤية العالمية التي يقدمها الإعلام الفضائي رؤية أحادية الأبعاد ، فقنوات مثل "الجزيرة" تركز علي السياسة الدولية وتتجاهل القضايا المحلية والوطنية التي لها تأثير مباشر علي حياة المشاهدين كالبطالة والفقر و الرعاية الصحية ، ونادراً ما تشجع هذه البرامج علي السلوك الديمقراطي ولكنها تملأ رؤوس المشاهدين بالكوارث التي تلهب الأحاسيس وذلك للتقليل من معاناتهم الذاتية ، ويكشف ميدان عمل كرم أن الشباب العربي يتجه إلي التليفزيون ليس طلباً للتوجيه السياسي ، ولكن هرباً من مشكلات الحياة وأخيراً ، يرى البعض أن معظم القنوات الفضائية العربية مملوكة للدول وبعيدة عن تقوية المجال العام ، وفي نفس الوقت يلاحظ أن القنوات الخاصة يملكها رجال أعمال أثرياء همهم الأكبر في زيادة الربحية من الإعلانات كما أن الميل إلي زيادة الربحية يحدد السياسة بالإضافة إلي محتوى برامج القنوات الخاصة الذي هو في أغلبه تسلية غير إعلامية وغير جدلية ورخيصة (فخر الدين ٢٠٠٠).

وأخيراً ، إن أحد أهم آثار الإعلام العربي الذي يتخطى الحدود هو أنه يمنح العرب الفرصة للتعرف علي بعضهم البعض وأن يعلموا المزيد عن تقاليد بعضهم البعض وموسيقاهم وحتى لهجاتهم بالإضافة إلي تعرفهم في آن واحد علي المشكلات المشتركة التي تواجه العرب كجماعة وليس هناك من شك في أن الإعلام الجديد قد فرض إحساسا بالوحدة الثقافية بين العرب وفي هذا اعتراف بتنوعهم مما يعكس رأياً عاماً

قوياً بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك ويتغلب علي بعض الاتجاهات الوطنية الضيقة ومن ثم يرقى بالهوية العربية (الترمان ١٩٩٨) ، ويعتقد ريناوي (٢٠٠٦) أن أحد الآثار غير المباشرة للتعامل المكثف مع الإعلام العربي الذي يتخطى الحدود هو ظهور مجتمع عربي خيالي ذي مصالح متقاربة وإحساس بالانتماء الإقليمي ، وطبقاً لريناوي ، كان تطور الإعلام في العالم العربي منذ التسعينيات وسيلة للتفاعل بين القوى المحلية والعالمية في القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية الأمر الذي أدى إلي ما يطلق عليه "أبناء العروبة" أو قومية يشترك فيها العرب داخل العالم العربي وكذلك في المهجر.

دور جماعات المهجر

إن العلاقة بين جماعات المهجر والإعلام العالمي علاقة جدلية فمن ناحية ظهر الإعلام العربي الذي يتجاوز الحدود لأول مرة علي يد تلك الجماعات في أوروبا حيث أطلقت أول قنوات فضائية وطبعت أول صحف عربية كما أن هذه المشروعات أديرت علي يد عرب المهجر ، وكانت جماعات المهاجرين العرب أول المستفيدين من هذا النوع من الإعلام (ريناوي ٢٠١٠ ، عبد الله ٢٠٠٧ ، ميلاوي ٢٠٠٦) ، ولقد حقق التليفزيون الفضائي العربي بعداً عالمياً متمركزاً في عواصم الغرب – وذلك بسبب إتباعه أنماط الهجرة لدي العرب ، فقد سمحت تلك الوسائل الإعلامية بإعادة دمج المهاجرين العرب في المجتمع والدين والشئون العربية (ميلاوي ٢٠٠٦) ، ويشدد ريناوي (٢٠١٠) علي الدور الحيوي للقنوات الفضائية العربية بين عرب المهجر حيث تولد المشاهدة اليومية لتلك الوسائل الإعلامية التي تشرق من بلادهم الأم لديهم إحساساً بالانتماء لبلادهم ، ولقد كان المهاجرون العرب ومعظمهم يعيشون في أمريكا وأوروبا – أول من جاؤا باهتماماتهم ومحتواهم الثقافي والسياسي والإسلامي إلي الواقع الافتراضي وساعدوا علي التعريف به ، كما طوعوا الإعلام الجديد لكي يعبر عن تقاليدهم الثقافية الخاصة واستخدموه لإظهار ارتباطهم بالثقافة والمجتمع العربيين (عبد الله ٢٠٠٧) ، حيث إن التواصل بالبريد الاليكتروني باستخدام اللغة العربية ، وحلقات النقاش ، والدردشة سواء من خلال النص أو التليفزيون) – يوفر اتصالاً قيماً بالبلد الأم ، وقد أنشأ عرب المهجر قوائم بريدية وجماعات أخبار ومواقع علي الإنترنت بشأن موضوعات تتدرج من

الموسيقى العربية إلي البحث عن زوجات إلي إيجاد سلع "حلال" وأقرب مسجد أو كنيسة (غريب ٢٠٠٠) ، ولقد أصبحت الإنترنت ذات أهمية دينية مباشرة جداً بالنسبة للمسلمين الذين يعيشون في الدول الغربية (عبد الله ٢٠٠٧) ، و يحاول عرب المهجر المسلمون الذين يشكلون أقلية صغيرة في الغرب – أن يتصلوا عبر الإنترنت بأناس يشاركونهم نفس الخلفية اللغوية والثقافية ، ويعتبر الإعلام الذي يتجاوز الحدود ذا قيمة كأداة للحوار بالنسبة لعرب المهجر المسلمين لأنه من الأيسر أن يكون هناك تواصل وجهاً لوجه مع عالم إسلامي – شيخ أو إمام في الدول الإسلامية منه في الدول الغربية ، ولذلك ، يقدم الإعلام الفضائي بديلاً مدهشاً حيث يسمح للناس بأن يسألوا أسئلتهم ليس بالضرورة للإمام الذي يتصادف وجوده في المسجد ولكن لمجموعة من العلماء والمسلمين علي المواقع والقنوات الفضائية الإسلامية المتعددة.

جماعات المهجر هذه هي أيضاً المنتجة للمحتوى الإعلامي ، فعلى سبيل المثال ، أنشئت وأديرت الصحف العربية في لندن علي يد صحفيي المهجر العرب الذين تدربوا علي التقاليد الصحفية الغربية وفي المنافذ الإعلامية الغربية مثل BBC ، ويساعد هؤلاء الصحفيون علي نقل هذه الممارسات الصحفية إلي المنافذ الإعلامية العربية (ميلور ٢٠١١) وتعتبر "الجزيرة" مثالاً واضحاً للقناة الإخبارية التي نشأت علي أكتاف صحفيين سابقين في ال BBC فصلوا من الخدمة عقب إغلاق شركة تليفزيون BBCالعربي إثر خلاف مع الشريك السعودي في ذلك الوقت وهو تليفزيون ORBIT ، وتعتبر جماعات المهجر أيضا متابعين نشطين للتليفزيون العربي حيث يشاركون بنشاط في البرامج التي تعتمد علي التليفون أو الإنترنت كمدونين معتادين علي مزيد من الحرية في البلاد التي تستضيفهم.

خاتمة

لقد تأثر الإعلام العربي تأثراً هائلاً بالعولمة في المشهد الإعلامي كما نرى علي سبيل المثال في إمكانية الوصول إلي تكنولوجيا الاتصال والخصخصة الاقتصادية واستخدام عائدات البترول العربي في الاستثمار الإعلامي والليبرالية السياسية النسبية ، فقد أثرت التطورات الحالية في صناعة الإعلام العربي في أركان الإنتاج والاستقبال الإعلامي كما نشرت إحساساً بالقومية العربية.

تبدو الصورة الإعلامية العربية في بداية الألفية الثالثة أكثر تعقيداً مما سبق حيث يتواجد الإعلام الدولي مع الإعلام المحلي ويتنافسان علي الجماهير الناطقة باللغة العربية في جميع أنحاء العالم، وقد أصبح الإنتاج المحلي تجارياً أكثر فأكثر كما أصبح أكثر إبهاراً ووضوحاً ، كما أن أشكال البرامج الجديدة ، والمنتجات الإعلامية التي تعبر عن الأصول ، والأطر البديلة للأخبار والتسلية - كل ذلك آخذ في التطور ، وبينما تزداد الضغوط لتحرير الحوار العام تزداد كذلك الاتجاهات الإسلامية الجديدة وبالتالي تخلق أرضية معقدة حيث تستخدم التكنولوجيا للتحرير والتقييد وللتوحيد وللتجزئة لتجديد التراث الثقافي والمحافظة عليه.

إن التحليل العلمي لمشهد الإعلام العربي الحالي قد أفضى إلي رؤى متناقضة : حيث هناك مجتمع عربي متعدد الثقافات أمكنه التعايش مع تنوعه والذي يمكن أن يندمج تماماً مع الثقافة العالمية يوجد جنباً إلي جنب مع مجتمع تتهدده هيمنة وسيطرة الثقافة الأمريكية الغربية والذي قد تضيع هويته في هذه الفوضى الثقافية (ماكنير ٢٠٠٦) ، إنه أيضاً مجتمع توحد بفعل هوية عربية تم إحيائها ولكن منقسمة بفعل اتجاهات شعوبية في جميع أرجاء المنطقة ، والأمر الواضح هو أن هذه التناقضات - خصوصاً فيما يتعلق بالهوية والثقافة هي محور المداولات في الحقب المقبلة.

خاتمة الكتاب

في عام ١٩٧٠ أنشأت الدول العربية منظمة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو) بهدف إقامة سوق ثقافية عربية مشتركة من خلال أمور معينة مثل المعارض العربية والتأكيد علي أن صناعة الإعلام تؤدي دورها في الحفاظ علي التراث الثقافي العربي وتحقيق الوحدة (اليسكو ٢٠٠٨) ، وبعد ذلك بحقبتين أطلقت اليونسكو "الخطة العربية" اعترافاً بدور الصناعة الإعلامية والثقافية العربية في تطوير المنطقة ، وكانت الخطة وسيلة للارتقاء بالثقافة العربية وجعلها أقل اعتماداً علي الإنتاج الثقافي للدول الصناعية (يونسدوك ١٩٩٠) وعموماً ، لم تحقق الخطة العربية أهدافها الرئيسية بعد في تقوية صناعة الإعلام العربي ذات الإسهام المتواضع في إجمالي الناتج المحلي الوطني ، ففي مصر مثلاً لا تسهم صناعة الإعلام (شاملة الموسيقى ونشر الكتب والأفلام) بأكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج الوطني السنوي ، كما تعاني هذه الصناعة من الدعم الحكومي الضعيف غير الفعال (غنيم ٢٠٠٥) ، وفي البلاد العربية الأخرى تعاني صناعة الإعلام من ظروف مماثلة خصوصاً في عصر سيطرة اقتصاديات السوق التي تحارب أي دعم من قبل الدولة ، هذا العصر الذي يتميز بكم غير مسبوق من المحتوى الإعلامي الذي ينتج عبر الإنترنت وخارجها و الذي يشكل تحدياً هائلاً لرقابة الدولة وتدخلها ، ويعتبر الطلب المتزايد علي المنتجات الثقافية بسبب النسبة المتزايدة من الشباب وعوامل أخرى مصحوبة بنقص العمالة الماهرة - يعتبر هذا تحدياً آخر يواجه صناعة الإعلام العربي .

لقد استعرضت الفصول السابقة بعضاً من هذه التحديات وناقشت تأثير صناعة الإعلام المختارة عي المجال العربي العام ، وتهدف هذه الخاتمة إلي عرض نظرة استباقية إلي مستقبل هذه الصناعات الإعلامية والدور المتوقع أن تلعبه في المستقبل.

بداية ، علي صناعة النشر أن تتعامل مع قضية ملحة وهي حقوق الطبع والقرصنة ، إذ أنها أكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه الناشرين العرب وتعوق هذه المشكلة أيضاً الناشرين الدوليين عن الوصول إلي السوق العربية لأنهم يخافون من عواقب القرصنة في منطقة يمكن للناشرين أن يبيعوا الكتب ويشتروها بدون دفع مقابل حقوق الطبع (التجارة العربية ٢٠٠٩) والنتيجة هي أن صناعة الإعلام تعمل في سوق لا ضابط له وذي

إمكانيات هائلة إذ أنها سوق تخدم ما يزيد علي ٣٤٠ مليون نسمة يعيشون داخل المنطقة بالإضافة إلي عدد متزايد من السكان في المهجر في الولايات المتحدة وأوروبا حيث يعيش حالياً ١٢ مليون شخص ناطق باللغة العربية ، وهناك تحدي آخر علي صناعة النشر العربية عليها أن تواجهه في المستقبل وهو قضية التوزيع ، حيث لا يوجد في الوقت الراهن تقريباً آية شركات توزيع ويعتمد معظم الناشرين علي معارض الكتب لبيع كتبهم ، كما أن المشكلات التي واجهت تطور الطباعة في العالم العربي في القرن الماضي مشكلات معقدة تتدرج من مشكلات فنية إلي ثقافية إلي سياسية ، ولقد سهل التقدم المطرد في الاتصالات وخصوصاً تطور الكمبيوتر – من إمكانية التغلب علي المشكلات الفنية في الطباعة العربية ، حيث أمكن التغلب علي العقبات القديمة التي وضعها الأصوليون الدينيون أمام العملية الفعلية طباعة العربية ولكن ما لبثت تلك العقبات أن ظهرت حديثاً علي شكل رقابة مفروضة علي المادة المطبوعة التي قد تحيد عن القيم الدينية الصحيحة. أما العقبة الرئيسية التي يبدو أنه لا يمكن تجاوزها هي الرقابة السياسية والتي تعتبر ببساطة نتاج الأنظمة السياسية الضعيفة للحكم في العالم العربي ، وباختصار ، وفر التقدم في التكنولوجيا الذي صاحبه انتشار استخدام الإنترنت بين الشباب العربي إمكانية جديدة أمام الناشرين العرب ، ومع ذلك تبقى بعض التحديات مثل الافتقار إلي استراتيجيات استخدام هذه التكنولوجيا والسوق الضعيف والافتقار إلي عمالة ماهرة قادرة علي دراسة هذا السوق غير المنضبط ووضع استراتيجيات له.

في الواقع ستستمر تكنولوجيا الإنترنت في لعب دور حيوي في تشكيل المجال العربي العام وربط العرب في جميع أرجاء العالم في جماعة واحدة عبر الإنترنت التي تتحدى تدخل ولوائح الدولة الحالية ، فعلى سبيل المثال ، بدأ مشروع جديد تحت اسم "المبادرة من أجل إنترنت عربية مفتوحة" علي يد مجموعة تسمى "الشبكة العربية للمعلومات عن حقوق الإنسان" التي تنادي باستخدام الإنترنت بدون رقابة ، ومثال آخر هو العدد المتزايد من المدونين العرب المقيمين داخل المنطقة العربية وخارجها مثل مجموعة "نشطاء القاهرة" التي تعتبر مدوناتها شكلاً جديداً من المعارضة والتعبئة (فهمي ٢٠٠٩).

لا شك في أن البث التليفزيوني في العالم العربي قد قطع شوطاً طويلاً علي طريق التقدم وسوف يواصل تحقيق المزيد من التقدم في السنوات القادمة ، ومن الناحية الأخرى ، فإن هذا الزخم التليفزيوني بمساعدة الأقمار الصناعية وإمكانات الفيديو علي الإنترنت - سوف يتميز بمنافسة تليفزيونية عالمية واتجاهات تقارب إعلامية متسارعة ، ولقد رسم أحدث تقرير للمشهد الإعلامي العربي صورة بائسة للبث التليفزيوني في سياق الأزمة المالية الدولية الحالية حيث المزيد من القنوات التي تنهي أعمالها وأخرى تحد من عملياتها ، ولكن تطور التليفزيون ليس وظيفة الاقتصاد فقط بل وظيفة السياسة أيضاً ، وسوف تظل الإذاعات الحكومية تعمل كناطق رسمي لسياسات حكوماتها ما لم تجر إصلاحات ديمقراطية ذات مغزى علي وسائل الإعلام العربية ، ومن الناحية الأخرى سوف تظل الإذاعات الخاصة تعكس اتجاهاً نحو المشروعات التجارية أكثر من التعددية السياسية في سياق إصلاحات ديمقراطية راكدة في المنطقة ، وهذا يبين أن التليفزيون - بغض النظر عن انتماءاته المؤسساتية سوف يظل أسيراً للمحظورات السياسية والقانونية وسوف يظل أيضاً موضوعاً للحوار العام عندما يتعلق الأمر بالهوية الثقافية حيث وجود المزيد من المحطات التليفزيونية التي تقدم برامج ذات أسلوب غربي قليلة القيمة بالنسبة للثقافات الأصلية و النظم الاجتماعية علي الرغم من هيمنة القنوات الفضائية علي البيئة الإذاعية في المنطقة إلا أن الراديو لا يزال يحافظ علي وجوده بالمنطقة ، كما أن نشر خدمات إذاعة ال FM قد أعطى دفعة قوية لتطوير تلك الوسيلة ودورها في السياسة الوطنية والتنمية الاجتماعية كما كان إنشاء خدمات إذاعية ومنافذ بث تعتمد علي الإنترنت أيضاً أمراً حيوياً حيث جعل في الإمكان استخدام الراديو بشكل أكبر لدى المزيد من المستمعين علي المستوى الوطني والإقليمي ، وعلى المدى البعيد ، سوف يعتمد مستقبل البث الإذاعي دائماً في المنطقة علي الاقتصاد والسياسة ، وكلما عملت المحطات الإذاعية في جو حر وتشاركي زادت فرصتها في جذب المزيد من المستمعين خصوصاً بين الأجيال الشابة ، وكذلك تستمد محطات الإذاعة استمراريتها من انشغالها بالأمور العامة من خلال إقامة ندوات محل اهتمام المجتمع ، وبالنسبة للاقتصاد ، يمكن للمحطات الإذاعية البقاء فقط من خلال ضمان تمويل دائم لعملياتها ، ولسبب ما ، يبدو المعلنون

مترددين بعض الشيء عندما يتعلق الأمر بمراقبة برامج الإذاعة المحلية لأنهم لا يزالون يؤمنون بأن إرسال الراديو عليه أن يتخذ طريقاً معيناً قبل مناقشة موضوع التمويل ، والمشكلة هنا هي أن المزيد من المعلنين يحركهم ميل ضد الراديو لأنهم يعتقدون أن عصر الراديو قد وصل إلي نهايته فالقضية معقدة بفعل الافتقار إلي الأبحاث التي تجري علي محتوى الإذاعة وحجم المتابعة ، مما يجعل المناقشات تتحدد من قبل تصورات شخصية أكثر من تحقيقات منظمة.

لقد خلق انتشار القنوات الفضائية تحدياً جديداً أمام السينما العربية وسوف يستمر في إحداث تأثير علي ربحية هذه الصناعة ، وسوف يوفر الإنتاج المشترك (خصوصاً مع الشركاء الغربيين) بديلاً أمام جيل المستقبل من السينمائيين العرب والذي قد يغير بدوره اللوائح والرقابة والمحتوى الذي يميز هذه الصناعة ، كما أن العدد المتزايد من الأفلام الخليجية سوف يستمر في أن يكون عاملاً محورياً يشكل مستقبل الفيلم العربي.

لقد استضاف المهرجان السينمائي الخليجي السنوي الأخير في عام ٢٠٠٩ حوالي ٧٥ فيلماً من دول مجلس التعاون الخليجي غالبيتها من الإمارات والمملكة العربية السعودية ومعظمها أفلام وثائقية وأفلام قصيرة، ولا تزال أهداف "الخطة العربية لعام ١٩٩٠" ذات أهمية بالنسبة للمشهد الإعلامي الحالي في العالم العربي ، حيث إن قضايا مثل الاعتماد علي الإنتاج الثقافي الغربي (خصوصاً الأمريكي) والافتقار إلي العمالة الماهرة والافتقار إلي استراتيجيات ولوائح إعلامية متجانسة عبر المنطقة تعتبر قضايا ملحة لصناعة الإعلام العربي ، فالتحدي المستقبلي الصارخ هو صياغة استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية للاتصالات تتعامل مع هذا السوق الرحب الذي يضم ملايين من الجماهير الناطقة باللغة العربية داخل وخارج الوطن العربي.